



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ذي قار
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

التنوع الطائفي وأثره على الحياة السياسية البنانية (١٩٥٨-١٩٧٥)

رسالة تقدم بها

المؤلف خليل المصافي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ذي قار وهي جزء من متطلبات نيل
شهادة الماجستير في التاريخ الحديث

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الرسول شهيد عجمي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
﴿وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ آمَنُوا بِالَّذِي
أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَائِفَةٌ لَمْ يُؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا حَتَّى
يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾

صدق الله العظيم

سورة الاعراف (آية ٨٧)



إقرار المشرف

اشهد أن إعداد هذه الرسالة المعنونة بـ: **(التنوع الطائفي وأثره على الحياة السياسية اللبنانية ١٩٥٨-١٩٧٥)** المقدمة من قبل الطالب **(لطيف نجيل لطيف الصافي)** ، جرت تحت إشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ذي قار ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث.

التوقيع :

الأستاذ الدكتور

عبد الرسول شهيد عجمي

التاريخ : / / ٢٠١٨

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع :

رئيس قسم التاريخ

أ.م.د. عماد جاسم حسن الموسوي

التاريخ : / / ٢٠١٨

الإهداء

الى ..

نزوجتي ... بناتي

أهدي هذا الجهد المتواضع ...

الباحث



شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له سبحانه أولاً وأخراً فهو المُسَدِّد وهو المُعِين وهو المُرْشِد إلى الخَيْر، لا إله إلا هو وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، والصلاة والسلام على محمد عبده ورسوله وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين .

وأعترافاً مني لصاحب الفضل بالجميل الذي أحاطني به حتى بدت هذه الرسالة على ما هي عليه اليوم، فإنني أقدم خالص شكري وامتناني إلى أستاذي ومُعَلِّمي ومَثَلِي الذي من عليّ بوقته وأغدقني بعلمه، أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الرسول شهيد عجمي .

كما وأشكر كليتي، وخاصة قسم التاريخ ممثلاً برئيس القسم الأستاذ المساعد الدكتور عماد جاسم الموسوي، لما أبداه من تسهيلات كبيرة في مجال البحث، وأشكر كل من علمني حرفاً ودرّسني درساً، أخص من تفضل منهم بتدريسي في السنة التحضيرية، الأستاذ الدكتور نعيم كريم الشسوي، والأستاذ الدكتور صالح جعبول جويعد، والأستاذ الدكتور عباس حسين الجابري، والأستاذ الدكتور مؤيد الطائي فجزاهم الله عني خير الجزاء. واجد من الواجب والعرفان، ان أتقدم بالشكر الى العاملين في مكتبة قسم التاريخ، ومكتبة كلية الآداب، والمكتبة المركزية في جامعة ذي قار، كما أتقدم بالشكر الى جميع زملائي، وممن كان له دور في دعمي لواصلت كتابة هذا العمل.

الباحث



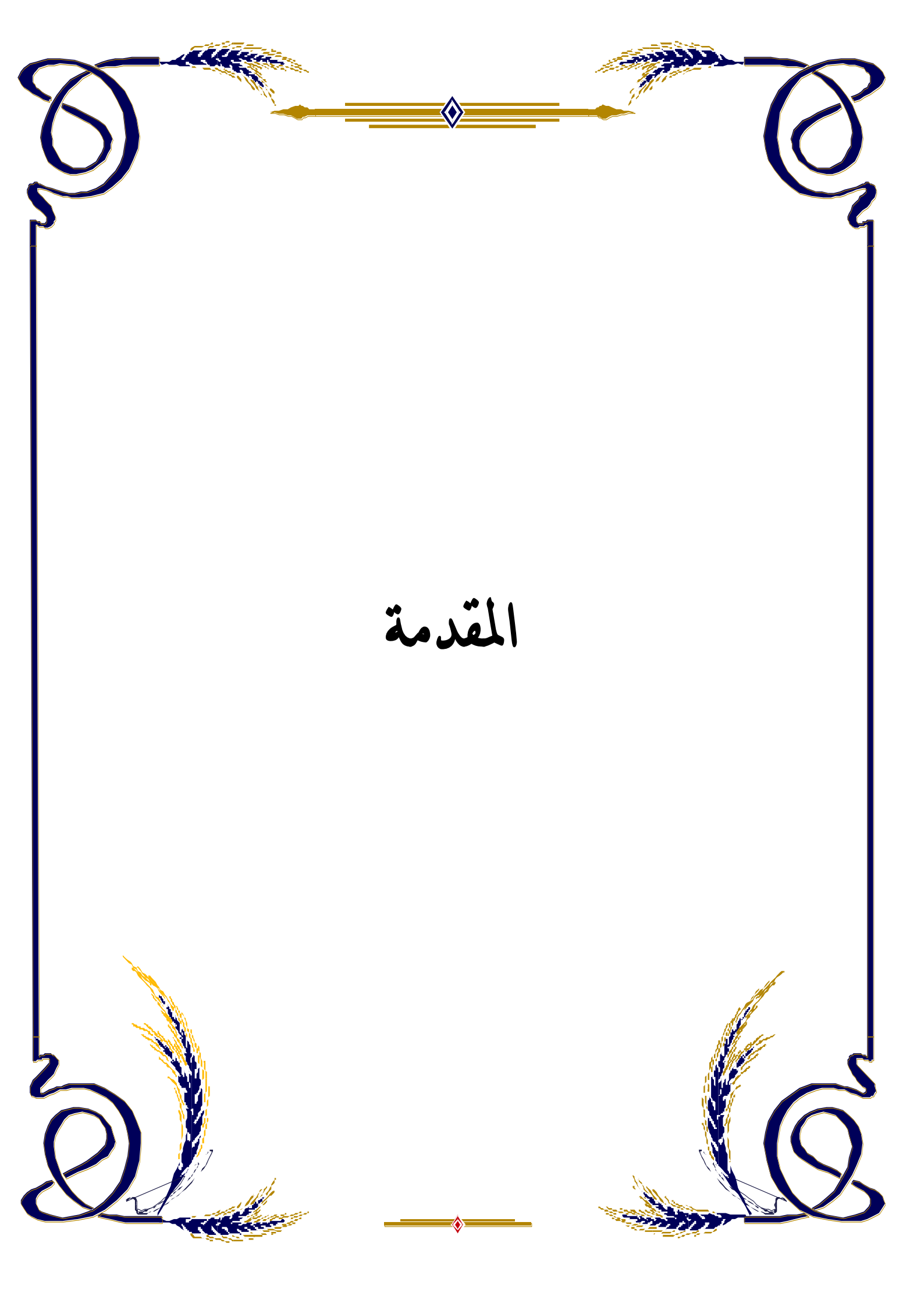
المحتويات

المحتويات

الموضوع		رقم الصفحة
من	إلى	
أ	ت	المقدمة.
١	٢٤	التمهيد : الطائفية ومؤسستها الاجتماعية والسياسية في لبنان حتى عام ١٩٥٨ (دراسة موجزة).
١		أولاً : تسمية لبنان.
١	٢٤	ثانياً : التكوين الطائفي.
٢	٧	١. الطوائف المسيحية.
٧	١١	٢. الطوائف الاسلامية.
١١	١٢	٣. الاقليات.
١٢	٢٤	٤. دور الطوائف السياسي حتى عام ١٩٥٨.
٢٥	٧٩	الفصل الأول : اثر التنوع الطائفي على التطورات والاتجاهات السياسية (١٩٥٨-١٩٦٤).
٢٥	٣٩	المبحث الأول : انتفاضة عام ١٩٨٥ وردود افعال الطوائف اللبنانية منها.
٤٠	٥١	المبحث الثاني : انقلاب عام ١٩٦١ وموقف الطوائف اللبنانية منه.
٥٢	٦٤	المبحث الثالث : موقف الطوائف اللبنانية من مشروع تعديل الدستور عام ١٩٦٣.
٦٥	٧٩	المبحث الرابع : التشكيلات الطائفية في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٤.
٨٠	١١٧	الفصل الثاني : دور الطوائف في التطورات السياسية اللبنانية (١٩٦٤-١٩٧٠).
٨٠	٩٢	المبحث الأول : الانتخابات الرئاسية والموقف الطائفي منها (١٩٦٤-١٩٧٠).
٩٣	١٠٤	المبحث الثاني : موقف الطوائف من الوجود الفلسطيني في لبنان (١٩٦٤-١٩٧٠).
١٠٥	١١٧	المبحث الثالث : الحراك الطائفي في المجتمع اللبناني (١٩٦٩-١٩٧٠).

المحتويات

١٧٦	١١٨	الفصل الثالث : موقف الطوائف من التطورات السياسية اللبنانية قبل الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٧٥).
١٣٠	١١٨	المبحث الاول : موقف الطوائف حيال احداث أذار عام ١٩٧٠ (القتال بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية).
١٢١	١١٨	أولاً : العلاقة بين السلطات اللبنانية والمقاومة الفلسطينية بعد اتفاق القاهرة.
١٣٠	١٢١	ثانياً : موقف الطوائف اللبنانية من الاحداث.
١٤٤	١٣١	المبحث الثاني : تداعيات الاوضاع على الطوائف اللبنانية (١٩٧٠-١٩٧٢).
١٦٠	١٤٥	المبحث الثالث : موقف الطوائف اللبنانية من حرب تشرين عام ١٩٧٣.
١٧٦	١٦١	المبحث الرابع : الاحتقان الطائفي (١٩٧٤-١٩٧٥).
١٧٩	١٧٧	الخاتمة.
١٨١	١٨٠	الملاحق.
٢٠٦	١٨٢	المصادر والمراجع.
A	B	الملخص باللغة الانكليزية.



المقدمة

((المقدمة .. نطاق البحث وتحليل المصادر))

يُعد المجتمع اللبناني من بين أهم المجتمعات التي شهدت تنوعاً طائفيًا ، إذ إن ذلك التنوع ترك آثاره على الحياة السياسية اللبنانية بصورة عامة ، مما جعل لبنان ساحة لصراعات داخلية وحروب أهلية ، فقد مثلت المدة الممتدة من عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٧٥ ذروة ذلك الصراع الطائفي ، ولأن كل طائفة كانت تمتلك إيديولوجية خاصة حيال الواقع السياسي ، ومن المعروف أن المجتمع اللبناني يعاني من انقسام طائفي حاد بالرغم من عدد السكان الذي يعتبر صغير بالنسبة لبقية البلدان العربية حيث يضم العديد من الطوائف تشكل كل طائفة منها كياناً منفصلاً متماسكاً داخل المنطقة التي تعيش فيها ، وفي بعض الفترات كانت كل طائفة تتمتع بإدارة شئونها بحرية واستقلال عن الجماعات الأخرى.

حيث تعتبر الطائفية كمظهر من النظام السياسي اللبناني لا تكمن في مجرد تعدد الطوائف ، فهذا التعدد سابق على قيام الدولة وانها تكمن في الأثر النفسي الذي يتركه الانتماء الطائفي داخل الجماعة الدينية والذي ينعكس على سلوكها إزاء الجماعات أو الطوائف الأخرى فكل طائفة تنتظر بعين الشك والريبة إلى بواعث ودوافع السلوك الاجتماعي والسياسي للطوائف الأخرى ويترتب على ذلك سلوك لا يقوم إلا على الترقب والترصد والتحفز ، إذ إن العلاقة بين مختلف الطوائف اللبنانية محكومة دائماً بمبدأ الشك والريبة والصراع وليس بمبدأ التعاون والتسامح سواء كان ذلك بشكل خفي أو علني ويحدد ذلك كل موقف بعناصره ومقوماته ويبرز ذلك وجود الأزمة اللبنانية منذ سنوات واستمراريتها حتى اليوم دون حد يؤكد ذلك.

واثبت التعدد الطائفي في لبنان على وجود الخلافات والنزاعات المسلحة في الطوائف اللبنانية بما فيها الاقليات الدينية تحتفظ بعادات وتقاليد مختلفة ومتناقضة متمسكة بقيمها الدينية ، وبخاصة أن القيم المذهبية ذات التعنت المطلق ، وعليه فإن المناطق اللبنانية تعتبر مكرسة للطوائف دون السياسيين بمختلف مراتبها ، كما أن التقسيم الطائفي يتضمن الكثير من الانقسامات في مجالات التربية والتعليم والاقتصاد والخدمات البلدية ، كذلك في الميادين الثقافية والفكرية.

فالتعقيد الطائفي له اثر على كل نواحي الحياة اللبنانية فمجتمع الطوائف في لبنان يعمل فقط لخدمة الطائفة الواحدة على حساب الطوائف الاخرى أولاً ، وعلى حساب الدولة بشكل عام بمعنى ان الطائفة وخصوصيتها ومصالحها مقدمة على كل المصالح الاخرى سواء التي تهم الطوائف أو التي تهم الدولة بشكل عام ، هذه النظرة الاحادية تكرر تأثرها على كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية داخل لبنان ، وادخلت لبنان في الكثير من المشاكل الداخلية والتي تطورت شيئاً فشيئاً لتدخله في حروب أهلية مستمرة وصراعات سياسية دائمة.

لذا رأى الباحث ان من المهم تسليط الضوء على اثر الطوائف سياسياً من خلال هذه الدراسة التاريخية ، لذلك جاء موضوع الدراسة ((التنوع الطائفي وأثره على الحياة السياسية اللبنانية ١٩٥٨-١٩٧٥)).

قسمت الدراسة إلى مقدمة ونمهيذ وثلاثة فصول وخاتمة ، تناول التمهيد التكوين التاريخي للطوائف اللبنانية ودورها في الحياة السياسية حتى عام ١٩٥٨.

في حين سلط الفصل الأول الضوء على اثر التنوع الطائفي على التطورات والاتجاهات السياسية (١٩٥٨-١٩٦٤) حيث قسم إلى أربعة مباحث ، تناول المبحث الأول انتفاضة عام ١٩٥٨ وموقف الطوائف اللبنانية منها ، فيما بين المبحث الثاني انقلاب عام ١٩٦١ وموقف الطوائف اللبنانية منه ، وتطرق المبحث الثالث إلى موقف الطوائف اللبنانية من مشروع تعديل الدستور عام ١٩٦٣ ، كما اشار المبحث الرابع إلى التشكيلات الطائفية في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٤.

كذلك اهتم الفصل الثاني بدور الطوائف في التطورات السياسية اللبنانية بين عامي (١٩٦٤-١٩٧٠)، حيث وزع إلى ثلاثة مباحث عالج المبحث الأول الطوائف وانتخاب شارل حلو عام ١٩٦٤، أما المبحث الثاني فقد بين موقف الطوائف اللبنانية من الوجود الفلسطيني في لبنان (١٩٦٤-١٩٧٠)، كما درس المبحث الثالث الحراك الطائفي في المجتمع اللبناني (١٩٦٩-١٩٧٠).

فيما خصص الفصل الثالث لدراسة موقف الطوائف من التطورات السياسية اللبنانية قبيل الحرب الأهلية ، والذي أشتمل على أربعة مباحث جاء المبحث الأول بعنوان موقف الطوائف حيال أحداث أذار عام ١٩٧٠ (القتال بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية) ، أما المبحث الثاني فقد أوضح

تداعيات الاوضاع الاقتصادية على الطوائف اللبنانية (١٩٧٠-١٩٧٢) ، وجاء المبحث الثالث لبيّن موقف الطوائف اللبنانية من حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ ، في حين ناقش المبحث الرابع أسباب ونتائج الاحتقان الطائفي.

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر المهمة يأتي في مقدمتها أفادت الدراسة من الرسائل والاطاريج الجامعية الذي يأتي في مقدمتها أطروحة حسان الاشمر المعنونة (دور الطوائف في النظام السياسي اللبناني النشأة والتطور والأفاق) ، التي أفادت معلوماتها الدراسة ، ومن الكتب العربية التي رفدت الدراسة بمعلوماتها القيمة أهمها كتاب الطوائف والطائفية متى ؟ لماذا وكيف ؟ دراسة في تاريخ لبنان الاجتماعي للمؤلف خليل أرزوني ، كذلك كتاب سياسة الحكم في لبنان للمؤلف حمدي الطاهري، وذلك لأنه جاء بمعلومات غطت اغلب فصول الدراسة ، وأيضاً كتاب القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر للمؤلف بدر الدين الخصوصي ، وكذلك أطروحة سعد نصيف جاسم المعنونة (التطورات السياسية في لبنان ١٩٥٨-١٩٧٥).

كما رفدت الصحف الدراسة بمعلومات قيمة ، ويأتي في مقدمتها جريدة النهار ، وجريدة الديار وجريدة الإخبار ، وجريدة الشرق الأوسط ، وتأتي أهمية الصحف كونها تتناول الأحداث بشكل يومي. فضلاً عن ذلك فقد إفادة الدراسة من العديد من الأبحاث والمقالات المهمة والتي يمكن الاطلاع عليها في قائمة المصادر.

وأخيراً ، بأن هذه الدراسة متواضعة لا أدعي الكمال بها ، فالكمال يبقى لله وحده ، لكنني أرجو أن أكون قد قدمت دراسة تسهم في سد النقص الموجود في مكتبتنا العربية في الدراسات التي تناولت مواضيع في تاريخ الوطن العربي ، فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد (صلى الله عليه واله وسلم).

الباحث

التمهيد

الطائفية ومأسستها الاجتماعية والسياسية في لبنان حتى عام ١٩٥٨

(دراسة موجزة) .

أولاً . تسمية لبنان .

ثانياً . التكوين الطائفي :

أولاً : تسمية لبنان.

اختلف المؤرخون حول أصل تسمية لبنان فمنهم من رأى ان اصل الكلمة مشتق من مصطلح لبنانو الذي يعود إلى النقوش المسمارية أو الهيروغليفية القديمة والتي تعني الجبل.^(١) في حين رأى آخرون أن الكلمة مشتقة من كلمة لبنانوس الرومانية الأصل والتي تعني (الجبل الابيض) ، ورأى فريق آخر ان لفظة لبنان تعود إلى الجذر السامي لبن أو كلمة لبنان ، ورأى فريق رابع ان التسمية مرت بمراحل عديدة وتسميات متعددة على اختلاف الحضارات ، إذ انها عرفت عند العبرانيين بـ (لبنون) ، واطلق عليها الاشوريون (ابا) ، و(انان) ، فيما اطلق الاراميون عليها اسم لبنون والذي تحول إلى كلمة ليانوس بعد تناقلها بين الحضارات وبمرور الزمن تحولت إلى اسم لبنان^(٢)، وذهب فريق آخر إلى ان التسمية تعود إلى النقوش العربية القديمة وانها مشتقة من (البن) أو (الابن) التي معناها البياض والذي يعني ابيض بلون الحليب وانها سميت بذلك ، لأن الثلوج كانت تغطي جبالها أكثر من ستة أشهر في السنة. وكان ذلك امراً طبيعياً ان تختلف التسميات حول لبنان . لأن هذا الاختلاف خضع لثقافات وادبيات كل حضارة من الحضارات التي كانت قد خضعت لبنان لها طيلة فترات تعاقبها لحكم منطقة بلاد الشام.^(٣)

ثانياً : التكوين الطائفي.

تميز المجتمع اللبناني بتعدد طوائفه ومذاهبه ، واصبح واضحاً ان تاريخ لبنان مرتبط بثقافة الطوائف التي رسمت هويته الاجتماعية والسياسية لكون المسألة الطائفية في لبنان جعلت من المجتمع قائماً على أساس ذلك التنوع الذي انعكس على نظام الدولة وقواعده ، وكذلك على واقع الشعب اللبناني وتفكير افراده وجعل كل فئة منه تختلف عن الاخرى من ناحية الرؤى والايولوجية.^(٤)

(١) فيليب حتي ، لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر ، ترجمة : أنيس فريحه ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٥٥ ، ص ١٤-١٦.

(٢) زاهية قدوري ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٢٧٤.

(٣) قاسم خليف عمار ، التنوع الطائفي وأثره على الواقع السياسي في لبنان (١٩٢٠-١٩٥٨) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٣ ، ص ٦.

(٤) لمياء احمد محسن ، لبنان دراسة في الجغرافية السياسية والجيولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢.

كان المجتمع اللبناني مقسم إلى طوائف مسيحية وإسلامية وأقليات من مذاهب متنوعة ، وكل طائفة متفرعة إلى عدة مذاهب ولها اطار سياسي متعدد الاحزاب والتيارات الفكرية^(١)، وسنحاول فيما يلي القاء نظرة عن النشأة والتكوين لكل طائفة :

١. الطوائف المسيحية :

تشكل الطائفة المارونية احدى اهم الطوائف المسيحية الأساسية في لبنان فهي الدعامة الأساسية للنظام الطائفي في لبنان ، ان نواب الكتلة المارونية تشكلوا من النشطاء المسيحيين الذين اجمعوا حول ناسك قديس اسمه مارون في النصف الثاني من القرن الرابع الميلادي حول دير من اديرة اقاميا على نهر العاصي في جوار حلب في سوريا وذلك في ظروف غامضة ، ليشكلوا المدرسة المارونية التي قوي ارتباطها بعدة وفاة مارون عندما تركزت حول محور رئيسي واحد وهو دير مار مارون الاكبر في سوريا الثانية ، وبذلك حمل هذا التجمع اسم الموارنة ، الذي ما لبث ان اصبح الطائفة المارونية.^(٢) وفي عام ٥١٢ م بطش بهم حاكم انطاكية (انسطاس) بتحريض من بطريك القسطنطينية بسبب ميولهم إلى اراء كنيسة روما (المعادية آنذاك لكنيسة بيزنطة) ، وتابع اليعاقبة اضطهادهم لاتباع القديس مارون فبدأ هؤلاء بالنزوح تدريجياً إلى شمال لبنان فدخلوا جبال قاديشيا الوعرة ، وهي قليلة السكان فاختلفوا بهم ، والفوا معهم حتى نهاية القرن السابع الميلادي جمهور الطائفة المارونية.^(٣)

وهكذا كان أول تنظيم للكنيسة المارونية عام ٦٨٠م على يد الراهب يوحنا مارون ، وقد بقيت جبال قاديشيا المركز الرئيسي لتجمع الموارنة الهاربين من اضطهاد اليعاقبة في سوريا حتى مرحلة الحملات الصليبية.^(٤)

(١) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص٢٣.

(٢) حسان الاشمر ، دور الطوائف في النظام السياسي اللبناني (النشأة والتطور والافاق) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للعلوم السياسية ، جامعة لبنان ، ٢٠١١ ، ص٢٢.

(٣) خليل ارزوني ، الطوائف والطائفية متى ، لماذا وكيف ؟ دراسة في تاريخ لبنان الاجتماعي ، الدار الانسانية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص٢٨.

(٤) المصدر نفسه ، ص٤٩.

وفي عهد الدولة العباسية برز نوع من العدائية اتجاه الموارنة وازدياد التدخل في شؤونها الخاصة ، فحصلت أول انتفاضة في التاريخ قام بها المسيحيون ضد حكامهم المسلمين ، وذلك عندما ثار موارنة المنيطرة بعد ان ارهقتهم الضرائب على هؤلاء الحكام الذين ردوا بحملة شديدة العنف على الموارنة^(١)، اما في عهد حكم الدولة العثمانية لبلاد الشام (١٥١٧-١٩١٨) كانت الطائفة المارونية قد تنظمت وتماسكت من ناحية النظم الاجتماعي والعائدي ، فأوجد ذلك العديد من العائلات الاقطاعية ومنها ال الاصداح وال الخازن في منطقتي كسروان ، والعاقورة وال الظاهر في منطقة الزاوية ، إذ أسهم ذلك في تنظيم نظام الامارة في فترات لاحقة من العهد العثماني.^(٢)

كانت هناك علاقة وثيقة جداً بين كنيسة روما والمارونية ، حيث استمرت هذه العلاقة بدون انقطاع وتحولت علاقتهما إلى علاقة مؤسساتية ، لاسيما بعد ان فتحت المدرسة المارونية عام ١٥٤٨ ، والتي كان هدفها اعداد المناهج الدينية المارونية لتنظيم الطائفة.^(٣)

كما شكلت البعثات التبشيرية الدور الأكبر في تطور الوعي الديني والسياسي لابناء الطائفة المارونية في مجال التعليم ، وأبرز تلك الارساليات ما قام به اليسوعيين الذين تركوا اثراً عميقاً في صفوف العائلات المارونية.^(٤)

ويعود للحماية الفرنسية على لبنان الفصل الأكبر في خلق مرحلة مهمة من مراحل المارونية، وخاصة بعد توقيع بروتوكول عام ١٨٦٤ ، حيث نظمت احدى موارد هذا الاتفاق ان يكون كل قنصل اوروبي راعياً وحامياً لأحدى الطوائف المسيحية ، فأصبح الموارنة تحت الحماية الفرنسية ، مما جعلهم يساهمون في تطور مستواهم السياسي والاجتماعي والثقافي بشكل لم يتاح لاي طائفة من الطوائف اللبنانية الاخرى.^(٥)

(١) حسان الاشمر ، المصدر السابق ، ص ٢٤.

(٢) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ١٣.

(٣) حسان الاشمر ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠.

(٤) ضلال عتريس ، البعثات اليسوعية ، مهمة إعداد النخب السياسية في لبنان ، دراسة وثائقية تاريخية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٤٤.

(٥) جمال الألفي ، الطائفة والحكم في لبنان ، دار الهلال ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٨٢.

ان وضع الطائفة المارونية على الخارطة السياسية لجبل لبنان قد تأكد في عهد الامارة الشهابية ، حيث وصل نفوذهم السياسي اوجاً لم يبلغه من قبل ، وقد ساهم في ذلك مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي اثرت في تطور تلك الطائفة فقد تركز الواقع السياسي للموارنة بشكل رسمي وللمرة الأولى بعد انضمام الشهابيين إلى الطائفة المارونية^(١)، وهو ما اعتبره الفرنسيين بمثابة الثورة الداخلية فمع المناداة بالأمير يوسف الشهابي اميراً على الجبل عام ١٧٧٠ كانت المرة الأولى التي يتوصل فيها امير مسيحي من ولاية الإمبراطورية العثمانية إلى بسط سلطته على رعايا السلطان من مسلمين ومسيحيين.^(٢)

تأتي طائفة الروم الارثوذكس في الدرجة الثانية بعد الطائفة المارونية من حيث العدد والتأثير على الواقع السياسي اللبناني ، ويرجع أصلهم إلى النصارى الذين سكنوا بلاد الشام وبالأخص سوريا التي هاجر إليها في القرن الثالث الميلادي السيد المسيح (عليه السلام) ، وهم من العرب الغساسنة لكنهم لم يختلفوا في مسألة أصل عقيدتهم ، فهناك رأي يؤكد ان بعد دخول الحاكم العثماني محمد الفاتح إلى القسطنطينية عام ١٤٥٣ تم تنظيم الكنيسة الارثوذكسية^(٣)، إذ اطلق على اتباعها اسم طائفة الروم ، والرأي الآخر قد أكد انهم قد وقعوا تحت تأييد اللاهوت الاغريقي واصبحوا بمرور الزمن طائفة مستقلة في تعاليمها واطلق عليها بالارثوذكس.^(٤)

الف الروم الأرثوذكس مجموعة من الكنائس بعضها منفصل عن البعض الآخر ، إلا انها ترتبط بقوانين واحدة واعتقادات دينية واحدة وكانوا يعتقدون ان روح القديس لا تنبثق إلا من الرب ، كما انهم لا يخضعون إلى سلطات البابا والرهبان والمطارنة والبطاركة وبذلك فأن طائفة الروم الأرثوذكس يمثلون الكنيسة البيزنطية القديمة والكنيسة الشرقية التي انقطعت عن كنيسة روما في القرن الحادي عشر الميلادي.^(٥)

(١) محمود حسن عبد العزيز الصراف ، الطائفة اللبنانية من النشأة حتى الأزمنة ، دار الهداية للطباعة ، القاهرة ، (د.ت) ، ص ١٥ .

(٢) حسان الأشمر ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٣) حمدي الطاهري ، سياسة الحكم في لبنان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٢٤ .

(٤) اوغست اديب باشا ، لبنان ما بعد الحرب ، ترجمة : فريد حبيش ، مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٩١٩ ، ص ٦٠ .

(٥) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

واستناداً إلى بروتوكول ١٨٦٤ ، أصبح الروم الأرثوذكس تحت الحماية الروسية ، لاعتبارهم الأقرب إلى روسيا من الناحية العقائدية، وكان هناك مقر للكنيسة البطريركية الأرثوذكسية في روسيا ، مما جعلهم عرضة لصراع الدول العظمى في بلاد الشام.^(١)

كان الروم الأرثوذكس قد نزحوا إلى لبنان على اثر الاضطهاد الديني من قبل حكام سوريا في اواسط القرن التاسع عشر فاستقروا في مناطق الكورة والاشرفية.^(٢)

وبعد فرض الانتداب الفرنسي على لبنان عام ١٩٢٠ ساءت العلاقات بين الموارنة والروم الأرثوذكس ، وذلك بسبب السياسة التي تبنتها السلطات الفرنسية اتجاه طائفة الروم الأرثوذكس والتي أدى الروم الأرثوذكس دوراً بارزاً فيها ، وانعكس بشكل واضح على الواقع السياسي اللبناني خلال مرحلة الانتداب.^(٣)

كما شكل الروم الكاثوليك ثالث أكبر طائفة مسيحية في لبنان بعد الموارنة والروم الأرثوذكس ، فقد تكونت هذه الطائفة على اثر الانشقاق الذي حدث في الكنائس الشرقية الأرثوذكسية في بلاد الشام في عام ١٧٣٤ ، ذلك الانشقاق الذي نشب بين البطريرك في انطاكية واحد رجال الدين في حلب وهو جيراسيموس الذي يعد مؤسس طائفة الروم الكاثوليك.^(٤)

كان الانشقاق في بداية الامر عبارة عن خلاف شخصي لكنه تحول بعد ذلك إلى خلاف عقائدي، الامر الذي أدى إلى انفصال الطائفة وتحولها إلى طائفة مستقلة بذاتها فأخذ يطلق منذ ذلك الحين على المسيحيين الذين تركوا الكنيسة الأرثوذكسية بالروم الكاثوليك ورغم ذلك الانشقاق ، إلا ان الطقوس والعقائد بقيت على حالها ولم تختلف بعد الانفصال.^(٥)

(١) محمود حسن عبد العزيز الصراف ، المصدر السابق ، ص١٦-١٧.

(٢) حمود عادل ابو هلال ، تطور العلاقات اللبنانية الفلسطينية (١٩٤٨-١٩٥٧) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، ٢٠٠٦ ، ص٩.

(٣) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص١٧.

(٤) سوسن سليم اسماعيل ، الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية ، فتنة الشام اسبابها ونتائجها السياسية (١٨٦٠-١٨٦٤)، ج ١ ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص١١٦.

(٥) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص١٧.

وخلال فترة الدولة العثمانية ، كان الواقع السياسي للروم الكاثوليك قد رسم وفق ملامح فكرية وعقائدية ، حيث حظيت الطائفة باهتمام الفرنسيين كونهم يتبنون الدعاية الكاثوليكية في بلاد الشرق ، فضلاً عن ان ابناء هذه الطائفة يتمتعون بنفوذ واسع بفضل كفاءتهم العلمية وممارستهم للمهن التجارية في بلاد الشام.^(١) وقد سعت النمسا بصورة حثيثة على فرض حمايتها على هذه الطائفة إلا ان روادها رفضوا الحماية ، الامر الذي جعلهم يكونون اصحاب نفوذ قوي على الواقع السياسي اللبناني.^(٢)

شكل الارمن احد الطوائف المهمة في لبنان ، فكان لهم تأثير سياسي واضح حيث يعود وجودهم في لبنان إلى فترة الحكم العثماني الذي تعرضوا على اثره إلى الاضطهاد والتشريد ، ليستقر بهم الامر في لبنان.^(٣)

يعد عام ١٩٣٧ البداية التي رسمت سياسة الارمن ، حيث توجهوا في ذلك العام إلى لبنان وكانوا على شكل هجرات بأعداد كبيرة ، وذلك اثناء مناقشات قضية لواء الأسكندرونة ، إذ خيرتهم فرنسا بأحد البلدين (سوريا - لبنان) ، فأختار الكثير منهم البقاء في لبنان واستقروا في برج حمود وزحلة وعنجز.^(٤)

انقسم الارمن إلى اتجاهين من حيث الفكر ، هما الارمن الكاثوليك والارمن الأرثوذكس ، وقد انعكس هذا الانقسام على الطائفة ككل وتحول إلى خلاف سياسي واثّر على الواقع السياسي والاجتماعي اللبناني ، حيث نتج عن ذلك الانقسام تأسيس حزبين لكل اتجاه حزيه الخاص ، فقد أسس الارمن الكاثوليك حزب الطاشناق ، وأسس الارمن الأرثوذكس الهناشاق ، بأعتباره حزباً سياسياً يمثلهم في المشهد السياسي اللبناني.

(١) سوسن سليم اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ١١٧.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١٨.

(٣) حمدي الطاهري ، المصدر السابق ، ص ٢٩٣.

(٤) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ١٩.

وعلى الرغم من ذلك الانقسام ، إلا ان الارمن كانت لهم علاقات حسنة مع اغلب الطوائف اللبنانية.^(١)

٢. الطوائف الإسلامية :

تشكل فقه السنة في بداية الامر شفاها لدى اصحاب الرسول محمد (صلى الله عليه واله وسلم) والتابعين لهم ، وهو يستند على القرآن وسنة الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) وارااء الخلفاء الراشدين ، وكان تطور هذا الفقه وشرحه ونشره تم على يد اربع مجتهدين خلال النصف الثاني من القرن الثامن ومطلع القرن التاسع الميلاديين ، وهم ابو حنيفة النعمان المتوفي عام ٧٧٢ ، ومالك ابن أنس عام ٨٠١ ، ومحمد ابن ادريس الشافعي عام ٨٨٢ ، واحمد ابن حنبل عام ٨٩٣ ، فنشأ من اجتهاد هؤلاء تشكيل السنة من اربعة مذاهب هي الحنفي ، الشافعي ، الحنبلي والمالكي ، يطلق عليهم مجتمعين (أهل السنة) ، وقد اتخذت الطائفة السنية شكلها النهائي في العهود العباسية الأخيرة^(٢) ، وأهم ما ميز أهل السنة عن غيرهم من المذاهب الإسلامية وبالأخص المذهب الشيعي هو موضوع الإمامة لأهل البيت وخلافتهم للمسلمين دون غيرهم.^(٣)

اما بالنسبة لبدايات تواجد السنة في لبنان فقد حصلت بعد الفتح الإسلامي لبلاد الشام من جراء حدوث نزوح جماعي لكافة المعتنقين للديانات الاخرى الذين احتموا بالدولة البيزنطية مما دفع قادة المسلمين إلى استجلاب قبائل عربية جديدة إلى لبنان لحماية سواحله من الهجمات البيزنطية والصليبية ، حيث تواجد السنة في كل من بيروت وطرابلس وصيدا وهذا ما منحهم دور كبير في تولي العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية.^(٤)

(١) سوسن سليم اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ١٥.

(٢) خليل ارزوني ، المصدر السابق ، ص ١٢٦-١٢٧.

(٣) عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، ج ٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٢٥٦.

(٤) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ٢٧.

وفي اواخر القرن التاسع عشر ، أسهمت تحولات سياسية إلى بروز ركيزتين أساسيتين في تطور الطائفة السنية في مناطق بلاد الشام مكنتهم من التأثير على الواقع السياسي ، الأولى تمثلت بوجود مجموعة من النخب التي انضوت في العديد من الجمعيات الاصلاحية والسياسية ذات الميول الإسلامية أو العروبية ، اما الثانية فقد تمثلت بالبرجوازية التي تعاطت اعمال التجارة في اطار سوق عربي واحتلت مواقع مختلفة في هرم السلطة المحلية كأعيان مدن وموظفين في البلاط العثماني كآل الصلح والدواعق وآل بيهم.^(١)

وقد شكلت هاتان الركيزتان النواة الأولى للطائفة السنية فيما يخص الموقف من السياسة العثمانية والموقف من الوحدة العربية وانشاء الكيان اللبناني واستقلاله في مراحل لاحقة.^(٢)

اما على صعيد القيادة الدينية أو الدور الذي كان يناط برجال الدين فأن هؤلاء لم يلعبوا دوراً بارزاً يمكنهم من قيادة ابناء الطائفة ، كونهم كانوا معينين في مراكزهم من قبل السلطات العثمانية اي موظفين في الادارات والمناصب الدينية التي أنشأتها السلطة فالمحاكم الشرعية كانت جزء من النظام القضائي للسلطة العثمانية.^(٣)

ومنذ أنشاء دولة لبنان الكبير تبدل الامر على يد الاستعمار الفرنسي بموجب اتفاقية سايكس بيكو (Sykes Pico)، فقد وقفوا ضد أنشاء هذه الدولة وامتنعوا عن الانخراط فيها لعدة سنوات واقاموا عدة مؤتمرات بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٦ ، بهدف التوحيد مع الحكم الفيصلي والدولة السورية الجديدة في دمشق عرفت هذه المؤتمرات بمؤتمرات الساحل.^(٤)

تعد الطائفة الشيعية من الطوائف الإسلامية ذات التأثير الكبير على المشهد السياسي والاجتماعي اللبناني ، وقد اختلف المؤرخون في أصل تواجدهم في لبنان فبعضهم أكد على ان تواجدهم مر بمرحلتين الأولى تعود إلى الفتوحات الإسلامية الأولى لسواحل بلاد الشام ، إذ أسهم بعض رجالات

(١) وجبة كوثراني ، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (١٨٦٠-١٩٢٠) ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ٢٢.

(٢) حسان الاشمر ، المصدر السابق ، ص ٧١.

(٣) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ٢٢.

(٤) خليل ارزوني ، المصدر السابق ، ص ١٣٠.

الشيعة الاوائل امثال الصحابي الجليل سلمان الفارسي وعبد الله بن مسعود (رضي الله عنهما) في وضع اللبنة الأولى للفكر الشيعي في المناطق الساحلية اللبنانية^(١)، اما المرحلة الثانية فقد ارتبطت بالهجرات التي كانت تتمثل بهجرة بعض القبائل في اثناء حكم معاوية بن ابي سفيان ، حيث هاجرت بعض القبائل إلى السواحل اللبنانية بوصفها مناطق امنة لهم من الناحية السياسية.^(٢)

بلغت الحركة الشيعية عصرها الذهبي خلال القرن الحادي عشر الميلادي مستفيدة من قيام الدولة الفاطمية في مصر التي تحددت سلطة الخلافة العباسية في بغداد وبسطت نفوذها على القسم الأكبر من بلاد الشام ، فأدى ذلك إلى قيام امارات محلية شكلت مراكز قوة للنفوذ الشيعي في طرابلس وحلب وصور ودمشق وفلسطين ، ولكن الوضع ما لبث ان تغير في اواسط القرن الثاني عشر أثر استيلاء نور الدين زنكي على سوريا ، فرأى في الفرق الشيعية عوامل تفرقة وخلل في بناء دولته فأتبع سياسة التضييق على هذه الفرق خصوصاً الجعفرية منها لكثرة المنتمين اليها فأبطل الشعائر الجعفرية التي كانت تمارس علناً ومنع رفع الاذان على الطريقة الشيعية ابتداءً من حلب وحتى المناطق الداخلية للمقاطعات اللبنانية.^(٣) وهناك فريق من المؤرخين يرون ان نشوء الطائفة الشيعية في لبنان كان مرتبطاً ارتباطاً تاريخياً من حيث الوجهة الواقعية بظهور الدولة الفاطمية والذي أسهم بصورة مباشرة في ايجاد حركة شيعية متنامية في مناطق بعلبك وجبيل والبترون.^(٤)

ووفقاً لذلك مرت الطائفة الشيعية في لبنان بمراحل تاريخية مهمة ، أهمها هي مرحلة ظهور سلالات شيعية قوية تركزت في صور وصيدا وطرابلس خلال الاعوام (٩٦٩-١٠٩٩) ، إلا ان دورهم تراجع خلال الحملات الصليبية عام ١١٠٩ وخلال حقبة حكم الدولة العثمانية ، بسبب سياساتها التعسفية حيال الشيعة لأسباب عقائدية وسياسية ، وبالذات خلال تولي احمد باشا الجزار لكن البطش بالشيعة سرعان ما انتهى على أثر دخول لبنان مرحلة الانتداب عام ١٩٢٠.^(٥)

(١) هادي قبسي ، حركة التشيع قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٩.

(٢) جعفر الهاجر ، التأسيس لتاريخ الشيعة في لبنان وسوريا ، دار الملاك ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ١٩.

(٣) خليل ارزوني ، المصدر السابق ، ص ١٣٩.

(٤) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ٢٤.

(٥) علي الزين ، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان ، دار الفكر الحديث ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٣٥-٩٣.

اما الطائفة الدرزية يرجع نسبها إلى أصول عربية انحدرت من قبائل بني تغلب ، بني وهب وبكر واستوطنوا في منطقة جبل بني عامر الذي عرف فيما بعد بأسم (جبل الدروز) ، كما ان هناك رأي آخر يرجع الدروز إلى القرامطة الذين هم أيضاً من أصول عربية.^(١)

بدأت مكانة الدروز تظهر على الساحة السياسية اللبنانية خلال حكم السلطان العثماني سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) عندما اقر الأخير امانة فخر الدين الاول على جبل لبنان عام ١٥١٦ ، ومنذ ذلك الوقت تمسك الدروز بالوسيلة العسكرية وجعلوها الوسيلة المفضلة لديهم لفرض هيبة السلطان وحل النزاعات ليس فقط على صعيد النزاع الخارجي بل شمل ذلك الداخلي أيضاً والمتمثل بالصراع على السلطة بين الأسر الدرزية ، مثل آل أرسلان وآل شهاب ويرجع سبب صراع الأسر الدرزية فيما بينها إلى جذور انتماءاتهم العربية.^(٢)

وفيما يخص الأسماء التي أطلقت على الطائفة الدرزية ، فقد أطلق عليهم أسم الموحدين وهذا مشتق من عقيدتهم التي كانت تركز على مسالك التوحيد التي هي أهم ركائز الطائفة الدرزية ، كما أطلقوا على أنفسهم (بنو معروف) وهي إحدى القبائل العربية في منطقة وادي التيم والتي كانت أولى القبائل التي اعتقدت بالمذهب الدرزي وانه يعني أهل الخير والمعروف ، أما الأسم الآخر فهو الدروز فإنه أطلق عليهم نسبة إلى تبشكين الدرزي والذي اقترن بالطائفة رسمياً منذ القرن السادس عشر الميلادي وهو الأسم الأكثر تدولاً والأكثر شيوعاً بين سكان مناطق لبنان.^(٣)

قوي ساعد الدروز بعد ان انضم اليهم المعينون القادمون من جوار حلب إلى منطقة الشوف خاصة بعد ان وقفوا إلى جانب الفتح العثماني ، كما انتقل إلى المقاطعات العديد من القبائل العربية للمذهب الدرزي كآل نكد وآل تلحوق وآل جنبلاط ، وشكلوا الفئة الأكثر ثراء وغنى بين الفئات والمقاطعات اللبنانية.^(٤)

(١) محمد طليع أمين ، اصل الموحدين واصولهم ، قدمه الشيخ ابو شقرا ، بيروت ، (د.ت) ، ص ١٧٠.

(٢) محمد حسن زبون الساعدي ، الدروز ودورهم السياسي في لبنان (١٩٤٣-١٩٨٩) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٨.

(٣) حسان الاشمر ، المصدر السابق ، ص ٤٥.

(٤) خليل ارزوني ، المصدر السابق ، ص ١٣٣-١٣٤.

ومما سبق يبدو واضحاً ان طائفة الدروز قد أدت دوراً بارزاً وهاماً على الصعيد الثقافي والفكري والاجتماعي والاقتصادي في لبنان بوصفها طائفة لها دورها السياسي من خلال برنامجها السياسي والمؤطر بإطار ديني خاص ، وقد بلغ دورها السياسي ذروته في عهد الامير فخر الدين المعني الثاني (١٥٩٠-١٦٣٦) ، مروراً بالعهد الشهابي (١٦٩٨-١٨٤٢) ، مع العلم ان هذا الدور كان يتأثر بأوضاع المنطقة لاسيما قضية اعلان الانتداب الفرنسي على لبنان عام ١٩٢٠ ، وما تلاه من تداعيات سياسية.^(١)

٣. الاقليات :

فضلاً عن الطوائف الرئيسية في لبنان ، توجد هناك اقليات عدة كان لها دور ضئيل على الواقع السياسي والاجتماعي اللبناني ، وكانت هذه الاقليات مرتبطة بالطوائف اللبنانية الكبيرة ولكنها انشقت بسبب الطروحات الفكرية ، وكان من ضمن الاقليات الكاثوليك الذين يرجع وجودهم في لبنان إلى القرن السابع عشر عندما هاجروا من سوريا بسبب الخلافات العقائدية ، إذ قام السيد اندواساخيما في اخيمات في عام ١٦٦٢ بوضع اللبنة الأولى للفكر العقائدي لها في لبنان وليكمل من بعده البطريرك ميخائيل صرورة الذي وضع أولى متطلباتها الفكرية عام ١٨٧٢ وهو التاريخ الفعلي لتواجدها في لبنان.^(٢)

اما الطائفة الاخرى فهي اللاتين وهي من الطوائف المسيحية والتي تعد من الطوائف التي تصنف ضمن اقليات لبنان ، ويرجع أصل نشوئها إلى الموظفين القادمين إلى منطقة بلاد الشام من بعض الدول الاوربية لرعاية المصالح السياسية لدولهم ، وكانوا يمارسون التجارة إلى جانب رجال الدين ممن كان هدفهم التبشير للديانة المسيحية في الشرق^(٣) ، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك الطائفة الإنجيلية المسيحية وهي طائفة بروتستانتية ، ويعود أصل تواجدها في لبنان إلى القس اسحق برد والقس وليم

(١) محمود حسين زبون الساعدي ، المصدر السابق ، ص ٨-٣٧.

(٢) شادي خليل ابو عيسى ، الاوضاع السياسية والثقافية والطائفية في لبنان منذ القدم .

www.chanyabouiss.net/P.2.

(٣) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ٣١.

غول ، اللذين نشرا تعاليمها عام ١٨٢٣ من خلال المراكز الثقافية ، كما انحدرت طائفتين من العراق صنفتا ضمن الاقليات في لبنان ، وهما الطائفة الاشورية والكلدانية كانت مرجعية الاشوريين مرتبطة بأستراليا ، اما مرجعية الكلدان فكانت في العراق ، وكانت هناك طوائف إسلامية صغيرة ، ابرزها طائفة النصيرية وكانت طقوسها سرية ، اما الاقليات الإسلامية الاخرى فهي الإسماعيلية وهي من الطوائف الواقفية ، إذ انهم يتوقفون في اعتقادهم بالإمامة عند اسماعيل بن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) ويعتقدون بإمامته بالإضافة إلى طائفة اليهود التي كانت مستقلة عقائدياً وفكرياً ، ويعود تواجدها في لبنان إلى عام ١٤٩٣ والتي هاجرت من اسبانيا إلى بلاد الشام بالرغم من قلة عددهم في لبنان^(١).

٤. دور الطوائف السياسي حتى عام ١٩٥٨ :

يقوم النظام السياسي اللبناني على الاطار الدستوري ومؤسسات سياسية ترتبط بهذا الاطار الدستوري ، وتنظم العلاقة بين هذه المؤسسات على أسس معينة^(٢).

ان النظام السياسي والاداري الذي نشأ في لبنان عام ١٩٢٠ لم ينشأ بالتطور التلقائي الطبيعي من حيث شكله ونظامه السياسي انما كان مرهوناً بطبيعة المجتمع وتنوع طوائفه ، فضلاً عن تنوع سياسات الدول الكبرى التي فرضت هيمنتها على لبنان اثناء الحرب العالمية الأولى^(٣)، فكان اعلان مشروع لبنان الكبير يمثل المرحلة الحاسمة في تاريخ لبنان المعاصر بوضعه البداية للنظام السياسي اللبناني وما نجم عن ذلك من تداعيات على الصعيد الداخلي والخارجي ، وبخاصة طبيعة التنوع الطائفي للمجتمع اللبناني لفئاته المختلفة وطبيعة المصالح المرتبطة بالدول الكبرى ، إذ يمكن القول ان الدول الكبرى قد وجدت ان مسألة الطوائف هي أفضل واخصب الوسائل واخطر ما على الواقع

(١) سوسن سليم اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ١٨.

(٢) اكرم محمد عدوان ، الطائفية واثرها على النظام السياسي في لبنان ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠١١ ، ص ١٠.

(٣) سليمان تقي الدين ، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية (١٩٢٠-١٩٧٠) مقدمات الحرب الأهلية ، مطبعة دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ١٤.

السياسي في لبنان ولهذا أدى القنصل الاجانب ادواراً في غاية الأهمية من قبل أثارة البلبلة وزرع المكائد بين الطوائف اللبنانية.^(١)

فقد قام الفرنسيون بتشكيل مؤسسات الدولة فأنشأوا نواة التمثيل النيابي الوطني (٢٢ أيلول ١٩٢٠ - ٢٨ آذار ١٩٢٢) ، وهي اللجنة الادارية التي تعاون الحاكم الفرنسي الذي يمثل السلطات التنفيذية ، وفي عام ١٩٢٢ حل الجنرال جوزيف اوجين غورو (Joseph Eugene Gouraud) هذه اللجنة وانشأ المجلس التمثيلي (٢٤ أيار ١٩٢٢ - ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥) المؤلف من ثلاثين عضواً الذين ينتخبون بالاقتراع موزعين على الشكل التالي، (١٠) مقاعد للموارنة، (٦) مقاعد للسنة ، (٥) مقاعد للشيعية ، (٤) مقاعد للروم الأرثوذكس، (٢) للدروز، (٢) للروم الكاثوليك، و(١) للأقليات. وقد انتخب داوود عمون أول رئيس لهذا المجلس^(٢)، غير ان استبدال الجنرال غورو ترك صدمة لدى الطائفة المارونية التي بذلت كل ما بوسعها لأجل ابقائه في منصبه ، إلا ان مساعيهم باءت بالفشل ، فتم تعيين الجنرال مكيم ويفان (Makim Wayfan) ، خلفاً له كمفوض سامي جديد لسوريا ولبنان والذي وصل إلى بيروت في ١٩ نيسان عام ١٩٢٣ ، واتبع سياسة متوازنة مع الطوائف وعدم الانحياز لأي طائفة وحاول محاولاً جسر من التفاهم بين المسلمين والمسيحيين.^(٣)

كانت أولى القضايا التي واجهت ويفان هي قضية مذكرات الطائفة الإسلامية للمطالبة بالانضمام إلى سوريا وعدم ربطهم ادارياً بالكيان اللبناني ، وكانت طائفة الروم الأرثوذكس قد أيدت الطوائف الإسلامية في طرابلس وبعبك ، كما واجهت الجنرال ويفان احداث اخرى وهي مطالبة المجلس التمثيلي في أيار عام ١٩٢٣ بضرورة تعيين حاكم محلي بدلاً من الحاكم الفرنسي الذي نصبته السلطات الفرنسية^(٤)، إلا ان السلطات الفرنسية واجهت طلب تغيير الحاكم الفرنسي بالرفض الامر

(١) اسراء شريف ال كعود ، لبنان من الاجتياح الاسرائيلي لبيروت إلى ما بعد اتفاق الطائف ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ١٦.

(٢) حسان الاشمر ، المصدر السابق ، ص ٩٢.

(٣) مائير زامير ، الكيان المسيحي اللبناني ، ترجمة : سليم فارس ، شركة المطبوعات الشرقية ، دار المروج ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠٠.

(٤) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ٩٠-٩١.

الذي اثر على تواجد الجنرال ويفان في منصبه ، فتم تعيين بدلاً عنه الجنرال فبدربرغ (Fabderg) في حزيران عام ١٩٢٤ ، والذي اخذ على عاتقه تطبيق سياسة متوازنة بين الطوائف المختلفة.^(١)

لقد شكل اقرار الدستور في ٢٣ أيار عام ١٩٢٦ تثبيتاً للكيان اللبناني المستقل وبالتالي ضمان مستقبل الموارد حيث كرس الامتيازات المارونية التي دفعت بالكنيسة ، لأن تشكل خط الدفاع الأساسي خلال الازمات ولتدعم هذه الامتيازات حاول البطريرك اظهار التفوق العددي للموارنة في الإحصاء الذي جرى في عام ١٩٣٢ فتولى قيادة الحملة مع المطارنة لحمل رعيته على المشاركة في هذا الإحصاء فأبرز التفوق العددي للموارنة في لبنان مما أدى إلى دعم الموارنة في مؤسسات الدولة ودعم مطالب البطريرك بأن يكون رئيس جمهورية مارونياً خلفاً للرئيس الأرثوذكسي شارل دباس^(٢)، بيد ان احتدام الصراع بين المارونيين بشارة الخوري وأميل ادة عام ١٩٣٢ للوصول إلى سدة الرئاسة الأولى كادت توصل الشيخ السني محمد الجسر إلى هذا المنصب حيث استطاع الأخير استمالة عدد من النواب المسيحيين مما أدى إلى أزمة طائفية كادت ان تهدد البنيان المسيحي بالزوال الامر الذي دفع بالبطريرك الماروني الذي كان يفضل وصول حبيب باشا السعد لهذا المنصب إلى الطلب من سلطات الانتداب للتدخل من أجل عدم وصول الشيخ السني محمد الجسر إلى سدة الرئاسة الأولى ، إلا ان المفوض السامي أصدر قرار بتعليق الدستور في ٩ أيار عام ١٩٣٢.^(٣)

وفي عام ١٩٣٣ دخلت لبنان في مرحلة الحكم اللادستوري ، إذ تعطلت الحياة النيابية والدستورية ، مما ادخل لبنان في مرحلة سياسية خطيرة يمكن وصفها بالحكم المباشر من قبل المفوض السامي ، حتى ان الادارة الفرنسية استبدلت مفوضها ان مي بونسوا (An Mi Bonsua) ، بالجنرال كونت دامين دومارتيل (Damien Domartelle) الذي وصل بيروت في ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٣٣ والذي كلف بفرض سياسة جديدة على الواقع اللبناني السياسي والاجتماعي.^(٤)

(١) مائير زامير ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣.

(٢) حسان الاشمر ، المصدر السابق ، ص ٩٣.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٩٣-٩٤.

(٤) سعد محسن عبد العبري ، السياسة الفرنسية تجاه لبنان (١٩١٨-١٩٣٨) ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ١٩٢.

كما برز في تلك المرحلة دور الطائفة السنية امام الطائفة المارونية حيث عقدت مؤتمراً في بيروت في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٣٣ ، عرف باسم مؤتمر الساحل وبمشاركة ممثلين عن سائر المناطق اللبنانية ذات الاغلبية الإسلامية وضم رياض الصلح وغيره من الشخصيات السنية والشيعية والدروز وحتى المسيحية، وأكد المؤتمرون ان المناصب العليا ما تزال في يد ابناء لبنان القدامى وهذا يتعارض مع مضمون الدستور الذي نص على مراعاة مبدأ التوازن في الادارة^(١)، وقد كان هدف المؤتمر انصاف الطوائف الإسلامية اللبنانية على صعيد المناصب العليا الامر الذي يؤكد انه المؤتمر كان طائفيًا.^(٢)

وفي ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٣٤ تسلم حبيب باشا السعد منصبه بناءً على قرار صادر من المفوض السامي ليصبح أول رئيس للجمهورية من الطائفة المارونية ، والذي بدوره عين عبد الله بيهم وهو سني في منصب امين سر الدولة لتكون هذه المشاركة السنية المارونية تحت الرعاية الفرنسية.^(٣) وبعد اجراء الانتخابات جاءت النتيجة لصالح أميل ادة الذي دعمته الادارة الفرنسية.^(٤) وفي ٣ أذار عام ١٩٣٦ أصدر المفوض السامي دوما رتيل قراراً منح بموجبه الهوية القانونية للطائفة الدرزية في لبنان والذي سمح لهم بموجبه تنظيم محاكمهم الخاصة للأحوال الشخصية ، فضلاً عن ذلك أصدر في الثالث عشر منه قراراً اخر منح بموجبه التعددية القانونية للطوائف اللبنانية التي سميت بموجب هذا القرار بالطوائف التاريخية.^(٥) وفي عام ١٩٣٦ شهدت لبنان احداثاً سياسية هامة على الصعيد الداخلي والخارجي ، أهمها انتخاب رئاسة الجمهورية والتي وقفت الطائفة السنية لتدعم من خلالها أميل ادة لتسلم المنصب ، حيث عقدت مؤتمراً في ١٠ أذار عام ١٩٣٦ في بيروت اطلق عليه أسم مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة الذي حضره شخصيات من مختلف الطوائف.^(٦)

(١) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ١٤٣.

(٢) حسان حلاق ، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر (١٩١٣-١٩٣٤) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٤٦.

(٣) مسعود ضاهر ، لبنان الاستقلال الميثاق والصيغة ، معهد الانماء ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٣٤٠.

(٤) سعد محسن عبد العبري ، أميل ادة ودوره السياسي في لبنان حتى عام ١٩٤٣ ، بيروت ، (د.ت) ، ص ٢٢.

(٥) خليل ارزوني ، المصدر السابق ، ص ٥٠.

(٦) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ١٥٥.

وفي عام ١٩٣٦ عقدت فرنسا معاهدة مع الحكومة اللبنانية ، والتي كانت ضمن سياسة جديدة قد بدأتها فرنسا في مناطق انتدابها تقوم على كسب نلك البلدان لتجديد العلاقات بينها ، وقد استندت المعاهدة على نص اساسي عنوانه (معاهدة صداقة وتحالف) ، وهو تحالف دائمي لمدة (٢٥) سنة ويمكن تجديده بين الطرفين ، وقد تكونت المعاهدة من تسع مواد تعهدت بموجبها فرنسا باستقلال لبنان وادخالها عصبة الامم بعد مرور ثلاث سنوات من تصديقها.^(١)

وقد كانت مسألة حقوق الطوائف محورا أساسياً في سير المفاوضات ، إذ تبادل المفوض السامي دومارتيل مع رئيس الجمهورية أميل ادة رسائل عديدة بهذا الخصوص^(٢)، ومن أهم الاحداث التي شهدتها تاريخ لبنان عام ١٩٣٧ هي مسألة انتخابات المجلس النيابي عام ١٩٣٧ ، حيث تركت إثارها على الواقع السياسي اللبناني ، إذ عدت مسألة تنوع الطوائف محورا أساسياً في هذه الازمة ، التي ابتدأت على اثر القرار الذي أصدره المفوض السامي دومارتيل في ٤ كانون الثاني عام ١٩٣٧ والذي أكد على اعادة الحياة الدستورية ، الامر الذي دفع الطوائف اللبنانية إلى التحرك سياسياً من خلال ممثليها وشخصياتها السياسية إذ بدأت تطرح المشاريع السياسية قبل الانتخابات والتي تتعلق بمسألة نسب تمثيل الطوائف في المجلس النيابي ، وكان المفوض السامي قد طلب من أميل ادة اختيار احد الشخصيات السياسية لتشكيل الحكومة الجديدة فوق اختياره على خير الدين الاحدب وهو احد افراد الطائفة السنية والذي اعلن عن تشكيل الحكومة في ٥ كانون الثاني عام ١٩٣٧ وضمت اربع وزارات من ضمنها رئاسة مجلس الوزراء موزعة على اربع طوائف اذ منحت الطائفة السنية والمارونية والارثوذكسية والشيعية كلاً منها حقيبة وزارية.^(٣)

استمر تأثير التنوع الطائفي على الواقع السياسي اللبناني ، فأخذ حيز واسع في انتخابات المجلس النيابي لعام ١٩٣٧ ، إذ تسببت أزمة سياسية فيما بين الطوائف حول مسألة تمثيل الطوائف في

(١) محمد رضوي فجر محمد الحميداوي ، الأزمة اللبنانية ١٩٤٣ والموقف الدولي منها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٠ ، ص ١٧.

(٢) سامي الصلح ، احتكم إلى التاريخ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٤٧.

(٣) جاسم محمد خضير الجبوري ، مجلس النواب اللبناني (١٩٤٣-١٩٧٥) ، دراسة تاريخية وثائقية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٣.

المجلس النيابي ، ولأجل ذلك قدم الرئيس أميل ادة مشروعاً في تموز عام ١٩٣٧ قسم فيه التمثيل الطائفي في المجلس في المجلس النيابي الرابع (٢٦ تشرين الأول ١٩٣٦ - ٢١ أيلول ١٩٣٩) على النحو التالي :^(١)

الطائفة	عدد المقاعد المقترحة	النسبة المئوية
الموارنة	١٩	٣١%
السنة	١٣	٢١%
الشيعة	١١	٩%
الروم الأرثوذكس	٦	٧%
الروم الكاثوليك	٤	٧%
الدروز	٤	٧%
الارمن الأرثوذكس	٢	٥%
اقلليات	٣	٣%
المجموع	٦٢	١٠٠%

ولكن المفوض السامي دومارتيل رفض ذلك المشروع ، بحجة انه لا يتضمن التمثيل العادل للطوائف اللبنانية ، لذا أصدر قرارات عدة بهذا الاتجاه كان الأول في ٢٤ تموز عام ١٩٣٧ نص على حل المجلس ، ثم أصدر قرارين آخرين الأول يحدد بموجبه اعضاء مجلس النواب بـ (٦٢) عضواً ، والثاني يحدد بموجبه النواب المسيحيين بـ (٤١) عضواً بشرط مراعاة مسألة الطوائف.^(٢)

وقد تم توزيع المقاعد بواقع (٦) لمدينة بيروت ، و(٢) للسنة ، و(١) لكل من الموارنة والروم الأرثوذكس والارمن الأرثوذكس والاقليات ، و(١٢) مقعد لمنطقة جبل لبنان بواقع (٦) مقاعد للموارنة و(٢) للدروز ، و(١) لكل من السنة والشيعة والروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس ، وحصلت بموجبه منطقة لبنان الشمالي على (٩) مقاعد ، وكانت حصة الموارنة والسنة (٤) مقاعد لكل منهما ،

(١) نقلاً عن : سليمان تقي الدين ، المصدر السابق ، ص ٢٩٦.

(٢) بشارة الخوري ، حقائق لبنانية من آب ١٨٩٠ إلى أيلول ١٩٤٣ ، ج ١ ، منشورات اوراق لبنانية ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص ٢١٨.

وحصلت طائفة الروم الأرثوذكس على مقعد واحد ، اما منطقة لبنان الجنوبي فقد منحت (٨) مقاعد موزعة على الطوائف بواقع (٥) مقاعد للشيعة ، ومقعد واحد لكل من السنة والموارنة والكاثوليك ، اما منطقة البقاع فقد منحت (٧) مقاعد ، واعطي للشيعة منها مقعدان ومقعد واحد لكل من السنة والدروز.^(١)

اما مقاعد النواب فقد وزعت على الطوائف بواقع (٧) مقاعد للموارنة ، و(٤) مقاعد للسنة ، و(٣) مقاعد للشيعة ، و(٣) مقاعد للروم الأرثوذكس ، و(١) لكل من الدروز والروم الكاثوليك والاقليات والارمن الارثوذكس.^(٢)

وفي ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٣٧ أجريت الانتخابات ، وقد تدخلت فيها الحكومة الفرنسية لضمان مرشحها ، الامر الذي دفع المعارضين للانسحاب ومن بينهم رياض الصلح ، ولابد من الاشارة إلى ان هذه الانتخابات لم تقم على اساس حزبي بل قامت على اساس طائفي.^(٣)

وقد برزت قضية التنوع الطائفي في عملية تشكيل الحكومة عام ١٩٣٨ ، فقد شكلت المدة الواقعة بين (تشرين الثاني ١٩٣٧ و ١٩ آذار ١٩٣٨) تعاقب خمس وزارات برئاسة خير الدين الاحدب والتي استقال العديد من وزرائها بتأثير طوائفهم.^(٤)

ولان لبنان كان خاضعاً تحت الانتداب الفرنسي ، فلا بد ان تصل رياح الحرب العالمية الثانية إلى لبنان ، حيث اعلن غابرييل يوة الاحكام العرفية على اثر قيام الحرب وعطل الدستور وحل البرلمان والحكومة والابقاء على أميل ادة رئيساً للحكومة مع تقييد الصلاحيات^(٥)، ولكن سرعان ما تغير وضع

(١) هدى رزق ، صناعة النخب السياسية في لبنان (١٩٩٢-٢٠٠٩) ظروف وقوانين ونتائج ، (د.م) ، (د.ت) ، ص٥٢-٥٣.

(٢) ماجد خليل ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية (١٩٢٦-١٩٩٦) تأليف - الثقة - الاستقالة ، (د.م) ، ١٩٩٧ ، ص٢٣.

(٣) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص١٧٧.

(٤) المصدر نفسه ، ص١٧٨.

(٥) بشارة الخوري ، المصدر السابق ، ص٢٣٦.

فرنسا في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، إذ ان وقوع الحكومة الفرنسية بيد الألمان جعل اللبنانيين يتطلعون إلى الأمل في البدء لقيام حكومة لبنانية جديدة لن تخضع لسلطات فرنسا.^(١)

وفي عام ١٩٤٠ قامت الحكومة الفرنسية باستبدال مفوضها السامي في لبنان فقررت ان يكون الجنرال جان شياپ (Jen Chiappe) مفوضاً سامياً جديداً ، إلا انه قتل في اثناء طريقه إلى لبنان ، فتم تعيين الجنرال هنري فرنياند دانتز (Henrie Fernand Dentz) مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان^(٢)، وكانت مدة عمله متأزمة من الناحية السياسية كونها شهدت خلافات حادة بينه وبين رئيس الجمهورية أميل ادة، الامر الذي جعل الاخير يقدم استقالته من منصبه في كانون الثاني عام ١٩٤١، الامر الذي دفع الجنرال دانتز إلى تعيين الفرد نقاش رئيساً للجمهورية.^(٣)

ومن جانبه قام الفرد نقاش بتكليف احد افراد الطائفة السنية بتشكيل الحكومة الجديدة والتي ضمت ممثلين عن اغلب الطوائف باستثناء الطائفة الدرزية التي لم يمنحها اي حقبة وزارية ، الامر الذي استاء منه الدروز وعدوا ذلك اجحافاً بحقهم ، فقامت بتشكيل وفد برئاسة مجيد ارسلان وحكمت جنبلاط لمقابلة الجنرال دانتز واخبروه ان تشكيل الحكومة غير عادل ، فأبلغ المفوض السامي الوفد بأن الطائفة الدرزية منحت حقها السياسي والاداري ، لكون محافظ بيروت درزياً وهذا ما يغنيهم عن حقهم في الحكومة الجديدة.^(٤)

على اثر ذلك قام الدروز بعدة مظاهرات بمنطقة الجبل وتحولت إلى صدامات مع موظفي الاستخبارات الفرنسية وجنود الحامية العسكرية للمنطقة ، الامر الذي اقلق السلطات الفرنسية خوفاً من ان تتحول إلى ثورة درزية.^(٥)

وفي السياق ذاته كان ممثلو طائفة الروم الأرثوذكس أمثال بترو طراد وجبب ابو شهلا والفرد نقاش ويوسف سالم وجبران تويني مستائين من الادارة الفرنسية الجديدة ، لذا قاموا ومعهم رياض الصلح

(١) حسان حلاق ، المصدر السابق ، ص ١٩٠.

(٢) محمد رضوي فجر الحميداوي ، المصدر السابق ، ص ٤٧.

(٣) حسان حلاق ، المصدر السابق ، ص ١٩٢.

(٤) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ١٨٣.

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٨٥.

بأجراء اتصالات مع شكري القوتلي خلال شهر أذار من عام ١٩٤١ لأجل وضع الأسس لقيام اتحاد عربي والسعي لتأسيس كتلة سياسية في لبنان مكونة من سائر زعماء الطوائف اللبنانية^(١)، كما قاموا بأجراء اتصالات مع البطريك انطوان عريضة الذي رحب من جانبه بفكرة المشروع.^(٢)

وبعد ان ادرك الفرنسيون التحرك السياسي للطوائف في لبنان قام الجنرال شارل ديغول (Charles Degulle) ، بتشكيل قوة اطلق عليها اسم قوة فرنسا الحرة التي بسطت سيطرتها على سوريا ولبنان بدعم من بريطانيا ، إذ تمكنت من طرد الادارة الفرنسية السابقة ، وامرت الجنرال دانتز بترك عمله وتعيين الجنرال البرت جوليان كاترو (Albert Julian Katro) مفوضاً سامياً في الشرق، وذلك من أجل تثبيت الوجود السياسي للفرنسيين الاحرار في لبنان.^(٣)

لقد انعكست مسألة تنوع الطوائف في لبنان بصورة مباشرة على طبيعة الاحداث في لبنان وبالخصوص انها اصبحت جزء من الصراع السياسي بين الفرنسيين والبريطانيين وتجسيدا واضحاً في مسألة التنافس على منصب رئاسة الجمهورية الذي نشب في داخل الطوائف اللبنانية ، إذ نشب صراع داخل الطائفة المارونية بين أميل ادة وبين بشارة الخوري الذي كان يعتقد بأن دوره قد حان في تولي المنصب.^(٤)

وفي ١٢ أذار عام ١٩٤٣ اصدرت الادارة الفرنسية القرار المرقم (١٢٩) الذي نص على تعديل اربعة مواد من الدستور اللبناني من أهمها جعل الانتخابات على مرحلة واحدة فقط بعدما كانت على مرحلتين والغي طريقة تعيين الاعضاء في المجلس ، كما اصدرت القرار المرقم (١٣٠) في ١٨ أذار عام ١٩٤٣ والذي تنظمت بموجبه سلطات الدولة تنظيمياً مؤقتاً وحصر صلاحيات رئيس الجمهورية ، فضلاً عن اصدار القرار المرقم (١٣١) والذي أقال بموجبه الرئيس الفرد نقاس وحل حكومة سامي

(١) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ١٨٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٨٦ .

(٣) محمد رجائي ريان ، الأزمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣ في ضوء الوثائق البريطانية ، المؤرخ العربي ، مجلة بيروت ، العدد ٤٠ ، ٧ تشرين الأول ١٩٤٥ ، ص ٧٢ .

(٤) حسان الحلاق ، المصدر السابق ، ص ١٩١ .

الصلاح وتعيين محله ايوب ثابت رئيساً للجمهورية وللحكومة ، وكان هذا الاجراء مؤقتاً لحين إجراء الانتخابات.^(١)

إلى جانب ذلك قامت الحكومة الفرنسية بدعم ايوب ثابت فاستبدلت على اثر ذلك مندوبها السامي الجنرال كاترو ، وتم تعيين جان هيللو (Jean Hello) بدلاً عنه^(٢)، وعلى ذلك كان من الطبيعي ان يستجيب ايوب ثابت للأوامر الفرنسية ، فقد اصدر مرسومين تشريعيين في ٧ حزيران عام ١٩٤٣ ، إذ نص المرسوم الأول المرقم (٤٩) على زيادة عدد النواب إلى (٥٤) نائب موزعين على الطوائف بواقع (٣٢) مقعد للطوائف المسيحية ، و(٢٢) مقعد للطوائف الاسلامية^(٣)، حيث وزعت هذه المقاعد كالآتي (١٨) مقعد للموارنة ، و(٦) للروم الأرثوذكس ، و(٣) للروم الكاثوليك ، و(٣) للروم الأرثوذكس ، و(٢) للأقليات المسيحية ، اما مقاعد الطوائف الاسلامية فقد نص المرسوم على توزيعها بواقع (١٠) مقاعد للسنة ، و(٩) للشيعية ، و(٣) للدروز ، وهذا يعني ان المرسوم المذكور قد اضاف (١٢) مقعداً للمجلس بعد ان كان المجلس النيابي لعام ١٩٣٧ يضم (٤٢) نائباً ، فضلاً عن ان المشروع قد منح الطوائف المسيحية (١٠) مقاعد ، و(٢) للمسلمين فقط.^(٤)

اما المرسوم الثاني والذي حمل الرقم (٥٠) فقد نص على توزيع المقاعد على المناطق اللبنانية وبواقع (٨) لبيروت ، و(١٩) لجبل لبنان ، و(١٠) لمحافظة لبنان الشمالي ، و(٧) للبقاع ، و(١٠) للبنان الجنوبي.^(٥)

ترك هذين المرسومين اثرهما على الحياة السياسية اللبنانية حيث بدأ النزاع على اثرهما بين الطوائف اللبنانية ، إذ تباينت المواقف حولهما ، فالطوائف الاسلامية رفضت المرسومين وعدتهما

(١) محمد رضويوي فجر الحميداوي ، المصدر السابق ، ص ٦٢.

(٢) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠.

(٣) محمد رجائي ريان ، المصدر السابق ، ص ٧٠-٧١.

(٤) بدر الدين الخصوصي ، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٥.

(٥) سلمان تقي الدين ، المسألة الطائفية في لبنان الجذور والتطور التاريخي ، بيروت ، (د.ت) ، ص ٢٩٥.

تكريساً لتفوق المسيحيين العددي داخل المجلس الجديد^(١)، أما الطائفة المسيحية فقد أيدت هذين المرسومين ولاسيما الطائفة المارونية التي دعمت الحكومة في اصدار هذين المرسومين.^(٢)

كان امراً طبيعياً ان يؤدي اختلاف الطوائف حول المرسومين إلى أزمة سياسية ، اثارة قلق الحكومة فقامت بإصدار مرسوم في ٢٥ حزيران عام ١٩٤٣ وافقت فيه على تأجيل الانتخابات لحين إجراء احصاء سكاني نزولاً عند مطالب الطوائف الاسلامية التي ارسلتها في ختام مؤتمرها العام.^(٣)

وازاء هذا الموقف المتأزم اصدرت الادارة الفرنسية في ٢٠ تموز عام ١٩٤٣ قراراً نص على اقالة الرئيس ايوب ثابت من منصبه الامر الذي شجع الحكومة اللبنانية على اصدار مرسوماً حددت فيه موعد الانتخابات على مرحلتين الأولى في ٢٩ آب عام ١٩٤٣ ، والثانية في ٥ أيلول عام ١٩٤٣.^(٤) وكانت نتيجة الانتخابات فوز الرافضين للسياسة الفرنسية مع فوز اقلية موالية لها ، وعلى الرغم من ذلك فقد عكست انتخابات عام ١٩٤٣ اجواء التنافس المرتبط بواقع الطوائف ومدى اثر ومدى اثرها في حشد الجماهير.^(٥)

وفي عام ١٩٤٣ صدر الميثاق الوطني والذي عد تجسيداً لمبدأ الطائفية في لبنان ، ومما تجدر الاشارة إليه ان فترة الاستقلال (١٩٤٤-١٩٤٦) قد شهدت خمس حكومات اغلبها اعتمدت مسألة التوازن الطائفي الذي نصت عليه المادة (٩٥) من الدستور وتوزيع المناصب العليا بين الطوائف الكبرى استناداً إلى اتفاق الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ الذي أسهم في تغيير الفكر السياسي لسائر الطوائف اللبنانية.^(٦)

(١) حسان حلاق ، الابعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطات في لبنان ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ٣٠-٣٤.

(٢) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٠٨.

(٤) باسم الجسر ، الاستقلال اللبناني والميثاق الوطني ماذا حدث بالضبط عام ١٩٤٣ ، ص ٥٢.

(٥) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨.

(٦) حسين محمد عبد الله الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان (١٩٤١-١٩٥٨) ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٧٨-٨٣.

وبعد عام ١٩٤٦ دخلت لبنان مرحلة سياسية جديدة تمثلت في حصولها على الاستقلال ، وذلك بعد انسحاب الفرنسيين منها ، وكان على اللبنانيين الخروج من النظام السياسي الذي وضعه الانتداب الفرنسي والمبني على أسس طائفية وليس على أساس المواطنة ، إلا ان تأثير الطوائف على الحياة السياسية استمر حتى عام ١٩٤٧ لحين أجراء الانتخابات التي جرت وفق المراسم التي وضعها الانتداب الفرنسي دون أجراء اي تغيير عليها والتي من أهمها التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية وترشيح المرشحين على أساس طوائفهم.^(١)

وفي ٢٥ أذار عام ١٩٤٧ جرت الانتخابات، وقد تنافست فيها عدد من القوائم على أسس طائفية، وتميزت بظاهرتين الأولى هي ظاهرة التزوير والتلاعب في صناديق الاقتراع والضغط على الناخبين ، والثانية الحشد الطائفي.^(٢)

وفي عام ١٩٥٢ حدثت انتفاضة انطلقت بعد ان طالبت نقابة المحامين الحكومة بإلغاء قانون الاحوال الشخصية الذي اصدرته في ٢٤ نيسان عام ١٩٥١ والذي منح الطوائف العمل بالأحوال الشخصية كلاً حسب طائفته واحلال محله قانون موحد للأحوال الشخصية، واخضاع جميع المحاكم الشرعية والمذهبية لأحوال المحاكم التابعة للحكومة ووزارة العدل.^(٣)

ونظراً لتزايد الضغوط اضطر الرئيس بشارة الخوري إلى تقديم استقالته في ١٨ أيلول عام ١٩٥٢، وانتخب كميل شمعون في ٢٣ أيلول عام ١٩٥٢ رئيساً للجمهورية بدلاً عنه ، الامر الذي رحب به الموارنة ، وأكد شمعون بأنه سيقوم على سياسة ناجحة قائمة على (اعتماد الديمقراطية منهجاً سياسياً)^(٤)، إلا ان سياسة شمعون لم تختلف عن السياسات

(١) هدى رزاق ، المصدر السابق ، ص ٥٤.

(٢) محمد مجذوب ، محنة الديمقراطية والعروبة في لبنان ، دار ميمنة للطباعة ، بيروت ، ١٩٥٧ ، ص ٢٥.

(٣) محمد شهد محمد العمري ، الانتفاضة اللبنانية ١٩٥٢ والموقف الدولي منها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٣ ، ص ٧٥.

(٤) كميل شمعون ، مذكراتي (١٩٠١-١٩٦٩) ، ج ١ ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٤٣.

السابقة فقد بقيت الطائفة المارونية تعارض اي ترشيح لمنصب رئيس الجمهورية لضمان هذا المنصب للطائفة المارونية فقط ، لأنه يشكل مصدر استقرار وصمام امان لهم.^(١)

تشكلت خلال مدة رئاسة شمعون (١٥) حكومة ، جميعها وزعت الحقائق الوزارية فيها على أسس طائفية^(٢)، وهكذا فإن التسامح الطائفي في لبنان لم يكن له اي تطبيق على ارض الواقع وكان مجرد كلام ، ومما يؤكد ذلك ان التحولات السياسية التي شهدتها لبنان كانت تقوم على قاعدة التوازن بين الطوائف اللبنانية.^(٣)

وفي خضم ذلك اندفعت الطائفة السنية لأجراء تغيير في موقفها حيال النظام السياسي اللبناني ، والعودة إلى ممارسة النشاطات السياسية التي عبرت فيها عن معارضتها للعديد من القرارات الحكومية، أولها غياب رياض الصلح عن الساحة السياسية اللبنانية والذي كان يمثل احد أهم أعمدة النظام السياسي اللبناني الذي أسهم في صياغة مفاهيم الميثاق الوطني ، ولأجل ردع الصدع الذي نشب بين الحكومة والطائفة السنية اصدرت الحكومة اللبنانية المرسوم الاشتراكي رقم (١٨) في ٢ تشرين الثاني عام ١٩٥٥ والذي نص على اعتبار المسلمين السنة طائفة مستقلة استقلالاً تاماً في شؤونها الدينية وادارتها الخيرية ولها حق التشريع في قوانينها الخاصة وتنظيم شؤونها ، وبموجب ذلك اصبحت الطائفة السنية مستقلة عن الدولة في جميع شؤونها الداخلية.^(٤)

وهذا ما القى بظلاله على انتخابات عام ١٩٥٧ التي لم تختلف عن الانتخابات التي سبقتها سوى في أجراء تعديلات طفيفة ، مثل رفع عدد اعضاء مجلس النواب إلى (٦٦) عضواً ، ويصبح المرشح فائز بالتركية اذا لم يتقدم غيره لمقعد معين والاياعاز إلى اجراء انتخابات كما كان سابقاً.^(٥)

(١) منير اسماعيل ، الطائفية ومؤسسات الدولة الحديثة ، نموذج لبنان ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ١٣٠.

(٢) محمد خير حسن الحجاز ، المدلول الطائفي لنظام الحكم في لبنان (١٩٤٣-١٩٥٢) ، ج ١ ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢٣.

(٣) محمد سكير الشمري ، الحياة النيابية في لبنان (١٩٤٤-١٩٦٨) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التراث العلمي ، جامعة الدول العربية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٩.

(٤) قاسم خليف عمار ، المصدر السابق ، ص ٢٤٤-٢٤٥.

(٥) جاسم محمد خضر الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٤٠.

الفصل الأول

اثر التنوع الطائفي على التطورات والاتجاهات السياسية (١٩٥٨-١٩٦٣)

(١٩٦٣)

المبحث الأول: انتفاضة عام ١٩٨٥ وردود افعال الطوائف اللبنانية منها .

المبحث الثاني: انقلاب عام ١٩٦١ وموقف الطوائف اللبنانية منه .

المبحث الثالث: موقف الطوائف اللبنانية من مشروع تعديل دستور عام ١٩٦٣ .

المبحث الرابع: التشكيلات الطائفية في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٤ .

المبحث الأول : انتفاضة عام ١٩٥٨ وردود أفعال الطوائف اللبنانية منها.

مثلت احداث عام ١٩٥٨ في لبنان ضد سياسات الرئيس كميل شمعون نوعان من الانتفاضة وبشكلها العفوي والمنظم ، ففي حين انتفض الشعب جراء شعوره بالظلم والمعاناة انتفضت أيضاً النخبة المنظمة جراء شعورها بضياع حقوقها ، وحنث النظام بوعوده مما أدى إلى القضاء على مكتسباتها النضالية لاسيما وقد كان من بين هؤلاء رفقاء النضال مع شمعون. وفي ضوء ما سبق يمكن تقسيم المباحث إلى ثلاثة اقسام يتناول الأول أسباب الانتفاضة ، بينما يتناول الثاني أحداث هذه الانتفاضة ، وأخيراً يتناول الثالث دور الطوائف اللبنانية وردود افعالها اتجاه الأزمة.^(١)

كانت المعادلة التي حكمت لبنان منذ استقلاله عام ١٩٤٣ ، هي معادلة الميثاق الوطني التي ارتكزت على فرضيتين رئيسيتين ، الأولى تتمثل في موقف المسيحيين من الوطن اللبناني بأنه يجب ان يكون وطناً مستقلاً ذو وجه أوروبي ، والثانية أن لبنان عربي الجذور ويجب أن يكون عربياً في كل شيء وهو موقف المسلمين ، وجاء الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ ليوفق بين الرؤيتين ، بحيث يتنازل المسيحي عن كون لبنان ذو وجه اوروبي ويتنازل المسلم عن كون لبنان يجب أن يكون جزءاً من سوريا الكبرى^(٢)، ومن المعروف ان الطائفية هي المحرك الرئيسي للحياة السياسية والاجتماعية داخل لبنان ، وهي العنصر المتحكم في كل هذه المجالات ، حتى في ابسط الأمور واعقدها ، فالطائفية هي السر في الحياة السياسية اللبنانية مهما تنوعت الأحزاب وتشكلت واختلفت ، كلها تتجمع حول الطائفية كأساس في حياة كل لبناني.^(٣)

وفي ضوء ما سبق يمكننا القول ان التنوع الطائفي في لبنان قد لعب الدور الأبرز في غالبية الأحداث في تاريخ لبنان ، ولم تكن الانتفاضة التي نحن بصدددها ، إلا حلقة في سلسلة الصراعات والأزمات التي ضربت المجتمع اللبناني في أكثر من مرة ، وليس أدل على ذلك أن الرئيس كميل

(١) حسان الاشمر ، المصدر السابق ، ص ٢٤.

(٢) محمد رضوي فجر محمد الحميداوي ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(3) Walter L. Browne , The political History of Lebanon 1920-1950 , Volume.II North Carolina , 1977 , P.428.

شمعون الذي قامت هذه الانتفاضة ضد سياساته جاء إلى الرئاسة في أعقاب الانتفاضة السلمية ضد عهد بشاره الخوري.^(١)

يرجع بعض المؤرخين أسباب هذه الانتفاضة إلى الميثاق الوطني السالف الذكر ، والذي تم بين بشاره الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية ورياض الصلح رئيس وزراءه والذي أعلنه الأخير في البرلمان في تشرين الأول عام ١٩٤٣^(٢)، حيث كان من مبادئه توزيع الوظائف بالتساوي بين الطوائف المعترف بها ، كما تعطى الأولوية في الوظائف الفنية للمهارات الشخصية دون اعتبارات طائفية كما أنه بمقتضى هذا الميثاق تخلى المسلمون عن طلب الوحدة العربية في مقابل تخلي المسيحيين عن طلب الضمانة الأجنبية لاستقلال لبنان^(٣)، وبالنسبة لاتفاق الطرفين حول توزيع مناصب الدولة الرئيسية على الطوائف توزيعاً عادلاً والذي يقوم في أساسه على توزيع السلطة السياسية بين الطوائف المختلفة ، فقد اتضح بأنه كان صيغة للتعايش بين ابناء البلد الواحد ، إلا أنه كرس للطائفية وعمقها ، وفي الوقت نفسه جعل الطائفة المارونية تشعر بعلو مكانتها على الطوائف الأخرى.^(٤) ومن هنا يتضح لنا ان بنود هذا الميثاق قد احتوت على عوامل قيام الانتفاضة دون ان يدري واضعه أنه جعل الوحدة الوطنية وسياسات لبنان مرتبطة بروى وتفسيرات صانع القرار أو القائم على الأمر^(٥)، لذا أصبحت الطائفية في لبنان بمقتضى ذلك الميثاق هي العنصر الرئيس الذي يحكم العملية السياسية

(١) جورج حداد ، الوفاق الوطني اللبناني ... إلى أين ، مؤسسة الحوار المتمدن ، العدد ١٣٩٠ ، كانون الأول ٢٠٠٥.

(٢) محمد عبد الوهاب ، الدبلوماسية الخفية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١١٢-١١٣.

(٣) بخروج الاقليم اللبناني عن السيطرة العثمانية ودخوله تحت الانتداب الفرنسي ظهر من بين اللبنانيين من يطالب بالالتحاق بالوحدة السورية والانضمام إلى الحكومة العربية في دمشق ، كما كان من بينهم من يريد الاستقلال عن هذه الوحدة تحت وصاية فرنسا ، كما ظهر اتجاه ثالث يهتم بالاستقلال الكامل للإقليم اللبناني بثقافته وتراثه وشخصيته. ينظر : حسان حلاق ، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣-١٩٤٣ ، المصدر السابق ، ص ٥٧.

(٤) سعد نصيف جاسم الجميلي ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٥٨-١٩٧٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٧.

(٥) علي الدين هلال ، الأزمة في النظام السياسي اللبناني ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٣٧-٣٣٨.

فيه ، فالنظام السياسي اللبناني منذ عام ١٩٤٣ ، هو نظام طائفي من الدرجة الأولى فالطائفية تتدخل في كل كبيرة وصغيرة في النظام السياسي اللبناني ، والأحزاب السياسية طائفية والدستور وضع على أساس طائفي والسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية طائفية ، ورئيس الجمهورية منتخب على أساس طائفي ، الحكومات المشكلة على أساس طائفي ، وكذا الحال بالنسبة للبرلمان الذي يتم انتخابه ومحاصصته على أساس طائفي ، وعليه فإن الطائفية في لبنان ترمي بأطنابها في كل اتجاه.

وعلى أية حال فقد ظل الأمر كذلك إلى ان جاء الرئيس كميل شمعون إلى الحكم ، وأدت سياساته إلى تفاقم وظهور هذه الانتفاضة على الرغم من ان شمعون (كما اسلفنا) قد تولى الحكم خلفاً للرئيس بشارة الخوري الذي تقشّى في عهده الفساد^(١)، بيد ان ما يجدر ذكره أن شمعون قد وصل إلى الحكم معارضاً للتزوير والالاعيب في الدولة ، وبدأ عهده بشعبية كبيرة خاصة مع إجادته للخطابة بالعربية وسياساته المؤيدة لجامعة الدول العربية حتى أطلق عليه "فتى العروبة" ، وتساعدت شعبيته بشكل كبير^(٢)، إلا أن سياساته قد أدت إلى بروز معارضة كبيرة ضده من أحزاب التقدم الاشتراكي والتحرر العربي والنجادة والهيئة الوطنية والجبهة الشعبية اللذين كانوا يطلقون على أنفسهم جبهة الاتحاد الوطني.^(٣)

وجدير بالذكر أن هذه الأحزاب تعد احزاباً طائفية أي من الأحزاب التي يطغى على برنامجها وأيدولوجياتها الطابع الديني الطائفي وبخاصة حزب النجادة الذي أنشأ عام ١٩٤٧ ، كرد فعل لنشأة حزب الكتائب الذي سيأتي ذكره ، وهو منظمة شبه عسكرية واغلب عناصر وأعضاء هذا الحزب من الطائفة السنية ، لكن لا يوجد في قانون الحزب ما يمنع انضمام أي فرد من باقي الطوائف الاسلامية الأخرى لعضويته ، لأنه يرى أن الدين مسألة شخصية بحتة ليس من حق أي احد التدخل بها^(٤)، وقد حدد الحزب المبادئ العامة لسياسته الداخلية في المادة الأولى من نظامه الأساسي ، حيث ورد فيها : "النجادة حزب لبناني سياسي ديمقراطي عربي تحرري أساسه القاعدة الشعبية العريضة الداعمة

(١) كاظم ياسين العالي ، تاريخ علاقات الموارد بجزيرتهم ، دار الوسيلة ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ١٢٣.

(٢) كميل شمعون ، المصدر السابق ، ص ٧.

(٣) حمدي الطاهري ، المصدر السابق ، ص ٣٣١.

(٤) النادي الثقافي العربي ، القوى السياسية في لبنان ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٢٠.

للميثاق الوطني والنظام السياسي والاقتصادي المنبثق عنه والذي يعمل على فرض المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الافراد داخل الدولة" ، ويطالب بأن تكون الرئاسة دورية بين المسيحيين والمسلمين ، ومن أهدافه العمل على تحرير المجتمع اللبناني من السيطرة الخارجية وبث الروح الوطنية والعدالة الاجتماعية ، وتطبيق مبادئها في مختلف الميادين وينادي الحزب بتدعيم سياسة التضامن العربي والدفاع عن حقوق العرب المشروعة ، وبخاصة في فلسطين التي ينادي الحزب بضرورة تحريرها بشكل كامل من الاحتلال^(١)، لذلك لم يكن مستغرباً ان يكون أول الأحزاب المعارضة لسياسات كميل شمعون الداخلية والخارجية التي لا تتفق بأي حال من الأحوال مع مبادئه التي قام على أساسها ، فضلاً عما سبق فقد كان من الأبعاد الطائفية لهذا الحزب أنه اقتصر على الطائفة الاسلامية (السنية)، كما جاء كرد فعل طبيعي على قيام حزب الكتائب المسيحي.

وعلى ما يبدو فإنه نادى بمبادئ وأهداف على العكس تماماً من المبادئ والأهداف التي ينادي بها حزب الكتائب ، لاسيما فيما يتعلق بعلاقات لبنان الخارجية ، فحزب النجادة من أهم أهدافه العودة إلى القومية العربية والاهتمام بقضايا الأمة العربية والإسلامية ، وأن لبنان جزء لا يتجزأ من محيطه العربي الإسلامي.^(٢)

أما الحزب التقدمي الاشتراكي الذي تأسس عام ١٩٤٩ ، على يد كمال جنبلاط ، فمعظم عناصره من الطائفة الدرزية ، ومن مبادئه الجمع بين ايجابيات الأحزاب السياسية والاجتماعية المتضاربة في العالم الإسلامي ، الشيوعية ، الديمقراطية وغيرها وذلك لمساندة الشعوب المضطهدة. كما ضم الحزب فئات متعددة ليس فقط من حيث الانتماء الطائفي والطبقي ، وانما أيضاً من حيث الانتماء الفكري والمهني، حيث يضم رجال الفكر والعمل في الزراعة والصناعة وأرباب الحرف وأصحاب المهن الحرة، ومن أهم أهدافه المناداة بقيام دولة لبنانية علمانية لا وجود للحواجز الطائفية فيها ، مع احترام جميع الأديان والمعتقدات ، وبناء المجتمع اللبناني على أسس ديمقراطية حيث يسود العدل والرخاء والحرية

(١) أحمد سرحان ، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية ، دار الباحث ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٠١.

(٢) جمال زكريا قاسم وآخرون ، الأزمة اللبنانية أصولها - تطورها - ابعادها ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٩٨.

والسلام ، وبحيث تكون حقوق الانسان مكفولة.^(١) ووفقاً لذلك فقد كان من الطبيعي أن تتجه سياسات هذا الحزب في الاتجاه المعاكس لسياسات الرئيس كميل شمعون.

وهنا لا يمكن إغفال أنه كانت هناك أحزاب موالية للرئيس شمعون ونظامه مثل حزب الكتائب والحزب القومي وحزب الوطنيين الأحرار^(٢)، ومرة أخرى فهي أحزاب طائفية بامتياز ، فحزب الكتائب الذي نشأ عام ١٩٣٦ ، أي في عهد الانتداب الفرنسي على لبنان ، على يد الشيخ "بيار الجميل" هو تنظيم شبه عسكري غالبية أعضائه من الطائفة المارونية ، وقد أعترف به نهاية عام ١٩٤٣ ، وتحول في عام ١٩٥٢ إلى حزب سياسي ، وطبيعة تكوين الحزب ونزعتة الانعزالية تجعل من المستحيل انضمام أي مسلم له ، وكذلك بالنسبة للمسيحيين الأرثوذكس.^(٣)

تقوم المبادئ الأساسية لهذا الحزب على اعتبار لبنان جزء من بلاد البحر الأبيض المتوسط ، وأن موقعه الجغرافي يجعله جزء من البلاد العربية ، وبذلك أخذ بالمناداة بفكرة القومية اللبنانية وعمل على إبرازها ، إذ يرى الحزب أن لبنان وطن مستقل بحدوده المنبثقة في الدستور المعلن عام ١٩٢٦ ، وأن اللبنانيين من مقيمين ومغتربين أمة واحدة ، ذات قومية مميزة تجمعهم أرادة واحدة وتاريخ مشترك ، خاصة المسيحيين منهم الذين يجب أن يكون لهم أكثرية الوظائف الحكومية والمقاعد النيابية ، وذلك بالرغم من إقراره الضمني بأن المسلمين أكثرية في لبنان أو على الأقل مساوين للمسيحيين في العدد ، وهو ما يدل على أنه إذا رفض المسلمون بقاء السيطرة المسيحية ، فلا يلام المسيحيون إذا استجدوا بدولة أو دول أجنبية كما حدث في عام ١٨٦٠ ، وتكرر في عام ١٩٥٨ ، ويرفع الحزب شعار (الله، الوطن ، العائلة) ، ويرى الحزب من هذا المنطلق أن فكرة القومية العربية تشكل خطراً على استقلال لبنان ، وأن تقرب العرب إلى لبنان يدخل الأخير ضمن إطار التوسع العربي وعليه فقد جاءت سياسات الحزب متوافقة مع الاتجاه العام لسياسات شمعون.

(١) عطا محمد صالح وفوزي أحمد تيم ، النظام السياسي العربي المعاصر ، ج ٢ ، بنغازي ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٨.

(٢) عبد الرحمن رشدي ، سياسة مصر تجاه دول المشرق العربي ، ١٩٥٤ - ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٢٩٨.

(٣) عطا محمد صالح وفوزي أحمد تيم ، المصدر السابق ، ص ١٧١.

وهكذا فقد كان حزب طائفي من الدرجة الأولى ، من حيث الأهداف والايولوجية والممارسة^(١)، وقد لعب هذا الحزب دوراً رئيسياً في الحياة السياسية والطائفية داخل لبنان منذ نشأته حتى هذه اللحظة ، فلا زال يمارس نفس الدور الطائفي الخطير بجعل لبنان دولة مسيحية بعيدة كل البعد عن محيطها العربي عوضاً عن أدواره الخطيرة في كل الحروب الأهلية التي وقعت في لبنان.^(٢)

كما كان هناك الحزب القومي السوري والذي نشأ عام ١٩٣٢ ، على يد أنطون سعادة وهو رومي أرثوذكسي^(٣)، وقد ضم الحزب إلى جانب طائفة الروم الأرثوذكسي العديد من المسلمين بحيث وصل المنتمين إليه أكثر من خمسة عشر ألف شخص^(٤)، أما أعضاء حزب الوطنيين الأحرار فقد كانوا من طائفة الموارنة^(٥)، ومن هنا فلم يدع هذا الأمر مجالاً للشك في النزعة الطائفية العميقة في شخصية الرئيس شمعون والتي ظهرت بوضوح في هذه الأحزاب المؤيدة لسياسته والمالية له على الدوام.

ومع ذلك فقد كانت هناك شخصيات عامة محايدة ليست مع النظام في سياساته والياته وفي الوقت ذاته ليست مع المعارضين لهذا النظام وهم شخصيات مختلفة من المسلمين والمسيحيين.^(٦)

وعلى أية حال فقد كان من أبرز سياسات الرئيس شمعون التي أجبت تلك المعارضة أنه قد حنث بوعده الذي قطعه على نفسه عند توليه الرئاسة ، ذلك أنه وعد بالمحافظة على استقلال لبنان ، وانتهاج سياسة محايدة تجاه كافة الطوائف الاجتماعية كافة^(٧)، كما كان من سياساته أيضاً أنه قام بوضع قانون جديد للانتخابات لم يعجب هؤلاء الحلفاء ، وبخاصة كمال جنبلاط وصائب سلام ، ورشيد كرامي.^(٨)

(١) عطا محمد صالح وفوزي أحمد تيم ، المصدر السابق ، ص ١٧٢.

(2) George E. Kirk , Contemporary Arab politics , New York , 1961 , P.72.

(٣) فؤاد مطر ، سقوط الإمبراطورية اللبنانية ، ج ٢ ، دار القضايا ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٧٨.

(٤) عطا محمد صالح وفوزي أحمد تيم ، المصدر السابق ، ص ١٧٩؛ النادي الثقافي ، المصدر السابق، ص ٣١٣.

(٥) مسعود ظاهر ، لبنان الاستقلال ، الميثاق والصياغة ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٢٨٨.

(٦) صلاح العقاد ، الإطار التاريخي للميثاق الوطني اللبناني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٣ ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٤٥.

(٧) بدر الدين عباس الخصوصي ، المصدر السابق ، ص ١١٨.

(٨) بكر عبد الحق رشيد الراوي ، فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان حتى ١٩٦٤ ، رسالة ماجستير

غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٩٩.

كما زاد من ضيق المعارضة على نظام شمعون ما حدث من تزوير واضح في الانتخابات النيابية التي أجريت عام ١٩٥٧ ، فضلاً عن إلى إقناع النظام (نظام شمعون) لبعض المرشحين للتخلي عن ترشحهم وإخلاء المجال لرجاله^(١)، فقد حال هذا التزوير دون نجاح أغلب القيادات اللبنانية الشعبية الكبيرة كأحمد الأسعد زعيم الطيبي والرئيس صائب سلام في بيروت وهو الزعيم السني الأقوى آنذاك ، كما سقط مرشحون في كسروان ، وفاز حزب الوطنيين الأحرار الداعم له بعدد (٢٤) نائباً مسيحياً من أصل (٢٥) في جبل لبنان ، كما سقط أيضاً كمال جنبلاط من خلال فرز منطقة إقليم الخروب بدلاً من منطقة الشوف التي يتركز فيها مؤيدوا جنبلاط.^(٢)

ويضاف إلى ما سبق من سياسات ، تلك السياسة الخارجية التي انتهجها الرئيس شمعون بخاصة منذ عام ١٩٥٥ ، فعلى الرغم من تظاهره السطحي بارتباطه الوثيق مع مصر وسوريا والسعودية من خلال إجراء تغيير وزاري يبين ذلك بعد إنشاء حلف بغداد ، إلا أن ذلك لم يكن إلا تكتيكاً من جانبه لاكتساب قاعدة شعبية تمكنه من إحكام قبضته على الحكم لإزالة ما قد لصق به من تهمة من قبل العناصر المعارضة لاسيما الإسلامية^(٣)، وذلك كان ظاهرياً ، غير ان شمعون كان قد اظهر تعاطفه اتجاه حلف بغداد وكان متعاطفاً مع الغرب الاوربي والأمريكي.

ومع ذلك وفي الوقت الذي انتظرت فيه المعارضة أن تخلصها الانتخابات البرلمانية وما ترتب عليها من انتخابات رئاسية من شمعون وسياساته ، إلا أن إخفاق وصولها للعدد الكافي في البرلمان من ناحية ، وكذلك إعلان شمعون خوضه تلك الانتخابات^(٤)، قد أوجع الصراع وعجل ببداية تلك الانتفاضة.

كانت الاحتجاجات تعم لبنان منذ بداية عام ١٩٥٨ وحدثت المصادمات أكثر من مرة بين الحكومة والأهالي ، إلا أن الشرارة التي أشعلت تلك الانتفاضة كانت في ٨ أيار عام ١٩٥٨ ، وذلك عندما

(١) صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص ١٤٥؛ زكريا احمد سعد ، موقف الجمهورية العربية المتحدة من الأزمة السورية ١٩٥٨ ، المجلة التاريخية ، المجلد الثاني والاربعون ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٣٠.

(٢) شارل ايوب ، المصدر السابق ، ص ٦٨.

(٣) سعد نصيف جاسم الجميلي ، المصدر السابق ، ص ١١٤.

(٤) بهي الدين زيان ، معركة الحرية في العالم العربي ، دار الفكر العربي ، (د.م) ، (د.ت) ، ص ١٠٣.

اغتيال الصحفي اللبناني نسيب المثنى صاحب جريدة التليغراف اللبنانية ، وأحد أكبر المعارضين الصحفيين للرئيس كميل شمعون وقد عثر في جيبه على رسائل بدون توقيع بها تهديد له بالقتل إذا لم يكف عن مهاجمة الرئيس، ومن هنا تأكدت المعارضة من الوجه الحقيقي لشمعون اتجاه معارضيته.^(١)

وعقب هذا الحادث والعتور على تلك الرسائل القت المعارضة تبعة ما حدث على نظام وحكومة شمعون ، ودعت إلى إضراب عام في لبنان ، إلى أن يستقيل شمعون^(٢)، كما عقدت الجبهة الوطنية التي كانت تضم الأحزاب المعارضة سالفة الذكر اجتماعاً في اليوم نفسه الذي اغتيل فيه المثنى ، وقررت في هذا الاجتماع القيام بثورة مسلحة يقودها كمال جنبلاط الذي سرعان ما وصل إلى بلدة الشوف التي يكثر بها أنصاره وبدأ هجومه على مقر كميل شمعون.^(٣)

كما شنت المعارضة البرلمانية هجوماً عنيفاً على الرئيس شمعون ونظامه والقت بتبعات مقتل المثنى على الحكومة متهمين إياها بالتقصير في حمايته مع معرفتها المسبقة بمدى الخطورة على حياته حيث سبق مقتله محاولة فاشلة لاغتياله.^(٤)

ونتيجة لذلك فإن هجوم قوات جنبلاط على مقر شمعون كان بمثابة الانتفاضة التي سرعان ما اندلعت في باقي أنحاء الدولة اللبنانية حتى أستطاع المعارضون السيطرة على الشوف وطرابلس والبقاع وصيدا وأجزاء كبيرة من بيروت^(٥)، وبهذا الشكل عمت المظاهرات مناطق لبنان كافة ، وقابلتها قوات الأمن بإطلاق النار على المتظاهرين وفرض حظر التجوال وكذا أمر شمعون بالقبض على جنبلاط^(٦)، أما بالنسبة للجيش اللبناني فقد فضل عدم الزج بقواته في هذه المشكلات السياسية

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، أزمة ١٩٥٨ والتدخل الأمريكي في لبنان ، بحث منشور في كتاب الأزمة اللبنانية الصادر عن معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٦٥؛ مايلز كوبلاند ، لعبة الأمم ، ترجمة: مروان خير ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٥٨-٢٥٩.

(٢) احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٦٥.

(٣) فوزي أبو دياب ، لبنان في الأمم المتحدة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١٣٣.

(٤) م . م . ل ، الدور التشريعي الأول ، الاتعقاد الاول ، جلسة الحادي عشر ، ٨ أيار ١٩٥٨ ، ص ٦٥٥-٦٦٥.

(٥) فوزي أبو دياب ، المصدر السابق ، ص ١٣٣؛ صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص ١٤٧.

(٦) جريدة الاخبار ، العدد ١٧٩٩ ، ١٨٠٠ ، ١٨٠٢ / ٣ ، ٤ ، ٦ نيسان ١٩٥٨.

لصالح أي من الطرفين^(١)، وفي تلك الأثناء تدخل صوت العقل من خلال بعض الأطراف الداخلية والخارجية وخاصة من تلك الفئة اللبنانية التي وقفت على الحياد ولم تكن مع النظام أو المعارضة ، حيث تدخلوا كوسطاء لتسوية هذه الأزمة على أساس أن يكمل الرئيس كميل شمعون مدته الرئاسية والا يترشح لفترة رئاسية اخرى ، وان يقدم رئيس الوزراء رياض الصلح استقالته وأن يخلفه فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني ، بيد أنه وأمام تلك التطورات سارع شمعون في تموز عام ١٩٥٨ إلى الاستيجاد بواشنطن^(٢)، من أجل إنقاذه بمقتضى مبدأ ايزنهاور دون الرجوع في قراره هذا إلى مجلس النواب.^(٣)

وهكذا اغتنم شمعون فرصة مبدأ ايزنهاور الذي يرمي إلى وقف المد الثوري إلى المنطقة العربية ، وبالفعل تم إنزال القوات البحرية الأمريكية في ١٥ تموز في منطقة الأوزاعي جنوب بيروت بهدف الحيلولة دون سيطرة المعارضة المسلحة على البلاد ووصول قادتها إلى السلطة مما يؤدي إلى تغير جذري في الخريطة السياسية للمنطقة بأثرها خاصة بعد الانقلاب العسكري العراقي في ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ، الذي اطاح بالملكية وأقام الجمهورية ، وأعلن قاداته تأييده لسياسة مصر عبد الناصر مما جعل الولايات المتحدة تسارع في الاستجابة لطلب الرئيس شمعون^(٤)، وازاء ذلك انقسم اللبنانيون حول نزول القوات الأمريكية في لبنان حول مؤيد ومعارض فكان المؤيدون هم بطبيعة الحال الرئيس شمعون وأنصاره ومؤيدوه الذين كانوا يعتقدون في عدالة قضيته وتخليص الولايات المتحدة من هذه المعارضة . وكان المعارضون لنزول القوات الأمريكية هم المناوئون المنتفضون ومن الذين ادوا دور في الوساطة لحل الأزمة^(٥)، وفي غضون ذلك نجح وجود القوات الأمريكية في قمع المعارضة ومن ثم سحبت القوات الأمريكية قواتها في تشرين الأول ١٩٥٨ ، وأرسل ايزنهاور (Eisenhower) ، روبرت ميرفي (Robert Murphy) من قبله ليمثله في المنطقة ، والذي لعب دوراً مهماً في إقناع شمعون

(1) Mackey Sandra , Lebanon Death of Nation , Doubleday , New York , 1991 , P.124.

(2) DDE , Library Eisenhower Diary , Ann Whitman File , Dulles , Con. With Eisenhower 23/7/1958.

(٣) سعد نصيف جاسم الجميلي ، المصدر السابق ، ص ١٢٢.

(٤) فواز جرجس ، تأثير الحرب الباردة في السياسات الداخلية اللبنانية (١٩٤٥-١٩٩٠)، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢١٢ ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٦٣-٨٢.

(٥) بيان سامي الصلح بشأن الأزمة اللبنانية ، بيروت ، ٢٨ تموز ١٩٥٨.

بالاستقالة ، وعقب ذلك قام البرلمان بانتخاب فؤاد شهاب بدلاً منه والذي حصل على (٤٨) صوتاً ، بينما حصل منافسه إميل إدة على (٧) اصوات.^(١)

لقد أدت الانتفاضة بما لها من أسباب ، وبما أفرزته من نتائج قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتطورات السياسية الكبيرة التي حدثت في المحيط الإقليمي والنظام الإقليمي العربي حيث كانت نقطة البداية هي قيام الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا في شباط عام ١٩٥٨ تحت مسمى الجمهورية العربية المتحدة ، وقيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ العراقية وقضائها على نظام الحكم الملكي المحافظ والمرتببط بالمعسكر الغربي . وقد أدت هذه الأمور إلى إسراع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل منع المد القومي العربي عن طريق منع قوى المعارضة اللبنانية من قلب الأوضاع السياسية في هذا الاتجاه ، الأمر الذي أسفر في النهاية عن مجيء اللواء فؤاد شهاب إلى سدة الحكم كرئيس توافقي للبلاد ، وقواها السياسية المختلفة.^(٢)

ويبدو لنا مما سبق أن التدخل الأمريكي وإرسال قوات إلى لبنان لم يكن التزاماً منها بأمن لبنان بقدر ما كان جزءاً من الصراع بين القوى الغربية والقومية التي كان ينادي بها عبد الناصر ومن خلفه القوميون العرب^(٣) ، كما يدعم هذا الرأي تلك المعارضة الشديدة من قبل الرئيس عبد الناصر لهذا التدخل الذي اعتبره تهديداً سافراً للدول العربية التي رفضت الاستعمار وحصلت على الاستقلال.

وقبل الدخول في ردود فعل الطوائف اللبنانية خلال هذه الانتفاضة الشعبية يجدر بنا ان نذكر ما تشير إليه التقديرات عن عدد سكان لبنان في عام ١٩٥٥ ، إذ اشارت التقديرات إلى ان عدد اللبنانيين المقيمين وصل إلى (١٢٦٧٠٢٧٩) نسمة ، وأن بيروت وضواحيها كانت تضم حوالي نصف مليون

(١) م . م . ل ، دور الانعقاد العادي التاسع ، الجلسة الرابعة ، ٣١ تموز ١٩٥٨ ، ص ٦٧-٦٦٨ ؛ حمدي الطاهري ، المصدر السابق ، ص ٣٢٢.

(2) E. Salem , Cabinet politics in Lebanon (Middle East Journal) , Volume.21 , No.4 , Aut. 1967 , P.490.

(3) Foreign Relations of the United States 1958-1960 , Volume.XI , Lebanon and Jordan , Document 327.; Foreign Relations of the United States 1958-1960 , Volume.XI , Lebanon and Jordan , Document 116.; Foreign Relations of the United States 1958-1960 , Volume.XI , Lebanon and Jordan , Document 138.

نسمة ، وطرابلس (١٠٠) ألف ، وصيدا (٤٥) ألف ، وزحلا وصور تضم كل منها أكثر من (١٥) ألف نسمة^(١) وعليه فقد أصبح التوزيع السكاني الطائفي على الشكل التالي: ^(٢)

المسيحيون	النسبة من إجمالي السكان %	المسلمون	النسبة من إجمالي السكان %
الموارنة	٢٨	السنة	٢٠
الروم الأرثوذكس	٩	الشيعة	٢٠
الروم الكاثوليك	٦	الدروز	٦
الأرمن	٦	آخرون	٣
آخرون	٢		
المجموع	٥١	المجموع	٤٩

ومن الجدول السابق يتضح مدى التقارب الشديد بين نسبة المسلمين والمسيحيين الأمر الذي كان يتطلب أن تكون سياسية الرئيس شمعون أو أي من الرؤساء أقرب إلى المساواة إن لم تكن كذلك. بيد أن ذلك لم يحدث ، حيث عانى المسلمون من التهميش الطائفي الشديد في هذا العهد^(٣)، ففي كافة النواحي عانى المسلمون خلال تلك الفترة ، حيث كانت الوظائف الكبيرة في الحكومة والجيش والمؤسسات كانت للمسيحيين ، والخدمات الاقتصادية كانت تذهب إلى المناطق المسيحية على حساب المناطق الاسلامية^(٤)، ورغم أن المسلمين وقع عليهم ذلك الإجحاف الشديد خلال هذه الفترة مما أدى لأن يكونوا الجناح الأكبر قوة في المعارضة ، إلا أن المسيحيين أيضاً قد شاركوا في تلك

(١) جمال الألفي ، المصدر السابق ، ص ٦٣.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٣.

(٣) محمد جميل بيهم ، لبنان بين مشرق ومغرب (١٩٢٠-١٩٦٩) ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٩١.

(٤) فوزي أبو دياب ، المصدر السابق ، ص ١٣٢.

المعارضة ومنهم الرئيس اللبناني السابق بشارة الخوري والوزير السابق أيضاً فيليب تقلا وحמיד فرنجية وشارل حلو.^(١)

على أن أبرز من ساند وشارك بقوة في تلك الانتفاضة هو البطريرك الماروني بطرس المعوشي الذي دعا طائفة من علماء المسلمين إلى الإفطار ، وللذين عندما لبوا الدعوة فقد أقيم في الصرح البطريركي أكبر تظاهرة إسلامية مسيحية ، وخطب فيهم البطريرك قائلاً : نحن ما خلقنا إلا لتبادل المحبة صافية في أيام صعبة يجتازها لبنان والشرق كله ، كما وقف علماء المسلمين بين يدي الله خاشعين يؤدون فريضة الصلاة ، وخاطب الشيخ (شفيق يموت) بعد هذه الصلاة البطريرك الماروني بقوله : إن الإسلام والمسيحية من شجرة واحدة أصلها ثابت وفروعها في السماء والتعاليم السماوية تتفق في المعنى والجوهر تقريباً فإذا تشابكت أيدي رجال الدين تم التعاون بين جميع الطوائف على البر والتقوى وما فيه خير الناس أجمعين.^(٢)

ومن هنا نستطيع القول بداية أنه مع تسليمنا إلى حد كبير بأن المحرك الطائفي كان وراء الانتفاضة سواء من قبل النظام الذي يمثل الطائفة المارونية أعلى أشكال الطائفية أو من ناحية المعارضة التي ترى عدالة قضيتها على أساس الشراكة في الحكم ، إلا أنه قد شارك في هذه الانتفاضة نفرًا ممن ينتمون إلى الطائفة المارونية ، بل أن نسيب المتني نفسه الذي مثل اغتياله الشرارة الأولى لهذه الانتفاضة كان مسيحياً مارونياً ، كما أنه في الوقت الذي كان المسلمون فيه يشكلون غالبية المعارضة ضد النظام ، فإن النظام نفسه كان يضم بين صفوفه مسلمين وعلى رأسهم رئيس الوزراء سامي الصلح.

وعلى هذا يمكن القول أن النزعة الطائفية التي احتوتها بنود ميثاق ١٩٤٣ والتي كانت من الاسباب غير المباشرة للانتفاضة كما تقدم ، قد وضعت دون أن يدري واضعها أنه جعل الوحدة الوطنية وسياسات لبنان مرتبطة برؤى وتفسيرات صانع القرار أو القائم على الأمر فيها ، وهو الأمر الذي دفع شمعون أثناء فترة رئاسته إلى التعسف في استخدام النص بما يخدم أهدافه ومصالحه ، ذلك

(١) بدر الدين عباس الخصوصي ، المصدر السابق ، ص ١٢١.

(٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، أرشيف البلدان ، محفظة رقم ٣٤ ، ملف (٨١/٧٥٣ و ٣٣) ، ومحفظة ٨٦٣ ملف (٣٣)؛ ما تجمعه الأديان تفرقه السياسات والمصالح ، جريدة الجمهور العربي ، ١٣ حزيران ٢٠٠١.

أن الدستور اللبناني كان قد أعطاه سلطات واسعة تجعل منه محور الحياة السياسية في لبنان^(١)، وهو الأمر الذي جعل سامي الصلح نفسه يشبه شاغل منصب رئيس الوزراء في عهد الرئيس شمعون (بالباشكاتب)^(٢)، فحسب الدستور اللبناني يعتبر رئيس الجمهورية مركز السلطة الفعلية في الدولة ، إذ أن سلطاته لا تقف عند الاختصاصات التي يمارسها وفقاً للدستور ، وإنما تتجاوز ذلك كثيراً سواء فيما يتعلق بعمل مجلس الوزراء أو بعمل مجلس النواب ، ويلاحظ أن فاعلية الدور الذي يقوم به رئيس الجمهورية ترتبط باعتباره حكماً بين الطوائف الدينية والأحزاب السياسية ، وأن انحيازه إلى الطائفة التي ينتمي إليها بشكل سافر يضعف من موقفه كثيراً وقد يجعله عاجزاً عن القيام بمهام منصبه ، ذلك ان ممارسته لدور الحكم تعني من الناحية العملية تعاون جميع الطوائف والأحزاب معه وتسهيل قيامه بمهامه ، والتخلي عن هذا الدور يعني التعاون مع بعض الطوائف الدينية والحزبية دون طوائف أخرى ، مما يؤدي إلى شل حركته ، وقد يؤدي إلى سقوطه ، ويمكن ضرب أمثلة على مثل هذه الحوادث في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر ، مثل سقوط بشارة الخوري عام ١٩٥٢ عندما امتنع زعماء الطائفة السنية عن التعاون معه^(٣)، كما حدث ذلك بكل أشكاله مع الرئيس شمعون.^(٤)

وعلى أية حال فإن الاحتقان الداخلي الذي تميزت به مدة رئاسة الرئيس شمعون لم تجعل هناك فراراً من المواجهة ، فالمعارضة الإسلامية والتيار العربي وجدوا أن لبنان قد خرج في هذا العهد من الصف العربي واصبح موقفه لا يعبر إلا عن المصلحة القطرية أو الطائفية على حساب المصالح القومية.^(٥)

(١) فوزي ابو دياب ، المصدر السابق ، ص ١١٤؛ علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص ٣٣٧-٣٣٨.

(٢) محمد جميل بيهم ، المصدر السابق ، ص ٩١.

(٣) عطا محمد صالح وفوزي أحمد تيم ، المصدر السابق ، ص ١٨٢؛ النادي الثقافي ، المصدر السابق ، ص ٢٨٤.

(٤) جامعة الدول العربية (معهد الدراسات العربية) : وثائق ونصوص (دساتير البلاد العربية) ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٢٧٥.

(٥) مجلة آخر ساعة ، العدد ١٠٤٣ ، ١٦ كانون الثاني ١٩٥٧.

كما أننا لا نكون مبالغين في القول إذا قلنا أن شمعون قد عادى جميع الزعماء المسلمين والمسيحيين ، فعندما عرضت الوساطة السالفة الذكر تعيين فؤاد شهاب بدلاً من سامي الصلح لم تغضب المعارضة أو ترفض شهاب كونه مسيحياً مارونياً.^(١)

ويبدو مما تقدم ان رؤية كمال جنبلاط أحد أقطاب هذه الانتفاضة أن حكم الرئيس شمعون الذي كرس للطائفية السياسية هو الذي أوصل الأمور إلى ما وصلت إليه ، فمن أقوال جنبلاط في هذا الشأن : "إن ما نشاهده اليوم في البلاد من تفسخ داخلي واستغلال طائفي ، واصطناع للغير إنما هو النتيجة الحتمية للمنطقية للحكومة التي كرسست الطائفية السياسية في البلاد وجمعت بين المتناقضات الوطنية التي لا يستطيع أن يجمع بينها الشيطان ذاته ، فكان التغاضي عن الخيانة والتآمر في البلاد وكان تقسيم الحكم في لبنان وتقاسمه بين زعماء الطوائف هذه السياسة هي المصدر لما نعانیه اليوم من تأخر".

ووفقاً لذلك بدأ الوضع الداخلي في لبنان قد تأثر بارتباطه بامتدادات إقليمية تفاعلت مع التكوين الطائفي اللبناني ، ففي ظل الاوضاع السيئة التي عاشتها لبنان برزت جهود الموارنة لفرض هيمنتهم السياسية في دولة لبنان المقسمة طائفيًا ، وتحلل الدولة اللبنانية ذاتها ، فقد سعت كل جماعة لفرض السيطرة على الأراضي التابعة لها^(٢)، وكنتيجة لذلك اصبح لبنان بلداً يتكون من كيانات شبه اقطاعية تهيمن فيها الجماعات الاثنية مثل الدروز والشيعية والموارنة وتقوم بفرض سلطتها على الأراضي التابعة لها^(٣)، فضلاً عن التقسيم المجتمعي ، لقد خضعت لبنان لموازن القوى ببعديها الإقليمي والدولي الذي انعكس بدوره على الحياة السياسية ومراكز القرار في الدولة ضمن اطار النظام السياسي ذاته الذي بسبب عجزه قامت حرب أهلية في العام ١٩٥٨ ، فقد قدمت لبنان شكواها إلى الأمم المتحدة ضد سوريا التي اقامت علاقات تسليحية مع الاتحاد السوفيتي الذي قدم معونات عسكرية لها مكافئة لها على عدم الانضمام إلى حلف بغداد ، في مواجهة لبنان المدعومة من قبل الغرب والتي وافقت على مبدأ أيزنهاور القاضي بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لبلدان الشرق الأوسط التي

(١) صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص ١٥٠.

(٢) نادية فاضل عباس فضلي ، التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٧ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ١٩٤٧ ، ص ١٨٧.

(3) The Year Book of United Nations 1958 , Complaints of Lebanon and Jordan , P.36.

تكافح النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط ومنها لبنان.^(١) كما اتهمت لبنان سوريا بفرض الحصار وإرسال السلاح والمسلحين والتدخل في امورها الداخلية وطالبت بإرسال قوات أمريكية للحفاظ على استقلال لبنان^(٢)، ولكن لم يكن سبب الحرب الأهلية ذاك الموضوع فحسب بل يتصل الموضوع بعلاقات الطوائف اللبنانية فيما بينها وقيام الرئيس اللبناني آنذاك كميل شمعون على تزوير انتخابات عام ١٩٥٧ واسقاط معظم الاقطاب السياسية للمسلمين للإتيان بأكثرية نيابية طيعة تضمن تجديد ولايته ، كذلك لم يستسغ أكثرية المسلمين اللبنانيين سياسة حكومتهم الموالية للغرب والمناهضة لعبد الناصر.^(٣)

وطبقاً لذلك فأن أموراً يجب أن تكون في حسابان أي رئيس لدولة لبنان أو أي نظام سياسي لاحق ، فالرئيس شمعون نفسه كان عليه ان يدرك أن تهميش دور المسلمين نهائياً والذي يقارب عددهم نصف سكان الدولة سوف يؤدي بالضرورة إلى ما آلت إليه الأمور.

وهذا ما أردنا التأكيد والوصول إليه من خلال هذا البحث ، أي ان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو الوصول إلى أن الطائفية اللبنانية هي التي أغرقت لبنان في الكثير من المشاكل والحروب الأهلية ، وهي التي تشكل نمط الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان ، لهذا كان النظام السياسي اللبناني ، نظام طائفي بأغلب قوانينه وممارساته ، الأمر الذي انعكس على مجمل تطور الأحداث داخل لبنان ، بحيث أصبح النظام السياسي اللبناني يعبر فقط عن مصالح الطوائف المتعددة داخل لبنان ، وليس معبراً عن مصلحة الوطن اللبناني المستقل.

(١) وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر ببيروت) : ميكرو فيلم رقم ٢٧ ، ملف رقم ٢٢٧/٧/١ ج ٢ ، محفظة رقم ٤١ ، تقرير رقم ٩٥ ، ١٢ نيسان ١٩٥١ ؛ علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص ٣٣٦.

(2) Tannous Mouawad , Lebanon and Syria : A case study , London , 1999 , P.366.

(3) Security Council official Record Supplement for April , May and June 1958 , Letter date 22 May 1958 , From The Representative of Lebanon to president of security council , P.33.

المبحث الثاني : انقلاب عام ١٩٦١ وموقف الطوائف اللبنانية منه.

ارتبط انقلاب عام ١٩٦١ بالبيئة الطائفية التي خلفها الميثاق الوطني ١٩٤٣ ، فبعد سنوات قليلة من اعتماد تجربة الميثاق تبين أنها كانت أشبه بمقايضة ، أو مساكنة طائفية أدت إلى وحدة وطنية مصطنعة وتكاذب وطني ، فحملت هذه الوحدة عوامل تدميرها.^(١)

وهكذا فلم يكن لبنان ضحية خلافاته الداخلية فحسب بل أنه صار فريسة لموقعه الجغرافي ، ووقوعه ما بين سوريا واسرائيل الدولتين الاقوى منه عسكرياً واللّتين تحارب كل منهما الاخرى في منطقة غارقة في عداوات تاريخية عنيفة ، لم يفض إلا إلى تفاقم حدة المشكلات التي كانت تعاني منها لبنان على الدوام^(٢)، ويأتي بجانب ذلك النظام الطائفي كصيغة معترف بها لتقاسم السلطة في النظام السياسي عامة ، وهي تعكس توازناً هشاً غير واضح المعالم ما بين الطائفتين المسيحية والمسلمة لم يكن أهلاً لحسم صراع حاد ولا قادر على ردع الاعتبارات القادمة من خارج الحدود.^(٣)

وصل فؤاد شهاب إلى الحكم بفضل الانتفاضة الشعبية التي اطاحت بالرئيس شمعون ، وقد تسلم شهاب مهام منصبه في ٢٢ أيلول عام ١٩٥٨ ، واقسم اليمين الدستوري امام مجلس النواب والقي خطابه الأول امام اعضاءه والذي اوضح فيه الخطوط العريضة لسياسته والتي كانت في اغلبها مؤيدة لوجهة نظر المعارضة التي قامت في عهد شمعون.^(٤)

قبل توليه الحكم تدرج شهاب في الجندية حتى وصل إلى قيادة الجيش اللبناني ، واستطاع بناء المؤسسة العسكرية لتصبح درعاً وسيجاً للوطن ورمزاً لوحده وعنواناً لكرامته^(٥)، وقد زرع شهاب في الجيش اللبناني روح الانضباط والتضحية والخدمة في سبيل الوطن والشعب وبنى الهيكل العسكري والاداري والتقني في زمن كانت الامكانيات ضئيلة والاسلحة محدودة التنوع والفاعلية خاصة في دولة

(١) باسم الجسر ، ميثاق ١٩٤٣ (لماذا كان ولماذا سقط) ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٤٣٠.

(٢) نادية فاضل عباس فضلي ، المصدر السابق ، ص ١٠٤.

(٣) وليد مبارك ، مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة : حالة لبنان ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٤-٥.

(٤) حمدي الطاهري ، المصدر السابق ، ص ٣٧٠.

(٥) الأمير فارس شهاب ، كلمة القيت في الذكرى الخامسة والعشرين لرحيل فؤاد التي أحيتها جامعة الأمراء الشهابيين في النادي اللبناني للسيارات والسياحة في ٢٤ نيسان ١٩٩٨.

فنية ناهضة من تحت عبء الانتداب^(١)، لقد أنشأ شهاب سلاح الجو في منتصف عام ١٩٤٩ وأعد له الطيارين اللذين تدربوا في بريطانيا واكتسبوا مهارات عالية ، وصار لبنان في ذلك الوقت قوة جوية مشهود لها بالفاعلية ، وفي نهاية عام ١٩٥٤ أنشأ القوة البحرية ، وتلقى الضباط البحريون تدريباتهم في المدرسة البحرية الفرنسية ، كما أنشأ إلى جانب ذلك الاسلحة المتعددة الاختصاصات والمهمات^(٢)، ووقع فؤاد وثيقة مع فريق من رفاقه في ٢٦ تموز عام ١٩٤١ ، جاء فيها : "نحن نخبة الضباط اللبنانيين نقسم بشرفنا أننا لن نقبل الخدمة إلا في سبيل لبنان وتحت علمها وكل من يختار منا سبيلاً آخرًا يعتبر خائناً ، ويعامل على هذا الاساس"^(٣)، ولعل ذلك يفسر وقوف شهاب اثناء الانتفاضة سالفة الذكر بجيشه بعيداً عن ذلك الصراع وتفضيله عدم الزج به في المعركة السياسية الدائرة بين الطرفين من أجل الحفاظ على وحدة جيشه والحفاظ ايضاً على ولائه للوطن اللبناني.^(٤)

عمل شهاب على مواصلة سياسته الحيادية بعد فوزه برئاسة لبنان حيث سعى إلى اقامة سياسات متوازنة لتهدئة الاوضاع ، هادفاً بذلك إلى اعادة بناء السياسات اللبنانية على نحو مغاير لما شهده عهد كميل شمعون ، فبدأ من هنا يسلك دبلوماسية لبنانية واقعية تجاه العالم تخرج لبنان من أي انحياز إلى الصراعات المحيطة به.^(٥)

(١) العميد الركن المتقاعد جان نصيف ، كلمة القيت في الذكرى الخامسة والعشرين لرحيل فؤاد ، المصدر السابق.

(٢) كلمة العميد جان نصيف ، المصدر السابق ، ص ٤٤؛ حسنين توفيق ابراهيم ، حقبة الانقلابات والاحلاف في المنطقة العربية (١٩٤٨-١٩٧٠) ، موسوعة احداث القرن العشرين ، ج ٥ ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠٣.

(٣) السفير فؤاد ترك ، كلمة في المهرجان الخطابي الذي أقيم في قصر الذوق في يوم الأحد ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢ بمناسبة مئوية الأولى للرئيس الراحل فؤاد شهاب. للمزيد من التفاصيل ينظر :

www.Wikipedia.com

(4) Mackey Sandra , Op.Cit. , P.124.

(٥) عدنان فحص ، الحرب اللبنانية ، أسباب ونتائج ، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٢٧.

أهتم شهاب بعد فوزه بمنصبه بالإصلاح الإداري والاجتماعي ، فضلاً عن اهتمامه بتوزيع الوظائف بين الطوائف اللبنانية^(١)، فقد رأى أن قيام دولة ينظر إليها اللبنانيون جميعاً على أنها دولتهم تعطيتهم حقوقاً وترعاهم، مما يؤدي إلى تنمية روح المواطنة فيهم ، وأن التنمية التي تربط أبناء الشعب بحياة مشتركة هي إحدى الوسائل الفعالة في السعي الصادق الهادف إلى صبر الشعب وتوعيته على وحدته وأن الامكانيات عبر الدولة تحقق وطناً ومواطينيه.^(٢)

لقد عرف الرئيس فؤاد شهاب أن الإصلاح في الأساس يجب أن يبدأ من الإصلاح السياسي ، بيد أنه لصعوبة اعتماد هذا المنهج في لبنان فقد اعتمد منهجاً آخر لا يبدأ من الإصلاح السياسي وإنما يبدأ من الإصلاح الإداري ثم الإصلاح الاجتماعي مع التنمية والعدالة الاجتماعية وصولاً إلى تحقيق المواطنة لإعادة بناء شخصية المواطن مادياً ومعنوياً الذي بدوره سيحسن اختيار مسؤوليه السياسيين وفقاً للنظام البرلماني في دورات انتخابية متتابعة تسمح لهذا المواطن المتعلق بوطنه بإجراء التقييم والمحاسبة.^(٣)

ومن أجل ذلك جاهد الرئيس شهاب على الاضعة كافة من أجل تهيئة الأجواء لتحقيق منهجه فاعتمد سياسة خارجية تساعد على الاستقرار الداخلي ، كما اعتمد سياسة داخلية متوازنة تدعم التفاهم والهدوء ، فمن ناحية السياسة الخارجية رفض شهاب سياسة الاحلاف العسكرية الغربية وقام بسحب لبنان من مشروع آيزنهاور وغادرت القوات الأمريكية لبنان ، وأعاد العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر ، سوريا)، وعقد اجتماع قمة مع الرئيس عبد الناصر في خيمة على الحدود اللبنانية - السورية ، وجعل لبنان تشارك في دول عدم الانحياز في بلجراد عام ١٩٦١. أما من ناحية السياسة الداخلية بدأ عهده بتحقيق المصالحة الوطنية ، وتألّف حكومة ضمت منتمين إلى

(١) بكر عبد الحق رشيد الراوي ، المصدر السابق ، ص ١٣١.

(٢) جورج نقاش ، محاضرة في الدولة اللبنانية (البرلمان) بعنوان الشهائية ، لبنان ، ١٩٦٠ ، ص ٩.

(٣) عصام بكداش ، محاضرة مسار الدولة اللبنانية في التنمية ، المجلس الوطني لقداى موظفي الدولة ، بيروت ،

١٦ حزيران ٢٠١٠ ، ص ٧.

الانتفاضة مثل رشيد كرامي ومنتمين إلى عهد شمعون مثل بيار جميل تحت شعار لا غالب ولا مغلوب.^(١)

جديراً بالذكر أن حركة سميت بالثورة المضادة كانت قد تشكلت ضد الرئيس شهاب في بداية حكمه أو بالأحرى في المرحلة التي فصلت بين عهدي رئيس الجمهورية السابق كميل شمعون والرئيس شهاب أو بالتحديد في الفترة من ٣١ تموز إلى ٢٣ أيلول ١٩٥٨ ، وكان سببها المباشر هو أن انتفاضة عام ١٩٥٨ قد قضت على آمال أنصار التجديد للرئيس شمعون ومن هنا قام حزب الكتائب بإثارة النعرة الطائفية عن طريق إعلان الإضراب العام على إثر تسلم اللواء شهاب سلطاته الدستورية معتبراً عدم تمثيله في الحكومة هزيمة وتجاهلاً له ، إلا أن تشكيل الحكومة على النحو السابق جعل الأمور تهدأ أخيراً.^(٢)

وهكذا فأن من قامت ضدّهم انتفاضة عام ١٩٥٨ لم يهضموا أو يستسلموا اللواء فؤاد شهاب لكنه استطاع إلى حد كبير تهدئة الموقف ، ومن ثم بدأ يتجه نحو الإصلاح في لبنان في كافة المجالات^(٣)، حتى استطاع فؤاد شهاب صياغة فكر سياسي للدولة اللبنانية العصرية كما تمنّاها ، واراد لها وإن كانت الحرب الأهلية قد أتت بعد ذلك على ما بناه من نظم ومؤسسات دستورية.^(٤)

وفي ٣١ كانون الأول عام ١٩٦١ قام بعض العناصر من الحزب القومي السوري وبمساعدة بعض ضباط الجيش الصغار بمحاولة الانقلاب على السلطة القائمة في البلاد عن طريق القيام بأعمال

(١) زهير شكر ، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٦٢ ، ص ٢٩٢؛ يوسف قزما الخوري ، البيانات الوزارية اللبنانية ونقاشاتها في مجلس النواب اللبناني (١٩٢٦ - ١٩٨٤)، المجلد الأول ، مؤسسة الدراسات اللبنانية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٣.

(٢) باسم الجسر ، فؤاد شهاب ، مؤسسة فؤاد شهاب ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٦٧.

(٣) رفيق شهاب ، المفهوم السياسي الاجتماعي للأنظمة السياسية المتطور ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٥.

(٤) لقد تأثرت البيئة السياسية في لبنان بعدة عوامل نذكرها برزت عوامل أخرى كتنامي تيار الوحدة العربية والتحولت في البلدان المحيطة ، وارتفاع مستوى التعليم الجامعي والوعي السياسي والاجتماعي ، والفورة النفطية ، واحتلال فلسطين ، لعبت دوراً في تأسيس حياة ثقافية وسياسية ناشطة جداً أسهمت في رفع مستوى الثقافة والفنون في لبنان ومحيطه، ولاسيما الثقافة الملتزمة سياسياً واجتماعياً.

شغب في بيروت بهدف تغيير الدستور بطرق غير مشروعة وإثارة عصيان مسلح ضد السلطة القائمة ومنعها من القيام بمهامها وإثارة الحرب الأهلية بتسليح اللبنانيين بعضهم ضد البعض الآخر.^(١)

أن الدافع الذي يعتقد به الحزب القومي السوري القائم بهذا الانقلاب يعتبر هو المحرك الأساسي له وهو الدافع الذي يرى المنتمون إلى هذا الحزب بموجبه أن العراق والاردن وسوريا ولبنان تشكل جميعها واقعاً طبيعياً يسمى "الهلال الخصيب" ، وأن مهمة الحزب هي أن يقرب فيما بينهما، وأن لبنان سيكون الدولة الفاعلة في محيطها الطبيعي لإنجاح الأوضاع القومية في دول هذه المنطقة . وبالتالي فإن هذا الحزب يرى أن غايته من الوصول إلى الحكم هي إصلاح الحالتين السياسية والاقتصادية ومجابهة التيار الناصري، وتحقيق العدالة الاجتماعية ونشر مبادئ الحزب بقوة إذا تيسر له ذلك^(٢)، كما يبدو لنا في هذا السياق أن هذه المبادئ هي التي قادت الحزب لتنفيذ الانقلاب الذي نحن بصددده وذلك عقب الانقلاب الذي شهدته سوريا في نفس العام والذي سيأتي الحديث عنه فيما بعد.

ولم تكن هذه هي المرة الاولى التي يحمل فيها الحزب القومي السلاح ضد الدولة، فتاريخه قائم على سلسلة من هذه الأعمال ، ففي عام ١٩٣٦ قامت عناصر منه بتجمعات دعت فيها إلى العصيان ووصفت هذه الأعمال بأنها محملة بالأمن وفرضت عقوبات مختلفة على المشتركين منها^(٣)، وفي عام ١٩٤٠ قام الحزب بعصيان مسلح لقلب الأوضاع القائمة والاستيلاء على الحكم بالقوة المسلحة والتعدي على الثكنات العسكرية وعلى الجيش وضباطه وأفراده ، وقتل بعضهم ومحاولة قتل البعض الآخر ، وتأليف فصائل مسلحة ، وقد صدرت احكام بحق هؤلاء تضمنت عقوبات مختلفة.^(٤)

(١) حمدي الطاهري ، المصدر السابق ، ص ٣٨٤.

(٢) محمد انيس ورجب حراز ، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٥٥٣.

(٣) ملحم قريان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، ج ١ ، (الاستقلال السياسي) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١٧٠.

(٤) خيرت البيضاوي ، دور الدستور اللبناني في تقجير الحرب الأهلية اللبنانية ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٢٥٩ ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١١٤.

كانت هناك أسباباً مباشرة لهذا الانقلاب تضاف إلى الأسباب الايديولوجية السابقة، فبالنسبة لأسباب هذا الحزب التي جعلته يفكر في القيام بهذه الحركة والذي كان قد اعطي له الترخيص بمعاودة مزاوله نشاطه الحزبي في ٦ أيلول عام ١٩٥٨ بعد حله بسبب ممارساته كانت من أهم أسبابه أن السلطة اللبنانية قد اتخذت بعض التدابير من أجل الحد من هذه الممارسات فمنعت اجتماع له في ٩ تموز عام ١٩٦١ ، وقامت باعتقال بعض اعضائه^(١)، كما كان هناك اعتقاد سائد لدى أعضاء الحزب بأن الحكومة قد حاربت في الانتخابات النيابية ، كما القى الحزب على عاتق السلطات اللبنانية محاولة اغتيال رئيسه^(٢).

كان الحزب قد تشجع وأقدم على هذه الخطوة بعد قيام الانقلاب السوري في ٢٨ أيلول عام ١٩٦١ والذي كان من نتائجه قيام حكومة سورية مستقلة وانفصال ما كان يسمى بالوحدة المصرية السورية ، ومن هنا فإن هذا الانقلاب كان حافزاً للقوميين السوريين لمتابعة البحث في تحقيق الاستقلال معتقدين أن الانقلاب السوري سيكون في مصلحتهم لأنه ابعد التيار "الناصري" الذي كان يعتبره الحزب مناوئاً خطراً له^(٣).

ولم يكن هذا الحزب من الاساس راضياً أو مطمئناً عن وصول الرئيس شهاب إلى سدة الحكم ، كما أنه لم يساند الأحزاب القومية والوطنية واليسارية التي كانت في الجبهة المعارضة للرئيس شمعون^(٤)، وقد بدأ التدبير لهذا الانقلاب في تشرين الأول عام ١٩٦١ ، حيث دعا رئيس الحزب حينها الدكتور عبد الله سعادة مجلس العمد والمجلس الأعلى للحزب ، وكان في حينه برئاسة الأستاذ محمد البعلبكي إلى اجتماع عام وعاجل بعد التاسعة مساءً في منزل أسد الأشقر في بلدته ديك المحدي على أن يكون الاجتماع سرياً بالمطلق ، وقد أفتتح هذا الاجتماع بعرض شامل لحال البلاد العامة ، سياسياً واقتصادياً وتنموياً وأخذ المجتمعون على عهد الرئيس شهاب تقصيره الفاضح تجاه الشعب ولبنان ، كما انتقد المجتمعون بشدة انحياز لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة برئاسة الرئيس

(١) فؤاد مطر ، المصدر السابق ، ص ١٣٦-١٣٧.

(٢) عصام نعمان ، طائفية النظام اللبناني ، الخلفية - الأزمة - المخرج ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٦٣ ، أيار ١٩٨٤ ، ص ٧٥.

(٣) جلال السيد ، حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزيقها ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٣٥.

(٤) باسم الجسر ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣.

عبد الناصر على حساب سيادة لبنان وكرامته ، وأدان المجتمعون زج الجيش بالسياسة العامة والسماح للشعبة الثانية بالتدخل بكل شاردة وواردة ، ضاربة عرض الحائط بالقوانين والانظمة العامة ، وأبدى المجتمعون ارتياحهم للانقلاب الانفصالي في دمشق ، وقرروا التريث باتخاذ الموقف السياسي منه ، ريثما يتبلور الوضع في سوريا في شكله النهائي.^(١)

تناوب على الكلام أكثر من عشرة أعضاء ، وكلهم كانوا مجمعين على أن الوضع السياسي العام في البلاد هو وضع سيء ، والحزب لا يمكنه البقاء مكتوف اليدين والبلاد تنهار أمام عينيه ، في حين أن عبد الناصر يفرض وصايته الكاملة على البلاد ، واستمر النقاش إلى ساعة متقدمة من الليل انتهى إلى تحديد ثلاثة خيارات رأى المجتمعون أنها تساعد على إنقاذ لبنان ، ويضطلع الحزب بدور فاعل وحاسم في تنفيذها وهي : التعبئة الشعبية الكاملة ليس لعناصر الحزب فقط ، بل لكل المناصرين والحلفاء والمتضررين من عهد فؤاد شهاب ، وصولاً إلى مرحلة الثورة الشعبية العارمة التي من شأنها الاطاحة بالعهد وبكل مؤسساته ومهما كان الثمن ، والعمل المبدئي الشعبي ومن خلال الانتخابات العامة ، بديموقراطية حضارية ، باعتباره الأقرب منالاً والأسرع تنفيذاً ، والأجدى تطبيقاً ، إنما يلزمه الشق العسكري المنفذ ، واما الخيار الثالث فكان الانقلاب العسكري ، وأخيراً كلف الدكتور عبد الله سعادة منفرداً بإجراء التحضيرات والاتصالات ووضع خطط التنفيذ وتحديد التوقيت لساعة الصفر ، ومن دون العودة إلى المجلس الأعلى ولا إلى مجلس العمدة ، إلا لإبلاغهم الموعد ، وكان سبب هذا القرار هو تقنين تحركات الدكتور عبد الله سعادة واتصالاته لتخفيف احتمال اختراقات الشعبة الثانية وأجهزة الدولة الأخرى من كشف العملية الانقلابية وتعطيلها قبل الأوان ، وعلى هذا الاساس نضجت فكرة الانقلاب لدى قادة الحزب ، وبدأت استعداداتهم لتنفيذ مؤامراتهم . وقام المتآمرون بتقسيم العمل إلى ثلاثة أقسام ، القسم الأول الاتصال بالسياسيين ، والقسم الثاني العمل في المناطق الشعبية ، والقسم الثالث العمل على الصعيد الخارجي.^(٢) وبالنسبة للقسم الأول وهو الاتصال

(١) جريدة الرأي ، العدد ١٢٦٥٤ ، ٧ تشرين الأول ٢٠٠٨ .

(٢) محمد جميل بيه ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

بالسياسيين فقد اتصل الحزب بكل من ريمون إدة وكميل شمعون كطرق شرعية للوصول إلى أهدافه ولكن لم يصل معهم إلى اتفاق.^(١)

أما على صعيد دراسة المناطق الشعبية فقد قام بهذه الدراسة مدير الإذاعة بالحزب ، بما لديه من معلومات حزبية سابقة وكانت نتيجة الدراسة أن منطقتي البقاع والجنوب كانتا بوضع مناسب للحركة ، ولكن كانت امامهم طرابلس وصيدا والشوف والمناطق الغربية في بيروت وبعض المناطق الأخرى لاسيما التي تؤيد حزب الكتائب ، وكان الحل في هذه المناطق هو إثارة البلبلة فيها عن طريق القيام بخطط زعمائها.^(٢)

أما بالنسبة للعمل على الصعيد الخارجي فقد تمكن الحزب من الحصول على بعض المساعدات المالية وأوفد عدداً من أعضائه إلى بعض العواصم العربية والعالمية على أن تكون مهمتهم بعد الحركة السعي لدى حكومات تلك البلدان لحملها على الاعتراف بالوضع الجديد.^(٣)

وقد كانت خطة الحزب تهدف إلى إقالة رئيس الجمهورية ونفيه إلى فرنسا وإقالة الحكومة وحل مجلس النواب وتأليف قيادة للجيش تدعو مختلف الوحدات إلى الانضمام للحركة الانقلابية وتصدر الاوامر للجيش ليسيطر على المناطق التي تحصل فيها اضطرابات في الأمن، وأن تصدر فور نجاح الحركة عدة بلاغات لتأمين الاستقرار في البلاد ، وأن تشكل حكومة انتقالية وتصدر فور تشكيلها بياناً إلى الشعب تعلن فيه سياستها.^(٤)

وعلى أية حال فقد تم الاتفاق على التنفيذ في يوم ٣١ كانون الأول عام ١٩٦١ على ان ينطلق الفريق الذي يقوم باعتقال الرئيس فؤاد شهاب من انطلياس التي يتمركز بها ^(٥)، بيد أن هذه المجموعة قد تأخرت نصف ساعة في الخروج من مكانها في اليوم المحدد مما ادى إلى تصدي قوات التأمين

(١) خالد العظم ، مذكرات خالد العظم ، المجلد الثاني ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٥٢٠.

(٢) حسين أبو النمل ، الطائفة السياسية والحقائق الاقتصادية في لبنان ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٥٠ ، ٥١ تشرين الأول ، تشرين الثاني ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ٤٥.

(3) La Constitution Libananaise , Publications De L Universite Libananaise , Beyrouth , 1982 , P.20.

(4) Salibi Kamal , Op.Cit. , P.128.

(٥) جريدة الديار اللبنانية ، العدد ١٩٦١ ، ٣١ كانون الأول ١٩٩٦.

الموجودة في قصر الرئيس شهاب ، كما انطلقت كتيبة أخرى وقامت بتطويق مبنى وزارة الدفاع في منتصف الليل ، كما نجحوا في اعتقال بعض كبار الضباط لكن مقاومة بعض الضباط لهم من داخل الوزارة منعهم من الاستيلاء عليها ، كما أن نجاح قيادة الجيش في استنفار معظم قواته وضباطه لاحقاً قضى على هذه المحاولة وهي في مهدها ، ومن ثم احبطت محاولتهم^(١).

وكان من أسباب فشل هذه المحاولة أيضاً سوء التقدير وعدم الدقة في قراءة الواقع السياسي اللبناني والقوى والفئات التي يمكن أن تؤيدهم في حالة نجاح حركتهم^(٢)، وهكذا فقد تم القبض على أغلب الضباط والقيادات المخططة والمحرضة على هذا العمل وما أن لاح فجر الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٢ حتى كان الضباط والقياديون القوميون يعترفون بفشلهم، ورغم أن إجراءات اعتقالهم والقبض عليهم لم تخلو من العنف، إلا أنه تمت محاكمتهم أمام المحكمة العسكرية العادية، وتم منحهم كل وسائل الدفاع الشرعية ، وقد صدرت ضدهم أحكام مختلفة تتراوح ما بين حكم الاعدام والسجن عاماً واحداً ، ورغم استئنافهم الأحكام إلا أن المحكمة قد أيدت الأحكام الابتدائية في مجموعها مع بعض التحقيقات ، إلا أن أحكام الاعدام لم تنفذ حتى لا تتعرض الوحدة الوطنية في البلاد للخطر^(٣).

لم تكن هذه المحاولة الانقلابية مجرد انقلاب عسكري كلاسيكي يقوم به ضباط طموحون بل هي محاولة استيلاء على الحكم قام بها حزب سياسي عقائدي يمتلك برنامجاً إصلاحياً وأن الضباط الرئيسيين اللذين اشتركوا في هذه المحاولة هم أعضاء في هذا الحزب من الاساس ، كما لم تكن هذه المحاولة هي الوحيدة في تاريخ هذا الحزب بل سبقتها محاولات متعددة في بيروت ودمشق^(٤).

أما فيما يتعلق بموقف الطوائف والذي نحن بصددده وأن الأجواء السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في نهاية عام ١٩٦١ لم يكن فيها ما يبرر أو يؤشر على التفكير بانقلاب عسكري في لبنان ، فضلاً عن ان مدبري الانقلاب كانوا قليل العدد من الضباط يعدون على الاصابع من ضباط

(١) ميشال شيحا ، في السياسة الداخلية ، ترجمة : أحمد بيضون ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٥ .

(2) Weygan Alam , Politique Et Pouvoir De Decision Au Liban AL'epoque Du Geeral Cehab 1958-1964 , these de doctorat de I Ile cycle , Paris , 1999 , P.128.

(٣) حمدي الطاهري ، المصدر السابق ، ص ٣٩٧ .

(٤) مجلة تحولات ، العدد ١٢٢٣٠ ، ٥ آذار ٢٠٠٨ .

الجيش الناقمين على فؤاد شهاب موقفه الحيادي ابان أزمة عام ١٩٥٨ ، أو من المؤمنين بالعقيدة القومية السورية أو من ذوي الميول القومية اللبنانية أو من اليمين المسيحي.^(١)

ويرى بعض المؤرخين أن هذه الحركة لو نجحت في محاولتها الانقلابية واستطاعت الوصول إلى سدة الحكم لسايرها الكثير من السياسيين وساندها دون النظر إلى مبادئها وأهدافها^(٢)، وكان هؤلاء قد اغفلوا نظرة الشعب اللبناني ككل إلى فكرة المواطنة والتي هي الانتماء إلى مجتمع واحد يربطه بشكل عام رابط اجتماعي وسياسي وثقافي موحد في دولة معينة أو بمعنى آخر وجود صلة بين الفرد والدولة تحددها عوامل متعددة كحق التراب وحق الدم ، وفي هذا السياق يرى البعض أن مفهوم الطائفية التي تسود المجتمع اللبناني والانتماء اليها وتعميم ثقافتها ينتج عنه إضعاف رابطة والشعور الوطني الجامع أساس مشترك لكل الشعب لصالح أولوية الطائفة والمذهب الذي يصبح العصب المشترك الأول بين المنتمين إليه.^(٣)

كما أن لبنان ليس دولة مستقلة أو ذات سيادة وإن كان معترفاً بها كذلك ، فلبنان طبقاً لرأيهم فهو من ناحية لا يوجد بينه وبين سوريا أي تمثيل دبلوماسي ومن ناحية أخرى يقوم جيشه على أساس طائفي ، ومن هنا فإن هذا الجيش من الممكن أن ينقسم على نفسه في أي وقت.^(٤)

وهذا ما يفسر لنا انضمام بعض ضباط الجيش إلى هذه المحاولة ، ذلك انهم فضلوا مصلحة الحزب الذي ينتمون إليه على مصلحة الوطن الأكبر لبنان الذي من المفترض أن يكون العكس تماماً ، فتكون مصلحة لبنان فوق أي مصلحة حزبية وطائفية.^(٥)

(١) باسم الجسر ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥.

(٢) وجيه كوثراني ، المصدر السابق ، ص ٣٥.

(٣) غسان طه ، المواطنة ومشروع الدولة العادلة في لبنان ، بيروت ، (د.ت) ، ص ٨٩.

(٤) أكرم عدوان ، المصدر السابق ، ص ٢٦؛ أرند تليبهيرت : الديمقراطية في المجتمع المتعدد ، دراسة مقارنة ،

ترجمة : أفلين مسرة ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٣٥.

(٥) داوود الصايغ ، النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٢.

ازاء ذلك بدى لبنان بشكله وهيأته وتحكم الطائفية فيه آنذاك مرادفاً للعنف الدموي ، حيث أنه في الوقت الذي تؤكد فيه جميع الطوائف على رغبتها في السلام والحل ، فهي لا تستطيع الابتعاد عن التناحر وتعجز عن وضع حد لهذا الصراع المحموم ، ويفسر ذلك الأمر مدى سباق التسلح الذي سرى بين الأحزاب والطوائف فكل حزب من الأحزاب له جناحه العسكري الخاص وتدريباته الخاصة ومناطقه التي يزيد فيها عدد أنصاره بحيث لا يقوى حزب آخر على كسر هذه المنطقة التابعة له وهكذا^(١)، كما ان إصلاحات فؤاد شهاب من ضبط التناقضات الطائفية وتوفير قواعد مقبولة للتعايش السياسي الطائفي بين اللبنانيين قائم على ديمقراطية طائفية تقضي بتقاسم السلطة على أساس التناسب في ظل غياب إحصاء سكاني بعد عام ١٩٣٢ إضافة إلى عدم وجود مقومات وقنوات للعلاقات الاجتماعية بين الطوائف تجاوزت حدود المذهب والطائفة^(٢)، ومع ذلك لم يستطيع الميثاق أن يؤمن فرصة اندماج مجتمعي قوي ولا فرصة استقلال حقيقي أو تشكيل أمة ، فظلت الهوية الدينية مصدراً مهماً للأمن الشخصي ومنطلقاً للأفكار والممارسات السياسية والاجتماعية ، وبالرغم من إصلاحات فؤاد شهاب الظرفية للتخفيف من حدة التناقضات بين الطوائف، وخصوصاً في الأطراف ، وإقامة نوع من التوازن الاجتماعي ، لم يتمكن الميثاق من حسم الخلاف حول مسائل الهوية والانتماء والسياسة الخارجية والمشاركة في السلطة وصلاحيات رئيس الجمهورية والتوازن في الوظائف الرئيسية وتحديث النظام والتعداد السكاني ، وقد أدت هذه العوامل إلى إعطاء النزاع الداخلي شكل صراع بين فريق طائفي يريد الاستئثار وحده بمعظم المغانم السياسية والاقتصادية والثقافية ويعمل على الحفاظ على النظام القديم وبين فريق طائفي آخر يسعى لانتزاع ما يمكن انتزاعه من الفريق الأول أو الانقلاب على ذلك النظام.^(٣)

(١) البير منصور ، الانقلاب على الطائف ، دار الجديد ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٤.

(٢) جامعة آل البيت ، الوثائق الهاشمية ، أوراق عبد الله بن الحسين ، المجلد الثالث (سوريا الكبرى والاتحاد العربي) ، منشورات جامعة آل البيت ، الشركة العربية الاردنية للصحافة والطباعة والنشر ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ٢٨.

(3) Tawfik Khalaf The Phalanhge and Maronite Community : From Lebanese to Maronitism in Roger owen (Ed) Essays on the Crisis in Lebanon , London , 1976 , P.44.

ومما سبق يتضح أن تلك الحركة لو صحت لتبعها الآخرون وانضموا تحت لوائها هو تفسير يتفق مع التفكير اللبناني إلى حد كبير مما يحمله هذا التفكير من رأي في المواطنة ، حيث لا يعرف هذا النوع من التفكير ، إلا القوة التي متى وجدت يتصالح تحت لوائها حتى ولو أدى ذلك إلى تقسيم الوقت.^(١)

ان تلك المحاولة قامت ضد فؤاد شهاب والذين أيدوه وهم في الوقت ذاته اللذين قاموا بالثورة ضد كميل شمعون والذي كان هذا الحزب من مؤيديه ، ومن هنا فإن الجزم بأن حزب الكتائب الذي كان مؤيداً لشمعون كان مع هذا الانقلاب هو قول له وجاهته^(٢)، فلا يخفى على أحد ما لهذا الحزب (الكتائب) من نزعة طائفية كبيرة حيث كان سبباً في الكثير من المشكلات الطائفية التي أحاطت بلبنان آنذاك^(٣)، لاسيما أن اليمين المسيحي كان ممن دبروا لهذه الحركة ولا يخفى أن حزب الكتائب يمثل قمة اليمين المسيحي.^(٤)

ووفقاً لذلك فقد ترتب على تلك المحاولة نمو دور الأجهزة الأمنية في لبنان بشكل قوي في الحياة السياسية اللبنانية^(٥)، حيث سيطر جهاز المخابرات على الدولة في البلاد وأصبح فؤاد شهاب ومن معه يخشون من انقلاب ثان^(٦)، كما ترتب على المحاولة ايضاً حل الحزب في ٢ كانون الثاني عام ١٩٦٢ أي بعد محاولة الانقلاب بثلاثة أيام ، ولكنه عاد إلى نشاطه بعد عام ١٩٦٩.^(٧)

(١) أحمد صدقي الدجاني ، تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١٥٠؛ أكرم عدوان ، المصدر السابق ، ص ٢٧.

(٢) محمود شروع ، خليل حادي وأنطون سعادة ، دار فلس ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ٢٥.

(3) The Year Book of The United Nations , 1960 , 1961 , 1962.

(٤) سليمان تقي الدين ، تحولات المجتمع والسياسة أفكار عن عالم جديد ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٢٠٣.

(٥) جريدة الشرق الأوسط ، العدد ١٠٥٨٨ ، ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

(٦) شارل أيوب ، سقوط الرؤساء ، جريدة العنكبوت الالكترونية ، ٢٥ أيار ٢٠١١.

(٧) الملفات الكاملة عن الأحزاب في لبنان على موقع :

المبحث الثالث : موقف الطوائف اللبنانية من مشروع تعديل الدستور عام ١٩٦٣.

حاولت الأكثرية النيابية اللبنانية في عام ١٩٦٣ مع قرب انتهاء ولاية الرئيس فؤاد شهاب التي أستمريت لست سنوات (٢٣ أيلول ١٩٥٨ - ٢٢ أيلول ١٩٦٤) ، إقناع الرئيس شهاب بالتمديد لفترة رئاسية جديدة ، ولكنهم اصطدموا بالدستور الذي لم يكن يسمح بذلك مما استدعاهم لأن يقوموا بعمل تعديلات دستورية وافق عليها البرلمان ومجلس الوزراء ، ولكن المفارقة أن الرئيس شهاب نفسه هو الذي لم يوافق عليها لثلاثة أسباب رئيسية من وجهة نظره^(١)، أذ رأى أولاً بضرورة عدم الخروج على الدستور لأنه في حال الخروج على الدستور مرة فإنه بذلك يكون قد سنّ سنة الخروج عليه في مرات لاحقة ، وثانياً فإنه كانت لديه قناعة بضرورة عدم تكريس فكرة دخول العسكر إلى حقل السياسة خوفاً من حدوث الانقلابات خاصة وأن محاولة انقلاب عام ١٩٦١ ضد حكمه ليست عنه ببعيد ، كما كانت الانقلابات التي تحيط به في الدول العربية شاهدة على ذلك الانقلاب ، أما السبب الثالث فيمكن في أن صحته آنذاك كانت قد اصبحت لا تساعد على القيام بأعباء الحكم التي عانى منها أثناء فترة حكمه.^(٢)

وقبل الدخول في أحداث هذه القضية وموقف الطوائف اللبنانية منها يبدو لنا أنه من الأهمية بمكان أن نشير إلى كيفية انتخاب الرئيس اللبناني وفقاً للدستور حتى يتسنى لنا فهم قضية التمديد أو انتخاب رئيس آخر ، إذ ينتخب رئيس الجمهورية وفقاً للدستور اللبناني الصادر في الثالث والعشرين من ايار لعام ١٩٢٦ ، وتعديلاته^(٣)، وفقاً للقانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني عام ١٩٤٧ بالاقتراع السري وبغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى ، ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي ، وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه ، إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله

(1) Nadim Zaazaa , Structural Limitations to Modernization in Lebanon : The Experience of Chehab and Hariri , Master Degree , Lebanese American University , Department of Social Sciences , 2005 , P.4.; Alfred B. Prados , Lebanon , Congressional Research Service , November 23 , 2007 , Order Code RL33509.

(٢) جريدة النهار ، العدد ٢٥٣٧٠ ، ٤ نيسان ٢٠١٤.

(3) Walter L. Browne , Op.Cit. , P.48.

للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح ، كما أنه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى ، وما يعادلها في جميع الادارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الاشخاص المعنويين في القانون العام ، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم إلى التقاعد.^(١)

ووفقاً لذلك فقد تم انتخاب الرئيس فؤاد شهاب حيث عقد مجلس النواب اللبناني جلسته في ٣١ تموز عام ١٩٥٨ وتقدم للترشيح لرئاسة الجمهورية مرشحان هما اللواء فؤاد شهاب والسيد ريمون إدة^(٢)، واجري الاقتراع وحصل شهاب على (٤٣) صوت من إجمالي (٦٦) صوت هم عدد مجلس النواب اللبناني^(٣)، وطبقاً للنص الدستوري السالف الذكر والذي لا يعتبر النتيجة صحيحة ، إلا إذا حصل المرشح على الثلثين في الجولة الأولى من الاقتراع وعلى الاغلبية في الجولات الأخرى فقد أجريت جولة اقتراعية أخرى حصل فيها الرئيس شهاب على (٤٨) صوتاً ، وبناءً على ذلك أعلن شهاب رئيساً للبنان.^(٤)

بيد أن الرئيس شهاب لم يتسلم مهام منصبه ، إلا بعد انتهاء ولاية سلفه كميل شمعون أي في ٢٣ أيلول عام ١٩٥٨ ، بسبب إصرار الرئيس شمعون وشيعته على اكمال مدته الرئاسية التي كانت ستنتهي في ٢٢ أيلول ، وفي اليوم المحدد أقسم الرئيس شهاب امام مجلس النواب ثم القى خطاباً

(١) الجمهورية اللبنانية ، مجلس النواب ، الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار ١٩٢٦ مع جميع تعديلاته.

(٢) ريمون إدة : محام وزعيم سياسي لبناني ، ولد في الاسكندرية بمصر ، ابن الرئيس إميل أده رئيس لبنان قبل الاستقلال في الفترة ما بين (١٩٣٦-١٩٤١) ، وقد انتخب ريمون خلفاً لأبيه في عام ١٩٤٩ كعميد لحزب الكتلة الوطنية ، ودخل إلى البرلمان اللبناني كعضو في عام ١٩٥٣ ، وفي خلال فترة نيابته في البرلمان قدم عدة اقتراحات أصبحت قوانين من أهمها قانون السرية المصرفية والأبنية الفخمة والحساب المصرفي المشترك وقانون من أين لك هذا ، كما أنه شارك في الحكومة اللبنانية كوزير بعدد من الحكومات وحمل أكثر من حقيبة وزارية ، وقد ترشح ريمون إدة لرئاسة الجمهورية ضد اللواء شهاب في انتخابات عام ١٩٥٨ وهو يعم بمدى الاجماع الشعبي على الرئيس فؤاد شهاب. للمزيد من التفاصيل ينظر : جريدة الخليج ، العدد ٥٤٣ ، ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٧؛ جريدة النهار ، العدد ٤١٣٢ ، ٩ نيسان ٢٠١٤.

(٣) مضابط مجلس النواب اللبناني ، الدور التشريعي التاسع ، محضر جلسة خاصة بانتخاب رئيس الجمهورية اللواء فؤاد شهاب في تاريخ ٣١ تموز ١٩٥٨ ، ص ٦٦٨-٦٧٠.

(٤) خطاب من رئيس مجلس النواب عادل عسيران إلى اللواء فؤاد شهاب يخبره بفوزه بمنصب رئيس الجمهورية ، المصدر السابق.

شرح فيه الآليات والخطوات المحددة التي اتبعتها خلال فترة حكمه ، ومنذ ذلك اليوم بدأت فترته الرئاسية والتي تنتهي وفقاً للدستور في ٢٢ أيلول من عام ١٩٦٤.^(١)

وقد طرح مجلس النواب اللبناني تعديل البنود الدستورية بشكل يسمح بمعاودة انتخاب الرئيس فؤاد شهاب لفترة رئاسية ثانية ، ووافقت عليه أغلبية برلمانية كبيرة تكونت من (٧٩) نائباً ، وما أن وقع هؤلاء النواب على مشروع قانون تعديل الدستور إلا واحاله رئيس المجلس إلى الحكومة التي تبنته وألحت مع النواب على الرئيس شهاب لقبوله ، آمله أن يستجيب الرئيس ويقبل بالتجديد ، لكن الرئيس شهاب رفض توقيع تعديل الدستور ورده إلى المجلس ، وبدا واضحاً للجميع أن تجديد الرئاسة لفؤاد شهاب قد طوي ، وبدأ البحث عن رئيس جديد للجمهورية.^(٢)

كانت هناك ثمة أمور لا بد من التركيز عليها في هذا السياق وهي أن الرئيس شهاب لم يكن يتمتع بشعبية برلمانية أو وزارية فقط بل شعبية رسمية من أجهزة الدولة ومؤسساتها إلى جانب تمتعه بشعبية جارفة ايضاً على المستوى الشعبي ، فقد ظهر ما يسمى النهجيين او الشهابيين^(٣) ، وهم المؤيدون للرئيس شهاب والذين اضحى عهدهم "الشهابي" يمتد إلى عدة ولايات رئاسية وعدة زعماء بعده وتشكلت في لبنان قوة سياسية من تحالفات عدة حملت أسم (الشهابيين) كان لهم دور بارز في السياسة والحكم قرابة عقدين من الزمن^(٤) ، وهم ينتمون لطوائف ورؤى سياسية مختلفة الأمر الذي جعلهم بمثابة كيانات أو قطع سياسية في قلب المجتمع اللبناني تحاصرها امواج الطائفية ، فالرئيس شهاب المسيحي الماروني لم يرى يوماً منحازاً لطائفته المارونية بل كان ينحاز إلى المسلمين لرفع ما وقع عليهم من غبن وتهميش في المراحل السابقة على مرحلة حكمه.^(٥)

(١) مجلس النواب اللبناني ، بيان قسم اليمين الدستورية ، لمناسبة قسم الرئيس شهاب اليمين الدستورية في مجلس النواب صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ أيلول ١٩٥٨.

(٢) باسم الجسر ، المصدر السابق ، ص ٣٢.

(٣) نقولا ناصيف ، جمهورية فؤاد شهاب ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٠٥.

(٤) جريدة النهار ، العدد ٢٥٣٧١ ، ١٠ نيسان ٢٠١٣ ، ٢٥٣٧٦ ، ١٥ نيسان ٢٠١٤.

(٥) لواكيم بو لحدو ، فؤاد شهاب - القائد والرئيس ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٩١-٩٢.

أما المعارضة فرغم تمسكها بمقاومتها استناداً إلى معارضتها لنهج حكم المكتب الثاني المخبراتي^(١)، الذي اتسعت دائرة عمله بعد المحاولة الانقلابية السالفة الذكر ، فإنها لم تكن على مقدرة لعرقلة وصوله إلى الحكم مرة أخرى.

أن شعبية الرئيس شهاب لم تكن داخل المجتمع اللبناني فحسب بل كانت داخل الاوساط الدولية بصفة عامة والعربية وخاصة النظام المصري الناصري الذي يعد أقوى الأنظمة العربية آنذاك بصفة خاصة^(٢)، فقد طرح الرئيس عبد الناصر منذ البداية أسم اللواء فؤاد شهاب على المبعوث الأمريكي مورفي في أبان المحادثات التي جرت بينهما أبان أزمة عام ١٩٥٨ ، ثم ظلت العلاقات الحميمة بين نظامي شهاب والناصري طوال فترة حكم اللواء شهاب ، حتى جمع بينهما لقاء شهير على الحدود المصرية السورية أستمر على مدار ثلاثة ساعات وانتهى بإصدار مذكرة تفاهم مشترك تضمنت ثلاث نقاط وهي : دعم الاستقلال والكيان ، وتدعيم التضامن العربي ، وحل المسائل الاقتصادية ، حتى ان الرئيس المصري جمال عبد الناصر الح على اللواء شهاب للقبول بالتجديد لفترة رئاسية ثانية من أجل تكملة مسيرة الاستقرار التي تتمتع بها لبنان في عهد شهاب ، ولكن رد شهاب كان حازماً وقاطعاً برفض هذا التجديد والتמיד.^(٣)

(١) نشأ المكتب الثاني عام ١٩٤٦ ، وأول من تسلم رئاسته هو اميل البستاني ، ومنذ تأسيس جهاز المخابرات اللبنانية الذي كان يعرف بـ "المكتب الثاني" ، على يد الضابط اميل البستاني ، والاصوات المعارضة تتعالى شاكية تدخل هذا الجهاز في الحياة السياسية ، رغم أن بعضهم كان ولا يزال يرى ضرورة تعزيز الأجهزة الامنية لحماية البلاد من التدخلات الخارجية والامساك بسلامة الوضع في بلد كان يعج بالغرباء والاجانب من كل حذب وصبوب ، ولعل معارضة بعضهم تدخل الاجهزة الامنية يعود إلى طبيعة النظام الديموقراطي ، وإلى النسيج اللبناني المتنوع والمتعدد الثقافة في مناخ من الحرية والديموقراطية. للمزيد من التفاصيل ينظر : الموقع الالكتروني للسياسي اللبناني شارل أيوب :

<http://www.charlesayoub.com/more/562334>

(٢) بيار عطا الله ، التنافسات المارونية على الرئاسة (قصة كتبت بحبر الصراعات الزعماء لم يتراجعوا عن نزعاتهم غير عابئين بمصير لبنان) ، جريدة النهار ، ١٥ نيسان ٢٠١٤.

(3) C. Ernest Dawn , From Ottomanism to Arabism Essay on the origin of Arab Nationalism , Urban , Chicago , London , 1973 , P.123.

كانت إرادة التمديد في لبنان حاضرة وهي ليست المرة الأولى أو الأخيرة في لبنان ، فالرئيس الأول للبنان بشارة الخوري كان أول من انتهك الدستور بطلب تعديله للسماح لنفسه بتجديد ولايته ست سنوات إضافية ، فكان له ما أراد ، لكنه كاد يوصل البلاد إلى شفير الحرب الأهلية مع اندلاع موجات من الاحتجاجات ضده انتهت باستقالته في ١٨ أيلول عام ١٩٥٢ ، وبعد استقالة الخوري انتخب النواب كميل شمعون رئيساً للبلاد ، وبدأ ولايته كما تقدم بلقب "فتى العروبة الأغر"^(١)، والذي انتهى أخيراً بصراع مع "العروبيين" في الداخل ، ومن خلفهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، وسوريا بعد انضمامه إلى "حلف بغداد" ، وقد كانت محاولته من أهم أسباب الانتفاضة الشعبية ضده^(٢)، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي يأتي الرفض من الرئيس نفسه وبشكل قاطع وحازم رغم شعبيته الكبيرة التي لم تكن لتسبب مشكلة على الإطلاق كما حدث مع سابقه فهل كان فؤاد شهاب بالفعل راغباً عن السلطة وغير طامع فيها ؟ أم أنه كما أتهمه المعارضون لحكمه خاصة في الأوساط المسيحية سعى إلى اجراء التزامه بالحياد هو وقواته ابان انتفاضة عام ١٩٥٨ حيث برروا أن هذا الحياد لم يكن إلا تكتيكاً منه من أجل أن يطلب لتولي الحكم.^(٣)

كان الرئيس فؤاد شهاب على ما يبدو زاهداً في الحكم وغير طامع ولم يسعى إليه وأن الوقائع التي حدثت في لبنان أثناء فترة ولايته لتشهد بل وتقطع بذلك ، ففي تموز عام ١٩٦٠ وعقب الانتخابات النيابية اللبنانية فوجئ لبنان كله بخبر أذاعته الإذاعة اللبنانية باستقالة شهاب عن الحكم ، فهب نواب البرلمان والسياسيين إلى منزل شهاب بمنطقة جونية يلحون عليه أن يعدل عن استقالته ويجنب البلد هزة جديدة ، حتى نزل الرئيس عند رغبة النواب والسياسيين والجموع المحتشدة أمام الدار وفي داخلها وأعلن عدولة عن استقالته ، وسرعان ما وصل النبأ إلى العاصمة والقرى المجاورة فكان له صدى

(١) بدر الدين عباس الخصوصي ، المصدر السابق ، ص ١٣٦-١٣٧؛ جريدة النهار ، العدد ٤١٣٢ ، ٢٦ آذار ١٩٥٩.

(٢) جريدة الشرق الأوسط ، ٣٠ نيسان ٢٠١٤. للمزيد من التفاصيل ينظر الرابط التالي :

www.aawsat.com/home/article/87171

(٣) باسم الجسر ، فؤاد شهاب ، المصدر السابق ، ص ١٢.

بعيد ، والطريف أن تلك الاجراس التي قرعت حزناً يوم تسلم شهاب سدة الرئاسة هي التي قرعت فرحاً وابتهاجاً بعدولة عن الاستقالة.^(١)

وكان اللواء شهاب قد تقدم في ٢٠ تموز عام ١٩٦٠ باستقالته إلى رئيس مجلس النواب في رسالة مقتضبة جاء فيها أرفق بهذه الرسالة كتاباً يتضمن رسالة إلى المواطنين^(٢)، وقد تضمنت الرسالة أسباب الاستقالة ، وفي مقدمتها أن الرئيس شهاب كان يرى أنه قد أنهى المهمة الإنقاذية التي قبل على أساسها تولي الحكم إبان الأزمة فما هو الاستقرار قد عم لبنان وتوقفت التناحرات والصراعات المسلحة في شوارعها ، وها هي القوات الأمريكية قد خرجت من لبنان إلى غير رجعة ، كما عادت علاقات لبنان بالدول العربية والانظمة العربية ، كما استطاع النظام إجراء انتخابات برلمانية رضى عنها أغلب اللبنانيين ولم ترضى آخرين ممن نكموا على المسار والنظام منذ البداية.^(٣)

ويؤكد ما سبق أن شهاب لم يكن يريد السلطة بقدر ما كان يريد استقرار لبنان ورفعته وتقدمه وإلا لكان رضى لهذه الإغراءات فلا أحد كما يعرف يدير وجهه عن السلطة لما فيها من إغراءات الأبهة والجاه ، وكما يبدو ان إدراك شهاب الكامل بمهمته التي تشبه المهمة القتالية بل والانتحارية عقب الانتفاضة الشعبية المسلحة في ١٩٥٨ ، وأنه لما رأى الواقع على الأرض قد تحسن في تموز عام ١٩٦٠ قال مقولته الشهيرة انتهت مهمتي وليأتي السياسيين.^(٤)

(١) الموقع الرسمي للجيش اللبناني ، فؤاد شهاب ، بيان منشور على الموقع لمناسبة افتتاح المبنى الجديد لكلية القيادة والاركان وتسميته باسم اللواء فؤاد شهاب. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Le Bret , Joseph , Ahd al-Nadwa al-Lubnaniya Report , Beirut , 1962.

(٢) كتاب الاستقالة الذي وجهه الرئيس شهاب إلى رئيس مجلس النواب بخط يده في ٢٠ تموز ١٩٦٠.

(٣) بيان الاستقالة من الرئاسة عام ١٩٦٠ من الرئيس شهاب إلى المواطنين . للمزيد من التفاصيل ينظر : جريدة الحديث ، ٢٥ نيسان ١٩٩٣ ، عدد خاص بفؤاد شهاب في ذكره الخامسة والعشرين.؛ وفي عام ١٩٧٠ أذاع الرئيس شهاب إبان فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية آنذاك بياناً أشار فيه إلى أن كماً من الضغوط الهائلة تمارس عليه من قبل نواب برلمانيين وسياسيين وقادة شعبيين من أجل التقدم للترشح للرئاسة لفترة جديدة ، ولكنه يشكر لهم ويؤكد عزمه أو قراره بعدم الترشح. للمزيد من التفاصيل ينظر : البيان الصادر عن الرئيس فؤاد شهاب في ٥ آب ١٩٧٠.

(٤) جريدة النهار ، العدد ٧٠١٦ ، ٢١ تموز ١٩٦٦.

وظل شهاب يمارس دوره في الحكم حتى قاربت مدته على الانتهاء ، وخشى مؤيدوه مما سيأتي بعده وخافوا العودة إلى النظام القديم ومناحرات الطائفية ، فعزموا على التجديد الذي رفضه الرئيس شهاب بشكل قاطع.

ويبدو أن مؤيدو شهاب كانوا نسيجاً وطنياً خالصاً غير المعتاد عليه في النظام الطائفي اللبناني خصوصاً إذا علمنا أن الشهابيين طالبوا الرئيس شهاب بتسمية من يرى فيه مواصفات خليفته ، وأنه رغم رفضه ذلك إلا أنه وافق في النهاية على تسمية السياسي اللبناني البارز شارل حلو والذي فاز في ١٨ آب عام ١٩٦٤ بغالبية (٩٢) صوتاً مقابل (٥) أصوات للشيخ بيار الجميل رئيس حزب الكتائب.^(١)

كان انتخاب الرئيس شارل حلو بهذه الأغلبية الساحقة يقف وراءه بما لا يدع مجالاً للشك اختيار الرئيس شهاب له والذي جاء بعد رفض طويل كما تقدم مما يدل على تفكير الرجل طويلاً من أجل الوطن ، كما كان وراءه ارتياح الشهابيين له سواء من المدنيين أو العسكريين لما يتمتع به من شخصية ودودة ، وهكذا أمن شهاب لشعبه استمرارية العهد الشهابي من خلال وصول الرئيس شارل حلو الذي يقال إنه كان من مساعديه المقربين.^(٢)

إن الشخصية الديمقراطية التي تمتع بها شهاب جعلته محط أنظار الجميع ، ومركز إشادة القريب والبعيد حتى غدا البعض ينعته بالعسكري الذي يعلم المدنيين الديمقراطية ، ذلك أن السياسيين المحترفين من المفترض أن يشيعوا بين الناس حب الديمقراطية ، ولكنهم فعلوا العكس مما جعل الشعب أن يكرهها ، إلا أن جاء الرئيس شهاب فأعاد الثقة مرة أخرى للمصطلح علماً وعملاً.^(٣)

وتأكيداً لما سبق فؤاد شهاب الانقلابات العسكرية في العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص وقد كان يستطيع أن يصل إلى السلطة عبر انقلاب عسكري وكان ذلك في متناول يده لو أراد ، وعندما وصل إلى السلطة كان يستطيع ، ألا يتركها استناداً إلى شعبيته الكبيرة ، لكنه وصل إلى الحكم كما الكبار بالوسائل الشرعية والديموقراطية ، وسجل على طول فترة حكمه رفضه الدائم

(١) جريدة النهار ، العدد ٧٠٦٨ ، ١٠ أيلول ١٩٦٦.

(٢) باسم الجسر ، المصدر السابق ، ص ٣٣.

(٣) جريدة جون أفريك (افريقيا الفتاة) ، العدد ٥٤٥ ، ٢٢ آذار ١٩٦٢.

لتجاوز الدستور وسعى دائماً لعمل واجبه الذي يقتضي حماية الدستور والمؤسسات والخضوع للسلطة السياسية.^(١)

فرض شخص الرئيس شهاب احتراماً عميقاً نظراً لصدقه واستقامته ، وكانت مدة حكمه عملية توازن دقيقة للمحافظة على المساواة بين المواطنين المسيحيين والمسلمين ، فقد احى الرئيس شهاب مجدداً روح الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ (الدستور غير المكتوب) ، الذي يركز على إنتاج توافق وطني عند كل محطة سياسية^(٢)، وعلى مشاركة الجميع في السلطة والقرار ، وقد وصف العهد الشهابي بعهد المشاريع الإصلاحية الشاملة بالقوانين العديدة التي صدرت ، وبأنشاء الأجهزة الادارية الحديثة ، وتأمين الخدمات العامة لكافة أرجاء لبنان كالبنية التحتية^(٣)، وعرفت فترة حكمه ايضاً حقبة من الازدهار الاقتصادي والأمن والتنمية الاجتماعية. إلا أن ذلك أدخله في نهاية المطاف في صراع مع الاقطاعية السياسية التقليدية ومع العصبية الطائفية ، التي شعر أسياها أن سيطرتهم على السلطة قد تصبح في خطر^(٤)، ومن هنا فقد كانت فلسفة شهاب في الحكم تركز على أن الحد من الولاء الطائفي والاقطاعي وتعزيز الانتماء الوطني ، يأتي أولاً بتأمين الدولة لحاجات المواطنين كاملة وحماية حقوقهم في إطار مؤسسات عامة فعالة وعادلة ومن أقواله في هذا الصدد^(٥)، لنزودهم أولاً بدولة مؤسسات وخدمات يتساوى فيها الجميع ، وسوف يشدهم ذلك تدريجياً للشعور بالانتماء لهوية وطنية وحيدة ، تلك كانت نظرة الرئيس شهاب . وبعد أن كرس العاميين الأولين من ولايته لإعادة السلم الأهلي وتأمين الاستقرار ، ركز نشاطه لبناء هذه الدولة كما ارادها.^(٦)

تلك كانت نظرة الرئيس شهاب للطائفية والاقطاع مما يثير تساؤلاً مفاده : كيف كان شكل المعارضة في عهد الرئيس شهاب أو من هم المعارضون للرئيس شهاب ؟ حتى نستطيع الوصول من

(١) لواكيم بو لحدو ، المصدر السابق ، ص ٨٥-٨٦.

(٢) كمال الصليبي ، تاريخ لبنان الحديث ، ط ٧ ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٦٦.

(٣) صحيفة نداء الوطن ، ٢٦ نيسان ١٩٩٧ ، الذكرى الرابعة والعشرون لغياب الرئيس فؤاد شهاب.

(٤) نقولا نصيف ، المصدر السابق ، ص ٣٧٨؛

<http://www.greatmenfromlebanon.com/eddi.asp>

(5) <http://www.fouadchehab.com/ar/?loc=biography#tabs-6>

(٦) وليد عريبي ، في ذكرى فؤاد شهاب ، جريدة السفير ، ٢٤ نيسان ١٩٩٨.

خلال الإجابة على هذا السؤال إلى معرفة وتفنيد موقف الطوائف اللبنانية من تعديل الدستور عام ١٩٦٣ بما يسمح بإعادة انتخابه لمدة رئاسية أخرى.

كان تمسك الرئيس شمعون كما تقدم بإكمال ولايته الرئاسية حتى آخر يوم فيها ، إذ ان المرحلة التي أعقبت انتخاب الرئيس شهاب وحتى تسلمه الحكم أخطر فترة مر بها لبنان ، ذلك أن انتخاب رئيس جمهورية جديد قضى على آمال أنصار التجديد للرئيس شمعون كما قضى على آمال طبقة المنتفعين من عهده ، ومن هنا بدأت القوى الحاقدة على نظام الحكم المنتظر تتكتل ، وفي سبيل إثارة النعرات الطائفية ظهرت أصوات تحاول إقناع نصف لبنان بأن بقاء الأسطول الأمريكي هو الضمان الوحيد للحفاظ على حياة مسيحي لبنان والكيان اللبناني^(١)، وبعد ايام على تسلمه السلطة عهد الرئيس شهاب إلى رشيد كرامي^(٢)، بتأليف أول حكومة في عهده ، فجاءت مكونة من ثمانية وزراء وهم فيليب تقلا ، شارل حلو ، محمد صفي الدين ، يوسف السودا ، رفيق نجا ، فريد طراد ، فؤاد نجار ، وحملت شعار لا غالب ولا مغلوب . والحقيقة أنه لم يكن من بين أعضاء هذه الوزارة سوى اثنين أو ثلاثة ممن كانوا معارضين للرئيس شمعون ، ورغم ذلك اعتبرت الاوساط المسيحية ، وحزب الكتائب ، والقوى السياسية التي كانت مؤيدة للرئيس شمعون تأليف الحكومة على هذا الشكل تكريساً لانتصار المعارضين والثائرين^(٣)، وجاء تصريح رئيس الحكومة الذي تحدث فيه عن قطف ثمار الثورة، ليزيد من غضب المعارضين ، ولتنشعب ثورة مضادة في الأحياء والمناطق المسيحية ، يتزعمها حزب الكتائب ، ولتعود المتاريس ولتظهر الاسلحة من جديد في الشوارع.^(٤)

(١) حمدي الطاهري ، المصدر السابق ، ص ٢٧٢.

(٢) رشيد كرامي : سياسي لبناني سني ينتمي لمدينة طرابلس ، شغل منصب رئيس الوزراء ثماني مرات ، كان أولها بين أيلول ١٩٥٥ وأذار ١٩٥٦ وأخرها بين نيسان ١٩٨٤ وتموز ١٩٨٧ ، وقد اغتيل على إثر تفجير طائرة عمودية عسكرية كان يستقلها ، وينتمي رشيد كرامي إلى عائلة سياسية عريقة ، إذ شغل والده وأخوه عمر منصب رئيس الوزراء. للمزيد من التفاصيل ينظر : هدى نعمة ، الذكرى الرابعة والعشرون لغياب الرئيس فؤاد شهاب ، صحيفة نداء الوطن ، العدد ٥٧٨ ، ٢٦ نيسان ١٩٩٧.

(٣) نواف كباره ، الشهابية مشروع بناء الدولة في لبنان (١٩٥٨-١٩٧٠) لبنان في تاريخه وتراثه ، مركز الحريري الثقافي أبحاث وتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٣.

(٤) باسم الجسر ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

وقد أدت الاشتباكات التي اندلعت بين الجانبين إلى سقوط حكومة الثمانية التي ألفها كرامي ، لتؤلف حكومة رابعة (١٤ تشرين الأول ١٩٥٨ - ١٤ حزيران ١٩٦٠) برئاسته أيضاً ، ودخل فيها هذه المرة مارونيين وهما بيار الجميل وريمون إدة ، وسنيين هما حسين العويني ورشيد كرامي ، متجاوزة تمثيل الشيعة والدروز والأرثوذكسي والكاثوليك ، وقد اتخذت هذه الحكومة عنواناً هو "الانقاذ الوطني"، فتمكنت من إعادة الأمن والهدوء إلى البلاد في أيام قليلة، عاملة على سحب القوات الأمريكية من لبنان.^(١)

وقد قامت هذه الحكومة بتعديل قانون الانتخابات النيابية عام ١٩٦٠ ، الذي أعتمد تقسيم الدوائر على أساس القضاء أو الدائرة الانتخابية الوسطى ، ذلك أن اعتماد الدائرة الفردية أو الصغيرة في عهد الرئيس شمعون قد أدى إلى نتائج سلبية ، منها سقوط زعماء تقليديين كبار ونشوب نزاعات عائلية حادة ودامية ، بالإضافة إلى بروز دور المال في تقرير نتائج الانتخابات. وقد كان بود الرئيس شهاب وضع قانون انتخابي جديد يطور التمثيل الشعبي ، ويحرره من تأثير المال والطائفية والزعامات الاقطاعية ، ولكنه لم يكن لينسى الواقع السياسي والطائفي الذي سبق أو أعقب ثورة عام ١٩٥٨ ، أي حين كانت اصوات الاقليات الطائفية في الدوائر الصغرى ترجح فوز المرشح الذي لا ترغب طائفته في تمثيله لها أو تعارض ميوله أو خطابه السياسي^(٢)، لذلك قسم بيروت مثلاً إلى ثلاث دوائر انتخابية : دائرة شرقية ينتخب ابناءؤها النواب المسيحيين والارمن ، ودائرة غربية أكثر نوابها من المسلمين والروم ، ودائرة ثالثة مختلطة ، لها ثلاث نواب : سني وشيعي واقلية ، كما فصل المدن عن المحافظات ، بالرغم من ان الاتجاه إلى العودة لنظام الدائرة - المحافظة ، كان مطلب الاحزاب وبعض الزعماء^(٣)، كما عمد الرئيس إلى تأليف حكومة انتقالية مهمتها الاشراف على الانتخابات النيابية ، برئاسة احمد الداعوق ، وهو رئيس سابق للحكومة ، وقد ضمت هذه الحكومة شخصيات حيادية موثوق بها ، وأجريت الانتخابات النيابية في جو من النزاهة والحياد الحكومي لم يعترض عليه

(1) Stephane Malsagne , Le Chehabisme Memoire de Maitrise Histoire , Sorbone , Volume.IV , Paris , Sept. 1992 , P.170.

(٢) عزمي رجب ، تطور سياسة الانماء في لبنان ، رؤيتنا الانمائية الإنسانية المستقبلية ، منشورات ندوة الدراسات الانمائية ، بيروت ، ١٩٥٨ ، ص ٢٨.

(٣) جريدة الديار ، العدد ١٠٩٨١ ، ١ تشرين الأول ١٩٩٣.

احد ، وكان من الطبيعي والمنتظر ان تغيب وجوه عديدة من نواب المجلس السابق ، وأن تعود إليه وجوه سياسية تقليدية حرمت من دخوله في عهد الرئيس شمعون ، بسبب معارضتها له ولسياسته. ومن بين هؤلاء صائب سلام وكمال جنبلاط وسليمان فرنجية وصبري حماده ، كما دخلت إليه وجوه جديدة ، كفؤاد بطرس وكاظم الصلح وعلي بزي وموريس الجميل وجميل لحود والشيخ بيار الجميل وعدد من الكتائبين ، وكان من نتائج حياد الحكم وحرية الانتخابات ونزاهتها فوز عدد من معارضي الرئيس والحكم ، كالرئيس كميل شمعون وريمون إدة وعادل عسيران وادوارد حنين وغيرهم ممن لم يكونوا محسوبين على العهد الجديد.^(١)

ولما كان من الطبيعي كما تقدم أن تغيب وجوه عديدة من نواب برلمان شمعون الذي كان التزوير أحد سماته ، إلا أن أعضاء الحزب القومي السوري قد نقموا على الحكومة اللبنانية معتقدين أنها قامت بمحاربتهم في الانتخابات النيابية السالفة الذكر ومن ثم فقد دبّروا محاولة الانقلاب التي أفشلتها السلطات اللبنانية كما تقدم ، وعقب هذا الانقلاب ازداد نشاط ودور المكتب الثاني المخبراتي في المراقبة وجمع المعلومات عن الأنشطة السياسية الداخلية والخارجية التي تتعلق بالأمن والسلامة العامة.^(٢)

ويبدو أن رغم ازدياد دور المكتب الثاني كانت ضرورية إلا أنها كانت ولا شك نقطة ضعف العهد الشهابي التي كانت أحد أهم أحصنة معارضيه سواء من المعارضين السياسيين أو الأحزاب^(٣)، وعلى أية حال فقد ظل الأمر كذلك حتى جاءت انتخابات عام ١٩٦٤ النيابية^(٤)، وشن المعارضون اللذين سقطوا في الانتخابات هم وانصارهم موجة عنيفة على المكتب الثاني الذي أدعوا أنه كان وراء أسقاطهم^(٥)، ومن هنا تكونت معارضة قوية ضد الرئيس شهاب كانت بطبيعة الحال ترفض كلها تمديد ولايته الرئاسية ، وكانت تتكون من المعارضين اللذين سقطوا في البرلمان وانصارهم والسياسيين اللذين أبعادوا عن الحكم في السنوات الأخيرة، والأحزاب العقائدية المعارضة لنظام الحكم الشهابي والمتضايقة

(١) توفيق كفوري ، الشهابية وسياسة المواقف ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٣٧٧.

(٢) باسم الجسر ، المصدر السابق ، ص ١٧٠.

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٧٢.

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٧٩.

(٥) نقولا نصيف ، المكتب الثاني حاكم في الظل ، ط ٣ ، دار مختارات ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ١٧١.

من تشديد المكتب الثاني ، وقد كان الانفصال السوري عن مصر وقيام نظام حكم سوري أقرب إلى اليمين مخاصم لجمال عبد الناصر من بين أسباب أنتعاش المعارضة للرئيس المصري في الاوساط المسيحية، والذي كان الرئيس شهاب يعتبر في نظر الرأي العام المسيحي اللبناني صديقاً أو حليفاً له، وقد جاء هذا الانتعاش ليضاف إلى غضب الاوساط المسيحية لسقوط بعض الشخصيات والرموز المسيحية في الانتخابات النيابية.^(١)

وقد تجلّى رفض تلك المعارضة التمديد للرئيس شهاب في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٦٤ حين أحتدم الصراع بين مؤيدي الشهابية ممن يدعمون عبد العزيز شهاب ومعارضيه ، وفي مقدمتهم بطيرك الموارنة المثير للجدل المعوشي اللذين دعموا أسماء عدة أبرزها ريمون إدة وسليمان فرنجية كمرشحين ضد سياسة الرئيس شهاب ، الذي قرر كما تقدم دعم ترشيح شارل حلو الذي فاز في ١٨ آب عام ١٩٦٤ بغالبية (٩٢) صوتاً مقابل (٥) أصوات للشيخ بيار الجميل رئيس حزب الكتائب.^(٢)

وهكذا اتضح أن حزبا الكتائب المسيحي الماروني بما له من ثقل في لبنان والحزب القومي الرومي المسيحي ايضاً لم يكونا على طول الخط راضين بسياسات الرئيس شهاب ولم يكونا ليرضيان بتمديد فترته الرئاسية وهم اللذين يتهمونهم بالسعي إلى السلطة ، وقد تجلّى كره المسيحيين للرئيس فؤاد شهاب وسياساته عند حضوره عام ١٩٥٩ قداساً احتفالياً في احدى الكنائس ، إذ كان استقبال الجمهور له فاتراً ، ولكن الأمر تغير عندما حضر الشيخ بطرس الجميل رئيس حزب الكتائب حيث قام الهاتف والتصفيق الحاد.^(٣)

كان ذلك موقف أغلب الطوائف المسيحية أما فيما يخص موقف المسلمين السنة والشيعة فيرى فقد كانت تلك المعارضة السياسية والشعبية للرئيس شهاب وسياساته العامة ونهجه الوطني ، كانت تشكل أقلية ضئيلة في المجلس النيابي ، ولا تملك في الشارع أو حتى في الاوساط المسيحية الآخذة عليه تحالفه مع جمال عبد الناصر ومسايرته للمسلمين، ما يجعلها قادرة على هز العهد ورئيسه، وخصوصاً الحول دون بقاءه على رأس الدولة بتجديد الرئاسة له ، فالأكثريّة النيابية للتجديد أي الثلثين كانت

(١) نقولا نصيف ، المكتب الثاني حاكم في الظل ، المصدر السابق ، ص ١٧٢.

(٢) جريدة النهار ، العدد ٢٥٣٧١ ، ١٠ نيسان ٢٠١٣.

(٣) فؤاد عوض ، الطريق إلى السلطة ، ج ٢ ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٧٢.

متوفرة ، كما أن الوضع الأمني والسلام الداخلي كانا ممسوكين . كذلك كانت العواصم العربية والدولية الكبيرة ذات الشأن والتأثير مرتاحة لبقاء الرئيس شهاب على رأس الحكم في لبنان ، أو غير معارضة له^(١)، ومع ذلك فإن المسلمين كانوا سيدعمون التمديد للرئيس شهاب ، ولم لا وقد نظم الرئيس شهاب الأحوال الشخصية لكل الطوائف وأصدر القوانين والمراسيم والقرارات المنظمة لها مثل قانون الإرث لغير المحمديين ، وقانون توزيع الميراث عند المحمديين ، وقانون تنظيم القضاء المذهبي الدرزي ، وقانون تنظيم القضاء السني والشيوعي^(٢)، كما أطلق الرئيس شهاب مبدأ ٦ و ٦ مكرر من أجل أنصاف الطائفة الإسلامية في الوظائف الادارية لتتساوى الطوائف المسيحية والإسلامية مناصفة^(٣)، كما التفت الرئيس شهاب لفتة خاصة للشيعة من خلال دعم توجهات موسى الصدر^(٤)، أملاً منه في إفراح المجال لقيادات جديدة وبديلة عن القيادات التقليدية^(٥)، لقد كان هناك فارق كبير في التعامل مع المسلمين بين شمعون وشهاب ، فشمعون الذي كان بارعاً في تقسيم الدوائر الانتخابية تمكن في انتخابات عام ١٩٥٧ من إسقاط زعماء كبار مثل صائب سلام وكمال جنبلاط وعبد الله اليافي ورشيد كرامي وأحمد الأسعد أملاً بتجديد ولايته^(٦).

(١) باسم الجسر ، المصدر السابق ، ص ١٧٥.

(٢) توفيق كفوري ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧.

(٣) فؤاد بطرس ، المذكرات ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٣.

(٤) موسى الصدر : عالم دين ومفكر سياسي شيعي ، ابن صدر الدين الصدر المنحدر من جبل عامل في لبنان ، ولد في مدينة قم الايرانية في ٤ حزيران عام ١٩٢٨ ، درس العلوم الدينية بعد نيله لشهادتين في علم الشريعة الإسلامية والعلوم السياسية من جامعة طهران في العام ١٩٥٦ ، بعد عدة سنين في قم توجه إلى النجف لإكمال دراسته تحت إشراف المرجع الأعلى للطائفة الشيعية الإمام محسن الحكيم الطباطبائي وزعيم الحوزة العلمية آية الله أبو القاسم الخوئي، قدم إلى لبنان من ايران أول مرة عام ١٩٥٥ ، فتعرف إلى أنسبائه في صور وشحور، وحل ضيفاً في دار كبيرهم حجة الإسلام المرجع الديني عبد الحسين شرف الدين الذي تعرف إلى مواهب الإمام الصدر ومزاياه ، وصار يتحدث عنه في مجالسه بما يوحى بجدارته لأن يخلفه في مركزه بعد وفاته ، فبعد أن توفي حجة الإسلام عبد الحسين شرف الدين في ٣٠ كانون الأول عام ١٩٥٧ ، كتبت "صور" رسالة إلى الإمام الصدر في قم تدعوه إليها. للمزيد من التفاصيل ينظر : أبو عبد الرحمن هشام برغش ، أحداث لبنان التاريخ يعيد نفسه، رؤيه تاريخية للوجود الشيعي والنصيري في لبنان ، والموقف الشرعي من الاحداث الأخيرة ، بيروت ، ٢٠١١.

(٥) جريدة الحياة ، العدد ١٠٢٣٤ ، ٢٨ آذار ٢٠١٤.

(٦) فريد الخازن ، تفكك أوصال الدولة في لبنان ، ترجمة : شكري رحيم ، ط ٢ ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٢ ،

المبحث الرابع : التشكيلات الطائفية في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٤.

عرف لبنان الانتخابات كظاهرة ملازمة لمسار العمل السياسي به على مر تاريخه ، حيث تمثل الظاهرة الانتخابية تجربة رائدة منذ القرن التاسع عشر وهو ما تعزز بحكم الوضع الخاص في لبنان ضمن الدولة العثمانية ، إلا أن الواقع الفعلي للانتخابات بالمضمون المعاصر قد بدأ فعلياً بعد وضع الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ الذي تلا الانتداب الفرنسي ، فضلاً عن سلسلة التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية وبخاصة قانون عام ١٩٣٤ الذي نظم مسألة الاقتراع لمجلس واحد هو (مجلس النواب) أو (المجلس النيابي) علماً بأن حال وضع دستور عام ١٩٢٦ ثم نظام المجلسين الذي سرعان ما تخلي عنه^(١)، وفي هذا السياق فإن الطبيعة المتنوعة طائفيًا للمجتمع اللبناني قد مثلت واحداً من العوامل المهمة في كافة الاستحقاقات الانتخابية على مر السنوات ، ولعل ما ساعد في ذلك هو عملية التغير المستمر التي شهدتها تركيبة وديناميات العمل البرلماني في لبنان ، فقد تغير عدد نواب البرلمان اللبناني أكثر من مرة وفي أكثر من تعديل^(٢)، ويبين الجدول التالي هذه التغيرات منذ نشأة البرلمان اللبناني وحتى عام ١٩٦٤ :^(٣)

اسم المجلس	فترة المجلس	عدد المقاعد
المجلس التمثيلي	١٩٢٦-١٩٢٢	٣٠
مجلس الشيوخ	١٩٢٦-١٩٢٧	١٦
مجلس النواب الاول	١٩٢٨-١٩٢٩	٤٦
مجلس النواب الثاني	١٩٢٩-١٩٣٢	٤٥

(١) مداخلة المحامي زياد بارود ، لبنان في واقع الانتخابات البرلمانية في لبنان (عرض موجز) في ندوة "النزاهة في الانتخابات البرلمانية : مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية" ، المنظمة العربية لمكافحة الفساد ومركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الاربعاء ١٢ آذار ٢٠٠٨.

(٢) في ٨ آذار عام ١٩٢٢ أصدر وكيل المفوض السامي الفرنسي روبير دوكيه (Rubir Dukih) ، القرار ١٣٠٤ مكرر الذي نص على إنشاء هيئة منتخبة سميت "المجلس التمثيلي للبنان الكبير" ، كما أصدر القرار ١٣٠٧ مكرر الذي يعتبر أول قانون متكامل للانتخابات النيابية في لبنان ، وقد استمر هذا الوضع حتى بعد صدور الدستور اللبناني في ٢٣ أيار عام ١٩٢٦ واستبدال المجلس التمثيلي باسم "مجلس النواب". للمزيد من التفاصيل ينظر : الجمهورية اللبنانية : مجلس النواب ، لمحة تاريخية للمجلس النيابي.

(٣) عصام سليمان ، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ١١٩.

٢٥	١٩٣٧-١٩٣٢	مجلس النواب الثالث
٦٢	١٩٣٩-١٩٣٧	مجلس النواب الرابع
٥٥	١٩٤٧-١٩٤٣	مجلس النواب الخامس
٥٥	١٩٥١-١٩٤٧	مجلس النواب السادس
٧٧	١٩٥٣-١٩٥١	مجلس النواب السابع
٤٤	١٩٥٧-١٩٥٣	مجلس النواب الثامن
٦٦	١٩٦٠-١٩٥٧	مجلس النواب التاسع
٩٩	١٩٧٢-١٩٦٠	مجلس النواب العاشر

ويتضح من الجدول اعلاه التباين والتغير المستمر في عدد المقاعد في البرلمان اللبناني والذي يبدو لنا أنه كان تبعاً للحالة السياسية العامة ، وكذلك موقف الطوائف من هذا المجلس أو تلك من حيث المشاركة من عدمها ، كما يتضح من الجدول ايضاً أن عام ١٩٦٠ قد شهد أكبر زيادة في عدد مقاعد البرلمان اللبناني حيث وصل هذا العدد إلى (٩٩) نائباً وهي زيادة مقصودة أو نابعة من سياسة الرئيس شهاب حيث عمل على زيادة الاعضاء لكي يمثلوا كافة الانتماءات^(١)، ومن المفارقة أن المجلس النيابي المنتخب في عام ١٩٥٧ والموالي في أكرثيته للرئيس كميل شمعون تمهيداً لاستمرار سياسته وربما لتجديد ولايته ، هو ذاته الذي انتخب شهاب رئيساً للجمهورية ذو التوجهات المختلفة تماماً عن الرئيس شمعون سواء في السياسة الخارجية أم في السياسة الداخلية ، وهذا الأمر يشير أولاً إلى الخلل الكبير في ممارسة الأسلوب الديمقراطي الانتخابي ، وثانياً إلى احتمال حصول تغيير مفاجئ في المواقف النيابية تأثراً بالأوضاع الإقليمية والدولية وذلك تحت شعار ضرورة التعاطي مع

(1) Ministère du plan-Direction central de la statistique , Lenquete par sondagesur la population active au Liban, Volume.1-2 , November 1970, Beyrouth , 1972.; United States Department of State. The Council of Four : Minutes of Meetings March 20 to May 24 , 1919. Papers Relating to the Foreign Relations of the United States , The Paris peace Conference 1991 , Volume.5 , Washington , D.C. : U.S. Government printing Office , 1991. <http://digital.library.wisc.edu/1711.dl/FRUS.FRUS1919Parisv05>

مقتضيات الواقع . إنما هذا الأمر ليس مريحاً وليس مطمئناً ، بحيث يصعب احتساب توقعاته ، وقد عبر الرئيس فؤاد شهاب عن هذا الوضع بجملة سياسية أسر بها إلى جورج نقاش حين تنحيه في ٢٠ تموز عام ١٩٦٠ وهي "ليس أنا من انتخب اللبنانيون . أنا لا أمثل سوى استحالة اتفاقهم على انتخاب آخر" (١).

وقد فهم الرئيس شهاب قواعد اللعبة السياسية في الشأن البرلماني في لبنان ، وقد قال في هذا السياق : "لماذا تقاتلوا في عام ١٩٥٨ ؟ لأن بعضهم يريدون ان يصيروا نواباً والبعض الآخر يريدون أن يبقوا نواباً . أذن ليتفضلوا كلهم ويشاركوا في تمثيل الشعب" (٢)، وهذا يدل على مدى تفهم الرئيس شهاب للوضع اللبناني كاملاً ، ويوضح إلى أي مدى حرص الرئيس شهاب على أرساء قاعدة التوافق في المجتمع اللبناني.

ولكن الرئيس شهاب الذي أستطاع تطبيق مبدأ ٦ ، ٦ مكرر في الوظائف الحكومية لينصف الطوائف لكنه لم يستطع تطبيق ذلك في مجلس النواب حيث بقي معتمداً على قاعدة (٦) مقاعد للمسيحيين إلى (٥) مقاعد للمسلمين (٣)، ومما يجدر ذكره أن هذه المناصفة لم تحدث في لبنان إلا مع اتفاق الطائف عام ١٩٩٠ (٤). ويبين الجدول التالي عدد الاعضاء الممثلين بكل طائفة لبنانية في انتخابات عام ١٩٦٠ (٥).

(١) نقلاً عن : عصام بكداش ، المصدر السابق ، ص٧؛ للمزيد من التفاصيل ينظر :

www.wikipedia.com

(٢) نقلاً عن : توفيق كفوري ، المصدر السابق ، ص٢٢٥؛ أنطوان مسرة ، معضلة المساواة والمشاركة في أنظمة الحكم العربية (الحالة اللبنانية) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١١٩ ، كانون الثاني ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٦٤-٦٥.

(٣) هاني فارس ، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٥٩.

(٤) عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠ تفكك الدولة وتصعد المجتمع ، المجلد الأول ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص١٠٥.

(٥) المصدر نفسه ، ص٩٨؛

Labaki Boutros , Labanese Emigration during the War 1975-1989 , in Albert Hourany and Nadim Shehadi (eds.) , The Lebanese in the World. A century of Emigration , London : Center for Lenanese Studies in association with I.B. Tauris , 1992.; Antonius=

الطائفة	عدد مقاعد ممثليها	الطائفة	عدد مقاعد ممثليها
الموارنة	٣٠	الروم الكاثوليك	٦
السنة	٢٠	الأرمن	٥
الشيعة	١٩	البروتستانت	١
الروم الأرثوذكس	١١	الاقليات المسيحية	١
الدروز	٦	المجموع	٩٩

قبل تناول العملية الانتخابية التي أجريت في عام ١٩٦٠ فإن من المفيد تناول رؤية الرئيس شهاب فيما يخص الشأن البرلماني ، وفي هذا الإطار نجد أن الرئيس شهاب قد اعتبر أن ممارسة الحق في المشاركة الصحيحة والمساواة بالحياة السياسية هي حق لكل مواطن لبناني ، ورأى كذلك أن هذا لا يأتي إلا عبر الانتخابات النيابية والتي هي السبيل الضروري والوحيد لتنظيم حياة وطنية مدنية عامة مشتركة في بلد كلبان بالذات تؤدي فيه الديمقراطية دوراً خاصاً حساساً بين مختلف الطوائف والفئات.^(١)

وعلى أية حال فقد حل الرئيس شهاب مجلس النواب المنتخب عام ١٩٥٧ بسبب قيام أزمة ١٩٥٨ والتي كان هذا المجلس من أهم أسبابها ، ثم اقر بعد ذلك قانوناً جديداً للانتخابات النيابية بعد أن أدرك أن المشكلة تكمن في النص والممارسة ، حيث عمل من خلاله على تخطي مشكلات القوانين السابقة عليه بهدف التوصل إلى صيغة مستقرة لتداول ديموقراطي حر ومتكافئ يوفر التمثيل الأفضل للناخبين والطوائف والمناطق ، ومن هنا قام بإصدار هذا القانون في ٢٦ نيسان عام ١٩٦٠^(٢)، والذي رفع عدد النواب إلى (٩٩) نائباً في (٢٦) دائرة متساوية (القضاء دائرة انتخابية وبيروت ثلاث

=George, The Arab Awakening: The story of the Arab National Movement, Philadelphia: J. B. Lippincott Company , 1939.

(١) مجموعة خطب اللواء فؤاد شهاب. د.ن ، ص٤٧؛ يرى عصام نعمان أن اللبنانيون يتصرفون حيال الشؤون العامة كأبناء شعب وكأبناء طوائف في آن واحد ، كما يتصرفون كشعب واحد حيال قضايا الخبز والعمل والعلم والحرية والاقتصاد ، وهم أبناء طوائف حيال قضايا الأحوال الشخصية والاستلها الثقافي والحرب والسلام والمعاهدات الكبرى وتعديل الدستور وصلاحيات السلطات وموازنة الدولة وخطة التنمية. للمزيد من التفاصيل ينظر : عصام نعمان ، لابد من نظام التمثيل النسبي ، جريدة النهار ، العدد ٦٥٤ ، ٩ تموز ١٩٩٨.

(٢) الجريدة الرسمية اللبنانية ، العدد ١٨ ، ٢٧ نيسان ١٩٦٠ ، قانون انتخاب اعضاء مجلس النواب.

دوائر)، وقد برر شهاب الحل المجلس السابق عام ١٩٥٧ بأن هذا المجلس قد صدق على القانون الجديد الذي "تبدلت فيه أسس التمثيل النيابي". وقد اجريت على أساس هذا القانون أربعة انتخابات نيابية اعوام (١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢)^(١)، ومن أهم مميزات هذا القانون أنه أوجد لأول مرة البطاقة الانتخابية وكذلك الغرفة العازلة ، حفاظاً على حرية الناخب في اختيار مرشحيه دون تأثير عليه أو توجيه لإرادته واختياراته.^(٢)

وطبقاً لهذا القانون قسمت محافظة بيروت إلى ثلاثة دوائر هي الدائرة الأولى والثانية والثالثة ، ومحافظة جبل لبنان إلى ستة دوائر وتشمل الدوائر من الرابعة وحتى التاسعة ، ومحافظة لبنان الجنوبي إلى سبعة دوائر حيث شملت الدوائر من العاشرة وحتى السادسة عشر ، ومحافظة البقاع إلى ثلاثة دوائر حيث شملت الدوائر السابعة عشر والثامنة عشر والتاسعة عشر ، ومحافظة لبنان الشمالي سبعة دوائر وتشمل الدوائر من العشرون وحتى السادسة والعشرون.^(٣)

وبعد صدور القانون اتخذ الرئيس شهاب بعض الاجراءات الكفيلة بخلق مناخ ملائم من الشفافية والنزاهة لهذه العملية الانتخابية ، فأعطى الرئيس شهاب قبيل هذه الانتخابات تعليمات مشددة بوجوب الامتناع عن أية محاولة لنصرة أي مرشح على مرشح مصراً أن تبقى الاجهزة العامة والخاصة بعيداً عن المعركة الانتخابية ، ومؤكداً عدم تأييده لأي مرشح ومرحباً بأي نائب يختاره الشعب^(٤)، كما كلف شهاب قبيل هذه الانتخابات حكومة حيادية تشرف على اجرائها ، ولا يشارك احد منها في هذه الانتخابات ، ولا تدعم أي مرشحاً فيها ، وكان الهدف من وراء ذلك كله خلق مناخ من الطمأنينة لدى المواطن عن هذه العملية الانتخابية.^(٥)

وعلى الرغم من ذلك فقد طالت الاتهامات بالتزوير الرئيس شهاب ونظامه من خلال اتهام هؤلاء للمكتب الثاني الذي أصبح له قدم وطيد في المجتمع اللبناني في معظم المناطق ، لدعم المرشحين

(١) نقولا ناصيف ، جمهورية فؤاد شهاب ، المصدر السابق ، ص ٤٢١-٤٢٣.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٨.

(٣) الجمهورية اللبنانية ، مجلس النواب ، القانون الصادر في ٢٦ نيسان ١٩٦٠ المتعلق بانتخاب اعضاء المجلس النيابي.

(٤) جريدة النهار ، العدد ٦٩٨١ ، ١٦ حزيران ١٩٦٠.

(٥) لوكيم بو لحدو ، المصدر السابق ، ص ٤١.

الموالين لحكم شهاب على حد زعمهم ومواجهة خصومه ، حيث عمل هذا المكتب على تركيب اللوائح الانتخابية عبر ضم مرشحين أقوياء في دوائرهم إلى المنتمين للنهج الشهابي (الشهابية).^(١)

وقد شهد هذا المجلس تغييراً ملحوظاً فيما يتعلق بالقوى السياسية التي شكل منها ، فقد انحسر دور اصحاب الاراضي والحقوقيين ، وأفسح المجال أمام الاطباء والمهندسين والأساتذة والتقنيين ، كما خف ضغط وتأثير الزعماء التقليديون والنواب القدامى اللذين لم يحصلوا ، إلا على (٣١) مقعداً من أصل (٦٦) مقعداً في برلمان عام ١٩٥٧.^(٢)

وطبقاً للدستور اللبناني فقد استمر هذا المجلس أربعة سنوات حتى عام ١٩٦٤ ، ليبدأ في ذلك العام في التحضير للبرلمان الجديد ، والذي كان سينتخب الرئيس الجديد الذي سيخلف الرئيس شهاب ، فماذا فعلت الطوائف للحصول على الأكثرية البرلمانية في هذا المجلس وماذا فعل شهاب والشهابيون في هذا الاطار ؟

قبيل تلك الانتخابات شكل الرئيس شهاب حكومة حيادية للإشراف عليها كالانتخابات النيابية السابقة ، وكانت هذه الحكومة برئاسة الحاج حسين العويني استمرت من ٢٠ شباط عام ١٩٦٤ حتى ٢٥ أيلول عام ١٩٦٤ ، واجريت الانتخابات في شهر أذار.^(٣)

ويبدو ان كلا الطرفين المؤيد والمعارض للرئيس شهاب كانا ينيان حسم هذه المعركة الانتخابية لصالحه ، فالمؤيدون للرئيس شهاب وتمديد فترته الرئاسية يريدون ضمان الاغلبية البرلمانية لضمان استمرارهم في الحكم وانتخاب من يريدونه رئيساً للبلاد ، والمعارضون لسياساته وهم في الوقت ذاته المؤيدون للسياسات القديمة والتقليدية والطائفية يريدون الحصول على هذه الاغلبية لضمان عودتهم إلى الحكم ، وبالتالي فإننا لا نكون مجانين للصواب إذا وصفنا تلك المعركة الانتخابية بأنها صراع بين النهج الجديد (الشهابية) ، وبين النظام القديم الساسة التقليديون.^(٤)

(١) نقولا ناصيف ، المكتب الثاني حاكم في الظل ، المصدر السابق ، ص ٧٩-٨٠.

(2) Stephane Malsagne , Op.Cit. , P.186.

(٣) لواكيم بو لحدو ، المصدر السابق ، ص ٤١؛ جريدة النهار ، العدد ٢٢٤١٥ ، ٢٥ أذار ٢٠٠٥.

(٤) نقولا ناصيف ، المكتب الثاني حاكم في الظل ، المصدر السابق ، ص ٧٩-٨٠.

وهكذا فقد جاءت التشكيلات الطائفية في تلك الانتخابات من خلال اعتماد الساسة التقليديين للوائح وقوائم تقليدية تركز للبيئة الطائفية المعتادة وتعيد عقارب الساعة إلى ما قبل عام ١٩٥٨ فجاء نظام شهاب مقابل ذلك بنموذج جديد من الانتخابات أريد به القضاء على السياسيين التقليديين وابتداع نهج سياسي جديد ، فقد اعتقد الرئيس شهاب بأن النظام الطائفي اللبناني لم يكن قائماً على برامج سياسية واضحة ، بل كان قائماً على تبادل مصالح شخصية بين الزعماء المحليين ورؤساء الطوائف من خلال وضع موظفين موالين لهم في مراكز حساسة يحتاجونهم لتقديم خدمات لهم ولأتباعهم.^(١)

ولم تكن هذه هي رؤية فؤاد شهاب فحسب بل كانت رؤية السياسيين المؤيدين لمنهجه في الحكم ، فكمال جنبلاط وهو من المقربين للرئيس شهاب كان يرى ان الطائفية السياسية في لبنان هي وليدة الجهل ، وعلى وجه الخصوص جهل الزعماء التقليديين وأصحاب النفوذ بالدرجة الأولى ، وأن الكفاءة اذا وجدت في حكام لبنان مع النزاهة والامانة الوطنية وقيام نظام للخدمة المدنية مستقل عن الاهواء ، كفيل بحل مشكلة الطائفية في القطر العربي اللبناني ، كما أشار إلى الطريق الوحيد لخلاص لبنان بقوله : "على إخواننا الانعزاليين في لبنان والجامدين من الفريقين أن يدركوا بأن خلاص لبنان هو في مجارة تيار التطور نحو مدنية الأنظمة ومدنية الدولة لا في التعثر فيما خلفه نظام ١٨٦٤ من رواسب طائفية ، مضيفاً إن الوقوف في وجه عجلة التطور سيسحقنا ويقضي على لبنان الحر الديمقراطي".^(٢)

وفي هذا الاطار كان اعتماد شهاب القضاء دائرة انتخابية والمعروف (Gerrymandering) في قانون ١٩٦٠ ، والذي جرت على أساسه أربع دورات انتخابية في (١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ و ١٩٧٢) ، بهدف القضاء على التزوير الذي يتم عبر اللجوء إلى التقنيات التي تسبق يوم الاقتراع ، بل صار التركيز على التزوير محصور بيوم الانتخاب فقط^(٣)، مخطط له من قبل المكتب الثاني ، ذلك أنه اذا كانت الكتل البرلمانية تلعب دوراً بارزاً في الحياة البرلمانية وتتمحور فيما بينها العملية

(١) نواف كيار ، المصدر السابق ، ص ٧٠٨.

(٢) كمال جنبلاط ، في مجرى السياسة اللبنانية ، الدار التقديمية ، لبنان ، ١٩٨٧ ، ص ٣٢.

(٣) طوني عطاالله ، تقنيات التزوير الانتخابي وسبل مكافحتها ، المركز اللبناني للدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٥ ،

السياسية داخل البرلمان ، بمشاركتها في إعداد اقتراحات القوانين ، وفي تحضير جلسات اللجان ، وفي توجيه الاسئلة وتقديم الاستجابات في إطار الرقابة التي يمارسها البرلمان على الحكومة^(١)، فإن هذه الكتل تتشكل في لبنان حول أقطاب سياسيين ، يخوضون المعارك الانتخابية بلوائح يشكل من يفوز منها بالنيابة كتلة نيابية حول زعيم اللاتحة ، وهناك بعض الكتل ذات الطابع الحزبي ، مع العلم أن بعض الزعامات في لبنان تتكون من حولها تنظيمات حزبية ، ومن هنا نستطيع أن نقول بأن الكتل النيابية في لبنان هي تجمع حول أقطاب نافذين.^(٢)

إلى جانب ذلك فإن دور تلك الكتل ولوائحها في الانتخابات اللبنانية ، والتي تشكلت في ضوء الانتخابات من أجل السيطرة على البرلمان اللبناني تنفيذاً للأسباب التي ذكرناها والتي تبرر لكلا الطرفين محاولة السيطرة على هذا المجلس والحصول على الأكثرية فيه ، وفي هذا السياق لا يخفى الدور الذي لعبه المكتب الثاني لصالح الفريق المؤيد للرئيس شهاب فقد أصبح لهذا المكتب موطئ قدم في معظم المناطق ، وفي البلديات ولدى الوجهاء والقبضات المحليين^(٣)، وقد جاء تعزيز دور المكتب الثاني في هذا الشأن لدعم المرشحين الموالين للحكم وفي الوقت ذاته مواجهة الخصوم ، فعملت على تركيب اللوائح الانتخابية عن طريق ضم المرشحين الموالين للنظام ، وإقصاء الخصوم ، ومن هنا استطاعت جذب المرشحين الأقوياء في دوائرهم إلى الشهابيين.^(٤)

(١) عصام سليمان ، الكتل النيابية في لبنان "الأحزاب والقوى السياسية في لبنان" ، المؤسسة اللبنانية للسلم ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٤٠٣-٤١٠؛ كما ركزت العديد من الدراسات على البعد الطائفي وأثره على الحياة القضائية في لبنان ومنها :

Samir Khalaf , Lebanon's Predicament , New York , 1987.; Halim Barakat , A Secular Vision of Lebanon : transformation from A Mosaic to An Integrated Society , in Halim Barakat , Toward A viable Lebanon , Washington , 1988 , P.362.

(٢) المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ، مشروع تعزيز حكم القانون والنزاهة في الدول العربية ، التقرير عن وضع البرلمان في الجمهورية اللبنانية ، إعداد الدكتور عصام سليمان ، ص ٤٨.

(٣) نقولا ناصيف ، المكتب الثاني ، المصدر السابق ، ص ٨٠.

(٤) سليم حداد ، الانتخابات اللبنانية بين التقليد والتجديد ، جريدة النهار ، العدد ١٠٣٢٧ ، ١٩ كانون الأول ١٩٩٥ .

ولم يكن تدخل المكتب الثاني في عام ١٩٦٤ فحسب بل تدخل أيضاً في انتخابات عام ١٩٦٠ كما سبق واشرنا ، ففي الجنوب اللبناني فرض هذا المكتب النائب علي بزي وأسقط كامل الأسعد في مرجعيون ، وجاء بكتلة نيابية مؤيدة له.^(١)

اما بخصوص انتخابات عام ١٩٦٤ في الجنوب أيضاً عانى مرشح الكتائب المحامي كلود عازوري الذي ترشح على لائحة واحدة هو ونقولا سالم لكن تم تركيب تحالف بين مارون كنعان وابراهيم العازار ، فتراجع عازوري عن ترشيح نفسه لكن سالم أقنعه بالترشيح ، وقبل حسم موقفه التقى المرشحان بضباط المكتب الثاني اللذين قالوا لهم نحن معكم ومع لائحتكم ونحن مع المرشح الكتائبي ، ثم التقيا مدير عام الأمن العام الكولونيل جلبوط فبد والذي حدثهم عن معرفته لمنطقتهم وطبيعتها وتركيبه الناخبين ، وبالفعل تحرك معهم من ناحية المكتب الثاني موظفون وسيارات بال عشرات أثناء فترة الدعاية الانتخابية ، وأكد لهم مدير الأمن أنهم سينجحون المهم أن تترشح ، وعندما عدل عن موقفه وترشح رافقتهم سيارات وموظفوا المكتب الثاني في كل مكان وعرفوا عنهم كافة تفاصيل حملتهم وتحركاتهم ، وظل الأمر كذلك إلى ما قبل إجراء العملية الانتخابية بيوم واحد فإذا بهم وقد انتقلوا إلى العمل مع لائحة منافسيهم (كنعان وعازار) بعد أن عرفوا كل أسرار اللائحة الأولى.^(٢)

وليس هذا ما كان يفعله المكتب الثاني فحسب ، بل أنه كان يجري اتصالات عبر سياسيين لترتيب اللوائح ، وقد أسقط بفضل ذلك العديد من الوجهاء والزعامات المسيحية فيما فاز بفضلها أيضاً كل من جان عزيز وباسيل عبود ، فيما فاز في مرجعيون عن الشيعة مرشحه علي بزي وأسقط كامل الأسعد وخالد شهاب عن السنة في مرجعيون ، كما عانت العائلات المسيحية في جزين والشريط الحدودي من الضغط في هذا السياق ، إذ ليس مستساغاً لها أن تبدل تحالفاتها التاريخية وخصوصاً العائلات المقدمة لدى الزعامات الشيعية لكن هذه الزعامات الأسعدية والزينية والعسيرانية هي نفسها حوصرت ببعض المرشحين على اللوائح ، بدليل رفض أحمد الأسعد لمرشحين وكذلك رفض نجله

(١) جريدة الديار ، العدد ١٠٩٧٢ ، ٤ نيسان ١٩٩٩ .

(٢) المصدر نفسه.

أدخال علي بزي مكان ابراهيم العبدالله ، مما حدا بالمكتب الثاني ليتدخل في التركيز لفوز علي بزي و ابراهيم العبدالله وأسقاط كامل الأسعد.^(١)

اما بالنسبة إلى منطقة جزيين فإن وجود جان عزيز فيها في تلك الحقبة جعل هذا الجزيين يمسك أكثر من غيره بزمام المبادرة ، كونه ابن أخت البطريرك المعوشي وشهابي كبير ، وبالتالي يصعب على المكتب الثاني التدخل في انتخاباته ليسقطه من هنا وجد المكتب الثاني نفسه امام خيارات اولها دعم كنعان وعازار ضد كلود عازوري ونقولا سالم لكن كان العازوري من المغضوب عليهم فأسقطه في الانتخابات.^(٢)

كل هذه النتائج كانت تتركب بمعرفة المكتب الثاني وان لم تجري تدخلات كبيرة في مناطق اخرى ، إذ درس هذا الجهاز كل لائحة واصبح يدعم المقربين منها ويفاضل بين بعضهم ، والمفاضلة يتم ترتيبها بمدى قوة العلاقة مع رئيس المكتب الثاني في ذاك الوقت ويمدى اواصر العلاقة مع الرئيس فؤاد شهاب شخصياً لذلك يروي البعض ان امواتاً انتخبوا وعسكريين.^(٣)

وبهذا الشكل فقد كانت الممارسات المعطلة لحرية تنقل بعض الناخبين المكتب الثاني الأمر الذي سمح له بفرض الازدواجية في الحكم إلى حد بعيد أيام عهد الرئيس شارل حلو وأن هذا المكتب يؤلف جهازاً قوياً ويقوم بضغط مهم داخل الدولة عبر تدخلاته السياسية.^(٤)

وهكذا أن المكتب الثاني ساهم اسهاماً مباشراً في تركيب اللوائح وفي تحريض بعضها على بعض وفي تركيب التحالفات والمشاركة الفعلية في الانتخابات النيابية العامة بهدف الحصول على أكبر عدد من النواب المؤيدين للشهابية ، بغية التجديد لولاية ثانية.^(٥)

(١) زين أحمد ، محافظة البقاع ، حقل تجارب انتخابي ... ضد المنطق ، جريدة السفير ، العدد ٢٩٥ ، ١٢ آذار ١٩٩٦.

(٢) المركز اللبناني للأبحاث والدراسات ، مسلمو الدوائر المسيحية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٥.

(٣) نقولا ناصيف ، المكتب الثاني ، المصدر السابق ، ص ١٤٤-١٤٥

(٤) طوني عطا الله ، المصدر السابق ، ص ٣٩.

(٥) جريدة الديار ، العدد ١٠٩٧٢ ، ٤ نيسان ١٩٩٩.

اما ريمون إدة فقد خسر هو ولأئحته التي تكونت منه واعضاء حزبه أمل روحانا صقر وأحمد اسبرفي جبيل^(١)، وقد كان ريمون إدة قد استقال في الأساس من وزارة الداخلية احتجاجاً على أعمال المكتب الثاني، ومن هنا فقد قام المكتب الثاني بتركيب لائحة ضد لأئحته مكونة من سعيد شهيد الخوري وعلي الحسيني^(٢).

كما تقدم بفضل المكتب الثاني حيث لم يكن بين إدة ومنافسه سعيد سوى فارق (٣١٢) صوت ، بيد أنه لم يمض عام حتى توفي سعيد في ١٥ أيار عام ١٩٦٥ ، وأقيمت انتخابات فرعية خاضتها أمام إدة نهاد جرمانوس زوجة سعيد وكانت في الثانية والثلاثين من عمرها فخاضت الانتخابات الفرعية في وجه ريمون إدة ، شهدت الانتخابات الفرعية معركة قاسية ، وكانت نهاد سعيد عملياً أول امرأة تخوض معركة انتخابية فعلية ، والتي انتهت بخسارتها إذ حصد إدة (١٠٤٧٦) صوتاً ، فيما نالت سعيد (٩٥٤٤) صوتاً^(٣).

وفي عام ١٩٦٤ خسر ايضاً الرئيس كميل شمعون في الشوف^(٤)، بسبب التغيرات التي طرأت على حدود دائرته الانتخابية ، الأمر الذي لقي احتجاجاً من قبله ومن قبل أنصاره باعتباره تقسيم يعتمد تغليب مصالح انتخابية على أخرى^(٥).

كان تعليق كميل شمعون عقب ظهور نتيجة الانتخابات في السابع والعشرين من نيسان عام ١٩٦٤ ، أن النتائج التي أعلنت ليست سوى نتائج مقررة سلفاً ، فالشعب يعرف من هم ممثلوه الحقيقيون ويعرف كيف يدافع عن حقوقه ومصالحه خارج الندوة - تعودنا على هيك مسائل وما عاد

(١) صفحة عظماء من لبنان على الرابط التالي :

<http://www.greatmenfromlebanon.com/eddi.asp>

(٢) نقولا ناصيف ، ريمون إدة جمهورية الضمير المعنى الفعلي للسياسة ورجالها ، الملحق الثقافي لجريدة النهار : بتاريخ ٢٤ آذار ٢٠٠٢.

(٣) مي كحلة ، ريمون إدة (ضمير في المنفى) ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٨١؛ نخلة مرعب ، بلاد جبيل في القرن العشرين (مفكرون ومبدعون رسموا تاريخها ١٩٠٠ - ٢٠٠٠) ، المجلد الأول ، مجموعة النديم الاسبوعية ، ٢٠٠٠ ، ص ٢١٠.

(٤) أصبحت الشوف طبقاً لقانون ١٩٦٠ هي الدائرة السادسة في محافظة جبل لبنان ، ينظر الجمهورية اللبنانية ، مجلس النواب ، القانون الصادر في ٢٦ نيسان ١٩٦٠ ، مصدر سابق.

(٥) جريدة الاخبار ، العدد ١١٢٣٧ ، ٢٨ تموز ٢٠٠٧.

يهمنا لا خسارة ولا ربح ، كما أردف قائلاً أنهم يحاولون أن يحبطون من هذه المؤسسة في الدرجة الأولى عن شؤون البلاد ، آلة طيعة في يد السلطة التنفيذية وهذا مخالف لأبسط القواعد الديمقراطية، ومعروف أن الواقع إلى ذلك هو حب الاستئثار والرغبة في الاستبداد وتنفيذ المشاريع التي يحلو للسلطة تنفيذها ، وقد يكون في طليعتها تعديل الدستور وتجديد الولاية ، التوقيف الاحتياطي والتهديد بالسجن قبل موعد الاقتراع بأيام وترك الحبل على غاربه للمشاعبين وقطاع الطرق من جماعة جنبلاط ، وهذا أيضاً لا تسميه الدولة انحيازاً وتدخل ، فضلاً عن تحطيم السيارات على مرأى من رجال الأمن وملئ المنطقة بجو من الارهاب كأطلاق الرصاص من السلاح الحربي خلال طواف مواكب جنبلاط الانتخابية ، أن هذا أيضاً لا تعده الدولة تدخلاً ، وأيضاً اعتبار منطقة الشوف منطقة خطرة جداً وحشد جيوش جرارة من قوات الأمن فيها قبل موعد الاقتراع بثلاثة أيام وترك الطرق الرئيسية خالية من أي دورية لمنع وقوع أي اعتداء على المتنقلين من بيروت إلى قراهم للقيام بواجبهم، فقد تقننوا في توزيع الأقلام ما شاء لهم ، سنعمل منذ اليوم على حض الشعب على ان يكون عنده الوعي الكافي والمقدرة على الدفاع عن حريته وحقوقه الديمقراطية حتى يتخلص من أساليب الحكم الحاضر وخصوصاً تدخل من لا يعينهم الأمر في مختلف شؤون الدولة ، والعمل على إزالة أساليب الجاسوسية التي جعلت من كل لبناني رقيباً على جاره ومفتناً به.^(١)

بيد أنه لم تكن تدخلات المكتب الثاني هي العنصر العامل والوحيد في هذه الانتخابات وإن كان لها الدور الأكبر في حسم النتائج الموزعة على أساس النسب الطائفية وعدد مقاعد كل طائفة في البرلمان حيث كانت النتيجة تتوقف على مقدار ولاء المرشح للنظام الشهابي ، ولكن ترك الأمر على أرض الواقع لممارسة الدعاية الانتخابية خصوصاً مع الأطراف المؤيدة للنظام الشهابي حتى يبدو في الأمر توافر للنزاهة ، فكانت الممارسات الدعائية لا تخلو من الطائفية فهذا الشيخ محمد علي الجوزو مفتي جبل لبنان يستخدم نفوذه الديني وموقعه بين سنة إقليم الخروب لدعم لائحة كمال جنبلاط في هذه الانتخابات الأمر الذي أدى إلى فوز لائحة جنبلاط وسقوط شمعون ولائحته سقوطاً مدوياً ، وعلى اثر تلك الحادثة تلقى الجوزو عدة تهديدات فعمل ما دفع إلى توفير الحماية له من قبل الأجهزة

(١) جريدة الديار ، العدد ١٠٦٨٧ ، ٢١ نيسان ١٩٨٨ . وللمزيد حول تحليل نتائج الانتخابات ينظر :

Raymond G. Helmick , Internal Lebanese Politics : The Lebanese Front and Forces , In Halim Barakat (Ed) , Toward A Viable Lebanon , Washington , 1988 , P.307.

الأمنية^(١)، بيد أنه ثمة مأخذ تؤخذ على عهد فؤاد شهاب والذي أفرز النهج أو الشهابية وحماها في تلك الانتخابات للقضاء على الزعامات التقليدية والطائفية ، ومما يؤخذ عليه في هذا الصدد تضحيته بالمصلحين من أجل الإصلاح ، فضيع على عهده ترسيخ المحاولة الإصلاحية وخلق لوبي إصلاحي يحمل مشروعه ويقتحم به الطبقة السياسية وهو في ذلك مخطئ لأن من يظن أن لبنان يصلحه أو يخلصه شخص فهو مخطئ لأن لبنان لا يصلحه إلا التوافق بين مواطنيه ولا يخلصه إلا الحياة السياسية المبنية على التوافق بين الأحزاب^(٢)، فالغاء المحاصصة في الانتخابات والإبقاء على القانون الأكثرية سوف يزيد من تفاقم المشكلة الطائفية . وبذلك تسيطر الطوائف ذات الأكثريات المناطقية وتحرم الآخرين مما يسبب طغيان الأكثرية ويزيد من شحن النفوس.^(٣)

ان أتساق ذلك مع فكرة فؤاد شهاب نفسه عن أن رئاسته كانت مهمة إنقاذه للبنان من السقوط والوقوع في مجهول ، ففي الرسالة التي رفض فيها ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة في صيف عام ١٩٧٠ يقول : "إن المؤسسات السياسية اللبنانية والأصول التقليدية المتبعة في العمل السياسي لم تعد بأعتقادي تشكل أداة صالحة للنهوض بلبنان وفقاً لما تفرضه السبعينات في جميع الميادين ، وذلك بأن مؤسساتنا التي تجاوزتها الأنظمة الحديثة في كثير من النواحي سعيّاً وراء فعالية الحكم ، وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها أحكام عابرة ومؤقتة ، ونظامنا الاقتصادي الذي يسهل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات ، كل ذلك لا يفسح المجال للقيام بعمل جدي على الصعيد الوطني"^(٤)، وهذا يؤكد معرفة شهاب بإجراءاته السياسية التي تواكب ظروف اللحظة الراهنة.

(١) جريدة الاخبار ، العدد ١٣١٦٧ ، ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

(٢) الوزير طلال أرسلان ، كلمة القيت في المهرجان الخطابي المقام في قصر الذوق ، في ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٢ ، بمناسبة المئوية الاولى للرئيس فؤاد شهاب.

(٣) مركز دراسات الوحدة العربية ، العرب والعملة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز ، الحياة السياسية وقانون الانتخابات الأكثرية في لبنان ، ٢٠١٠ ، ص ٢١٧.

(٤) نقلاً عن : غالب نور الدين ، مشروع قانون انتخاب ١٩٦٠ ، وصيغة الطبقة السياسية الحاكمة ، جريدة الحياة ٢٤ آب ٢٠٠٨ ؛ جريدة الحديث ، ٢٥ نيسان ١٩٩٣ ، العدد الخاص بالذكرى العشرين للرئيس فؤاد شهاب. وأيضاً البيان الصادر عن الرئيس شهاب في ٥ آب ١٩٧٠.

على اية حال فقد خاضت " الشعبة الثانية" معركة التجديد واقصاء المرشحين المحتملين لخلافة الجنرال شهاب ، فأسقطت شمعون وإدة ودعمت كمال جنبلاط . وقال رئيس الشعبة انطون سعد ومعاونه غابي لحود لشهاب حينها أن "الشعبة الثانية لم تزور انتخابات زعيم كان فائزاً وجعلته هي يخسر ، وإنما قدمت الامكانيات المتوافرة لخدمة لائحة منافسه الزعيم الدرزي" وقال لحود لشهاب دعمنا كمال جنبلاط ووجهنا حلفاؤنا وأنصارنا إلى لائحته ولم نسقط كميل شمعون ... لم نكن نعرف أن تأثيرنا بلغ حداً كهذا من القوة . لم نتوقع أن يخسر" ، وقد أعترف ضباط المكتب الثاني وأكدوا ذلك بعد أعوام أثناء محاكمتهم عام ١٩٧٢ حين عددوا المخالفات التي ارتكبوها في الانتخابات، وكيفية تدخل رجال الأمن لفرض نفوذهم ترهيباً لمعارضيه^(١).

كان العداء مستحكماً بين شمعون وشهاب حيث كان الرئيس شهاب يعتبره العدو الأول له ، وكان من اولى مهمات المكتب الثاني تحطيم شعبيته لدى المسيحيين والمسلمين معاً ، وقد حققوا أمنيته في المجتمع الإسلامي ، حيث استعانوا بالسوريين والرئيس عبد الناصر واذاعة صوت العرب والسفير المصري عبد الحميد غالب فأدخلوا في خلد المسلمين أن الرئيس شمعون هو عدوهم الأول وأن كل متعاون معه أو مجتمع إليه مجرم ويستحق العقاب ، ولذا فإن المسلمين كافة حتى أقرب المقربين منه وأصدقائه ومن بذل لهم العون ابان حكمه قاطعوه وابتعدوا عنه وكانوا اذا علم احدهم بوجوده في مجتمع ما امتنع عن الذهاب اليه كي لا يلتقي به ويتصافح معه ، واذا دخل إلى مجتمع وكان فيه الرئيس شمعون يخرج منه على اعقابه^(٢).

ومما يدل على أن هذه الانتخابات أيضاً كانت تمثل صراعاً بين القديم والجديد أن الرئيس شارل حلو الذي أنتخب بعد فؤاد شهاب وأنتخبه المجلس المنتخب عام ١٩٦٤ كان من مؤسسي حزب الكتائب الماروني ، وأن بيار الجميل رئيس الحزب لم يكن يرجح اختياره وعقب نجاحه حاول الجميل معارضته^(٣).

(١) جريدة الديار ، العدد ٥٤٨ ، ٢١ نيسان ١٩٨٨ .

(٢) مذكرات كاظم خليل ، جريدة النهار ، العدد ٥٢٢ ، ٣٠ نيسان ١٩٩٩ .

(٣) فريد الخازن ، المصدر السابق ، ص ٤٠٨ .

وهكذا فقد كان من نتائج تعمق الشهابية في المجتمع اللبناني إن ظهر التحالف الثلاثي أو التكتل الثلاثي الذي ضم كلاً من ريمون إدة رئيس حزب الكتلة الوطنية وكميل شمعون رئيس حزب الأحرار وبيار الجميل رئيس حزب الكتائب وهي الأحزاب المسيحية الراديكالية ضد النهج الشهابي الجديد.^(١)

(١) جريدة الحياة اللبنانية ، العدد ٤٣٦ ، ٣٠ أيار ٢٠٠٩.

الفصل الثاني

دور الطوائف في التطورات السياسية اللبنانية (١٩٦٤-١٩٧٠)

المبحث الأول: الانتخابات الرئاسية والموقف الطائفي منها (١٩٦٤-١٩٧٠).

المبحث الثاني: موقف الطوائف من الوجود الفلسطيني في لبنان (١٩٦٤-١٩٧٠).

المبحث الثالث: الحراك الطائفي في المجتمع اللبناني (١٩٦٩-١٩٧٠).

المبحث الأول : الانتخابات الرئاسية والموقف الطائفي منها (١٩٦٤ - ١٩٧٠).

في ٢٣ أيلول عام ١٩٦٤ تسلم الرئيس شارل حلو مسؤولية البلاد وذهب الرئيس فؤاد شهاب بيته ، لكن الشهابية العسكرية استمرت في الحكم من خلال المكتب الثاني وضباطه ، وذلك بعد ان تيقن أهل التجديد لشهاب وفي طليعتهم كمال جنبلاط ورشيد كرامي من ان الرئيس لا يريد فعلاً البقاء في الحكم، فأعلنوا عندئذ التراجع عن الموقف المتخذ بتعطيل نصاب كل جلسة نيابية اذا لم تكن للتجديد، وابدوا في ١١ آب عام ١٩٦٤ موافقتهم على حضور جلسة انتخاب الرئيس الجديد.^(١)

كانت الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٦٤ كآية انتخابات رئاسية اخرى تجري في الدولة اللبنانية لابد فيها من توافق قوى معينة على دعم هذا المرشح أو ذاك حتى وصوله إلى كرسي الرئاسة ، وقد كان شارل حلو أول رئيس لبناني يتم انتخابه في ظروف تحوطها بيئة من الاستقرار إلى حد كبير، فالرؤساء الثلاثة اللذين سبقوه جاء كل واحد منهم في ظل صراع أو بيئة سياسية معينة ، فعلى سبيل المثال جاء الرئيس الأول بعد الاستقلال بشارة الخوري في ظل صراع الاستقلال عن الانتداب الفرنسي ، كما جاء الرئيس فؤاد شهاب كرئيس توافقي توافقت القوى الداخلية والخارجية على انتخابه من أجل رأب الصدع الذي تركته انتفاضة عام ١٩٥٨.^(٢)

رغم ان شارل حلو لم يكن اقوى المرشحين ولم يكن شهابياً معلناً أو محسوباً على النهج الشهابي، ورغم ان الرئيس فؤاد شهاب لم يكن يريد ان يختار من يخلفه ، إلا أنه عاد واختار أسم الرئيس شارل حلو ولعل ذلك كما تقدم مما رجح كفة اختياره ، كما يمكننا القول ان سر اختيار الرئيس شهاب لشارل خليفة له هو ان شارل حلو كان المرشح الوحيد الذي لم يعترض اي نائب أو كتلة نيابية عليه ، ومن هنا فإن الرئيس شهاب اعتقد ان شارل حلو بحكم ثقافته ونزاهته ومواقفه المبدئية ، هو أفضل المرشحين لإكمال السياسة الاصلاحية والاجتماعية التي بدأها في عهده.^(٣)

(١) احمد الموسري ، عهد شارل حلو (بدأ عهده بأسم الشهابية وأنتهى بالقضاء عليها) ، جريدة الرأي ، العدد ١٢٣٤٤ ، ٢٧ أيلول ٢٠٠٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) باسم الجسر ، فؤاد شهاب ، المصدر السابق ، ص ١٩٨.

لم يكن شارل حلو قبل انتخابه شهابياً وفي الوقت ذاته لم يكن ضد الشهابية ، وأنه كان صديقاً مقرباً ومتأثراً جداً بالدستوري الكبير ميشال شيحا^(١)، وكان رجلاً على ثقافة عالية ورجل انفتاح وحوار وجاءت كلمة السر في انتخابه من الفاتيكان نظراً لمعرفتهم القديمة به منذ كان سفيراً كما كان الفرنسيون يريدونه أيضاً ، بسبب ثقافته الفرنسية العالية ، ولم يعترض عليه الأمريكان ولا عبد الناصر وخصوصاً ان من طرح اسمه للرئاسة هو فؤاد شهاب^(٢).

وان اجماع الكتل النيابية على شارل حلو كما تقدم لعله يرجع إلى سماته الشخصية التي أهلته لذلك ، فقد عاصر شارل حلو الحياة الوطنية والسياسية اللبنانية ، منذ ثلاثينيات القرن العشرين صحفياً ومحامياً وسفيراً للبنان لدى الفاتيكان ، ووزيراً في العهود الرئاسية الثلاثة السابقة عليه ، ولم يعرف له اعداء منذ بداية حياته السياسية أو عمله العام بل كانت له صداقات في الاوساط السياسية والفكرية والدينية^(٣)، فعندما كان سفيراً في الفاتيكان نجح في عقد صداقات قوية بين كرادلة الكنيسة الكاثوليكية اللذين انتخب اثنين منهم للبابوية بعد ذلك ، كما أنه عندما عين وزيراً للعدل في وزارة رياض الصلح عام ١٩٥١ فاجئ الاوساط السياسية بتقديم استقالته من هذه الحكومة اعتراضاً منه على اعتقال احد الصحفيين من ناحية وغيض الحكومة النظر عن اطلاق الاعيرة النارية اثناء الاحتفالات بأعياد الميلاد ، وهكذا بدا شارل حلو امام الاوساط السياسية اللبنانية الرجل كصاحب المواقف المبدئية المتعلقة باحترام الحريات العامة والقانون ، ثم تكرر ذلك في عام ١٩٥٥ في عهد الرئيس شمعون عندما استقال من الحكومة ، بسبب مخالفتها للمبادئ الدستورية^(٤).

(١) ميشال شيحا : مفكر كاثوليكي ، أوكل إليه وضع مسودة الدستور اللبناني ، وكان أديباً واسع الاطلاع ، لبنانياً شديد التمسك بلبنانيته ، واقعياً في تفكيره ، نافذ البصيرة في شؤون البلاد. ينظر : كمال الصليبي ، المصدر السابق ، ص ٢١٢.

(٢) نواف كيارة ، المصدر السابق ، ص ٧١٠.

(٣) باسم الجسر ، شارل حلو وفلسفة اللاقرار في الديموقراطية الوفاقية اللبنانية ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد ١٠٥٤٧ ، ١٠ كانون الثاني ٢٠٠١.

(٤) باسم الجسر ، فؤاد شهاب، المصدر السابق ، ص ١٩٩.

وخلال انتفاضة عام ١٩٥٨ التزم شارل حلو موقفاً حيادياً ، عزز من احترام الاوساط الاسلامية له دون ان يفقده ثقة الاوساط المسيحية ، وفي عهد الرئيس شهاب تم اختياره وزيراً للتربية الوطنية في حكومة الرئيس حسين العويني التي كانت اخر حكومة في عهد الرئيس شهاب ، والتي اشرفت على انتخابات الرئاسة التي انتخب فيها رئيساً للجمهورية.(١)

لم يكن أسم شارل حلو مطروحاً في بداية تلك الانتخابات وحتى ايام قليلة منها ، إلا ان الزعيم السني الكبير رشيد كرامي كانت له اليد الطولى في اختيار شارل حلو وترشيحه ، فمن ناحية كان كرامي رئيساً للكتلة الشهابية في مجلس النواب ، ومن ناحية اخرى كان حلو كما تقدم يحتل منزلة كبيرة في الاوساط الاسلامية ، ومن هنا فقد دعا كرامي كتلته وبعض القوى السياسية الاخرى إلى اجتماع في فندق الكارلتون ، واعلن التأييد لشارل حلو.(٢)

شهد عهد الرئيس حلو ثلاثة رؤساء وزارات من السنة شكلوا عشرة وزارات وهم : الرئيس حسين العويني الذي شكل وزارتاتين ، والرئيس رشيد كرامي الذي شكل اربع وزارات والرئيس عبد الله اليافي الذي شكل اربعة وزارات(٣)، ولا يخفى ان هؤلاء الثلاثة كانوا من الزعامات السنية الكبيرة خصوصاً الرئيس رشيد كرامي.

كان هذا من ناحية الرئيس شارل حلو ، اما المواردية وخصوصاً حزب الكتائب ، فقد رشح رئيسه بيار الجميل للرئاسة ، والذي حصل على (٥) اصوات مقابل (٩٢) صوتاً للرئيس شارل حلو.(٤)

ويبدو أن الطائفة المارونية اللذين كانوا في غالبيتهم ضد الشهابية كانوا يرون وخصوصاً ريمون ادة احد كبار الزعامات المارونية ان وصول شارل حلو للرئاسة جاء نتيجة توافق الرئيس شهاب

(١) جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٢١٣٩٨ ، ٣٠ نيسان ٢٠١٤ .

(٢) جورج قرقم ، في التجربة الشهابية ، فؤاد شهاب باني دولة الاستقلال (شهادات) ، مؤسسة فؤاد شهاب ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٢ ؛ كمال خلف الطويل ، شهيد لبنان الحقيقي رشيد كرامي ، جريدة الأخبار ، العدد ٢١٣٦٥ ، ٣١ أيار ٢٠١٤ .

(٣) عمر مسيكة ، أحداث وخفايا من لبنان والمنطقة ، أحداث نصف قرن ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٢٢٦ .

(٤) بيار عطا الله ، المصدر السابق ، جريدة النهار ، العدد ٢٥٧٤٣ ، ١٥ نيسان ٢٠١٤ .

والرئيس عبد الناصر ، وهو رأي له وجهته إلى حد كبير فالواقع الذي كان سائداً آنذاك والتعاون الذي كان موجوداً بين نظامي عبد الناصر وشهاب يؤكدان ذلك.^(١)

اما الشيعة فكانت تربطهم إلى حد كبير علاقة حميمة بالرئيس شارل حلو ، توجه موسى الصدر إلى شارل حلو رئيس لبنان الماروني في ذلك الوقت ، ولم يتجه إلى زعماء السنة لتجميع قوى المسلمين ، واتفق عام ١٩٦٧ على انشاء المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ليكون ممثلاً لشيعة لبنان ، بل وافق شارل حلو على إصدار قانون رقم ٧٦/٧٢ وهو يقضي بأنه لا يمانع ان تكون مرجعية المجلس الشيعي في فتاويها واحكامها وقوانينها تعود إلى المراجع الشيعية الكبرى في العالم (ايران والعراق وغيرهما) ، وليس بالضرورة إلى الاحكام في لبنان^(٢)، وتم انشاء هذا المجلس بالفعل عام ١٩٦٩ ، وكان موسى الصدر اول رئيس له بالطبع ، واعترفت الحكومة بهذا المجلس في عام ١٩٧٠ ، بل وقررت صرف عشرة ملايين دولار مساعدة للجنوب الشيعي ، وفي ٢٩ أيار لعام ١٩٦٩ وبمناسبة انتخاب الامام السيد موسى الصدر بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٢ أول رئيس للمجلس الاسلامي الشيعي قام الرئيس شارل حلو بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٩ بزيارة دار الافتاء الجعفري ليقدم تهنئته ، وكان في استقباله الامام السيد موسى الصدر واعضاء المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ورئيس مجلس النواب السيد صبري حمادة وكبار الشخصيات الرسمية ، والقى الامام الصدر كلمة رحب فيها بفخامة الرئيس ، وجاء فيها : "فخامة الرئيس .. كنت سابقاً أدرس تاريخ علماء الطائفة الاسلامية الشيعية في لبنان ، وأقف بدھشة امام ظاهرة غريبة هي ان خمس علماء المسلمين الشيعة هم من لبنان ، وان خمس كتب الشيعة هي من تأليف علمائهم اللبنانيين مع العلم ان عدد ابناء الطائفة في لبنان ما بلغ يوماً ١% من شيعة العالم ، وأنه لا يوجد في لبنان قرية ولا مزرعة إلا وظهر منها عالم في الفقه أو أديب أو فيلسوف ، كنت أدرس هذه الظاهرة وأقرأ ما يقوله البعض من أن هذه الظاهرة هي نتيجة قداسة الأرض والبركة التي منحها الله ، أما اليوم وبمناسبة تكوين هذا المجلس تمكنت من تفسير هذه الظاهرة تفسيراً علمياً ، ففي هذه الأيام وجدنا لبنان بمختلف طبقات شعبه ورجال دينه وقادته المدنيين من السياسيين وغيرهم شاركنا مشاركة كاملة بالترحيب بهذا الحدث المبارك ، وها

(١) جريدة الديار ، العدد ١٠٧٢٥ ، ٢٩ أيار ١٩٨٨ .

(٢) كمال جنبلاط ، ربع قرن من النضال ، ط ٢ ، الدار التقدمية ، لبنان ، ١٩٨٧ ، ص ٢٥٠ .

نحن اليوم نجد بيننا وفي بيتنا رئيس البلاد يتوج هذا الترحيب ويكمل هذه الفرحة ، فخامة الرئيس.. اسمحو لي ان اتحدث إلى فخامتكم بعد هذه المقدمة (بعد الوقوف على محتواها) بأسم جميع أبناء الطائفة الاسلامية الشيعية في لبنان ، اولئك الذين ما تخلفوا يوماً عن اداء واجبهم الوطني والقومي ، واقول اننا الان وكل اعتزاز وثقة وأمل مستعدون لتحمل كافة مسؤولياتنا الوطنية واداء واجبنا للحفاظ على استقلال لبنان وحرية وسلامة اراضييه مهما بلغت التضحيات ومهما غلا الثمن^(١)، واقول اننا الان وقبل الان مستعدون للقيام بكافة واجباتنا من أجل تحرير الأراضي المغتصبة عن طريق دعم المقاومة الفلسطينية المقدسة والمشاركة الفعلية مع الدول العربية الشقيقة ، وان هذه المسؤوليات نجدها على عاتقنا كمواطنين ونؤيدها من خلال تجاوبنا الكلي مع القادة المخلصين الذين يتحملون اعباء القيادة في هذه الظروف العصيبة بقيادتكم انت يا فخامة الرئيس. فخامة الرئيس .. ان من يظن ان وجود الطوائف المختلفة في لبنان وتنظيم شؤون هذه الطوائف من اسباب ضعف الاحساس الوطني والقومي ينظر لهذا الامر من خلال زاوية ضيقة ، بل الطوائف المختلفة المنظمة منطلقات للتعاون ونوافذ حضارية على مكاسب لمليارات من البشر في هذا العصر والعصور الماضية ، وهي تدخل هذه التجارب إلى لبنان وتكون جسماً واحداً لا يمكن ان ينقص عضو منه ، وبالتالي ذلك يقوي الوحدة الوطنية الانسانية ، وفيما يخص مجلسنا فأننا نعلن أننا على استعداد كامل لتلاقي مع جميع المسلمين لخدمة الاسلام ديننا العزيز ، وللسعي لأجل تقارب لبنائهم وتوحيدهم، وعلى استعداد كامل للتلاقي مع جميع الطوائف لخدمة الدين والاخلاق والحفاظ على هذا الوطن الغالي".^(٢)

لا يخفى دور الزعيم الدرزي كمال جنبلاط في المشاركة والتحييز والمناداة بانتخاب شارل حلو بما عرف عنه من تأييد للشهابية ، ويروي عبد العزيز شهاب الذي كان مرشحاً ضد شارل حلو ، ان

(١) الموقع الرسمي للمقاومة الاسلامية لبنان ، كلمة الإمام موسى الصدر ترحيباً بالرئيس شارل حلو ، ٢٩ أيار ١٩٦٩. للمزيد من التفاصيل ينظر :

جنبلاط كان يستقبل عند الفجر شارل حلو لمدة طويلة^(١) وقد تولى كمال جنبلاط في عهد الرئيس شارل حلو منصب وزير الداخلية وتمكن من تعزيز الثقة والتقارب بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية كما سيأتي وحرص على تأمين الحماية للمقاومة الفلسطينية ومنع التعرض لها أو لأي إنسان فلسطيني بسوء مهما كان^(٢)، وذلك رغم ان جنبلاط كان يحرص على تولي وزارة الاشغال العامة لأهداف انتخابية.^(٣)

وفي العام ١٩٦٥ كانت العلاقة بين جنبلاط وحلو فاترة كما فترت أيضاً علاقاته بالشهابية، حيث دفعه تدخل المكتب الثاني في الحياة السياسية والمدنية إلى حمل لواء المعارضة ، وكذلك لواء القضايا المطالبية الشعبية وقيادة التيار الوطني التقدمي ووضع نواة جبهة الأحزاب والقوى التقدمية والشخصيات الوطنية.^(٤)

كانت تربط الرئيس شارل حلو بطائفة الروم الأرثوذكس علاقات وطيدة ، حيث عمل في بدايات حياته في مكتب الأرثوذكسي الشهير بتروطراد ، ليس هذا فقط وإنما تزوج ابنة شقيقته أيضاً السيدة نينا طراد.^(٥)

وقد ضمت لائحة التحالف الثلاثي شخصيات أرثوذكسية من أمثال النائب ميشال ساسين الذي وجد فيه الرئيس كميل شمعون المرشح المطلوب مع النائب نصري المعلوف في دائرة بيروت الأولى لتأليف لائحة في انتخابات عام ١٩٦٨ في وجه "لائحة النهج" المدعومة من الشهابيين والتي من أبرز أركانها وجهان شابان لامعان هما النائبان السابقان فؤاد بطرس وأنطوان الصحنوي ، وفازت اللائحة الأولى المدعومة من الحلف الثلاثي برئاسة الرئيس شمعون والشيخ بيار الجميل والعميد

(١) سعد الياس ، كمال جنبلاط قال يوماً أمام الملك السعودي (قلنا لهذا زل فزال ، وقلنا لهذا كن فكان) ، جريدة القدس العربي ، ٢٧ نيسان ٢٠١٤؛ ينظر أيضاً الرابط التالي على شبكة الانترنت :

<http://www.daraltakadoumya.com/kamal.htm>

(٢) حاتم جوعية ، موجز لسيرة المعلم الشهيد كمال جنبلاط ، دنيا الوطن ، العدد ٢٢٨٧٦ ، ١٩ آذار ٢٠١٤.

(٣) عبد القادر الأسمر ، وزراء خدمات لمن ، جريدة اللواء ، العدد ١٠٩٩٧ ، ١٣ شباط ٢٠١٤.

(٤) ينظر موقع عظماء من لبنان على الرابط التالي :

<http://www.greatmenfromlebanon.com/kjumblatt.asp>

(٥) سليم العازار ، الطائفة الأرثوذكسية المشرقية (كيف كانت وكيف صارت) ، جريدة النهار ، العدد ١٢٤٥٥ ، ٥ نيسان ٢٠٠٣.

ريمون أده ، وهي لائحة من ضمن مجموعة لوائح فازت للحلف وأسقطت العهدين الشهابيين للرئيس فؤاد شهاب والرئيس شارل حلو.^(١)

اما الكاثوليك فمما لا يخفى ان الرئيس شارل حلو قد تخرج من جامعة الالباء اليسوعيين في بيروت، ونجح في عقد صداقات قوية بين كرادلة الكنيسة الكاثوليكية^(٢)، كما كان الرئيس شارل حلو دائم الاتصال بالطائفة وحضور مناسباتها ، فعندما احتفلت رعية مار انطونيوس الكبير للسريان الكاثوليك في جونية بتدشين كنيستها الاثرية المرممة ، واقام قداس احتفالي برئاسة البطريرك اغناطيوس انطون الثاني حايك ومعاونه الاب يوسف ملكي ، كان الرئيس حلو من بين هؤلاء اللذين حضروا هذه الاحتفالية.^(٣)

كانت الروح الطائفية قد أطلت من جديد في عهد الرئيس شارل حلو ممثلة في صعود نجم المعارضة اللبنانية التي أسقطها المكتب الثاني في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٤ ، فيما ساهمت الشهابية ومؤيدوها من المسلمين والدروز كما تقدم في وصول الرئيس شارل حلو إلى سدة الحكم كاستمرار للنهج الشهابي ، فقد ساهم ما كان يسمى بالتحالف الثلاثي المكون من اقطاب الطائفة المارونية : كميل شمعون وبيار الجميل وريمون أده في تكوين كتلة معارضة في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٨ ساهمت بشكل كبير في اسقاط الشهابية وانتخاب الرئيس سليمان فرنجية في عام ١٩٧٠ ، إذ سرعان ما ضاق الوعاء بما فيه وما حوله ، وخاصة بعد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، وما أدى إليه من بعث الروح العروبية ودعم النزعة الوطنية الفلسطينية ، ومن نزوح اللاجئين الفلسطينيين الجدد إلى لبنان حينذاك تهيأت الظروف للانفجار المدوي الذي أسقط الصيغة الطائفية التقليدية.^(٤)

كان شارل حلو مديناً برئاسته للأكثرية النيابية (الشهابية) التي أفرزتها الانتخابات النيابية عام ١٩٦٤ ، غير أنه راح في السنة الثالثة أو الرابعة من عهده يفترق عنها ويقترب إلى المعارضة المارونية ، مما اتاح لهذه المعارضة تسجيل انتصارات سياسية كبيرة في الانتخابات النيابية عام

(١) حبيب شلوق ، ميشال ساسين معلى رئيس الصوت الواحد مات في صمت ، جريدة النهار ، العدد ٥٦٦ ، ٤ آب ٢٠١٤.

(٢) باسم الجسر ، شارل حلو وفلسفة اللاقرار ، المصدر السابق ، ص ٣٤.

(٣) جريدة الديار ، العدد ١٣١٦٥ ، ٢٧ شباط ٢٠١٤.

(٤) المصدر نفسه ، العدد ٩٧٦٦ ، ١٨ كانون الثاني ١٩٩٨.

١٩٦٨ ، وقد بدأ عهد حلو مستقراً واستمر في الحفاظ على نسبة كبيرة من الاستقرار حتى نهاية عهده الذي ترافق مع نهاية الشهابية ، فمنذ تسلم حلو مقاليد الحكم راح يخفف من ثقل ضغط العسكر على الحياة السياسية ، فألغى أولاً الغرفة العسكرية التي أنشأها شهاب في القصر الجمهوري ، ثم حد من تدخلات "المكتب الثاني" الذي كان يحكم البلاد في الظل ، ومنذ ذلك الحين بدأ يطلق على مدير هذا المكتب غابي لحود أسم "الجنّلمان" في إشارة إلى التزامه الاتفاق على الحد من تدخلات العسكر في الحياة السياسية والعامة.^(١)

وبعد تراجع العسكر عادت الحركة السياسية لتأخذ مداها وحريتها ، وكانت الإشارة الأولى لذلك في نتائج الانتخابات الفرعية التي اجريت في قضاء جبيل عام ١٩٦٥ والتي فاز فيها خصم الشهابية ريمون أده على المرشحة نهاد سعيد^(٢)، كان ذلك بداية الطريق لعودة خصوم العهد الشهابي إلى الواجهة والقيادة السياسية على الساحة المسيحية بعدما تم اقصاؤهم عنها في انتخابات عام ١٩٦٤ ، ثم جاءت الخطوة التالية بإنشاء الحلف الثلاثي عام ١٩٦٧ الذي ضم كميل شمعون وريمون أده وبيار الجميل حليف الشهابية سابقاً ، وهو الحلف الذي خاض الانتخابات النيابية بجمهة واحدة ضد العهد الشهابي عام ١٩٦٨ والتي قضت بنتائجها على حكم المكتب الثاني وحكم الأمن والعسكر.^(٣)

عاش عهد شارل حلو على رصيد من الاستقرار والهدوء اللذين ورثهما عن حكم شهاب وعسكره ، وكان بذلك الوحيد الذي نجا بعد عهد شهاب من اضطرابات دموية لاحقة بلغت ذروتها في عهد خلفه سليمان فرنجية مع الحرب التي اندلعت عام ١٩٧٣ بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية التي كانت قد استمدت شرعية حمل السلاح في لبنان لمقاومة إسرائيل من اتفاق القاهرة.^(٤)

يذكر بعض المؤرخين ان المكتب الثاني هو من اقنع الرئيس فؤاد شهاب باختيار الرئيس شارل حلو خلفاً له ؛ إذ كانت قراءة المكتب الثاني لشارل حلو ، أنه شخص لا يتمتع بقاعدة شعبية وقريب سياسياً من الشيخ بشارة الخوري ، ولن يخرج عن خط فؤاد شهاب ، مما يعني حسب رأي المكتب الثاني أنه سيبقي السيطرة له على الحياة العامة في المجالات الامنية والسياسية والانتخابية وفي شتى

(١) عمر سمكة ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠.

(٢) مي كحلة ، المصدر السابق ، ص ٨١؛ نخلة مرعب ، المصدر السابق ، ص ٢١٠.

(٣) جريدة الحياة ، العدد ١٠٧٦٧ ، ١٧ آب ١٩٩٨.

(٤) جريدة الأخبار ، العدد ١١٥٤٣ ، ٢٠ حزيران ٢٠١٤.

المجالات ، وبالتالي يتحكم أكثر في الاداء السياسي العام في البلاد ، لذلك سقط اسماء المرشحين الياس سركيس والامير عبد العزيز شهاب^(١)، واما سركيس فكانت المعارضة لترشيحه تشمل الشهابيين أيضاً ، وليس المعارضين فقط لفؤاد شهاب ومنهم الرئيس صبري حمادة الذي قال : "انا أدخل على الرئيس شهاب فأزدد الجاكيت ولا أستطيع ان افعل هذا الامر امام الياس سركيس" ، وفي الحقيقة فإن هذه الانتخابات هي ككل انتخابات رئاسية يجري التشاور بأسماء عدة وتكون النتيجة لمصلحة شخص وربما غير متوقع ، وهذا ما انطبق على وصول شارل حلو للرئاسة ، إذ لم يكن متوقعاً بدوره ولكن تركية المكتب الثاني^(٢).

وقد تسلم الرئيس شارل حلو الحكم وبقي ظن المكتب الثاني أنه قادر على الهيمنة عليه وأنه ضامن لعدم خروجه على الخط العام ، وفي هذه الفترة أحيل رئيس المكتب الثاني إلى التقاعد وتسلم مركزه الضابط غابي لحود ، وحسب رأي رئيس المكتب الثاني المتقاعد أنه ترك مركزه مرتاح البال ، لأن شارل حلو رجل ضعيف ولأننا في بداية العهد الرئاسي ستبقى هيمنة الاستخبارات وسطوة غابي لحود، لكن هذا الامر لم يرق للرئيس حلو ، فبدأ يفكر بالتخلص من هيمنة المكتب الثاني^(٣).

وصف الرئيس شارل حلو بأنه شخصية سياسية من الصف الأول ، ورجل يتمتع بدرجة عالية من الذكاء وشعوره بتطويق المكتب الثاني له لم يجعله يدخل بمواجهة شخصية ومباشرة معه ، بل عمد إلى إثارة الرأي العام ضد المكتب الثاني واستطاع سراً استمالة الرئيس كميل شمعون وريمون أده وبيار الجميل ، أي المعارضة المسيحية^(٤)، وهنا بدأ التباين مع المخابرات لأنه كلما اجتمع مع شمعون أو الجميل أو أده كان يحضهم على الوقوف بوجه المكتب الثاني ومحاربتة ، وبالفعل وقع الصراع بين شارل حلو من جهة والمخابرات والشهابيين من جهة ثانية ، وكان يتغنى الرئيس حلو بضعفه ويقول أنه لا يستطيع الوقوف بوجه المخابرات وبات يلبسهم التهم فيضع عليهم اللوم في مختلف القضايا

(١) نقولا ناصيف ، المكتب الثاني حاكم في الظل ، المصدر السابق ، ص ١٨٥.

(2) Joe Khoury-Helou , Charles Helou Hamlet de L'Accord Du Caire Presses de l'Universite Saint-Joseph , Bayreuth , 2014 , P.165.

(٣) جريدة الحوادث ، العدد ١٠ ٥٣٣ ، ٥ أيار ٢٠٠٥.

(٤) مار اسطفان النويهي ، تاريخ الطائفة المارونية ، ترجمة وتعليق : رشيد الخوري ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٠٦.

والمواضيع السياسية منها والوظيفية وحتى الادارية ، لكنه في الوقت نفسه لا يظهر لهم العداء بشكل علني فهو بالنهاية رئيس الجمهورية ويقوم بخدمات ويوجه سياسياً.^(١)

كان الرئيس شارل حلو يتمتع بقدر كبير من الذكاء بدليل أنه قلب السياسيين على المكتب الثاني ليتخلص منه ، ولم يدخل بمواجهة مباشرة معه بل بدأ باستمالة المعارضة المسيحية وحتى الاسلامية ضد فؤاد شهاب والمكتب الثاني ، وبالطبع كل ذلك من باب الإثارة لذلك ساير المعارضة وتماشى معها إلى درجة عالية ، وهذه المعارضة بدورها قد استغلت امرين : اولهما تدخل المكتب الثاني وتجاوزاته ، وثانيهما الاصلاحات السياسية التي قام بها شهاب باتجاه المسلمين.^(٢)

بدأ الرئيس شارل حلو باستمالة المعارضة المسيحية والتي لم تكن على وفاق مع الرئيس شهاب ومنهم الثلاثة السابقون (التحالف الثلاثي) ، وبذكاء شارل حلو عمد إلى تجيش هذه المعارضة واخرين ضد المكتب الثاني ليتخلص من هيمنته وسيطرته وكان يثير المعارضة المسيحية بشكل خاص ويرمي باللائمة في القضايا والمواضيع العديدة على "جماعة المكتب الثاني" ، الذي تسلم رئاسته في هذا العهد غابي لحود بعد ان أحيل رئيسه في عهد فؤاد شهاب إلى التقاعد ، ويلاحظ ان محاربة فؤاد شهاب مسيحياً جاءت من باب الافكار التي اطلقها ونفذ بعضها خلال ولايته الرئاسية خصوصاً فيما يتعلق بإعطاء الحقوق للمسلمين وبمحاربة تطرف كميل شمعون ، هذا التطرف الذي اعتبره شهاب خطراً وسيؤدي إلى كارثة.^(٣)

احدثت هذه الامور جفوة بين الرئيس السابق فؤاد شهاب والرئيس شارل حلو، حيث شعر شهاب ان حلو يطعن بمواقفه وآرائه ويساير كميل شمعون، كما بات الجنرال شهاب مقتنعاً ان الرئيس حلو يساير المعارضين للشهابية حتى توصل للقول ان معظم السياسيين يكذبون ، وقد كنت عندما يأتيني من يطلب خدمة أجيبي فوراً بنعم أو لا، لكنني لم اجد مثل شارل حلو فهو يرسل وراء الناس ليطلق الوعود امامهم وهذه المسألة لن تمر علي ، وكان الرئيس شارل حلو يطلق وعوده لمن يعرفهم ولأصدقائه بأن يوزرهم في الحكومة ، ويوماً استدعى جورج فضول ووعد بوزارة السياحة فيما كان وعد فيكتور موسى

(١) ياسر الحريري وسيمون أبو فاضل ، ملفات وقضايا ، جريدة الديار ، العدد ١٠٨٧٧ ، ٨ كانون الثاني ١٩٩٨ .

(٢) جريدة الشرق الأوسط ، العدد ١١٣٦٥ ، ٨ كانون الثاني ٢٠٠١ .

(٣) ياسر الحريري وسيمون أبو فاضل ، المصدر السابق ، جريدة الديار ، العدد ١٠٨٧٨ ، ٩ كانون الثاني ١٩٩٨ .

في الوزارة في الوقت نفسه ، وعلى هذا الأمل بقى فضول ينتظر الاتصال من القصر الجمهوري، وإذا به يفاجأ في الاخبار بإعلان الحكومة وبأن الوزارة التي وعد بها من الرئيس ذهبت لشخص ثالث اي لم يعين فضول ولم يعين فيكتور موسى أيضاً ، وجاء وزيراً للسياحة الشيخ ميشال الخوري.^(١)

كان الرئيس شارل حلو يميل للحرية والديموقراطية وبالتالي يميل للطائفة المارونية التي تنادي بذلك وهو الأمر الذي يفسر تخلصه من المكتب الثاني ، حيث كان الرئيس شارل حلو مباركاً للحلف الثلاثي الانتخابي الذي جمع الازداد الرئيس كميل شمعون والعميد ريمون أده والشيخ بيار الجميل ، ولم يكتف بالمباركة بل وسط السفير البابوي في لبنان لحل العقد السياسية والانتخابية بين هذه القيادات المسيحية وكل ذلك ليتخلص بهدوء وسراً من الشهابية وسيطرة المكتب الثاني ، ويروي الشيخ رشيد الخازن ان فكرة التحالف بين شمعون وأده والجميل خرجت من بنات افكار كاظم خليل المقرب من الرئيس شمعون ، وقد حض خليل تلك الرموز الثلاثة للتحالف وتناسي الخلافات والعض على الجراح ونشر اللوائح الانتخابية لتأمين العدد الأكبر من النواب المسيحيين المعارضين لنهج وخط فؤاد شهاب السياسي الداخلي منه والخارجي ، وقد استطاع كاظم خليل بحنكته السياسية ان يجمع شمعون والجميل وأده في منزله واعلان الحلف الثلاثي في مرحلة أولى ، ومن ثم توالى الاجتماعات للندوات في اسماء المرشحين في مختلف المناطق المسيحية.^(٢)

وعلى اية حال فقد تفاجأ الجميع بنتائج الانتخابات ، إذ فازت لوائح الحلف الثلاثي الذي دعاه احد رموزه وهو الرئيس شمعون ليخوض المعركة الانتخابية في كسروان بأسمهم لكن تحت تدخلات الوالدة ورجاء المير شكيب شهاب بعدم خوض المعركة ضد فؤاد شهاب جعله يتراجع عن خوض الانتخابات ، إلا ان المفاجأة كانت بسقوط مرشحي شهاب وفوز مرشحي الحلف الثلاثي وفوت الفرصة على نفسه من ان يدخل الندوة البرلمانية.^(٣)

وفي الحقيقة لا بد من التركيز على خلفية حلف شمعون والجميل وأده وحلو وشخصيات مسيحية اخرى ضد شهاب في عهد الرئيس شارل حلو ، فالقضية ان ما ركزه شهاب من ادارات ومؤسسات

(١) نقولا ناصيف ، المصدر السابق ، ص ١٨٧.

(٢) جريدة الديار ، العدد ١٠٨٧٧ ، ٩ كانون الثاني ١٩٩٨.

(٣) ياسر الحريري وسيمون أبو فاضل ، المصدر السابق ، ص ٥٦.

وموظفين وحلفاء سياسيين كانوا وما يزالون موجودين في مراكزهم ، فكانت الاتجاهات المعارضة تهدف إلى ابعادهم وقبل كل شيء كف يد المكتب الثاني ، فقد كانت المعارضة ضد شهاب في عهد حلو تتركز على ان الجنرال أهدر كثيراً من حقوق الموارنة والمسيحيين في لبنان وذلك من خلال طرحه للمناصفة ، اي الستة والست مكرر في كل شيء ، وبدل ان يجمع تحرك العشائر في البقاع قدم لهم الخدمات فشق الطرقات وبنى المدارس ، وكان يعتبر ان تحركهم ومطالبهم محقة ، بل كان يقول انهم لا يتحركون ضد النظام وان على الدولة ان تستوعبهم وتقدم لهم الخدمات ليشعروا انهم مواطنون لبنانيون ، وكانت المعارضة المسيحية لشهاب تعتبر انه اعطى المسلمين ما لم يعطه احد من قبله لهم ، وهذه مشكلة شهاب مع شمعون والجميل وغيرهم من اللذين تطرفوا مسيحياً ، وقد قال امام العديد من زواره "المسلمون شركاؤنا ولبنانيون مثلنا ولهم حقوق ، والتطرف سيؤدي إلى كارثة لا احد يعرف مداها الا الله".^(١)

وعليه اذا نظرنا إلى شارل حلو نجد أنه خال من الاركان وكل من حوله كانوا من جماعة فؤاد شهاب وعلى سبيل المثال لا الحصر فؤاد بطرس وميشال أده ، وهذان الرجلان اعتبروا كسواهم أو كما اعتقد معظم الشهابيين ان عهد شارل حلو استمرارية للشهابية والجنرال شهاب رفض التجديد ، وفي الحقيقة لو اراد التجديد لتحقيق له بسهولة من خلال الأغلبية المؤيدة له في المجلس النيابي ، وقد اعتقد ان كل الاصلاحات التي قدمها هي لخدمة المسيحيين وان كانت اعطيت كحقوق للمسلمين ، لكنه تأسف كثيراً لما واجهه في الشارع المسيحي ، وقد دعم شارل حلو في بدايات عهده اضافة للدعم الذي استحوذ به الرئيس حلو من الفاتيكان والفرنسيين والطلليان واللذين كان له معهم علاقات جيدة ، انما مشكلته انه لا يتمتع بالقواعد الشعبية وجرى الصراع الخفي بينه وبين جماعة المكتب الثاني.^(٢)

كان الرئيس شارل حلو حساس ازاء كل توجه يحاول ان ينزع من المسيحيين شرقيتهم لقاء غريبة لما كان يرى فيها اضراراً به ولعل هذه النقطة بالذات هي التي اوصلته إلى ان يكون مندوباً للبنان لدى الفاتيكان في دلالة على ان المرجعية البابوية كانت هي أيضاً حريصة على استمرار المشاركة في

(١) بيار عطا الله ، المصدر السابق ، ص ٧٦.

(٢) فاضل سعيد عقل ، فلسفة الشهابية ، منشورات العقل ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٢٩.

شرقيتهم لأن الفاتيكان لا يكون نفسه بشكل كامل ، إلا اذا هو افسح في نظرتة مكاناً للشرق لا لمسيحيه فقط بل لمسلميه أيضاً.^(١)

لقد كان الرئيس شارل حلو مؤثراً بالفعل في محيطه بأكثر مما يظن الكثيرون ، وكان حتى لو لم تأتة الرئاسة الأولى قادراً كما يؤمن بعض اصدقائه على ان يحفظ لنفسه موقعاً ككاتب ومفكر وباحث ذي أثر في تاريخ بلده سواء من الناحية الثقافية أو السياسية ، وبالنسبة لمسيحيو الشرق ، ذلك القطاع الانساني الهام وذو الأثر في تاريخ البشرية ونهضة العرب ، كان شارل حلو في طليعة من عرفوا دورهم التاريخي وبشروا به لا لبنانياً فقط بل عربياً ومشرقياً أيضاً ومع أنه كان وظل لبنانياً أصيلاً ، إلا أنه كان صاحب أفق يتسع لفهم دور المسيحية العربية والشرقية حيثما كانت ، ورغم تشدده اللبناني كان يؤكد ويعمل للمسيحية العربية كلها بل والشرقية أيضاً ، وكان يرى أن هذه هي مصلحة لبنان والعرب والمسيحية كمسيحية والاسلام كإسلام.^(٢)

وهكذا ظل الرئيس شارل حلو ذلك المحايد الذي لم يعرف له اي انتماء سياسي أو حزبي والذي عاش طوال حياته فيما قبل توليه الرئاسة مستقلاً لا يعمل ، إلا للصالح اللبناني بعيداً عن الطائفية والمذهبية ، قد انقلب تماماً على اللذين رشحوه ورأوا فيه ذلك من اصحاب النهج الشهابي والمنتمين إليه والمؤيدين لاستمرار وبقاء سياسة فؤاد شهاب في الحكم من الشهابية والمكتب الثاني ، فما ان قاربت سنوات حكمه على الانتهاء حتى كانوا سياسيو أمس غير مؤثرين في الساحة السياسية ومعارضو أمس اللذين لم يستطيعوا تحريك الساكن أو إنجاح مرشحهم سواء في الانتخابات النيابية أو الرئاسية ١٩٦٤ ، وقد تجلى ذلك بوضوح في نجاح هذه المعارضة في تسجيل انتصارات سياسية كبيرة في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ ، واسقاط مرشح الشهابية للرئاسة الياس سركيس عام ١٩٧٠.^(٣)

(١) اسكندر بشير ، الطائفية في لبنان إلى متى؟ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١-٢٣.

(٣) باسم الجسر ، المصدر السابق ، ص ٣٢.

المبحث الثاني : موقف الطوائف من الوجود الفلسطيني في لبنان (١٩٦٤-١٩٧٠).

يعود اللجوء الفلسطيني إلى الدولة اللبنانية إلى تلك النكبة التي نزلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ ، وقد قدر عددهم في لبنان ما بين المائة والمائة وثلاثون الف لاجئ فلسطيني^(١)، وعندما جاء هؤلاء الفلسطينيون إلى لبنان لم يكونوا بغالبيتهم الساحقة يعلمون قليلاً أو كثيراً عن دولة لبنان أو تركيبة النظام السياسي فيه والذي يتركز في أساسه على توزيع طائفي دقيق جداً^(٢).

وعلى اية حال فقد ظل الخوف هو سيد الموقف بالنسبة للنظرة اللبنانية إلى الوجود الفلسطيني ، فتارة تعد السلطة اللبنانية هؤلاء اللاجئين اجانب وتارة اخرى تصنفهم كلاجئين^(٣)، وقد عاش اللاجئين الفلسطينيون في الأراضي اللبنانية حياة صعبة للغاية ، وخلال السنوات الممتدة منذ عام ١٩٤٨ لم يحصل على الجنسية اللبنانية ، إلا العدد القليل من خلال الرشوة والمحسوبية ، وذلك نظراً للتكوين الطائفي للدولة اللبنانية^(٤)، وقد كانت اماكن وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان في اغلبها إلى الجنوب اللبناني ، لاسيما بلدة بنت جبيل ومنها نقلوا إلى مدينة صور^(٥)، كما نقل لاجئين آخرين وبنيت لهم مخيمات بالقرب من مدينة طرابلس ، كما أقيمت مخيمات اخرى في منطقة بيروت وضواحيها وجبل لبنان^(٦)، كما كان هناك اعداد اخرى قد جاءت عن طريق البحر من المدن الفلسطينية الساحلية إلى صيدا وبيروت وطرابلس ، وفي الوقت الذي اقام اللاجئين الفلسطينيون الفقراء

(١) محسن محمد صالح تحرير ، اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ط ٢ ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠.

(٢) شوكت أشتي وغازي خلف ، الفلسطينيون في لبنان (اراء في العلاقات والحقوق والتوفيق) ، دار أبعاد ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨.

(٣) حاتم سليمان ، الصهيونية العالمية وخطرها الكبير على البشرية ، دار اليقظة العربية ، دمشق ، ١٩٩١ ، ص ٦٤؛ محسن محمد صالح ، المصدر السابق ، ص ١٢.

(٤) رأفت مرة ، دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، دراسة ميدانية ، لندن ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٣.

(٥) حسان حلاق ، موقف لبنان من القضية الفلسطينية (١٩١٨-١٩٥٢) ، مركز الابحاث الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٣١.

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣١؛ حاتم سليمان ، المصدر السابق ، ص ٦٤.

في الأماكن والتجمعات التي حددت لهم ، فأن أغلب العائلات الميسورة قد استأجروا مساكن أقاموا فيها على نفقتهم الخاصة أو عند أقاربهم.^(١)

في كانون الأول عام ١٩٤٩ وبناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٢٠٢)، تأسست (الأونروا) ، وعرفت بوكالة هيئة الأمم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين ، وكان الهدف من إنشاءها حماية الفلسطينيين المنكوبين وتأمين وكفالة الهدوء والاستقرار لهم ، وكلفت الأمم المتحدة هذه الوكالة بتنفيذ برنامجها الإغاثي بالتعاون مع الحكومات المحلية التي يوجد في بلدانها لاجئين فلسطينيين على ان تنتهي مدة عملها في عام ١٩٥١ ، بيد ان ذلك لم يحدث لأن اللاجئين لم يعودوا إلى بلادهم وفي الوقت ذاته لم تتم اذابتهم في الدول المضيفة لهم^(٢)، وقد اتخذت هذه المنظمة من بيروت مقراً لها ، وحتى عام ١٩٦٦ كانت الأمم المتحدة تجدد عمل وكالة الغوث كل عام ، إلا انها منذ تلك السنة المذكورة أصبحت تجدد لها كل ثلاث سنوات ، واتخذت هذه المنظمة من بيروت مقراً رئيسياً لها.^(٣)

وحسب وكالة الأونروا فقد تم تصنيف المواطن الفلسطيني الخارج من بلده إلى خمس فئات وهي (النازح ، المهاجر ، المهجر ، المبعد واللاجئ)^(٤)، وحسب ذلك التصنيف فقد عرف اللاجئ على أنه هو الشخص الذي كان مسكنه في فلسطين قبل عامين من نزاع عام ١٩٤٨ وخسره نتيجة هذا النزاع ولجأ عام ١٩٤٨ إلى البلدان التي تكفل الوكالة فيها الإغاثة^(٥)، عانى اللاجئون في لبنان من مشكلات كثيرة أهمها ضعف البنية التحتية للمخيمات والازدحام والبطالة ، ويوجد في لبنان النسبة الأكبر من الفلسطينيين الذين يعيشون في فقر مدقع والمسجلين ضمن برنامج حالات العسر الشديد ، كما عانى هؤلاء من انعدام الحقوق الاجتماعية والمدنية وضعف خدمات وكالة الغوث في مجالات

(١) سهيل الناطور ، اوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان ، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٨.

(٢) اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان ، وثيقة مشروع تشكيل اللجان الشعبية في المخيمات.

(٣) علي فيصل ، اللاجئين الفلسطينيون ووكالة الغوث ، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٣٤؛ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون الفلسطينيين ، اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ الخاصتين بوضع اللاجئين ، جنيف ، أيلول ١٩٧١.

(٤) طه بدوي ، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن ، دار الكتاب الحديث ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٨٣.

(٥) علي فيصل ، المصدر السابق ، ص ٤٧.

التعليم والصحة والرعاية والخدمات الاجتماعية^(١)، وكان هؤلاء اللاجئين يصطدمون في كثير من الاحيان بالقرارات والمراسيم التي تصدرها الدولة اللبنانية بشأنهم.^(٢)

وما يهمنا هنا هو موقف الشعب اللبناني بطوائفه من الوجود الفلسطيني في لبنان على المستويين الشعبي والرسمي ، فعلى المستوى الشعبي أستقبل الشعب اللبناني اللاجئين الفلسطينيين من بلادهم بشكل غلب عليه الطابع العفوي نتيجة ما حل بالفلسطينيين من نكبة وألم ، وتقاسم اللبنانيون والفلسطينيون لقمة العيش ، اما على المستوى الرسمي فلم يكن الترحيب بالفلسطينيين أقل حفاوة ؛فقد استقبل الرئيس بشارة الخوري اللاجئين بنفسه في مدينة صور ، كما أصدر رئيس الوزراء رياض الصلح بياناً وزارياً عكس مدى الحفاوة والترحاب بهؤلاء النازحين.^(٣)

وفي الوقت الذي أستقبل فيه الرئيس بشارة الخوري بنفسه اللاجئين الفلسطينيين بالترحاب ، فضلاً عن رئيس الوزراء الصلح كما تقدم ، فإن البعض نظر إلى الوجود الفلسطيني على أنه خطر وحرص عليه ، فيما رأى البعض الآخر إمكانية استخدامه والتخويف به ، لكن الذي انتصر في المرحلة الأولى هو تسليط جو من القهر والحصار على اللاجئين ، كما ان سلسلة القوانين والمراسيم التي أصدرتها السلطات اللبنانية لتنظيم أوضاع اللاجئين شيئاً من الشعور بالأمان النسبي بانتظار تحقق دعوتهم ، فمنذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي رأت بعض الجهات اللبنانية أن تبقى لبنان خارج دائرة هذا الصراع ضماناً لمستقبلها ، وقد حرصت تلك القوى على استمرار ضعف اوضاع لبنان العسكرية وامكاناته لكي يظل بعيداً عن ذلك الصراع ، لكن وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان أفسد عليها خططها وفرض النضال على الساحة اللبنانية وجذب الشباب الوطني إلى المقاومة.^(٤)

كان تعامل الدولة اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين في مرحلة الخمسينات قد اقتصر على تزويد سكان المخيم بوثائق السفر لمدة عام في البداية ، ثم تحولت فيما بعد لمدة خمسة اعوام ، وعقب

(١) احمد عثمان ، قراءة نقدية في برامج وسياسات وكالة الغوث في لبنان ، مذكرة لنيل شهادة الجداره في العلوم الاجتماعية ، ١٩٩٤-١٩٩٥ ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٤٧.

(٢) سمير ايوب ، البناء الطبقي الفلسطيني ، ط٢ ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص١٨٥.

(٣) علوي ناجي ، المقاومة العربية في فلسطين ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص٢٦؛ سامي الصلح ، المصدر السابق ، ص٧.

(٤) ليلي الحر ، الفلسطينيون في لبنان ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص١٧.

انتفاضة عام ١٩٥٨ وصعود نجم الرئيس جمال عبد الناصر وبصفة خاصة بين سكان المخيمات ، اخذت الدولة اللبنانية تتشدد مع اللاجئين ، واصبحت الأجهزة الأمنية هي المنوطة بمتابعة هؤلاء اللاجئين والتي فرضت الرقابة المشددة عليهم وعلى أنشطتهم السياسية لاسيما بعد العمليات الفدائية الفلسطينية على إسرائيل من البلدان العربية ومنها لبنان.^(١)

وفي العهد الشهابي (عهد الرئيسين شهاب وحلو) تميزت نظرة هذا العهد للفلسطينيين بالريبة والشك، واتخذت محاولات تنظيم الوجود الفلسطيني وضبطه طابع التهميش والاكراه والقمع من خلال حظر الأنشطة السياسية والإعلامية والنقابية في المخيمات ومطاردة القائمين بها والزج بهم في السجون ، وفي هذا العهد خضعت مخيمات اللاجئين في لبنان إلى قوانين تعسفية هدفت إلى عزل مخيمات اللاجئين وإخضاع تنقل الفلسطينيين بين مخيم وآخر لشرط الإذن العسكري المسبق ، كما هدفت لمنع الاتصال بين فلسطيني لبنان وغيرهم من الفلسطينيين في الأقطار العربية الأخرى ، اضافة لقانون العزل السياسي الذي منع دخول الصحف والكتب للمخيمات تحت طائلة التعذيب والاعتقال.^(٢)

وخلال تلك الاجراءات الصارمة ضد الفلسطينيين في تلك المرحلة قال الرئيس شهاب : "ان الاجراءات القاسية ضد الفلسطينيين في عهده وعهد الرئيس شارل حلو كانت نتيجة سياسات مخططة مسبقاً وجاهزة وقد وضعت هذه السياسات وأعطيت أوامر مشددة إلى ضباط الأمن خصوصاً في الجنوب والمخيمات والبلدان الحدودية".^(٣)

وعلى اية حال فقد استمر وضع الفلسطينيين على هذ الحال وتم منعهم حتى من اهازيج الاعراس التي لم تكن تعجب رجال المكتب الثاني الذين كانوا يشرفون على أمن المخيمات^(٤)، وقد بلغ هذا الوضع ذروة الاحتدام في حوادث عام ١٩٦٩ حين أعلنت السلطات اللبنانية عدة إجراءات عقابية

(١) مهني زراقت ، المخيمات الفلسطينية في لبنان ، مركز عصام فارس ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ١٥-٢٥.

(٢) شعبان عثمان ، تساؤلات حول مستقبل الفلسطينيين في لبنان ، مجلة معلومات ، المركز العربي للمعلومات ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ٦٤.

(٣) نقلاً عن : الدولة اللبنانية ، مجلس النواب اللبناني ، دراسة قانونية للمنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان الانجليزية.

(٤) حسان حلاق ، المصدر السابق ، ص ٤٧.

للمخيمات في محاصرتها وإغلاقها ورفض أدونات العمل فوقعت اشتباكات واسعة بين الجيش اللبناني والفدائيين انتهت إلى توقيع اتفاق القاهرة.

وجد الرئيس شارل حلو ، على المستوى الشخصي ، وجد نفسه أكثر ميلاً إلى مجارة الهواجس المسيحية (المارونية) الخائفة من تنامي القدرات التسليحية للفلسطينيين ؛ فقد وجه الرئيس شارل حلو رسالة إلى الشعب اللبناني في ١ أيار عام ١٩٦٩ ، أكد فيها ان الشعب اللبناني لا يمكنه قبول عبء القضية الفلسطينية بمفرده ولا يمكنه أيضاً الرضوخ للأمر الواقع وهو الأمر الذي أثار عبد الناصر والدول العربية ضده مما اضطره إلى التراجع عما في ذلك التصريح الذي صرح به ، والتأكيد على التزامه بتبني ما تبنته الدول العربية كلها من مساعدة الفلسطينيين سواء اللاجئين أو الشعب أو القضية الفلسطينية بشكل عام.^(١)

وفي مؤتمر القمة العربية عام ١٩٦٤ كلف ممثل فلسطين في هذا المؤتمر بالتشاور مع الفلسطينيين حول إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية لتعبر عن أرادة شعب فلسطين وتكون هيئة تطالب بحقوقه وتقرير مصيره ، وقد تأسست هذه المنظمة في نفس العام بهدف تحرير فلسطين عبر الكفاح المسلح^(٢)، ومن هنا بدأت فكرة أن اصبح المواطن الفلسطيني أو اللاجئ الفلسطيني ثائراً ، وكانت هزيمة عام ١٩٦٧ عاملاً مهماً في تعزيز فكرة الكفاح الشعبي المسلح في البلاد العربية بشكل عام وبين الفلسطينيين بشكل خاص ، وفي لبنان بعد هذه الهزيمة واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وصل اليها على مرحلتين أعداد إضافية من اللاجئين^(٣)، وبعد المعارضة التي حصلت بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني أرغم الفلسطينيون على مغادرة الأردن اتجاه لبنان^(٤)، وبعد تأسيس هذه المنظمة تم تأسيس جيش التحرير الفلسطيني وانطلقت الثورة الفلسطينية في كانون الثاني عام ١٩٦٥ مؤكدة على وجود الشعب الفلسطيني ، وقد بدأت هذه الثورة بسلسلة من العمليات الفدائية قامت بها حركة فتح وحقق انتصارات عسكرية وسياسية وكسبت مكانة مرموقة على الصعيد العالمي وكرد فعل

(1) Joe Khoury-Helou , Op.Cit. , P.185.

(٢) عبد الرحمن أسعد ، منظمة التحرير الفلسطينية (بذورها ، تأسيسها ، مساراتها) ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ١٥.

(٣) رأفت مرة ، المصدر السابق ، ص ٧.

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٣.

قامت إسرائيل بشن حرب مباغته في ٥ حزيران عام ١٩٦٧ استطاعت الحاق الهزيمة بالجيش العربية واستولوا على أراضي عربية جديدة.^(١)

سائد اعتقادا لدى القيادات المارونية بأن التواجد الفلسطيني في لبنان قد أدخل بالتوازن السكاني في لبنان ، بحيث رجحت كفة العرب والمسلمين ، ولذا فقد سعت القيادات المارونية إلى التخلص من اللاجئين الفلسطينيين وابعادهم عن لبنان.^(٢)

ومن هنا فقد كانت القوى اليمينية والمحافضة (الطائفة المارونية) في لبنان ترفض فتح لبنان أمام هؤلاء اللاجئين ، وكانت حجتهم في ذلك هي ضعف الاقتصاد اللبناني وعدم قدرته على استيعاب تلك الأعداد بيد أن هناك سبباً آخر وهو الأهم، إذ أن وجود هؤلاء اللاجئين والذين معظمهم من المسلمين السنيين من شأنه ذلك قلب التوازن الديموغرافي بين الجماعات الدينية ، وبالتالي التأثير على مركز المسيحيين وذلك بتحويلهم إلى أقلية ، فقد قدر بثمانية في المئة من أجمالي السكان في لبنان مما يجعلهم نسبة قادرة على قلب هذا التوازن ، وهو الأمر الذي لم يكن مرغوباً فيه والذي خلف منذ ذلك الحين أزمة الثقة بين النظام السياسي اللبناني في لبنان وبين الوجود الفلسطيني على أرضه.^(٣)

ان ثمة أسباب جعلت الطائفة المارونية تضيق ذرعا من الوجود الفلسطيني في لبنان ومنها : عوامل ثقافية وتاريخية يعود تاريخها إلى النكبة المارونية الكبرى على يد الدروز في مذبحه عام ١٨٦٠ التي أثارت مشاعر الشفقة لدى السيد موزمونتيفوري وهو يهودي بريطاني وأدولف كريميو وهو من الشخصيات اليهودية الفرنسية البارزة ، والثانية عوامل سياسية تتجلى في الشعور الماروني بأن لبنان هو الوطن الماروني وأنه بحاجة ماسة للكيان اليهودي كي يكون مجاوراً له وحامياً له.^(٤)

(١) محسن صالح ، منظمة التحرير الفلسطينية ، المجلس الوطني الفلسطيني (تعريف - وثائق - قرارات) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٥.

(٢) محمد نعمان عبد الغني ، الاوضاع الداخلية اللبنانية (١٩٧٠-١٩٨٠) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ٢٠١١ ، ص ٧٦.

(٣) عبد المنعم المشاط ، الفلسطينيون والحرب الأهلية في لبنان ، جريدة الأهرام ، العدد ٨٧٦ ، ١ كانون الثاني ١٩٧٦.

(٤) احمد الغلو ، المارونية السياسية (من هستريا الطائفية إلى جنون المواطنة) ، جريدة العالم العربي ، ٨ تموز ٢٠١٠.

لذا فإن القيادات المارونية قد ارتبطت بفكرة الحماية الغربية والإسرائيلية ، والتي كانت قائمة على أساس أنهم شعب متميز عن محيطه العربي والإسلامي ، وأنهم يتمتعون بخصائص عرقية مميزة وجميعهم دين واحد ، فضلاً عن أن بعض المسيحيين اللبنانيين وبعض الموارنة قد وقعوا في مأزق تاريخي كبير فوضعوا ربما للمرة الأولى منذ الحروب الصليبية قضية المسيحية كوجود في المنطقة على المحك ، وشككوا في تراث عربي إسلامي عريق وعظيم وحضاري شارك العديد من الشرفاء المسيحيين العرب في صناعته مع شركائهم في الوطن والعروبة.^(١)

حيث يمكننا رصد تشكك اليمين المسيحي اتجاه الوجود الفلسطيني في لبنان في خشية هذا اليمين من تأثير هذا الوجود على التوازن الطائفي ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حزب الكتائب كان ينظر إلى الوجود الفلسطيني في لبنان على أنه وجود غريب عن طبيعة الكيان اللبناني ، حيث أحدث هذا الوجود من وجهة نظره خللاً في التوازن الطائفي لصالح المسلمين ، وفي هذا الإطار كان حزب الكتائب يقول بضرورة العودة إلى التوازن الطائفي عن طريق إبعاد الفلسطينيين عن دائرة الصراع السياسي اللبناني ، كما يرى الكتائبون أن الوجود الفلسطيني في لبنان سوف يؤدي إلى توريط لبنان في الصراع مع إسرائيل ، وهم يرون في السياق ذاته أن لبنان قدم الكثير من أجل الفلسطينيين وأنه يفوق في هذا الصدد العديد من البلدان العربية الأخرى.^(٢)

لم يكن المسلمين بشكل عام والسنة بشكل خاص في غفلة عما يدور في خلد اليمين المسيحي بشأن القضية الفلسطينية بشكل عام والوجود الفلسطيني في لبنان بشكل خاص ، فقد دعا الزعيم السني رشيد الصلح في أحد بياناته أمام مجلس النواب إلى القول بأن حزب الكتائب يحرص على إثارة الفتنة الطائفية والوقعية بين لبنان والمقاومة الفلسطينية ، كما أن الزعيم السني رشيد كرامي كان من دعاة تقسيم العمل بين الدولة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية بما يكفل سيادة الأولى وهيبتها وسريان أنظمتها، وسلامة المقاومة وحرية عملها المقاوم.^(٣)

(١) جريدة السفير ، العدد ٦٦٧٩ ، ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٣.

(٢) عبد المنعم المشاط ، المصدر السابق.

(٣) كمال خلف الطويل ، المصدر السابق ، ص ٥٤.

لذا عملت الطائفة السنية بشكل منظم وممنهج حيال الوجود الفلسطيني ، فهي لم تتخذ خط العداء على طوله كالموارنة ، ولم تتخذ خط المناصرة على طوله كالشيعة والدروز ، وانما اتخذت مواقفاً سياسية ، ففي الوقت الذي ظل فيه رشيد كرامي يطالب بموقف لبناني موحد اتجاه الوجود الفلسطيني وقضية المقاومة والعمل الفدائي الفلسطيني في لبنان ، وأن تلتزم الدولة اللبنانية فعلياً بهذا الموقف حتى لا تتكرر الأزمات بين اللبنانيين واللبنانيين والفلسطينيين^(١)، ورغم ذلك لم يكن كرامي راض عن ممارسات الفلسطينيين تمام الرضى.^(٢)

وقد شكل البعد الفلسطيني عصب مسيرة الإمام والزعيم الشيعي موسى الصدر السياسية والدينية في لبنان ، من ساحة جهاده الأولى (جبل عامل) في جنوب لبنان استحضّر الإمام الصدر كل عناوين فلسطين من فقر وتهجير وتشريد ومقاومة وشهادة وفداء ، فأعتبر ان قضية فلسطين مع التسليم بأن شعبها هو رأس الحربة في مسيرة تحريرها ، ومقاومة إسرائيل هي قضية كل فرد وأنسان عربي ومسلم وحر ، وعليه لا تقع مسؤولية ليس دعم المقاومة الفلسطينية فحسب بل الانخراط الكامل بالمقاومة والالتزام بها.^(٣)

عمل الإمام على المستوى النظري والفكري على جعل هذه القضية في متن ميثاق حركة (أمل) ، وهو الميثاق الذي شكل الأساس الفكري للانتماء التنظيمي كما جاء في البند السادس ، وفي مجال الفعل عمل على إطلاق اوسع عملية تثوير في الوسط الشيعي اللبناني عبر إنشاء أفواج المقاومة اللبنانية "أمل".^(٤)

ومنذ بداية الستينيات عمل الإمام الشيعي موسى الصدر على تغيير النمط المعيشي والحياتي للمجتمع اللبناني من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع مقاوم ضد الاعتداءات الإسرائيلية ، وفي عام ١٩٦٥ أرسل مجموعة من الشباب الشيعة إلى مصر لتلقي دورة في "الفنون العسكرية" مدتها ستة

(1) Joe Khoury-Helou , Op.Cit. , P.185.

(٢) محمد عبد الهادي علام ، لبنان بين جنة الطائفية ونار الدولة الحديثة ، جريدة الأهرام ، العدد ٧٥٥ ، ٨ أيار ٢٠١٠.

(٣) حسن قبلان ، فلسطين في نص الإمام موسى الصدر ، موقع فلسطين (صوت للذين لا صوت لهم) ، أذار ٢٠١٢ ، ص ١٢.

(٤) المصدر نفسه.

أشهر وهي المجموعة التي تكونت منها بعد عودتها إلى لبنان ، أول كوادر المقاومة اللبنانية لتبدأ بعد ذلك عمليات المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين المشتركة الموجعة في شمال فلسطين المحتلة في تحالف يقوم على تولي المقاتلين الفلسطينيين لقيادة العمليات ، وأن يشكل المقاتلون الشيعة اللبنانيون الجزء الأكبر من القوات المقاتلة.^(١) وهكذا يبدو بأن موقف الشيعة كان مناصراً دائماً للقضية الفلسطينية وللوجود الفلسطيني في لبنان وللعمل الفدائي.

ويمكننا القول ان قوى اليسار اللبناني وعلى رأسها الحزب التقدمي الاشتراكي (الدرزي) كانت على العكس تماماً من اليمين المسيحي ، فهذا الوجود من وجهة نظرهم يحقق أثراً هامة على الساحة اللبنانية على أساس ان التعرض لقضية الوجود الفلسطيني في لبنان لا يعد تعرضاً للفلسطينيين والمقاومة فحسب ، ولكنه تعرض أيضاً لمصلحة الاقتصاد الرأسمالي اللبناني والأمن والاستقرار في لبنان ، ومن جانب آخر فإن قبول المقاومة الفلسطينية ووجودها ينتمي إلى روح الضيافة العربية ، وأنه ما دام أن الدول العربية أيضاً قد اعترفت بهذا الوجود وبمنظمة التحرير فلا يجوز للبنان التعرض لهذا الوجود أو طرحه بصورة غير قومية ، كما أن المقاومة الفلسطينية هي بمثابة تدعيم للياسر اللبناني فهو فرصة سانحة يجب استثمارها لتحقيق مكاسب سياسية في لبنان ذلك أن المقاومة تعد من وجهة النظر هذه تجاوزاً للواقع اللبناني الطائفي ومن ثم يدعوا اليسار إلى التعاون معها للإطاحة بهذا الواقع ، وفرض صيغة أخرى تتصف بالتقدمية ، وقد اتضح هذا الموقف بصورة خاصة خلال الأزمة الحالية ، فقد دارت اتصالات كمال جنبلاط برئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات من أجل السيطرة على الموقف لمواجهة مخطط الكتائب^(٢)، وعلى أية حال فعلى الجانب الفلسطيني عمل الفلسطينيين في المرحلة الأولى للجوء إلى لبنان على تجنب جذب الكثير من الانتباه اليهم ، وظلوا بعيداً عن النشاط السياسي خاصة ، وإن النخبة المارونية المسيحية كانت هي المهيمنة على لبنان ، وكانت كما تقدم مصممة على سيادة الدولة وتجنب لبنان صراعات متعددة مع إسرائيل إضافة إلى حماية مصالحها مع الأغلبية المسلمة.^(٣)

(١) مدحت احمد حماد ، موسى الصدر بين التآمر وأزمة الشرق الأوسط ، مجلة مختارات إيرانية ، تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، ص ٢٣.

(٢) عبد المنعم المشاط ، المصدر السابق.

(٣) شفيق الحوت ، بين الوطن والمنفى ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٣.

اما الأحزاب ذات الطابع الأيديولوجي فقد كان موقفها يتشكل بما يتوافق مع ايديولوجيتها ، فحزب الهنشاك الاشتراكي الديمقراطي على سبيل المثال أدرك منذ نشأته خطر الصهيونية على جميع شعوب المنطقة ، وبالتالي أن رفضه للفكرة الصهيونية ينبثق من المعتقدات الأساسية للحزب وليست مواقف ظرفية عابرة.^(١)

وعقب المعارك التي دارت بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني أرغم الفلسطينيون على مغادرة الأردن إلى لبنان ، وبادرت هذه المقاومة فور دخولها إلى الأراضي اللبنانية إلى عمليات فدائية عديدة في الأراضي المحتلة ، اكسبتها ثقة أهل الجنوب اللبناني ، وبدأت علاقات جديدة تتبلور بين رجال المقاومة وأهل الجنوب ، وركزت المقاومة قواعدها في منطقة العرقوب ، ثم طورت علاقاتها بالأهالي ، فامتدت إلى القطاع الأوسط فالمخيمات فالمدن^(٢)، وتركز العمل الفدائي الفلسطيني في لبنان في منطقتين رئيسيتين أولهما على خطوط وقف إطلاق النار مع إسرائيل في الجنوب وثانيهما في مخيمات النازحين المتناثرة في مناطق لبنان المختلفة^(٣)، وقد أدى ازدياد العمليات الفدائية داخل فلسطين وخارجها إلى زيادة حدة التناقض بين مؤيدي العمل الفدائي ومعارضيه ، ففي الوقت الذي وجد فيه العمل الفدائي تأييداً في الجنوب بما قدمه الأهالي للفدائيين سارع بعض الموارنة بتدبير بعض حوادث القتل والمذابح الجماعية بل وشنوا حملة كبيرة من الشائعات المغرضة ضد هؤلاء الفدائيين والأدهى والامر من ذلك هو أنهم قاموا بالاتصال بالجانب الإسرائيلي.^(٤)

وهكذا ظهر العمل الفدائي بقوة جنوب لبنان وبدوره ظهر معه النشاط المعادي له بقوة أيضاً في أواخر عام ١٩٦٨ ، حيث استطاع هذا النشاط المعادي تطويق منطقة الجنوب وحصار الفدائيين ومنع وصول الإمدادات إليهم واعتقالهم وسجنهم وملاحقة مناصريهم واعتقال شبابه^(٥)، وعلى الجانب الآخر استطاعت الحركة المؤيدة للعمل الفدائي تسيير مظاهرات حاشدة من الشعب اللبناني تأييداً

(١) كريستين شولز ، "الدبلوماسية الإسرائيلية السرية في لبنان" ، ترجمة : محمد عبدالقادر ، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية ، عمان ، (د.ت) ، ص ٥٢.

(2) Fareed Kouri , The Arab-Israel Dilemma , New York , 1978 , P.52.

(3) Ibid , P.53.

(٤) منير الهور وطارق موسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٥ ، ط ٢ ، دار الجليل، عمان ، ١٩٨٦ ، ص ٣٦.

(٥) هيام القصيفي ، من أصدر تعليمات بعدم إعمار المخيمات ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ٢٥.

للمعمل الفدائي حيث خرجت مظاهرات ضخمة في ٢٣ نيسان عام ١٩٦٩ تطورت إلى تصادم مع رجال الأمن وقوات الجيش ، وانتهت إلى مجزرة سقط فيها ثلاثون شخصاً في صيدا وبيروت وطرابلس وبر الياس ، وظل الأمر كذلك إلى أن تم توقيع اتفاق القاهرة في يوم الاثنين ٣ تشرين الثاني عام ١٩٦٩ والذي يعد انعطافاً جديداً في العلاقات اللبنانية الفلسطينية.^(١) وقد شكل اتفاق القاهرة بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية علامة فارقة في العلاقات الثنائية ، إذ أصبح ممكناً الحديث عن علاقة ثنائية نظراً لوجود طرف فلسطيني رسمي أو شبه رسمي معترف به ، لكن التدقيق في بنود الاتفاق ظهر بوضوح طغيان البعدين العسكري والأمني الخاصين بمعالجة الوجود المسلح الفلسطيني في الجنوب ، وضبط الحالة الأمنية في المخيمات المنتشرة فوق سائر الأراضي اللبنانية.

وبدراسة متأنية لنص الاتفاق نستنتج إن الدولة اللبنانية ممثلة بقائد الجيش اللبناني آنذاك قدمت تنازلاً أساسياً يمس بشكل مباشر سيادتها على جزء من أراضيها (المخيمات) ، كما اعترفت بوجود التشكيل المسلح الفلسطيني إلى جانب قواتها العسكرية ، وهذا ما يدفع إلى اعتبار اتفاق القاهرة اتفاقاً فرضته معادلات اللحظة المحيطة به وليس خياراً لبنانياً رسمياً ، إلا أن المفيد في الأمر هو المراجعة السريعة لواقع العلاقات الفلسطينية مع لبنان دولة وشعباً في تلك الحقبة لاستخلاص أهم دروسها.^(٢)

ومن هنا بدأ الجرح المسيحي ينزف ، فقد انقسم اللبنانيون إلى فريقين : الأول يدافع عن النظام الرسمي ويرفض العمل العسكري من أراضي الدولة اللبنانية التي استباحتها المقاومة الفلسطينية بعدما رفعت شعاراً غريباً "طريق القدس يمر في جونه" ، والفريق الثاني المقاومة الفلسطينية والأحزاب اليسارية (الحزب التقدمي الاشتراكي ، الحزب الشيوعي اللبناني ، منظمة العمل الشيوعي في لبنان ... الخ) بالتحالف مع البرجوازية السنية ، وتأزمت الأوضاع وصولاً إلى الانفجار الكبير في

(١) راجع بعض نصوص الاتفاق في الملحق رقم (١).؛ وللمزيد من التفاصيل ينظر : المجلس الثقافي للبنان الجنوب، الأبعاد السياسية لقضية الجنوب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٩.؛ وتتلخص بنود هذا الاتفاق في إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس حق العمل والاقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين في لبنان آنذاك ، وكذلك إنشاء لجان مكونة من فلسطيني المخيمات لرعاية مصالحهم بالتعاون مع السلطات المحلية ، ووجود نقاط محددة للكفاح الفلسطيني داخل المخيمات والسماح للفلسطينيين بالمشاركة في الثورة الفلسطينية ، كما عزز هذا الاتفاق تسهيل العمل الفدائي بالاتفاق مع السلطات اللبنانية.

(٢) الان مينارغ ، أسرار حرب لبنان ، الدار الدولية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٠.

١٣ نيسان عام ١٩٧٥ ، وقد أدى كمال جنبلاط دوراً كبيراً في كل هذا عبر قيادته الحركة الوطنية ورغبته في دك حصون كسروان والقضاء بشكل نهائي على المارونية السياسية.^(١)

ولسنا في حاجة هنا إلى تكرار سرد موقف الطوائف من العمل الفدائي أو من اتفاق القاهرة حيث يبدو لنا أنه نفس الموقف الذي اتخذته كل طائفة من الوجود الفلسطيني بشكل عام في لبنان ، فالإمام موسى الصدر الزعيم الشيعي دعا إلى افطار في أوتيل الكارلتون ابان احتدام الأزمة في عام ١٩٦٩ ، لجمع التبرعات للثورة الفلسطينية ، كما عمل على الحصول على فتوى من المرجع الأعلى الشيعي تنص على جواز دفع خمس الأموال لحركة فتح والمقاومة ، واعتبر ان القدس هي عقدة الصراع ، وان كرامة العرب والمسلمين مرتبطة بحرية القدس والسيادة العربية عليها.^(٢)

كما كان الزعيم الدرزي كمال جنبلاط مناصراً للقضية الفلسطينية ومتعاطفاً مع العمل الفدائي الذي قام به الفلسطينيون ، وقد شارك في تظاهرات الثالث والعشرين من نيسان ، كما سيأتي في المبحث القادم ، كما وصف جنبلاط عملية الهجوم على مطار لبنان بالخييسة وبفضيحة الفضائح محملاً الرئيس شارل حلو المسؤولية الكاملة عما حدث ، وذلك لعدم تطويره القوات الدفاعية للبلاد ، اعتبر جنبلاط أن هدف إسرائيل من هذه العملية كان دفع المعارضين على العمل الفدائي إلى الصدام مع مؤيديه مما يعني الصدام بين اللبنانيين واللبنانيين^(٣) ، اما الزعيم السني رشيد كرامي فقد رفض الرجل فتح النار على المظاهرات المؤيدة للمقاومة في نيسان عام ١٩٦٩ ، وأستقال هو وحكومته ولم يوافق على تشكيل حكومة أخرى طوال سبعة أشهر رافضاً أن يمكن الرئيس شارل حلو وحلفائه من اليمين الماروني من استخدام الجيش لضرب المقاومة ، ومن هنا يأتي تأييده لاتفاق القاهرة.^(٤)

(١) سلطان الرفاعي ، من يذبح لبنان المسيحي ، مؤسسة الحوار المتمدن ، ٢ كانون الأول ٢٠٠٦ ، ينظر الموقع :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=0&aid=82759>

(٢) حسن قبلان ، المصدر السابق ، ص ٥٤.

(٣) كمال جنبلاط ، المصدر السابق ، ص ٢١٠.

(٤) كمال خلف الطويل ، المصدر السابق ، ص ٤٣.

المبحث الثالث : الحراك الطائفي في المجتمع اللبناني (١٩٦٩ - ١٩٧٠).

ولا يختلف مفهوم الحراك الاجتماعي كثيراً عن مفهوم الحراك الطائفي إذ أن كل منهما يعد تغييراً وانتقالاً من مستوى إلى مستوى آخر، وقد كان الحراك الطائفي في لبنان في تلك المرحلة يتمثل في ان كل طائفة تريد لنفسها السيطرة والهيمنة على الطوائف الأخرى، مما جعل العلاقة الحاكمة دائماً بين الطوائف في لبنان هي علاقة مليئة بالريبة والصراع، وهذه العلاقة تفتقد في الوقت ذاته إلى المشاركة والتعاون سواء اكان ذلك في الخفاء أو في العلن^(١)، وهناك تداخلاً بين الطبقات الاجتماعية في لبنان والطوائف المكونة لهذا المجتمع، فالطائفة الواحدة قد تضم أكثر من طبقة، والطبقة قد ينضوي تحتها أو تتشابه فيها أوضاع أكثر من طائفة.

ويرى عبد الرؤوف سنو ان الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية تؤمان، وان الطائفية المجتمعية سبقت الطائفية السياسية، حيث ظهرت الأخيرة في جبل لبنان منذ تطبيق نظام القائمقامية في عام ١٨٤٣، وتأكدت عام ١٨٦٠ مع اعتماد نظام المتصرفية، اما الطائفية المجتمعية فوجدت منذ ان هبط الموارنة إلى جنوب جبل لبنان وغربه منذ عهد الأمير فخر الدين وعاشوا مع الدروز وعمل فلاحهم وحرفيهم لدى الاقطاع الدرزي، مما أدى إلى قيام علاقات ثنائية عسكرية وسياسية وحزبية بين الأسر داخل الطوائف معتمدة على المصالح المشتركة.^(٢)

وعندما انتقل الحكم من المعنيين إلى الشهابيين السنة عام ١٦٩٧، بدأ النهج الطائفي عقب تنصر الشهابيون ومحاباتهم الموارنة على حساب الدروز، ف وقعت بذلك حروب طائفية متقطعة في الفترة (١٨٤١-١٨٤٥)، ثم في عام ١٨٦٠ ومع الانتداب الفرنسي انكفاء الموارنة إلى "لبنان الكبير" وإلى دستور طائفي يقوم على نسبية التمثيل واحتفاظ الطوائف بخصوصياتها وأحوالها الشخصية وشؤونها التربوية بينما لم يؤيد المسلمون ذلك^(٣)، وعليه فأن تداخلاً ما بين الطائفية السياسية

(١) عطا محمد صالح وفوزي احمد يتيم، المصدر السابق، ص ١٣١.

(٢) عبد الرؤوف سنو، التعايش المأزوم (لبنان من الميثاق الوطني إلى اتفاق الدوحة وتداعياته ١٩٤٣-٢٠١١ هل الحل في الفدرالية أم في الدولة المدنية؟)، محاضرة القيت في ندوة "تاريخ لبنان عبر العصور"، مسائل واكتشافات مسائل في تاريخ لبنان المعاصر"، الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، ٢٦ حزيران ٢٠١٣.

(٣) المصدر نفسه.

والمجتمعية في لبنان سببته الظروف التاريخية ، ولذا نجد اننا في حاجة إلى تسليط الضوء على الطبقات الاجتماعية في لبنان.

يقسم المجتمع اللبناني بشكل عام إلى ثلاثة طبقات وهي الطبقة العليا والطبقة الوسطى والطبقة الدنيا ، اما الطبقة العليا فهي تلك التي تنضوي تحتها البرجوازية الكبيرة والاقطاع السياسي وهما فئة محدودة داخل المجتمع اللبناني حيث لا تتجاوز ٦% من سكانه ، ورغم ذلك فإن هذه الفئة لها النفوذ الأكبر في هذا المجتمع ، وكذلك هي المهيمنة على المقدرات الاقتصادية للبنان ، كما أنها تحتل كافة فروع النشاط الاقتصادي وتسيطر على أكثر من ٣١% من الدخل القومي اللبناني^(١)، واما الطبقة الوسطى فتتألف من صغار التجار وصغار المزارعين والحرفيين والموظفين ، وتضم هذه الطبقة بين جنباتها ما يزيد على ٤٠% من سكان لبنان ، وتختلف هذه الطبقة في مستوى معيشتها وثقافتها عن الطبقة العليا من الناحية الفكرية والسلوكية ، مما اوجد داخلها اتجاهات معادية للنظام الرأسمالي والبرجوازية الكبيرة، وتضم الطبقة الدنيا صغار الحرفيين والعمال ، وهم ينتشرون في المزارع والمصانع وقطاع الخدمات ، وينضوي تحت هذه الطبقة نحو ٥٠% من مجموع السكان ، وتعيش هذه الطبقة في ظروف معيشية صعبة ، بسبب انخفاض الاجور ، وكذلك انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي.^(٢)

كانت الاحداث التي سبقت عام ١٩٦٩ احدثاً مؤلماً على الشعب اللبناني ، فكانت احداث نكسة حزيران عام ١٩٦٧ ، وتطور حركة المقاومة الفلسطينية التي نقل مقرها إلى لبنان وانبعثت موجة يسارية لبنانية أطلقت حملة ضد نظام الاقتصاد الحر والرأسمالية في لبنان والتذمر من تصرفات المكتب الثاني وهزيمة الشهابيين في الانتخابات النيابية لعام ١٩٦٨ كان كل ذلك مما جعل الحكومة اللبنانية المشكلة برئاسة عبد الله اليافي تتقدم باستقالتها.^(٣)

وفي ١٥ كانون الثاني عام ١٩٦٩ شكل رشيد كرامي وزارة مكونة من ست عشرة وزيراً ، منهم ثلاثة من السنة وثلاثة من الموارنة وثلاثة من الشيعة وأثنان من الروم الأرثوذكس وأثنان من الروم

(١) عطا محمد صالح وفوزي احمد يتم ، المصدر السابق ، ص ١٢٨-١٢٩.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٠.

(٣) عصام بكداش ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠؛ جريدة الحياة اللبنانية ، العدد ٣٢١٥ ، ١٥ شباط ٢٠١٤.

الكاثوليك وأثنان من الدروز وواحداً من الأرمن الأرثوذكس^(١)، وقد استمرت هذه الوزارة حتى ٢٤ نيسان عام ١٩٦٩ ، عندما قدم كرامي استقالته احتجاجاً على الأحداث الدامية التي شهدتها لبنان في ٢٣ من الشهر نفسه اي قبل هذه الاستقالة بيوم^(٢).

وفي ٢٣ نيسان حاصر الجيش اللبناني مجموعات من الفدائيين الفلسطينيين في بنت جبيل دون حساب من أصحاب قرارة المحاصرة هذا لحجم التأييد الشعبي للعمل الفدائي الفلسطيني أو حجم الاعتراض على السياسة الرسمية الحكومية والتي تتجاهل الخطر الإسرائيلي على لبنان ، وما جرى منها في العدوان على مطار بيروت الدولي في الأيام من عام ١٩٦٨ ، ومن هنا فما أن سمع الوطنيون اللبنانيون عن أنباء تلك المحاصرة حتى هبوا في انتفاضة كبرى في ساحة البربر واستعدوا للانطلاق بتظاهرة ضخمة دعماً للعمل الفدائي الفلسطيني ، ولكنهم تفاجئوا برصاص السلطة الذي أنهال عليهم وأسقط منهم عشرات الشهداء والجرحى^(٣).

ولم يلجأ الرئيس شارل حلو إلى تكليف شخصية لبنانية أخرى بتأليف وزارة جديدة ، واستمرت حكومة كرامي المستقيلة في ممارسة كامل صلاحياتها في اصدار القوانين والمراسيم ، ذلك ان الرئيس شارل حلو لم يصدر مرسوماً بقبول استقالة هذه الحكومة ، وهكذا ظلت وزارة رشيد كرامي وزارة تصريف أعمال معتذراً أكثر من مرة عن تشكيل وزارة أخرى مما جعل هذه الأزمة تمتد إلى ما يقارب السبعة أشهر حيث لم يتم تشكيل وزارة جديدة ، إلا بعد ابرام اتفاق القاهرة السابق ذكره^(٤).

وقد عد بعض القانونيين أن تلك الحكومة قائمة واعترفوا بصيغة تصريفها للأعمال حتى لا تقع البلاد في فراغ دستوري ، ولكن البعض الآخر قد عد الحكومة غير قائمة ، فقد اعترض فؤاد اسكندر راشد رئيس الديوان في المديرية العامة لوزارة البرق والبريد والهاتف امام مجلس شورى الدولة على قرار وزير البرق والبريد الذي يقضي بنقله إلى وظيفة رئيس الدائرة الإقليمية للبريد في بيروت مدعياً عدم

(١) م . م . ل ، الدور الانعقاد الاستثنائي الأول ، محضر الجلسة الأولى ، ٣ كانون الثاني ١٩٦٩ ، ص ٥٣٥.

(٢) جريدة الحرية ، العدد ٩٦٥٩ ، ٢٢ شباط ٢٠١٤.

(٣) معن بشور ، ٢٣ نيسان ١٩٦٩ يوم مشهود في حياة لبنان وثورة فلسطين ، موقع بانوراما الشرق الأوسط الاخباري ، ٢٤ نيسان ٢٠١٤.

(٤) عماد الزغبى ، الحركة الطلابية في لبنان ، خمسون عاماً من النضال ١٩٥١-٢٠٠١ ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٢٠.

قانونية قرار الوزير لأن الحكومة مستقلة ، وهذا رأي مجلس الشورى أنه لا يجوز للوزارة اتخاذ مثل هذا القرار.^(١)

وعقب اتفاق القاهرة قبل كرامي إعادة تشكيل الوزارة في النهاية في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٦٩ ، وقد تكونت هذه الوزارة التي أستمريت حتى ١٣ تشرين الأول عام ١٩٧٠ من ستة عشر عضواً كسابقتها وبنفس المحاصصة الطائفية السابقة ، ولكنها ضمت في هذه المرة زعامات قوية مثل كمال جنبلاط وبيار الجميل ، مما جعلها تبدو أكثر توافقية من سابقتها.^(٢)

وعليه فإن المدة الممتدة من أواخر عام ١٩٦٨ وحتى نهاية عام ١٩٦٩ كانت مرحلة مليئة بالأحداث الكبيرة ، وبالحراك الطائفي المتزايد الذي تحركت فيه كل طائفة حسب مبادئها ورؤيتها الأيدولوجية وافكارها ازاء هذه الأحداث ، فعلى سبيل المثال قام المكتب الثاني بتحريك النقابات العمالية ضد تكليف الرئيس عبد الله اليافي بتشكيل الحكومة في بداية عهد الرئيس شارل حلو ، وذلك لأن هذا المكتب كان يريد تكليف الرئيس رشيد كرامي ، وبلغ على أساس هذا التحرك عدد الاضطرابات في شهر واحد (٢٧) أضراباً جعلت الرئيس عبد الله اليافي وحكومته يقدمون استقالتهم وتم تكليف رشيد كرامي ، وبتكليفه توقفت الاضطرابات.^(٣) ومن هنا يمكننا القول أن حراكاً طائفيّاً قد شكل في لبنان حول الأحداث التي جرت على الساحة اللبنانية في عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٩ ، وان هذا الحراك قام حول قضية المقاومة الفلسطينية.

جاءت وزارة رشيد كرامي المشكلة في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٩ مبنية على تلك الخلفيات السابقة وعلى خلفية الصراع بين الحلف الثلاثي والشهابية^(٤)، وما يؤكد ذلك الأمر أن تلك الوزارة جاءت شهابية بشكل كبير مما جعل البعض يطلق عليها وزارة اللون الواحد ، وذلك بعد ان اعترض كل من ريمون أده وبيار الجميل على التشكيل ، وقدمتا استقالتيهما منها في اليوم الثاني لإعلانها ، بسبب

(١) جريدة النهار ، العدد ٢٤٥٧٨ ، ١٩ كانون الثاني ٢٠١١؛ هادي عزيز علي ، الصلاحيات المحدودة لحكومة تصريف الاعمال القادمة ، راجع نص المقال على الرابط التالي :

<http://almadapaper.net/ar/news/465148/>

(٢) م . م . ل ، دور الانعقاد العادي الثاني ، الجلسة الثانية ، ٦ كانون الأول ١٩٦٩ ، ص ٨-٩.

(٣) أميل خوري ، ماذا وراء سلسلة الرتب والرواتب ، جريدة النهار ، ١٨ نيسان ٢٠١٤.

(٤) جريدة الحياة اللبنانية ، العدد ١٠٧١٧ ، ١٥ شباط ٢٠١٤.

اقصاء كرامي لحزب الوطنيين الأحرار (الذي أسسه الرئيس السابق كميل شمعون) عن الاشتراك في هذه الحكومة ، مما دعا الرئيس كرامي إلى تغيير بعض الوزراء وعلان وزارته المتقدم ذكرها دون ان يكون فيها أي من أعضاء التحالف الثلاثي.^(١)

كما كان هناك خلافاً بين الرئيس شارل حلو ورئيس الوزراء رشيد كرامي ، وخلافاً آخر بين رشيد كرامي وأعضاء الحلف الثلاثي من ناحية أخرى ، فقد وجد الرئيس شارل حلو نفسه كما تقدم أكثر ميلاً إلى مجارة الهواجس المسيحية (المارونية) الخائفة من تنامي القدرات التسليحية للفلسطينيين، وبالتالي فهو كرئيس جمهورية لم يعد حيادياً أو حكماً عادلاً بين الطوائف.

كما أنه بهذا الشكل يختلف مع وجهة النظر المسلمة التي تتوافق مع العمل الفدائي المسلح والتي يمثلها رشيد كرامي ، فقد وجه الرئيس شارل حلو رسالة إلى الشعب اللبناني في ١ أيار عام ١٩٦٩ ، أكد فيها أن الشعب اللبناني لا يمكنه قبول عبء القضية الفلسطينية بمفرده ، ولا يمكنه أيضاً الرضوخ للأمر الواقع وهو الأمر الذي أثار عبد الناصر والدول العربية ضده مما اضطره إلى التراجع عما صرح به ، وتأكيد التزامه بتبني ما تبنته الدول العربية من مساعدة الفلسطينيين ، ولذا فقد عبر شارل حلو عن وجهة نظره في اتفاق القاهرة في رسالة إلى قائد الجيش اللبناني عقرب ابرام هذا الاتفاق جاء فيها تأكيداً على رغبته في تأمين عيش كريم للفلسطينيين الموجودين في لبنان^(٢)، كما ان رشيد كرامي كان يطالب بموقف لبناني موحد من قضية المقاومة والعمل الفدائي، وان تلتزم الدولة فعلياً بهذا الموقف حتى لا تتكرر الأزمات بين اللبنانيين واللبنانيين وبين اللبنانيين والفلسطينيين ، وهذا الأمر هو ما جعل رشيد كرامي يرفض أكثر من مرة تشكيل وزارة جديدة بعد تلك التي استقال منها ، ففي بيان الاعتذار عن تشكيل الوزارة بتاريخ ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٦٩ قال في أشاره منه إلى اختلافه في الرأي مع الرئيس حلو "ليس من المعقول في شيء أن

(١) مجلة الأفكار اللبنانية ، العدد ١٢٤٣٥ ، ٢٥ آذار ٢٠١٠.

(٢) مجلة المرباط الراصد ، العدد ٦٥٢١١ ، ٩ تشرين الأول ٢٠١٢.

يحمل المرء مسؤولية ما لا رأي له فيه ، ومن باب أولى بأن لا يحمل مسؤولية ما يختلف مع رأيه وتفكيره ومعتقده".^(١)

ولم يكن موقف الرئيس رشيد كرامي من هذه الأحداث الدامية والذي يؤكد على مدى استيعابه وحكومته لحجم التأييد الشعبي للعمل الفدائي هو الموقف السني الوحيد ، بل كان هناك النائب السني صائب سلام الذي حمل الرئيس وحكومة كرامي المسؤولية عن الأحداث ، وعن تكميم الأفواه تحت حجة الطوارئ ، كما كان ذلك أيضاً موقف سلام من العدوان على مطار بيروت حيث طالب بمحاسبة المسؤولين ومعاقبتهم.^(٢)

كان موقف ريمون أده من العدوان الإسرائيلي على مطار بيروت بأن صرح بأنه نبه إلى الحادث قبل وقوعه وإن السلطات لم تتخذ التدابير اللازمة لمقاومته^(٣)، وهو بهذا الموقف كمن يلقي اللائمة على غيره وذلك رغم أنه هو وحلفه الثلاثي كانوا يمثلون الأكثرية النيابية في مجلس النواب بعد انتخابات عام ١٩٦٨ التي كانت قبل هذا الحادث.^(٤)

كانت الشعبة الثانية تفقد تدريجياً سيطرتها ومكانتها القديمة وساعد في تلك التحولات وصول حزب البعث إلى السلطة في سوريا وفتح النظام الجديد في سوريا الحدود مع لبنان أمام السلاح والمسلحين الفلسطينيين وبات الوضع في لبنان مفتوحاً على كل الاحتمالات ، هكذا وجد الرئيس شارل حلو نفسه أقرب إلى خصمي فؤاد شهاب كميل شمعون وريمون أده وإلى حليفه السابق بيار الجميل ، وشكل الثلاثة حلفاً سياسياً وانتخابياً بمباركة البطريك الماروني بولس بطرس المعوشي الذي كان تصالح مع كميل شمعون وأختلف مع فؤاد شهاب.^(٥)

وبالنسبة لموقف الطائفة المارونية من تشكيل المارونية من تشكيل كرامي للوزارة واستقالته بعد ذلك ، فقد اعترض كل من ريمون أده وبيار الجميل كما تقدم على تشكيل حكومة كرامي وقدموا

(١) نقلاً عن : نهى قرطاج ، طوائف لبنان والمشى فوق الالغام ، مكتبة صيد الفوائد الاسلامية ، (د.م) ، (د.ت) ، ص ٢٧.

(٢) فريد الخازن ، المصدر السابق ، ص ٥٠٩.

(٣) البير داغر ، أزمة بناء الدولة في لبنان ، دار الطليعة ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٨٨.

(٤) جريدة الحياة ، العدد ١٠٦٨٧ ، ١٥ شباط ٢٠١٤.

(٥) صحيفة الأنوار اللبنانية ، العدد ٩٢٦١٠ ، ١٧ شباط ٢٠١٤.

استقالتيهما منها بسبب اقضاء رشيد كرامي لحزب الوطنيين الاحرار (الذي أسسه الرئيس السابق كميل شمعون) عن الاشتراك في هذه الحكومة ، وهو موقف يبدو لنا منه محاولة عرقلة هذا التشكيل أو محاولة الحصول على القدر الأكبر من المغنم وإلا فلا تشكيل ، مما دعا الرئيس كرامي إلى تغيير بعض الوزراء وعلان وزارته المتقدم ذكرها دون ان يكون فيها اي من اعضاء التحالف الثلاثي ، وأصبحت هذه الحكومة كما قال البعض حكومة اللون الواحد حيث أنها على الرغم من أنها ضمت جميع الطوائف على نحو ما سبق حتى بعد استقالة أده والجميل فإنه تم اختيار مارونيين مكانهما هما (حبيب كيروز و خليل الخوري) فأصبح كل من بهذه الوزارة من النهجيين أو الشهابيين^(١).

وبالإضافة إلى ما سبق من أن هناك اختلافاً فكرياً أو عقائدياً بين الطائفة المارونية ورشيد كرامي، فإنه كان هناك خلافاً شخصياً بين كميل شمعون ورشيد كرامي ، وخاصة من ناحية كميل شمعون الذي كان دائماً ينعى الرئيس كرامي بأنه أستاذ السلبية السياسية^(٢)، ويبدو لنا من هنا إلى أي مدى تضع الطائفة المارونية العراقيين أمام الاستقرار الدستوري للبلاد فهي تريد بكثرة احتجاجاتها واستقالاتها خلق فراغاً دستورياً في الدولة اللبنانية من ناحية وأزمة شعبية محرجة للنظام من ناحية أخرى ، وليس أدل على ذلك من أنه في اليوم الذي استقال فيه كرامي اجتمع مجلس النواب اللبناني وطلب كرامي من الحاضرين ان يقفوا دقيقة صمت وحداد على الضحايا الذين سقطوا في الأحداث ، وكانت المفاجأة أن كميل شمعون قد اعتذر ولم يقف مبرراً ذلك بأنه غير مقتنع بهذا الطلب من الرئيس كرامي^(٣).

وعند تشكيل رشيد كرامي الوزارة بعد اتفاق القاهرة شارك فيها من حزب الوطنيين الاحرار الوزير حبيب مطران ، وظل كميل شمعون معارضاً لها ، وشرح حبيب مطران أن هذه هي السياسة وأن مشاركته في هذه الوزارة لا تعني اختلافه مع حزبه^(٤).

(١) مجلة الأفكار اللبنانية ، العدد ٩٧٨٢ ، ٥ كانون الثاني ٢٠١٠.

(٢) نقولا ناصيف ، الأزمة الحكومية عندما يتحول التكليف خياراً سلبياً للحل ، جريدة الاخبار ، ٢٤ أيلول ٢٠٠٩.

(٣) عمر مسيكة ، هزيمة ١٩٦٧ ، مجلة الشراع ، العدد ١٠٤٣٢ ، ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٨.

(٤) عبد الحميد الأحذب ، حكومة القناصل الفخريين واحياء ريمون أده بسمير جعجع ، جريدة النهار ، العدد ١٦٣٢ ،

كانت الستينيات هي المرحلة التي تولى فيها شؤون الطائفة الشيعية عالم من علماء الشيعة وهو السيد موسى الصدر (كما تقدم) والذي ينتمي إلى عائلة "شرف الدين" الشيعية في جنوب لبنان ، وقد قرّبه الرئيس فؤاد شهاب الأمر الذي يؤكد دعم الموارنة للانقسام الذي حصل بين السنة والشيعة فيما بعد ، وقد أهتم الصدر بالشؤون الدينية والاجتماعية والسياسية لطائفته فقد عمل على تحسين أوضاعهم عن طريق إنشاء مؤسسات اجتماعية واقتصادية وتعليمية ساعدت في تحسين مستواهم ، كما كان له دوراً مهماً في محاربة الإقطاع والرأسمالية ، وكان من مبادئه رفض الحرب ضد إسرائيل حيث قال : "لسنا في حالة حرب مع إسرائيل .. والعمل الفدائي يحرّجنا" ، ومن هنا فقد نجح الصدر في هذه المرحلة من إنشاء ما يسميه البعض بالشيعة السياسية.^(١)

وقد شاركت الطائفة الشيعية في حكومة رشيد كرامي بثلاثة وزراء هم : عادل عسيران وزيراً للداخلية ومحمد صفي الدين وزيراً للتصميم العام بدلاً من حسين منصور ، الذي استقال مع أده والجميل ، وعبد اللطيف الزين وزيراً للزراعة وكلهم كما تقدم من ذوي النهج الشهابي.^(٢)

فأن الموقف الشيعي وخاصة موقف الإمام الصدر من الأحداث ، وبصفة خاصة موقفهم حيال القضية الفلسطينية ، فإننا سوف نصل إلى نتيجة مفادها أن اتفاقاً بين موقف رشيد كرامي من أحداث ٢٣ من نيسان وموقف الشيعة منه.

جاءت مشاركة الدروز في حكومة كرامي بوزيرين كما تقدم وهما السيد مجيد أرسلان وزيراً للدفاع الوطني والسيد بهيج تقي الدين وزيراً للأبناء ، ومن المعروف أن كمال جنبلاط زعيم هذه الطائفة آنذاك كان مناصراً للقضية الفلسطينية ومتعاطفاً مع العمل الفدائي الذي يقوم به الفلسطينيون ، وقد شارك في تظاهرات الثالث والعشرين من نيسان ، أما للهجوم على مطار بيروت فقد وصف كمال جنبلاط هذه العملية الإسرائيلية الخسيسة بفضيحة الفضائح محملاً الرئيس حلو المسؤولية الكاملة عما حدث ، وذلك لعدم تطويره القوات الدفاعية للبلاد ، اعتبر جنبلاط أن هدف إسرائيل من هذه العملية

(١) نقلاً عن : نهى قرطاج ، المصدر السابق ، ص ٢٥.

(٢) م . م . ل ، دور الانعقاد العادي الثاني ، الجلسة الثانية ، ٦ كانون الأول ١٩٦٩ ، ص ٥٣.

كان دفع المعترضين على العمل الفدائي إلى الصدام مع مؤيديه مما يعني الصدام بين اللبنانيين واللبنانيين^(١).

اما الموقف من تشكيل كرامي وزارته الجديدة عقب اتفاق القاهرة فقد تم اختيار جنبلاط وزيراً للداخلية ، كما تم اختيار أنور الخطيب وزيراً للموارد المائية والكهربائية واختيار الأمير مجيد أرسلان وزيراً للدفاع ، ولما كان جنبلاط مؤمناً بالعمل الحزبي فقد مثل شغله لوزارة الداخلية تفعيل هذا الدور من خلال موافقته على الترخيص للحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي ومنظمة حزب البعث والحزب السوري القومي الاجتماعي^(٢).

مثلت كلاً من هاتين الطائفتين في حكومة الرئيس كرامي بوزيرين ، فكان من طائفة الروم الأرثوذكس كلاً من نسيم مجدلاني الذي كان نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للاقتصاد الوطني والوزير ميشال المر الذي عمل وزيراً للبريد والبرق والهاتف ، كما مثل طائفة الروم الكاثوليك كلاً من نصري المعلوف الذي عمل وزيراً للسياحة والوزير جوزف أبو خاطر الذي عمل وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة^(٣).

كان عام ١٩٧٠ هو موعد الاستحقاق الانتخابي لرئاسة الجمهورية اللبنانية بعد انتهاء مدة ولاية الرئيس شارل حلو التي امتدت من ١٩٦٤ كما تقدم ، وفي مثل هذه المناسبة ولم للرئيس من صلاحيات وامتيازات تعود على المقربين منه وعلى اللذين لهم الفضل في انتخابه فإن الطوائف فيها ايما تحزب ، فعلى الرغم من ان الرئيس دائماً يكون من الطائفة المارونية ، إلا أنه قد لا يأتي على هوى هذه الطائفة ، ومن هنا تحاول كل الطوائف في هذه الفترة الإتيان بمن يتوافق مع فكرها ومن ترى أنه سيققق مطالبها.

(١) كمال جنبلاط ، المصدر السابق ، ص ٢١٠.

(٢) اسعد ابو خليل ، انتخابات الرئاسة في عام ١٩٧٠ التحضير للحرب ، جريدة الاخبار ، العدد ١٠٨٧٧ ، ١٩ نيسان ٢٠١٤؛ جريدة النهار ، العدد ٦٥٤٩ ، ١ حزيران ١٩٨٨.

(3) Republic of Lebanon , Ministry of Information, Department of Lebanese studies : "South Lebanon 1948-1986 : facts and Figures" , Beirut , 1986 , P.203.

ويرى الكثير من المؤرخين ان انتخابات عام ١٩٧٠ هي أول انتخابات لبنانية حرة لم يشوبها تدخلاً خارجياً فالنظامين السوري والمصري اللذين ظلا يتدخلان في الانتخابات السابقة قد انكفاء على نفسيهما عقب هزيمة عام ١٩٦٧.^(١)

بيد ان رأياً آخر يرى أنه ما من انتخابات حدثت في لبنان إلا وكان فيها تدخلاً من دول خارجية ، ففي الأربعينيات كانت مصر وبريطانيا تتدخلان بشكل كبير في انتخابات الرئاسة اللبنانية ، وفي الخمسينيات والستينيات أصبحت مصر والولايات المتحدة هما المؤثرتين ، ويرى هذا الفريق ان سوريا كانت حاضرة دائماً في الانتخابات الرئاسية اللبنانية مع بعض الاستثناءات عام ١٩٧٠ ، ومن أهم ما أطلق على هذه الانتخابات أنها ديمقراطية الصوت الواحد ، والسبب في ذلك أن الرئيس سليمان فرنجية الذي فاز في هذه الانتخابات قد تقدم على منافسه الياس سركس بصوت واحد ، ومن هذا المنطلق أيضاً فقد تركت هذه الانتخابات عند اللبنانيين متخيلاً شعبياً عن النزاهة والديموقراطية.^(٢)

كانت تلك الانتخابات علامة فارقة في التاريخ اللبناني ، فقد اصبح العهد الشهابي يحتضر ، وفشل شارل حلو في إرضاء فؤاد شهاب وإرضاء المكتب الثاني أو هو أراد ذلك ، ومن هنا فلم يكن عام ١٩٧٠ عاماً عادياً ، فقد كان اليمين اللبناني (المسيحي) يمارس لعبة سياسية ذكية كبرى في لبنان في العهد الشهابي ليقضي على ذلك العهد الذي حجم موقفه وأعادته إلى جحوره وأسقطه في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٤ ، وظل يكمل هذه اللعبة السياسية بعد النجاح الكبير للحلف الثلاثي الرجعي الطائفي في انتخابات عام ١٩٦٨.^(٣)

ولم يكن صعود الحلف الثلاثي بالصدفة او العفوية او نتيجة صراعات سياسية عادية في لبنان عام ١٩٦٨ ، بل كان تكتيكاً من الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها إسرائيل من أجل مواجهة التحالف الوطني اليساري (المسلم) الذي كان يقوده كمال جنبلاط متحالفاً مع منظمة التحرير الفلسطينية.^(٤)

(١) عصام سليمان ، المصدر السابق ، ص ٦٥.

(٢) جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٨٢٢١٠ ، ٢ أيار ٢٠١٤.

(٣) جورج فرسخ ، فؤاد بطرس (مذكرات متوازية ومتقاطعة) ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠١.

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢-٢٠٣.

لقد كان اليمين اللبناني الذي كانت تمثله احزاب (الكثائب والوطنيين الاحرار والكتلة الوطنية) يواجه كل خصومه في اليمين المسيحي واليسار المسلم في حملة انتخابية قوية، وبقدر كرهه للشهابية وارادته في القضاء عليها بقدر كرهه لليسار المسلم، واذا كان النظام الشهابي نظاماً رجعيّاً فإن الحلف الثلاثي كان كذلك ولم يختلف عنه في شيء، إلا في جزء من شعارته أو في مسألة المحاصصة ونسب تقسيم النفوذ الطائفي حسب المصلحة الطائفية ، ولكن تعرض الشهابية لأزمة سقوطها بعد خلل جهازها الأمني ، وعدم قدرته على ضبط مسألة المخيمات الفلسطينية ، وتعرض نظام الرئيس حلو والشهابية لمؤامرة بنك إنترا التي هزت أركان النظام السياسي والاقتصادي في لبنان والتي شارك فيها بعض اقطاب الطوائف من أكثر من طائفة كل ذلك قد جعل الشهابية تنهار وجعل الحلف الثلاثي يقوى.^(١)

تكون هذا التكتل من ارتباط طائفي مختلفاً ضم العديد من الطوائف التي يمكننا القول أنها الطوائف المؤثرة في لبنان آنذاك أو الطوائف ذات التأثير الفعلي (مارون ، شيعية ، سنة وروم كاثوليك) ، حيث حاول اللذين كونوه اقامة تكتل عابر للطوائف ، ومن هنا فقد جمع هذا التكتل عناصراً من أقطاب وزعماء الطوائف اللبنانية آنذاك ، فضم إليه كلاً من سليمان فرنجية (ماروني) وكمال الأسعد (شيعي) ، وصائب سلام (سني) ، ومعهم النائب جوزف سكاف المنتمي إلى طائفة (الروم الكاثوليك) ، وهو بهذا التكوين كان يحاول ان يفك العزلة التي وضعها الحلف الثلاثي بداخله وهي عزلته المارونية وتحالف الأحزاب المسيحية فقط معه^(٢)، ويلتقي فكر التكتل الذي هو ضد الشهابية مع فكر الحلف الذي يريد ان ينهي هو الآخر على هذه المرحلة ، وبالتالي فإن هدفه كان واضحاً وهو ترجيح الكفة ضد الشهابية بمرشح رئاسي لا يكون من الحلف يمكنه ان يخترق أصوات الشهابيون.^(٣)

(١) نقولا شماس ، مستقبل لبنان الاجتماعي - الاقتصادي أمام التساؤلات : عناصر وأجوبة ، لبنان ، ١٩٩٦ ، ص ٢٥.

(٢) معن بشور ، ٢٣ نيسان ١٩٦٩ يوم مشهود في حياة لبنان وثورة فلسطين ، جريدة رأى اليوم الالكترونية ، ٢٣ نيسان ٢٠١٤.

(٣) نصير الأسعد ، مع تزايد الحديث عن "وسطيين جدد" وفي ظل محاولة تأسيس تكتل وسط موحى بها لتحكم قوى المرحلة القديمة بالاستحقاق معنى وحيد لـ "الوسط" : محطة انتقالية من ٨ إلى ١٤ آذار التسوية ، جريدة المستقبل ، ١٠ آب ٢٠١٤.

ويذكر المؤرخون ان كمال الأسعد لعب دوراً رئيسياً في إيصال فرنجية إلى رئاسة الجمهورية ، وأنه في الوقت ذاته الذي قاد حملة كبيرة في مجلس النواب اللبناني عام ١٩٧٦ للمطالبة باستقالته^(١)، كما صعد صائب سلام حملته على الشهابية المتدهورة في هذه الانتخابات معلناً رفض الشارع اللبناني لحكم الأجهزة في اشارة منه إلى حكم المكتب الثاني^(٢)، لكن صبري حمادة رئيس مجلس النواب (سني) كان يميل في الوقت ذاته إلى ايصال الياس سركيس إلى الرئاسة ، فعندما اعلن فوز سليمان فرنجية ثارت قاعة البرلمان فرحاً وهب مؤيدوا فرنجية لمعايقتة ، في الوقت الذي وقف فيه الآخرون ذهولاً ، واللذين كان المكتب الثاني قد طمأنهم بأن سركيس سوف يفوز بسهولة ويسر ، وفي هذا الوقت فاجأ صبري حمادة الجميع بإعلانه ان الانتخاب غير قانوني لأن فرق صوت واحد لا يكفي ، وتدخل فرنجية ملوحاً بذراعه قائلاً : (انا رئيس الجمهورية شئت أم أبيت) ، وفي هذه اللحظات طوق رجال الأمن النواب مشهرين أسلحتهم حيث كانوا كلهم من أنصار صبري حمادة ، لكن أنصار فرنجية قاموا بتطويق رجال الأمن ايضاً بالأسلحة ، واستطاع صبري حمادة الوصول إلى مكتبه والاتصال بالرئيس شارل حلو الذي أكد له كم الابتهاج في شوارع بيروت وأنه لن يخرج حياً اذا لم يعلن أن فرنجية هو الفائز ، مما اضطر حمادة إلى ذلك وقد اراد صبري حمادة أن يمحو ما علق في ذهن فرنجية عنه فلما خرجا سوياً لإداء واجب التحية للرئيس شارل حلو ، ذكر صبري حمادة أن عائلته وعائلة الرئيس فرنجية تربطهم علاقات قوية منذ زمن بعيد^(٣)، اما الزعيمين المارونيين كميل شمعون وريمون أده فقد دعموا ترشيح فرنجية للرئاسة ، واما حزب الكتائب فقد رشح بيار الجميل ولكنهم فيما بعد أعلنوا قبول سليمان فرنجية.^(٤)

اما كمال جنبلاط زعيم الطائفة الدرزية والذي تميز بالحنكة السياسية واجاد قانون اللعبة فقد رشح في البداية جميل لحود لكنه أعلن أنه لن يكون ضد ترشيح سليمان فرنجية^(٥)، ومن ثم فقد عمل بعد ذلك بكل طاقته على انجاح المرشح الوسطي سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية ، واسقاط وصول

(١) جريدة المصري اليوم ، العدد ٧٢٢١١ ، ٢٥ تموز ٢٠١٤.

(٢) جريدة النهار ، العدد ٢٥٣٧٥ ، ١٤ نيسان ٢٠١٣.

(٣) جريدة السفير ، العدد ١٢٩٩٢ ، ١٩ آذار ٢٠١٤.

(٤) صونيا فرنجية ، وطني دائماً على حق ، دار نوفل ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص ٣٢.

(٥) جريدة السفير ، العدد ١٢٩٩٢ ، ١٩ آذار ٢٠١٤.

مرشح النهج الياس سركيس أو بالأحرى مرشح النهج الشهابي^(١)، ومن هنا فقد اختير سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية في ١٧ آب عام ١٩٧٠ بفارق صوت واحد ، وبواقع (٥٠) صوت للرئيس فرنجية ، و(٤٩) صوت للياس سركيس ، واقسم اليمين وتسلم السلطة في ٢٣ أيلول عام ١٩٧٠.^(٢)

(١) كمال زبيان ، رئاسة الجمهورية صناعة لبنانية ... وجنبلاط يكرر دور والده عام ١٩٧٠ ، جريدة صدى الوطن، العدد ٤٩ ، ٢٨ آذار ٢٠١٤.

(٢) ينظر موقع عظماء من لبنان على الرابط التالي :

<http://www.greatmenfromlebanon.com/sfranjieh.asp>

الفصل الثالث

موقف الطوائف من التطورات السياسية قبل الحرب الأهلية (١٩٧٠-١٩٧٥).

١٩٧٥.

المبحث الأول: موقف الطوائف حيال أحداث أذار عام ١٩٧٠ (القتال بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية).

المبحث الثاني: تداعيات الأوضاع على الطوائف اللبنانية (١٩٧٠-١٩٧٢).

المبحث الثالث: موقف الطوائف اللبنانية من حرب تشرين عام ١٩٧٣.

المبحث الرابع: الاحتقان الطائفي (١٩٧٤-١٩٧٥).

المبحث الأول: موقف الطوائف حيال أحداث اذار عام ١٩٧٠ (القنال بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية).

أولاً: العلاقة بين السلطات اللبنانية والمقاومة الفلسطينية بعد اتفاق القاهرة.

سادت حالة من الوفاق الودي عقب اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ بين السلطات اللبنانية والمقاومة الفلسطينية الموجودة في لبنان ، ذلك ان حكومة الرئيس رشيد كرامي التي تشكلت بعد ابرام هذا الاتفاق ، وحصل فيها الزعيم الدرزي كمال جنبلاط على منصب وزير الداخلية قد عملت على تنفيذ بنود هذا الاتفاق من خلال الاجتماعات الدورية التي كانت تتم بين جنبلاط من جانب والمقاومة الفلسطينية من جانب اخر تلك الاجتماعات التي سادها جو من الاتفاق والوفاق ، ففي ١٩ كانون الثاني عام ١٩٧٠ قام جنبلاط بالاتفاق مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بتنظيم العلاقة بين الجانب اللبناني والمقاومة الفلسطينية حيث اتفقا على تواجد نقط بوليس لبنانية من خلال القيادة المسلحة الفلسطينية داخل مخيمات اللاجئين ، كما اتفقا أيضاً على ان الخرق الفردي من جانب الفلسطينيين للقانون اللبناني هو خرق عديم الصلة بالجهود الفلسطينية القائمة لتحرير الأرض المحتلة.^(١)

وفي صباح الثلاثاء ٢٤ شباط عام ١٩٧٠ عقد الاجتماع الدوري بين ممثلي الحكومة اللبنانية برئاسة وزير الداخلية ، وممثلي المنظمات الفدائية من أجل مواصلة الحوار ومعالجة المشكلات الاخرى المعلقة أو الطارئة سواء ما يتعلق منها بأوضاع الفلسطينيين المقيمين في لبنان أو ما يتعلق بحاجات الثورة للعمل الفدائي المسلح ، وقد ساد هذا الاجتماع جو ودي ورغبة متبادلة في ضرورة التعاون واستمرار الحوار المباشر وتسوية المشاكل بما يضمن مصلحة الثورة الفلسطينية ومصلحة لبنان على السواء.^(٢)

(١) نزيرة الأفندي ، لبنان بين الاعتداءات الإسرائيلية والطائفية ، مجلة السياسة الدولية ، ١ تشرين الأول ١٩٣٧؛ مردخاي كيدار ، رسالة مفتوحة إلى الأمة العربية عن النظرة الإسرائيلية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، محاضرة في قسم الدراسات العربية في جامعة بار ، إيلان الإسرائيلية ، شباط ٢٠٠٥ ، ص ٣٠.

(٢) جريدة النهار ، العدد ١٧٧٩ ، ٢٦ شباط ١٩٧٠ ، بيان اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان حول الاتصالات الجارية مع السلطات اللبنانية لوضع اتفاقية القاهرة موضع التنفيذ.

وقد كانت نتيجة هذا الاجتماع هي الاتفاق المبدئي على تهيئة الاجواء من أجل إنشاء لجان بلدية داخل المخيمات الفلسطينية مهمتها توفير ما يلزم من خدمات لتحسين الاوضاع الصحية والاجتماعية والسكنية ، فضلاً عن إنشاء لجنة استشارية من أجل العمل إلى جانب المديرية العامة لشؤون الفلسطينيين ، كما تداول الجانبان في موضوع ممارسة العمل الفدائي وجهاز الدرك اللبناني لواجباتهما داخل المخيمات الفلسطينية ، واتفق الطرفان كذلك على ان يتولى الكفاح المسلح معالجة جميع المشكلات الخاصة بأمن وسلامة الثورة الفلسطينية إلى جانب تولي الدرك المخافر خارج المخيمات بالتعاون مع الكفاح المسلح ومتابعة الأمور الأخرى سواء الجزائية أو المدنية التي لا تمس أمن أو سلامة الثورة ، واتفق الطرفان أخيراً على أهمية اشتراك عناصر من الكفاح المسلح الفلسطيني في التنظيم الخاص بمرور الفدائيين عند الحدود اللبنانية.^(١)

وقد أعلن وفد المنظمات الفدائية التزامه التام بمنع إطلاق النار في المخيمات ، فضلاً عن منع خروج الفدائيين المسلحين في الشوارع العامة ، وقد اتخذ الطرفان في هذا الاجتماع الترتيبات اللازمة من أجل تأمين احتياجات التدريب بمختلف أشكاله ، ما لم يفت الطرفان في هذا الإطار الحديث عن أهمية تنظيم مسألة جمع التبرعات لصالح العمل الفدائي ، إذ اتفقا في هذا الإطار على إعداد مشروع لتوحيد عملية الجمع وتحديد وسائلها ومصادرها ، وفي السياق ذاته أحيط الجانب اللبناني علماً بذلك القرار الصادر عن اللجنة السياسية العليا في ٢٣ شباط عام ١٩٧٠ ، وهو ذلك القرار الذي يقضي بالمنع البات لجمع التبرعات بوسائل غير لائقة تسيء للعمل الفدائي ، كتوقيف السيارات أو وقوف المسلحين على الطرق أو عن طريق دخول الأماكن العامة أو المنزل بالزي الرسمي الذي يرتديه المسلحون وبالسلاح ، كما كان هذا القرار يقضي بمنع جمع هذه التبرعات عن طريق الصناديق أو أية وسائل أخرى باستثناء الإيصالات الموقعة والمختومة بالأختام الرسمية.^(٢)

(١) ماهر شاويش ، مشاريع تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ، مؤسسة تجمع العودة الفلسطيني ، مركز الابحاث، ص ١٨؛ عبد السلام عقل ، الفلسطينيون في لبنان (ضحايا الحرب والسلام) ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، كانون الثاني ١٩٩٤ ، ص ١٧٣.

(٢) جريدة النهار ، العدد ١٧٧٩ ، ٢٦ شباط ١٩٧٠ ، بيان اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان حول الاتصالات الجارية مع السلطات اللبنانية لوضع اتفاقية القاهرة موضع التنفيذ؛ حسين شعبان ، ماذا يقول الفلسطينيون في لبنان ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، حزيران ١٩٩٤ ، ص ١٨٣.

وفي ضوء ما تقدم فإن المقاومة الفلسطينية ظلت تنتظر بعين القلق إلى السلطة اللبنانية، ففي ١٠ آذار عام ١٩٧٠ أذاعت المقاومة بياناً إلى الجماهير اللبنانية والفلسطينية جاء فيه: "جرت في الآونة الأخيرة محاولات في خرق اتفاق القاهرة من قبل السلطات اللبنانية والتي تمثل الحد الأدنى في نظر حركة المقاومة من أجل حل الأزمة بين العمل الفدائي والحكومة اللبنانية، فقد اتخذت الحكومة اللبنانية خلال هذا الأسبوع سلسلة إجراءات مانعة لحرية التنقل لمنظمات العمل الفدائي وحاولت تمزيق وحدة حركة المقاومة بهذه الإجراءات ، وذلك بالسماح لبعضها بالتنقل وبمنع بعضها الآخر بالإضافة إلى إجراءات تحد من حرية العمل العسكري ، كما تقوم السلطة بمحاولة الحد من التدريب في المخيمات الفلسطينية وهذا ما يتناقض مع حق شعب فلسطين في تعبئة جميع قواه من أجل تحرير أراضيه الذي ضمنه اتفاق القاهرة. إن جميع فصائل حركة المقاومة ترى في هذه الخطوات نذيراً لتجديد الأزمة التي انتهت باتفاق القاهرة ، وهي حريصة على الالتزام بكل ما جاء في هذا الاتفاق ، وتطالب الطرف اللبناني بالالتزام الصادق بها. إن جميع الفصائل إذ تطرح هذا الموقف على الجماهير الفلسطينية واللبنانية ، ترفض هذه الإجراءات وتطالب جميع القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية أن تحافظ على تضامنها مع حركة المقاومة الفلسطينية ، وتدعو منظمات المقاومة الجميع إلى الوقوف جبهة مترابطة للمحافظة على حق الشعب الفلسطيني المشروع في متابعة القتال من أجل تحرير وطنه".^(١)

شهد شهر آذار عام ١٩٧٠ اشتداد الغارات الفلسطينية - الإسرائيلية في الجنوب اللبناني ، وكذلك المواجهات بين الجيش اللبناني والفدائيين ، وكانت إحدى هذه المواجهات المبكرة بعد اتفاق القاهرة قد وقعت في الجنوب في بلدة الكحالة ثم امتدت فوراً إلى مشارف بيروت وضواحيها ، وكان أبرزها

(١) نقلاً عن : جريدة الحياة اللبنانية ، العدد ١٠٨٤ ، ١١ كانون الثاني ١٩٧٠ ، تحت عنوان (بيان المنظمات الفدائية الفلسطينية عن محاولات لخرق اتفاقية القاهرة).؛ سعيد تيم ، المفهوم الإسرائيلي لحل المشكلة الفلسطينية ، مجلة شؤون عربية ، كانون الأول ١٩٨٤ ، ص ١٧٠.

الاشتباك الذي وقع في ١٨ أذار عام ١٩٧٠ في بنت جبيل ، وانتقلت الاشتباكات بين الطرفين إلى بيروت ، واستمرت تلك الاضطرابات ثلاثة أيام.^(١)

وفي ٢٥ أذار عام ١٩٧٠ وقع حادث آخر نتيجة لتبادل الرصاص مع فلسطينيين في موكب سيارات كان يعبر بلدة الكحالة المارونية الواقعة على طريق بيروت - دمشق في طريقه إلى دمشق لدفن ضابط كوماندوس فلسطيني عندما عاد الموكب الفلسطيني من دمشق ، وكان أكبر عدداً وأكثر تسلحاً من الذي اتجه إلى دمشق ، انهمر عليه الرصاص لحظة عبوره الطريق العام في البلد وفيه قامت اشتباكات بين عناصر من حزب الكتائب والفدائيين في منطقة الكحالة أدت إلى مقتل حوالي (٣٠) فدائياً ، واستمر تبادل اطلاق النار (٤٥) دقيقة وانتهى بعدد من القتلى ، هذا العنف المتماضي أخذ يدفع السكان المحليين إلى البحث عن أماكن أمنة يلجأون إليها خارج قراهم ومناطقهم، فقصد الكثيرون منهم ضواحي بيروت.^(٢)

ثانياً : موقف الطوائف اللبنانية من الأحداث.

تبادلت السلطات اللبنانية (الجيش اللبناني) والمقاومة الفلسطينية الاتهامات حول هذه الأحداث في ١٨ أذار عام ١٩٧٠ صدر بيان عن الفدائيين الفلسطينيين لتوضيح ملابسات الأحداث ، وحمل هذا البيان الجيش اللبناني المسؤولية الكاملة عنها، وفي اليوم ذاته صدر بيان عسكري من الجيش اللبناني لتوضيح ملابسات الحادث ، فأقر أولاً بحدوث صدام مسلح بين مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين ودورية من الجيش اللبناني ، لكنه حمل الفدائيين أو المقاومة الفلسطينية مسؤولية هذا الصدام.^(٣)

(١) صبحي منذر ياغي ، الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان منذ نهاية الستينيات إلى اليوم ، جريدة النهار ، ١٦ حزيران ٢٠٠٧.؛ صالح عبد الله ، اللاجئين الفلسطينيون بين العودة والتوطين ، مجلة السياسة الدولية ، تشرين الأول ١٩٩٣ ، ص ١٤٥.

(٢) فريد الخازن ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠.

(٣) جريدة النهار ، العدد ١٧٨٢ ، ١٩ أذار ١٩٧٠.؛ جريدة الأنوار ، العدد ١٠١٢ ، ٢٠ أذار ١٩٧٠.

وبخصوص الأحداث التي وقعت في ٢٥ آذار عام ١٩٧٠ صدر بيان عن الداخلية اللبنانية في اليوم نفسه أوضح فيه أن الاشتباكات المسلحة التي وقعت بين جماعة من الفدائيين والأهالي في بلدة الكحالة ، أسفرت عن مقتل ثمانية أشخاص ، وجرح أربعة عشر آخرين ، وفي ٢٦ من الشهر نفسه أصدرت وزارة الدفاع اللبنانية بياناً نفت من خلاله وجود أية علاقة للجيش اللبناني باشتباكات يوم ٢٥ آذار بين الفدائيين الفلسطينيين والأهالي.^(١)

وفي ٢٧ آذار عام ١٩٧٠ أصدر كمال جنبلاط وزير الداخلية بياناً حول الحوادث القائمة آنذاك والتي شهدتها لبنان جاء فيه أنه عندما فشلت المؤامرة المدبرة والفاضحة في بلدة الكحالة يوم ١٨ كانون الثاني ، فقد دبر المغرضون إلى حارة حريك ، وأطلقوا الرصاص على الفلسطينيين ، وأحياناً على اللبنانيين ، وأضاف جنبلاط في بيانه محاولاً تهدئة الموقف أن الفلسطينيين يقفون موقف المتعقل الواعي ، المدرك لهذه المؤامرات وابعادها^(٢)، مؤامرة أخرى في الراكونة وعندما فشلت هي الأخرى تسلل عشرات وربما مئات من اللبنانيين المسلحين.

كانت النزعة الطائفية في هذه الأحداث أقوى وأكبر بكثير من أية حوادث سابقة عليها وخصوصاً بعد اتفاق القاهرة الذي اعتبره رافضوه أخطر العوامل السياسية والأمنية ، ذلك أن الجبهة اللبنانية التي تم توحيد الأحزاب المارونية والمسيحية تحت لوائها (التحالف الثلاثي) ، اعتبرت هذه الاتفاقية هي الخطيئة المارونية الكبرى في التاريخ اللبناني ، خاصة وقد وقعت بإشراف قائد الجيش اللبناني وتحت رعاية رئيس الجمهورية اللبنانية.^(٣)

ومن هنا فقد رأى الجانب المناهض لهذا الاتفاق وهو المناهض في الوقت ذاته للعمليات الفدائية (الطائفة المارونية) أن الفدائيين الفلسطينيين كانوا يقومون بنقل الاشتباكات والصدامات عن عمدٍ

(١) محفوظات وزارة الداخلية اللبنانية ، سجل رقم ٥٠١ ، ٢٥ آذار ١٩٧٠؛ شفيق الحوت ، عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية ، أحاديث الذكريات (١٩٦٤-١٩٨٤) ، دار الاستقلال للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٠.

(٢) كمال جنبلاط ، هذه وصيتي ، مؤسسة الوط العربي ، باريس ، ١٩٧٨ ، ص ٨٨؛ خالد محمد الأزعر ، المداخل الإسرائيلية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين ، مجلة شؤون عربية ، أيلول ١٩٤٤ ، ص ١٢٥.

(٣) جريدة الحوادث ، العدد ١٠٤٥ ، ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٠؛ جريدة السفير ، العدد ١٠٧٧ ، ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٠.

إلى داخل المدن اللبنانية ، بهدف كسب العطف من الجماهير اللبنانية التي كانت القضية الفلسطينية في تلك الفترة هي محور اهتماماتها ، كانت هذه الاتفاقية هي حديث التكتل الماروني الذي لا يكف عن المتاجرة به ، وكان حزب الكتائب في هذا الصدد يرى أن إزاحة أو على الأقل تحجيم الوجود الفلسطيني هو بمثابة حرب وقائية الهدف منها هو الحد من تآكل الدولة اللبنانية وتماسكها.^(١)

كما رأى أيضاً هذا الجانب الرافض للاتفاقية وللعمل الفدائي أن الأنظمة العربية تصور الجيش اللبناني على أنه أداة لضرب المقاومة الفلسطينية ، وأنه يؤدي خدمة لإسرائيل والإمبريالية الأمريكية والأنظمة الرجعية ، وأنها تساهم بهذا الشكل في تأليب الرأي العام اللبناني عليه.^(٢)

كانت القوى المسيحية في لبنان في غالبيتها تنظر إلى القضية الفلسطينية نظرة الريبة والشك ، وكان لسان حال هذه القوى يريد من الفلسطينيين أن يقدروا الخدمات التي تقدم لهم على كافة الأصعدة ، وقد تجلت نظرة الريبة والشك في خوف هذه القوى من التأثير في التوازن الطائفي ، إذ ظل حزب الكتائب على وجه الخصوص ينظر إلى الوجود الفلسطيني في لبنان على أنه وجود ذا طبيعة غريبة ومختلفة عن طبيعة الكيان والمجتمع اللبناني ، الأمر الذي أحدث من وجهة نظرهم خللاً في التوازن الطائفي يصب في صالح القوى الإسلامية وهو ما لا يرضاه الكتائب ولا القوى المسيحية ولا يسلمون به ومن هنا فقد نادى هذا الحزب بالعودة إلى التوازن الطائفي عن أبعاد الفلسطينيين وحصرهم في نطاق ضيق.^(٣)

كما كان اتفاق الفلسطينيين مع القوى التقدمية في لبنان من حيث المبادئ والأهداف من أهم الأسباب التي جعلت القوى المارونية تتهم الفلسطينيين بالسعي من خلال الاتفاق مع هذه القوى إلى

(١) سمير أيوب ، المصدر السابق ، ص ١٢٨؛ جريدة الأهرام ، العدد ١٢٧٦ ، ٢٥ آذار ١٩٨٠ .

(٢) صبحي منذر ياغي ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

(٣) ياسر عرفات ، في ذكرى وفاة كمال جنبلاط ، جريدة الحوادث ، العدد ١٠٢٢ ، ٢٣ آذار ١٩٧٩؛ طارق محمود ، ورقة عمل بعنوان أثر قضية اللاجئين الفلسطينيين على التركيبة السياسية للمنطقة ، غزة ، ٢٠٠٨ ، ص ٧ .

تقويض دعائم الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ ورفض صيغته، وأن المقاومة بناءً على هذا الاتفاق تتدخل كأحد أطراف الصراع في المجتمع اللبناني (الطائفي) ، وكذلك في الصراع السياسي ما يخالف من وجهة نظرهم اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ الذي نظم العلاقة بين المقاومة الفلسطينية والسلطة اللبنانية.^(١)

وهنا فقد كان رأي حزب الكتائب أن الصراع الاجتماعي الداخلي الدائر بين الطوائف المكونة للمجتمع اللبناني ، والذي يهدف (الصراع) إلى لإطاحة بالأوضاع السياسية والاجتماعية إنما تعود أحد عوامله وأسبابه إلى تزايد خطر الوجود الفلسطيني في لبنان ، وهم (القوى المسيحية) وأن كانوا لم يذكروا ذلك بصراحة ، وإنما كانوا يبتنون ذلك في أحاديثهم الدائمة عن ضرورة أن يكون للبنان دولة وسلطة وجيش يد واحدة.^(٢)

ويضاف إلى ما سبق خشية الجانب المسيحي من توريط الفلسطينيين وجعل لبنان في صراع مع إسرائيل، وهذا الرأي كان يصدر من حزب الكتائب من خلال الرؤية السابقة من أن لبنان قد قدم الكثير من أجل الفلسطينيين ، وأنه فيما قدمه يفوق الكثير من الدول العربية المجاورة ، وكان هذا الرأي يرى إلى جانب ذلك أن الاقتصاد والنظام اللبناني لا يقويان على الدخول في حرب مع إسرائيل، كما يرى هذا الرأي في هذا الشأن أن المقاومة يجب عليها ، إلا تساعد بأفعالها في توريط لبنان وأنها يجب عليها قصر المقاومة في نطاق محدود على أساس سيادة الدولة اللبنانية المضيفة لهم، وقد ذهب الكتائبون في هذا الإطار إلى اقتراح يقضي بحصر الوجود الفلسطيني في جنوبي لبنان ليكون بعيداً عن العاصمة بيروت.^(٣)

لذا فإن الجانب الفلسطيني لم تغب عنه رؤية القوى المسيحية لهم ولقضيتهم ، ففي ٢٨ آذار عام ١٩٧٠ أصدرت اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان بياناً حول الأحداث الدائرة في لبنان في الأيام السابقة آنذاك ، وبعد أن سردت هذه اللجنة في بيانها الترتيب الزمني لهذه الأحداث الدهاء ، ذلك أنهم لجأوا إلى العناصر العملية التي تم زرعها داخل المقاومة وحولها ليتم استخدامها ضد الفلسطينيين، وعرجت على أتهام السلطات اللبنانية بالتكؤ في الالتزام بالشق العسكري في اتفاقية

(١) سليمان تقي الدين ، المصدر السابق ، ص ١٥٠.

(٢) مجلة الشراع ، العدد ٧٦٤١ ، ٢٤ حزيران ١٩٧٠؛ جريدة النهار ، العدد ١٩٢٤ ، ٢٥ آذار ١٩٧١.

(٣) احمد زين العابدين ، رؤساء لبنان وصلوا إلى الرئاسة ، مؤسسة نوفل ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٢١٥.

القاهرة ، ثم أكدت أن هناك مؤامرة على الفلسطينيين في لبنان أستخدم فيها المتآمرون داخل السلطة سلاح الوقت المناسب ، وأوضحت في هذا الإطار أن حركة المقاومة طلبت من الدولة تصفية هذه المجموعة ومعاقبتها ، وأضاف البيان أن هذه العناصر قد فاجأتها الضربة الساحقة التي وجهتها حركة المقاومة لعصابات المدسوسة على العمل الفدائي، فلجأت إلى الطائفية ، فحدث الاعتداء على موكب الشهيد النواش أثناء دفنه^(١)، وقد اتهمت حركة المقاومة الفلسطينية بعض رجال الكتائب اللبنانية بأنها وراء الاعتداءات التي حدثت أيام ٢٤-٢٥-٢٦ أذار عام ١٩٧٠ ، كما اتهمت الحركة بعض هذه العناصر بالتآمر لفرض جو من الارهاب والارتباك والقلق الطائفي وإطلاق الإشاعات كوضع قنبلة في إحدى الكنائس.^(٢)

أعلن كمال جنبلاط الزعيم المؤيد لموقف الفدائيين في كفاحهم ضد العدو الإسرائيلي عقب أحداث يوم ١٨ أذار عن أن الداخلية ستقوم بتشكيل دوريات أمنية مشتركة بين قوات لبنانية وفلسطينية على طول الحدود^(٣)، كما أعلن في وقت لاحق عن المضي في تكوين ما يسمى بالحرس الوطني ، ولم يتردد في ان يعلن أمام مجلس النواب صراحة اتهامه للمخابرات اللبنانية ، ومسؤوليتها إزاء أحداث الاشتباكات بين قوات الأمن والمقاومة ، وأوضح أن هدف رجال المخابرات من ذلك هو فرض المرشحين اللذين يريدونهم على الناخبين في انتخابات الرئاسة.^(٤) وفي حديث لكمال جنبلاط وزير الداخلية اللبناني يوم ٢٨ أذار عام ١٩٧٠ حول ملاسبات الحوادث الأخيرة ، أفاد أن هناك مخطط من بعض المخابرات الأجنبية وراء هذه الأحداث ، وأن الفلسطينيين ضبطوا أنفسهم وكانوا يتعرضون للهجوم ولا يردون.^(٥)

(١) المشوار الطويل ، وثيقة رقم ١٣ ، اللاجئين الفلسطينيين والأونروا ، صادرة عن الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل

اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة ، ١٩٩٥.؛ الان مينارغ ، المصدر السابق ، ص ٨٢.

(٢) ناجي علوش ، نحو ثورة فلسطينية جديدة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ١١٣.؛ الان مينارغ ، المصدر السابق ، ص ٨٣.

(٣) وثائق فلسطين ، مائتان وثمانون وثيقة مختارة (١٨٣٩-١٩٨٧) ، منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الثقافة.؛ جريدة الحياة اللبنانية ، العدد ٢٥٤٣ ، ١٧ أذار ٢٠١٤.

(٤) صالح عبد ربه ، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٠.

(٥) تقرير عن وضع فلسطيني لبنان صادر عن منظمة العفو الدولية ، ١٠ حزيران ١٩٧٠.

وقد رأى كمال جنبلاط دائماً يرى أن هناك عدة عوامل تحكمت في العلاقات الفلسطينية اللبنانية ، ومنها الخوف الذي انتاب غالبية المسيحيين في لبنان من احتمالات المستقبل ، لاسيما مع سيطرة الروح الطائفية عليهم ، وبالتالي خوفهم من التيارات الفكرية الجديدة ، كما ان من ضمن تلك العوامل خشية الفلسطينيين انفسهم في لبنان من العودة مرة أخرى إلى الواقع الذي كانوا عليه قبل العمل الفدائي ، وكذلك عدم الطمأنينة من جانبهم للدولة اللبنانية.^(١)

كما كان جنبلاط يرى أن من أهم المشكلات هو النظام اللبناني المعاد للتطور والتقدم ، والذي يقف بهذا الشكل كحجر عثرة في وجه بناء لبنان جديد تنصهر فيه الطائفية تحت لواء الوطنية والدولة الحديثة ، كما ان التغيرات الديموغرافية التي هددت بوجود الفلسطينيين في لبنان التوازن بين المسيحيين والمسلمين ، ذلك أن عدد المسلمين في لبنان قد ناهز نسبة الـ ٦٥% من عدد سكان الدولة اللبنانية ، وعلى هذا الأساس فقد أصبحت الطائفة المارونية تأتي في المرتبة الثالثة من حيث العدد في الطوائف اللبنانية^(٢)، وأخيراً يأتي استغلال المعارضين للمقاومة الفلسطينية لبعض الممارسات في الوسط الفلسطيني حيث قاموا في هذا الإطار بتضخيم هذه الأخطاء وتلك الممارسات من أجل الوصول إلى أغراضهم وتحجيم الوجود الفلسطيني ، كما ترك التسليح الكبير لدى المقاومة الفلسطينية وكذلك لدى القوى المسيحية أثراً سيئاً في كلا الجانبين.^(٣)

كان اليسار اللبناني والقوى التقدمية اللبنانية قد تحمست لاسيما الحزب التقدمي الاشتراكي للوجود الفلسطيني في لبنان ، إذ بنوا موقفهم في هذا الإطار على التعامل مع الوجود الفلسطيني كواقع ،

(١) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم في لبنان ، الفقرة العاشرة من التقرير ، ص ٧٠.

Itamar Rabinovich , The War for Lebanon 1970-1985 , Cornell University Press , 1985.

(٢) حلا نوفل رزق الله ، الفلسطينيون في لبنان وسوريا ، دراسة ديمغرافية مقارنة (١٩٤٨ ، ١٩٩٥) ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ١٠٣ ؛ كمال جنبلاط ، المصدر السابق ، ص ٩٠.

(٣) نورما مصرية ، في سوسيولوجيا أسباب فشل توطين اللاجئين الفلسطينيين ، مجلة السياسة الفلسطينية ، كانون الثاني ١٩٩٧ ، ص ٧٠.

حيث أتضح لهم من خلال المشوار الطويل لهذا الوجود أن فكرة اليمين المسيحي القائلة بعدم قدرة النظام اللبناني على خوض حرب ضد إسرائيل قد ثبت عدم صحتها حيث يخسر لبنان من الاقتتال الطائفي والاقتتال الداخلي مع الفلسطينيين أكثر من خسارته من الهجمات الإسرائيلية^(١)، وبالإضافة لذلك فقد كانت فكرة اليسار اللبناني القائلة بقبول المقاومة الفلسطينية ووجودها تعود إلى روح الضيافة العربية المتجذرة فيهم ، فما دامت الدول العربية قد اعترفت بالوجود الفلسطيني فلا يجوز للبنان إلا الرضا بذلك.^(٢)

وهكذا يبدو أن اليسار اللبناني كان مديناً للمقاومة الفلسطينية من خلال ذلك الدعم الذي قدمته هذه المقاومة لليسار اللبناني ، حيث نظرت القوى التقدمية إلى الوجود الفلسطيني على أنه فرصة يجب استثمارها لتحقيق مكاسب سياسية في لبنان ، فالمقاومة من وجهة نظرهم تعد تجاوزاً للواقع الطائفي في لبنان ، ومن هنا دعا اليسار إلى التعاون مع الوجود الفلسطيني من أجل الإطاحة بالنظام الطائفي وفرض صيغة تقدمية^(٣)، وفي هذا الإطار أصدرت الأحزاب اليسارية في ٢٦ آذار عام ١٩٧٠ بياناً حول الاشتباكات التي حدثت يوم ٢٥ ، مطالبة بالتحقيق لكشف المدبرين والمنفذين ، كما طالب أهالي بلدة الكحالة اللبنانية التي وقعت فيها الأحداث السلطات اللبنانية بالقيام بتحقيق موسع في حيثيات الأحداث للوقوف على حقيقة مرتكبيها.^(٤)

صرح رشيد كرامي خلال تلك الأحداث بأن مشكلة السلاح المنتشر في كل مكان من الأراضي اللبنانية تعد المعضلة الأساسية المسببة لهذه المشكلات والاشتباكات ، مضيفاً بأن التدريب المستمر والمليشيات الموجودة هما المستخدمان في ذلك النزاع^(٥)، وقد أضاف كرامي نقطة خطيرة في هذا الإطار وهي أن السلاح يأتي بإحدى صورتين ، أما بصورة

(١) العفيف الأخضر ، القضايا المعاصرة ، ج ١ ، كانون الثاني ١٩٧٠ ، ص ١٨٢.

(٢) جريدة الهدف ، العدد ٩٥٤١٠ ، ١٨ نيسان ١٩٧٠.

(٣) جريدة السياسة الكويتية ، العدد ٣٥٥ ، ٥ نيسان ١٩٧٠.

(٤) سري الدين رجا ، وثائق الحرب اللبنانية ، المركز العربي للأبحاث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٢٥.

(٥) محمد علوان ، اللاجئين الفلسطينيون (الحق في العودة) ورقة مقدمة إلى ندوة اللاجئين الفلسطينيون حقوق مشروعة ومصير منتظر ، جامعة اليرموك ، ٦ كانون الأول ١٩٩٩ ، ص ٩٢.

رسمية عن طريق أذخال هذا السلاح من الموائى اللبنانية أو بصورة غير رسمية عن طريق توزيع هذه الأسلحة عن طريق جهات ووساطات رسمية^(١)، وأتهم كرامي الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك مشيراً إلى أنها لعبت دوراً مهماً في كافة المجالات مما أدى إلى تطور الأزمة اللبنانية في حين ان القوى المسيحية ضد المقاومة الفلسطينية على طول الخط ، وأن المسلمين كانوا معها ، وإنما يمكن القول أنه كان هناك بعض الزعماء اللبنانيين من السنة والشيعية والموارنة يقفون بجانب الفدائيين ضد الجيش اللبناني ، كما كان هؤلاء يقومون بتهريب الأسلحة والذخيرة للتنظيمات الفلسطينية.^(٢)

لذا فإن الأمر لم يطل حتى تم احتواء الأزمة ، لكنها كانت مؤشراً واضحاً على مدى التوتر الطائفي^(٣)، فما لبثت أن بدأت جهود إزالة الاحتقان والتوتر ، أصدرت اللجنة العليا للفلسطينيين بياناً جاء فيه : "إن اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين وعياً منها لخفايا المخطط الاستعماري التأمري وضرورة إفشال هذا واحباطه واستجابة منها للمساعي الأخوية الحميدة التي بذلها وزير الوحدة الليبي بتكليف من الأخ العقيد معمر القذافي ، اجتمعت ظهر أمس بوفد الحكومة اللبنانية المؤلف من رئيس الوزراء ووزير الداخلية والدفاع وقادة الجيش، وكان هذا اللقاء مناسبة مواتية لمصارحة شاملة طرح بها ممثلو حركة المقاومة جميع المشاكل والقضايا التي يعاني منها الفلسطينيون في لبنان ابتداءً من القيود المفروضة على العمل العسكري في منطقة الجليل الأعلى وانتهاءً بأصغر المشاكل في المخيمات وحولها والتي يواجهها الانسان الفلسطيني في حياته اليومية ، وكان اللقاء كذلك مناسبة مواتية لوضع النقاط على الحروف وتسمية الأمور بأسمائها ، وذلك لكي تكون المعالجة قائمة على أسس جوهرية وحقيقية لأنه لا معنى لأي اتفاق لا

(١) جواد الحمد ، الشعب الفلسطيني ضحية الارهاب والمذابح اليهودية ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٥ ، ص ٢٥.

(٢) شريفة كنعانة ، الشتات الفلسطيني (هجرة أم تهجير) مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية ، القدس ، ١٩٩٢ ، ص ٢٠٣.

(٣) فريد الخازن ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢؛ فالج الطويل ، اللاجئين الفلسطينيون : قضية تنتظر حلاً ، دار الطويل ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ١٠٥.

يكون مبنياً على مبدأ القبول الصادق بالعمل الفدائي والعمل على تسهيل مهماته وذلك بخلق الهيئات المقتنعة والكافية لتحقيق هذا الهدف، وبعد الحوار الصريح اتفق الجميع على إصدار بيان مشترك واحد تناول عناوين القضايا المعلقة ، وترك التفاصيل لمرجعين رسميين لبنانيين لوضعها بالاتفاق مع اللجنة السياسية العليا : مرجع عسكري ممثل بقيادة الجيش ومرجع مدني ممثل بوزير الداخلية واللجنة السياسية العليا التي أكدت حرصها على عدم الانصراف إلى أية معركة جانبية لتكريس قوى المقاومة لضرب العدو المشترك ، تأمل أن تتمكن مع الجانب اللبناني ضمن أجواء أكثر ثقة وهدوء من الوصول إلى حل نهائي وحاسم لجميع القضايا المعلقة ، ولذلك فإن اللجنة السياسية تهيب بجميع قواعد العمل الفدائي في لبنان أن تساهم في فرض الأجواء المناسبة لإنجاز المهمة الملقاة على عاتق اللجنة بالوعي والثورية والانضباط نفسها التي أتصفت بها طوال أيام المحنة القاسية. كما تتقدم اللجنة السياسية من الجماهير اللبنانية التي ساهمت في إطفاء الفتنة بتحية التقدير والإعجاب على أمل التعاون المستمر والمتصل في دعم الثورة الفلسطينية حتى تحقيق أهدافها في التحرير والنصر".^(١)

وفي ٣١ آذار عام ١٩٧٠ صدر بيان لبناني فلسطيني مشترك بشأن تصفية ذيول الحوادث الأخيرة في لبنان ، وقد أكد الجانبان الالتزام الكامل باتفاق القاهرة نصاً وروحاً ، وتعهد الجانب اللبناني باستكمال التحقيقات اللازمة لكشف جميع ملابسات قضيتي بنت جبيل والكحالة وما نجم عنهما^(٢)، وقد كان نص هذا البيان كالاتي : التقى ظهر هذا اليوم في مكتب رئيس مجلس الوزراء وبحضور السيد وزير الوحدة والخارجية في الجمهورية العربية الليبية ، ممثلو حركة المقاومة الفلسطينية بوفد من المسؤولين اللبنانيين ضم رئيس مجلس الوزراء ووزيري الداخلية والدفاع الوطني وقادة الجيش ، وبعد تداول جميع ملابسات الأحداث المؤسفة الأخيرة وبعدما طرحت جميع الأطراف وجهات نظرها بصراحة ووضوح ، وبعدما عرض وزير الوحدة الليبي موقف ثورة ليبيا رئيساً وحكومة وشعباً ورغبتهم في دعم

(١) نقلاً عن : جريدة النهار ، العدد ١٨٢٤ ، ١ نيسان ١٩٧٠. بيان اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في

لبنان حول المساعي المبذولة لتصفية ذيول الحوادث الداخلية الأخيرة في لبنان في ٣١ آذار ١٩٧٠.

(٢) مركز دراسات الشرق الأوسط ، المدخل إلى القضية الفلسطينية ، ط ٢ ، ٢٠٠١ ، ص ٢٢٥.

حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة ، وتوفير الأجواء الضرورية لتحقيق رسالتها الوطنية المقدسة دون أي تناقض أو تعارض مع سيادة لبنان وأمنه واستقلاله ووطنية أبنائه وشعورهم، أنفق الجميع على ما يأتي ^(١):

١. أكد الجانبان اللبناني والفلسطيني الالتزام الكامل باتفاق القاهرة نصاً وروحاً.
٢. تعهد الجانب اللبناني باستكمال التحقيقات اللازمة لكشف جميع ملابسات قضيتي بنت جبيل والكحالة وما نجم عنهما.
٣. أكد الجانب الفلسطيني أن الهدف الأساسي والوحيد للثورة هو ضرب العدو الإسرائيلي المغتصب وتحرير الأرض العربية المحتلة.
٤. سيسألف الجانبان اللبناني والفلسطيني الاجتماعات للاتفاق على تفصيلات الصيغ التنفيذية لمتابعة وضع اتفاق القاهرة موضع التنفيذ والعمل على رسم كل الخطط السياسية والإعلامية الكفيلة بعدم تكرار أي سوء تفاهم بين الجانبين وتدعيم الثقة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني ، هذا ويود الجانبان اللبناني والفلسطيني أن يعربا عن عظيم شكرهما للمساعي الحميدة التي بذلها وزير خارجية الثورة الليبية بتكليف من الأخ العقيد معمر القذافي ورفاقه أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية.

(١) علي فيصل ، المصدر السابق ، ص ١٩٨.

المبحث الثاني: تداعيات الأوضاع الاقتصادية على الطوائف اللبنانية (١٩٧٠-١٩٧٢).

عرف لبنان منذ نشأته ترابطاً وتلازماً بينه وبين نظامه السياسي الطائفي وبين الدور الاقتصادي للدولة اللبنانية ، وتأثير ذلك الدور في المحيط العربي وفي العالم ، وهو الأمر الذي أعطى للطبقة السياسية الحاكمة أفكارها الأيدولوجية المتناسقة مع دورها الاقتصادي الخدماتي.^(١)

وفقد عانى الشعب اللبناني على مدى تاريخه ، كما عانى اقتصاده من النظام الرأسمالي ، ذلك أن طبيعة النظام الرأسمالي تؤدي إلى تركيز الثروة في يد فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال ، والذين استطاعوا بفضلهم من الاستحواذ على غالبية ثرواته البلد ، ولكون النظام الرأسمالي لا يضع ضوابط كبيرة على مسألة تنمية الثروة التي يملكها الرأسماليون أو ضخامتها بل أنه يعطي التسهيلات لأنواع من العقود والمعاملات التي يكون من شأنها أن تركز الثروة في أيدي هؤلاء الرأسماليين ، وإذا أضيف ما سبق إلى أن مسألة تقاسم زعماء الطوائف لمناصب الدولة العليا والذي أدى بدوره إلى نهب للدولة اللبنانية من خلال ما يملكون من نفوذ وحصانة ، مما أهدر قدراً كبيراً من المال العام ومن موارد الدولة المالية من أجل تحقيق مصالحهم وتكريس زعامتهم الطائفية والسياسية ، ومن هنا فإننا نستطيع بهذا الشكل إدراك كم التعقيد الذي تعاني منه الحالة الاقتصادية والمالية اللبنانية.^(٢)

ساد في لبنان نمط الاقتصاد الحر وحرية العمل النقابي ، وقد جعل هذا النظام من رجال الأعمال في لبنان وزعماء النقابات المهنية قوة فاعلة ومؤثرة في الأحداث اللبنانية^(٣)، إذ ترتبط القوى الاقتصادية في لبنان بشكل رئيسي بالطبقة العليا فيه ، كما تعبر عن مصالح هذه الطبقة وتتأثر بها القيادات والحياة السياسية في لبنان من خلال النواب مختلفي المهن ، وكذلك الوزراء الذين يأتون من خارج المجلس ، وهنا يترك الارتباط المهني أو الخلفية المهنية أثره الواضح على اتجاهات إصدار التشريعات والقوانين أو اتخاذ القرارات المختلفة وفقاً لمصالح تلك القوى ، كما يكون تأثير القوى

(١) غالب أبو مصلح ، لبنان وضرورات التغيير ، جريدة النهار ، العدد ١٢٧٦ ، ٥ نيسان ١٩٩٩.

(٢) جورج قرم ، السياسة الإعمارية للجمهورية الثانية ، مجلة أبعاد ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٢٥.

(٣) علي حمدي الجمال ، لبنان يا عرب ، دراسة وثائقية - المأساة والرجال ولعبة الأمم المتحدة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، (د.ت) ، ص ٧٠.

الاقتصادية من خلال نشاطاتها حيث تمارس ضغطاً في مجلس النواب أو مجلس الوزراء لتقديم المقترحات والمشاريع التي تتسجم مع مصالحها.^(١)

لقد جعل هذا النظام الحر "التقليدي"، والذي كان استثناء في المنطقة العربية التي اعتمدت غالبيتها النماذج الاشتراكية بأشكال مختلفة لبنان تبدو "كسويسرا الشرق الأوسط"، كما جعل البعض يطلق على بيروت باريس الشرق، إذ اعتمدت لبنان آنذاك على سياسات اقتصادية هدفت إلى تعزيز القطاع المصرفي والمالي عبر قانون النقد والتسليف الذي حمى سرية الودائع وأسهم في جذب الأموال العربية إلى لبنان^(٢)، ومن سمات نظام الاقتصاد الحر أنه يقوم في أساسه على المبادرة الفردية، كما يحتل القطاع الخاص فيه المرتبة الأولى، ويهيمن فيه قطاع الخدمات الذي يشكل أكثر من ٧٠%، بينما لا تتعدى نسبة قطاعات الزراعة والصناعة ٣٠%، وقد أثر هذا الأمر السلبي على الاقتصاد اللبناني خاصة في تلك المرحلة، وهو الأمر الذي جعل فرص تعرضه للهزات عند أول أزمة كبيرة، ذلك أن اعتماده الرئيس يكون على الاستيراد من الخارج، وهو ما يلاحظ في هذه المدة حيث حدثت تغيرات سلبية في بنويته شملت القسم الأكبر من طاقته الانتاجية في جميع المؤسسات والمناطق والقطاعات، إذ أصبح هناك تراجعاً كبيراً في الانتاج الزراعي والصناعي، وزادت نسبة هجرة اليد العاملة، ما ترك أثراً واضحاً على جميع فروع الاقتصاد.^(٣)

فما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ نما الاقتصاد اللبناني عبر الناتج المحلي الفردي بمعدل سنوي قدره ٥%، وفي الوقت ذاته قل معدل التضخم ولم يصل مؤشره إلى أعلى من ١,٥%، وفي مؤشرات المؤسسات الدولية وضع لبنان في أعلى مستويات الدخل الفردي لمجموعة الدول ذات الدخل المتوسط أي تلك التي تقع مباشرة قبل الدول الصناعية، وكانت نسبة النمو الزراعي تقدر سنوياً بحوالي ٦,٣%، كما كانت نسبة نمو الصناعة تقدر بحوالي ٥%، وكانت هناك توازنات اقتصادية ساهمت في خلق حيوية في أغلب القطاعات. لذا توزع الناتج المحلي الإجمالي على ١٢% للقطاع

(١) فؤاد مطر، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٢) حمدان كمال، الأزمة اللبنانية - الطوائف الدينية - الطبقات الاجتماعية - الهوية الوطنية، ترجمة: رياض صوما، دار الفارابي، ١٩٩٨، ص ١٠٠.

(3) Chiha Michel, Propos'd Economic Lebanese, Publication de la Fondation Michel Chiha, Editions du Trident, Beyrouth, 1965, P.201.

الزراعي ، و ٦٨% للخدمات ولبقية القطاعات المرتبطة بالصناعة ، أما توزيع السكان من حيث نسب العمل في هذه الأنشطة ، فقد كان حوالي ٣٨% من السكان يعملون في الزراعة ، كما كان ما يقرب من ٣٩% في الخدمات ، وكان الباقي يعمل في مجال الصناعة. أما توزيع السكان في الريف والمدن فلم يشكل سكان المدن إلا حوالي ٤٤% من مجموع السكان ، مما أدى إلى بقاء الريف حيويًا من حيث السكن والعمل والانتاج ، كما ساهم في وصول الخدمات الاجتماعية الأساسية إليه ، وفي ظل هذا أيضاً نمت الصادرات السنوية بمعدل يقدر بحوالي ١٤,٥% ، في الوقت الذي ارتفعت فيه الواردات بما يعادل ٥,١% ، وهو الأمر الذي ساعد في تحسن أوضاع الميزان التجاري.^(١)

ومع أن الريف اللبناني لم يستفد من هذا الكم المعقول إلى حد كبير من التطور إلا في تلك الفترة، كما يمكننا القول أن مقدار ما تم استثماره في هذه المدة ذاتها لم يكن كافياً على المستوى الكمي ، وكذلك على المستوى الكيفي من ناحية التكنولوجيا والتقدم والتنوع والانتشار.^(٢)

وعلى الرغم من أن لبنان قد شهدت في المرحلة التي أعقبت أزمة بنك إنترا عام ١٩٦٦ طفرة صناعية ، إلا أن هذه الطفرة قد ترافقت مع توتر مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية واستفحال أبعادها ، ومع أن لبنان قد استفادت في المرحلة نفسها من التغيرات الهيكلية وتوسعت في حجم علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية ، وخصوصاً الدول العربية ، ورغم استفادتها اقتصادياً من الأحداث السياسية في الوطن العربي وخاصة مع الصراع العربي الإسرائيلي وإغلاق قناة السويس بعد نكسة عام ١٩٦٧ ، وهو الأمر الذي جعل لبنان في هذه الفترة يستعيد دوره كمركز تجاري أساسي في العالم العربي^(٣)، إلا أنه يبدو لنا أن هذا النمو لم يكن له تأثير جذري في الخروج من قضية هيمنة قطاعي التجارة والخدمات حيث ظل هذان القطاعين هما الرئيسان في مجمل الاقتصاد اللبناني ، وأن النمو الصناعي لم يتحقق خارج التقسيم الإمبريالي للعمل حيث تم إدراجه في سياق التعديلات التي استحدثت على هذا التقسيم منذ بداية السبعينات والتي تولدت عن إقدام النظام الإمبريالي العالمي على

(١) لويس حبيقة ، تصحيح هيكلية الاقتصاد اللبناني ، جريدة الشرق ، العدد ٦٥٥ ، ٣ حزيران ٢٠١١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) بشير اسكندر ، التنمية في لبنان (الفرصة الثانية للنهوض الاقتصادي والاداري) ، دار العلم للملايين ، بيروت ،

١٩٩٤ ، ص ٢١.

تحويل جزء من الصناعات إلى الدول النامية لقاء بقاء سيطرتها على الصناعات المتقدمة واحتفاظها بها.^(١)

وقد نتج عن تلك التحولات انسلاخ أقسام واسعة من البورجوازية الصغيرة والمتوسطة عن الطغمة المالية ، وأدى ذلك إلى إضعاف علاقة التبعية السياسية والأيدولوجية التي كانت تربط هذه الفئات كلها بتلك الطغمة المالية وبممثليها في السلطة ، والتي جرت بوتائر وأشكال وفي ظل شعارات متنوعة ومتفاوتة أحياناً من منطقة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر ومن طائفة إلى أخرى ، هددت تجدد علاقات التبعية تلك التي شكلت تاريخياً صمام أمان للنظام السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي اللبناني ، وأدت في محصلتها العامة إلى فقدان البورجوازية الكبرى ذلك التوازن الطبقي والسياسي الذي كانت تقوم على أساسه سيطرتها الطبقيّة السياسية والاستقرار النسبي لنظامها.^(٢)

ولم تكن الحركة النقابية في تلك المرحلة التاريخية بمنأى عن التدخلات الخارجية وعن محاولات السلطة الحثيثة لإضعافها وبعبثتها صفوفها ، فدخل العديد من قادتها السجون بتهمة العمل لإسقاط الأنظمة بالقوة ، إلا أن تلك الملاحظات الظالمة لم تثني أولئك النقابيين من متابعة النضال في أطر ديموقراطية متقدمة ، وفي نقل الصراع من الأطر التقليدية المختلفة إلى أطر اجتماعية تهدف إلى تحسين أوضاع الأكثرية الساحقة من اللبنانيين وتغليب الانتماء المهني على سائر الانتماءات ، ولم يكن ذلك النضال سهلاً في ظل أنظمة حكم عربية مركزة على القمع والتسلط والفساد وكم الأفواه والهلع من ظهور حركات اجتماعية تهدف إلى بث الوعي في نفوس المواطنين والعمل من أجل تحقيق أمنياتهم في العدالة والمساواة والتعبير الحر ، إن القمع الذي تعرضت له الحركة النقابية لم يكن قراراً محلياً بل محصلة لإرادات إقليمية ودولية همها الحفاظ على الأنظمة الفاسدة في هذه المنطقة والحيلولة دون التمثيل بالنموذج اللبناني في النضال النقابي.^(٣)

وقد تميزت الحركة النقابية اللبنانية بدعمها للنظام القائم في لبنان وهو النظام الديموقراطي البرلماني ، وذلك لأنه الإطار الأفضل الذي تستطيع النقابات العمل تحت لوائه من أجل تحسين

(١) سليم الحص ، الدولة والحرية الاقتصادية في لبنان ، جريدة الاقتصاد والاعمال ، العدد ١٢٥٤ ، تموز ١٩٨١.

(٢) العياشي غسان ، الأزمة المالية العامة في لبنان (قصة الانهيار النقدي ١٩٨٢-١٩٩٢) ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ٧.

(٣) صايغ عطا الله ، نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٢٧.

أوضاع العمال والمستخدمين ، كما تميزت تلك الحركة أيضاً بالمواقف الثابتة خصوصاً ذلك الموقف المعادي للأيديولوجيات القومية المتطرفة كالفاشية والنازية ، وذلك لأن أهم أهداف هذه الأيديولوجيات هو القضاء على الحركة النقابية وإقامة أنظمة قمعية ، كما كان أهم ما ميز هذا العمل النقابي هو رفض الطائفية بكافة أشكالها المتنوعة رفضاً تاماً ، وبالتالي تبني الدعوة إلى مجتمع المواطنة ، وقد تكرر ذلك عملياً من خلال الممارسة ، كما كان من مميزات العمل النقابي رفض العنف والعمل من أجل النضال الديمقراطي وألياته مثل (الاضطرابات والتظاهر والاعتصامات وغيرها من سبل الاحتجاج) ، ورغم الضغوط التي تعرضت لها الحركة النقابية ، إلا أنها لم تحد عن هذا الموقف.^(١)

وقد كانت المدة (١٩٧٢-١٩٧٤) هي ذروة نشاطات تلك الحركة ، إذ انخرطت في تلك النضالات التي عمت كافة الأنشطة الاقتصادية ، كما دعمت كافة تحركاتهم واحتجاجاتهم في ربوع لبنان كافة ، وكانت مظاهرة الاتحاد الوطني للنقابات العمالية في آذار ١٩٧٤ هي المظاهرة الأكثر تعبيراً عن قوة الحركة النقابية ومدى فعاليتها وتأثيرها في المجتمع اللبناني.^(٢)

جدير بالذكر بأن عام ١٩٧١ شهد كثرة الاحتجاجات الرافضة للأوضاع الاقتصادية ، إذ نزلت النساء إلى الشوارع في تظاهرة حاشدة احتجاجاً على الغلاء ورفع أسعار المواد الغذائية ، كما احتل بعض الطلاب العديد من المباني الرسمية احتجاجاً على التقصير الحكومي الذي حدث في مطار بيروت ، وقام موظفو شركة الكهرباء الرسمية بقطع التيار الكهربائي عن الفنادق الفخمة ، كما قام عمال أحد المعامل بالاعتصام داخل معملهم وإيقاف انتاجه.^(٣)

أدت الطائفية إلى ظاهرة التخلف الاقتصادي ، والتي تعني أن البنية الاقتصادية القائمة في الدولة اللبنانية لا تخدم مصلحة الشعب ولا مصلحة الوطن ، كما أن إعطاء الأولوية الاقتصادية إلى قطاع الخدمات والتجارة ، وبالتبعية إهمال قطاع الزراعة والصناعة إنما ينعكس سلباً على مصالح أغلبية الشعب اللبناني ، حيث أنه لا يستفيد من هذه القطاعات سوى فئة قليلة من اللبنانيين ، وهو الأمر الذي يظهر غياب سياسة التنمية المتوازنة ، وفي الوقت ذاته زيادة الامتيازات الطائفية في الإدارات

(١) جريدة النهار ، العدد ٩٧٩٠ ، ٣٠ كانون الأول ١٩٨٠.

(٢) شادي نشابة ، العمل النقابي في لبنان بين فترة جلب حقوق العمال والازدهار وفترة الرضوخ والتبعية ، جريدة السفير ، العدد ١١١٣ ، ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٠.

(٣) بيسان الشيخ ، لبنان الإصلاح المستحيل ، جريدة الحياة اللبنانية ، العدد ١٠٦٥٤ ، ٢٢ آذار ٢٠١٤.

العامّة ، وهو ما يتناقض مع أسس النظام الديمقراطي ، إذ كانت سياسة التوظيف في لبنان تتم بناءً على اعتبارات طائفية ، حيث كان الموظفون مدعومون من طوائفهم وغير خاضعين لمبدأ المساواة الديمقراطي ، وقد أضعف تأثير الطائفية السياسية والفساد الإداري ، وكذلك إهمال مصلحة الأغلبية في لبنان صلة المواطن بالدولة ، وأصبح المواطن اللبناني ينظر إلى الدولة لا بوصفها دولة وإنما بوصفها سلطة طبقة من النفوذ وهيمنة رأس المال على الحكم ، وهو الأمر الذي عزز شعور الاغتراب عند الشباب اللبناني ، الأمر الذي يفسر هجرة الكثير من اللبنانيين ، وخصوصاً من أبناء المناطق البعيدة عن بيروت واللذين وقع عليهم ثقل العبء الاقتصادي.^(١)

لقد تعززت الطائفية في لبنان من خلال الدعم المعنوي من الطبقة الحاكمة ، إذ كان الزعماء السياسيين وأصحاب السلطة في لبنان هم أنفسهم أصحاب الأرض والمال ، ومن هنا فقد أصبحوا متحكمين في المصالح اللبنانية بهدف تحقيق مصالحهم الخاصة والفئوية ، كما أن هؤلاء الزعماء السياسيين هم من يتولون إدارة الأحزاب السياسية ، وهو الأمر الذي جعل الأحزاب السياسية في لبنان تتحول من مؤسسات مهمتها بناء الوطن وتدعيم أسس المواطنة إلى مراكز لبذر الفتن الطائفية ، وهو ما يناقض مفهوم الأحزاب العام.^(٢)

وهكذا فإن تجزراً طائفيّاً قد أصبح راسخاً في توجهات الغالبية العظمى من المواطنين اللبنانيين ، كما أصبح معترفاً به بشكل رسمي وواضح في الدولة اللبنانية بل ومتلازماً في تاريخ لبنان كله^(٣)، فالعملية السياسية الطائفية المختلطة لدرجة الامتزاج مع النظام الرأسمالي اللبناني وسعت المجال ديناميكياً أمام أصحاب المال ورؤساء الطوائف ، وهؤلاء بدورهم واستخدموا تلك الأموال للوصول إلى المناصب السياسية بحيث تصبح السلطات التشريعية والتنفيذية لهم ، ومن هنا أصبح مجلس النواب أداة لتشريع القوانين التي تناسبهم وتحقق مصالحهم ، كما أصبح الجزء المتحكم في القرار المالي.^(٤)

(١) بشير اسكندر ، الطائفية في لبنان إلى متى؟ ، مؤسسة مجد للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٨.

(٢) عدنان الأمين ، إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠١.

(٣) خليل أرزوني ، الغاء الطائفية في لبنان وفصل الطوائف عن الدولة ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ٢٥.

(٤) عطية عبد الله ، مخاطر العجز والدين العام على الاستقرار والحريات في لبنان ، دار الجديد الدولية للمعلومات،

بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٧٠.

وبغض النظر عن مدى شرعية المطالب التي طالب بها الموظفون اللبنانيون ، فمن المعروف اقتصادياً أن رفع أجور الموظفين هو أحد عوامل تحريك الاقتصاد الراكد ، وذلك لأن رفع الأجور سوف يكون من شأنه زيادة القدرة الشرائية لدى هؤلاء الموظفين ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحويل جزء من هذه الرواتب إلى أموال متداولة وينعكس ذلك بالإيجاب على الاقتصاد.^(١)

ويبدو وبشأن الحديث عن تداعيات الوضع الاقتصادي على الطوائف وحدث تحول في الديموغرافية الطائفية ، فإن هذا التحول تنتقل معه القوة من طرف المتحول منه إلى الطرف المتحول إليه ، مما يؤدي إلى نشوء الصراعات بين الطوائف التي هي في الأساس وحدات سياسية ، وهو امر ليس بالسهل ولا بالبسيط حيث أن هذه الصراعات قد تدوم لسنوات طويلة قبل ان تتم تسويتها.^(٢)

أن بالقدر الذي نجحت فيه السياسات الليبرالية اقتصادياً فإن هذه السياسات قد فشلت اجتماعياً ، وذلك لأنها لم ينتج عنها عدالة اجتماعية في الثروة وتوزيع الدخل بل أن العكس هو ما قد حدث ، حيث نتج عنها فوارق اجتماعية كبيرة شكلت الأسس التي بنيت عليها النزاعات السياسية والأمنية فيما بعد.^(٣)

وقد وصف عهد السبعينات بأنه حقبة عودة الاقتصاد اللبناني ، إذ شهدت تلك المرحلة عودة الرأسمال الذي كان موظفاً في الخارج ، وكان من نتائج ذلك أن حدث ما يمكن وصفه بثورة إعماريه قوية بلغت ذروتها مع بداية عام ١٩٧٢ ، كما اتاحت وفرة رؤوس الأموال زيادة التسليف البنكي بشكل كبير في هذه المدة ذاته الأمر الذي أفاد القطاع الصناعي.^(٤)

غير أنه بمقدار ما كانت هذه المرحلة مرحلة ثورة اقتصادية وارتفاع في معدلات النمو ، بمقدار ما ترتب على الدولة اللبنانية جراء ذلك من أعباء كانت وليدة هذا الواقع بالذات ، وهي تلك الاعباء التي

(١) عطية عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٧٠.

(٢) وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاقتصادي ، مركز الدراسات والتوثيق والنشر ، سلسلة دراسات الحياة اللبنانية ، بيروت ، ١٧-١٨-١٩ و ٢٠ شباط ١٩٩٣ ، ص ١٠٠.

(٣) ملحم شاول ، اشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٧.

(٤) رشيد شقير ، الطائفية والديمقراطية في لبنان (الواقع والممكن في الممارسة الديمقراطية اللبنانية) ، مؤسسة فرديتش إيرت ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٧.

بدأت الدولة اللبنانية أمامها عاجزة عن مواكبة التطور ، وقد ظهر هذا العجز من الدولة في التخطيط الذي أدارت به الدولة تلك الأعباء ، أن هذه المرحلة بقدر ما كانت مرحلة عودة للثقة وعودة للرأسمال من الخارج وارتفاع لحجم الودائع البنكية وتوسع للتسليف ، إلا أنها كانت أيضاً مرحلة ارتفاع لمعدل التضخم وزيادة لغلاء المعيشة ، مما جعل الدولة تقوم باتخاذ إجراءات متنوعة من أجل مواجهة ذلك من خلال دعم السلع الاستهلاكية ، واتخاذ تدابير مختلفة لضبط ارتفاع الأسعار ، محاولة إيجاد موارد إضافية للدولة اللبنانية تتيح لها تحمل الأعباء المنوطة بها^(١)

شكل ارتفاع أسعار المحروقات عبئاً على الدولة ، ذلك أنها هي المستورد الوحيد لهذه المواد ، كما أنها كانت تتحمل بدلاً عن المستهلكين أعباء زيادة الأسعار ، كما تحملت الدولة عبء سياسة التسعير وتثبيت هذه الأسعار لعدد من السلع الضرورية والأساسية كالسكر والقمح ، كما قامت برفع الأجور والمرتبات مراراً من أجل تعويض تراجع القدرة الشرائية للأفراد الناتجة عن ارتفاع معدل التضخم^(٢).

كما لجأت الحكومة في بداية عام ١٩٧٢ إلى اتخاذ إجراءات مختلفة للتسعير من أجل مواجهة أزمة الغلاء المتفاقمة ، وقد تنوعت هذه الإجراءات مما عبر عن مقدار الضغط الذي تعرضت له الحكومة لمواجهة هذه المشكلة وفي هذا الخصوص قامت الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من أجل تخفيض أسعارها ، كما أوقفت العمل باستيراد بعض السلع من أجل الهدف نفسه ، وقامت بتثبيت حد أعلى لأسعار السلع الاستهلاكية الأساسية ونسب أرباحها ، وقامت بتحديد أسعار بعض السلع التي صنعت محلياً ، كما أنشأت المجلس الوطني لسياسة الأسعار ، وقامت ببلورة مشروع من شأنه إخضاع التجارة الداخلية لرقابة وزارة الاقتصاد ، واعتمدت نظام البطاقة التموينية لبعض السلع^(٣).

كانت الإجراءات عديمة التأثير أو صعبة التنفيذ ، وهو الأمر الذي نتج عنه أن حكم المواطنون عليها حكماً سلبياً سيئاً حيث لم تعجلهم جهود الدولة في هذا المجال ، ولا ما قامت به في هذا الشأن

(١) حمدان كمال ، سياسة الأجور والمداخيل ، مجلة أبعاد ، تشرين الثاني ١٩٩٤ ، ص ١٤٠.

(٢) عيسى نجيب ، سياسة العمالة ، مجلة أبعاد ، شباط ١٩٨٤ ، ص ١٢٨.

(٣) فردريك معتوق ، جذور الحرب الأهلية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ١٥.

أو الخصوص^(١)، وقد شهدت تلك المرحلة أيضاً نقاشاً واسعاً حول السياسة الضريبية التي يجب أن تكون عليها الدولة وأن تعتمد عليها من أجل توفير موارد إضافية للدولة اللبنانية ، وكانت المحاولة الأولى في هذا الشأن عام ١٩٧١ في مدة حكومة الرئيس صائب سلام ، إذ تمثلت تلك المحاولة في رفع الرسوم الجمركية على الواردات ، إلا أن رفضاً حاداً قد واجه هذه المحاولة من قبل القطاع التجاري وجمعية تجار بيروت ، الأمر الذي جعل الحكومة توقف المشروع ، وقد بررت الحكومة محاولتها هذه بأنها جزء من مشروع شامل يهدف إلى تحديث الإطار التشريعي والإداري للدولة اللبنانية ، وكذلك تعزيز القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي^(٢).

وقد حاول الرئيس سليمان فرنجية والرئيس صائب سلام الذي تولى الحكومة في المدة (١٣ تشرين الأول ١٩٧٠ - ٢٧ أيار ١٩٧١) التصدي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت في تلك المدة حيث حاولا تجنب الاضطرابات ، فقام الرئيس سلام بتشكيل حكومة من طراز جديد وأطلق عليها حكومة الشباب أو حكومة الثورة من فوق ، وقد جاء في بيان هذه الحكومة الوزاري أن أولى اهتماماتها هو تهيئة الأجواء لتخطيط المستقبل اللبناني بشكل متكامل ، وعلى الأسس التي تعتمد عليها الديموقراطيات العريقة والاقتصاد الحر المنظم الذي تتسجم في إطاره نشاطات القطاع العام والخاص ، وتقع كل المشروعات التنموية في إطاره مما يساهم في زيادة الإنتاج وكذلك في زيادة الدخل العام ويساهم أيضاً في رفع مستوى معيشة المواطن ، وكان سلام شرح ثاني اهتمامات حكومته مؤكداً أنه من أجل تنمية لبنان اقتصادياً فإن الحكومة ستقوم برسم سياسة مالية جديدة تعمل على تأمين الترابط العضوي بين حجم الكتلة النقدية وحجم التسليف وبين حاجات هذه التنمية ، كما أكد سلام أن الحكومة ستواصل السعي إلى تأمين العدالة في توزيع الأعباء الضريبية ووقف هدر الموارد المالية العامة على النفقات غير المجدية في أجزاء الموازنة الثلاثة ، والعمل على تثبيت مستوى النشاط الاقتصادي وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع عناصرها بغية مساعدة الاقتصاد الوطني على مجابهة الانقلابات العنيفة ، وتمكين الدولة من توفير الخدمات التي ينتظرها المواطن في الحقول الاجتماعية

(١) علي نصار إسماعيل ، المجتمع المدني - العولمة - الديمقراطية - السوق ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ١٦٦.

(2) Ehrenberg John , Civil society : the critical history of an idea , New York University Press , London , 1999 , P.99.

والحياتية والصحية ، وأخصها الضمان الصحي، وتعزيز القطاع الطبي العام ، فضلاً عن سد حاجات المواطن الأولية إلى المسكن والطرق والمواصلات والانارة والماء والغذاء.^(١)

لم يكن باستطاعة الحكومة مواجهة تلك الازمات الخطيرة الموجودة على الساحة اللبنانية ، كما أن القيادة السياسية لهذه الحكومة لم يكن باستطاعتها أن تعطي تفسيراً جديداً لتلك الأوضاع المتفجرة ، وقد أدى هذا الأمر إلى حدوث تنافر بين بعض الوزراء في هذه الحكومة وبين القيادة السياسية ، فأستقال أحدهم وأقيل آخر ، ثم تألفت حكومة أخرى كلها من رجال السياسة التقليديين^(٢)، ففي عام ١٩٧١ أستقال الوزير أميل البيطار وزير الصحة العامة احتجاجاً على رفض الحكومة المشروع الذي تقدم به من أجل خفض سعر الدواء.^(٣)

تكونت هذه الجبهة في لبنان عام ١٩٦٩ من عدة أحزاب اللبنانية ومن عدد من الحركات القومية واليسارية ، وقد تكونت هذه الجبهة في عام ١٩٦٩ على أساس برنامج مشترك صاغته فيما بينها ، حيث كانت أهم ملامحه هي المناداة بالعمل على إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية ، والإعلان الواضح لعروبة لبنان ، ومن هنا فقد ضمت هذه الحركة الحزب التقدمي الاشتراكي ، والحزب الشيوعي اللبناني ، ومنظمة العمل الشيوعي ، والحزب السوري القومي الاجتماعي ، وحركة الناصريين المستقلين ، وحركة أمل ، والتنظيم الشعبي الناصري ، فضلاً عن إلى تنظيمات ناصرية صغرى ، وقد رأس هذه الحركة السياسي اللبناني البارز كمال جنبلاط ، حيث قامت هذه الجبهة في الأساس في مواجهة الجبهة اللبنانية اليمينية ذات الاغلبية المسيحية.^(٤)

كما اتفق على ان البرامج التي قامت الحكومة بتنفيذها لا تساعد على قيام تنمية متوازنة حسب المناطق والطوائف ، حيث أن غالبية المشروعات التي يمكن ان تساهم في حل المشكلات الاقتصادية

(١) الجريدة الرسمية اللبنانية ، العدد ١٠٣ ، ١٣ تشرين الأول ١٩٧٠؛ مرسوم رقم ٤ الخاص بتكليف الرئيس سلام بالوزارة؛ م . م . ل ، دور الانعقاد العادي الثاني ، ١٤ تشرين الأول ١٩٧٠ ص ٢٦٠؛ عصام بكداش ، المصدر السابق ، ص ٢٠.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠.

(٣) بيسان الشيخ ، المصدر السابق.

(4) Mario seccareccia ، Marc Lavoie ، "Les ideesrevolutionnaires de Keynes en politiqueconomique et le declin du capitalism rentier" ، in Economic Appliquee ، Volume.XLIII ، No.1 ، 1989 ، P.129.

في منطقة ما لا تنفذ إلا في العاصمة اللبنانية بيروت ، في الوقت الذي تحتاج فيه المناطق الأخرى من لبنان جنوباً وشمالاً مثل هذه الإصلاحات وهو الأمر الذي جعل لبنان مقسماً إلى مناطق محرومة وأخرى غير محرومة.^(١)

وخلال هذه المرحلة خاضت الحركة النقابية نضالات واسعة شملت كل قطاعات الانتاج ، وكانت معركة تحقيق قانون الضمان الاجتماعي في آذار ١٩٦٥ أهم نتائجها المطالبة بعد عشرين سنة من النضال ، كما خاضت الحركة إضرابات في قطاع الكهرباء وعمال بلدية بيروت ، والمياه ، والفنادق ، ودعمت حركة المستأجرين من أجل قانون عادل للإيجار ، كما ساندت الحركة التعليمية وإضراب المعلمين وأساتذة الجامعة ، وخاضت نضالات من أجل تخفيض أسعار الأدوية ، وحققت مطلب تطبيق فرع الضمان الصحي عام ١٩٧١.^(٢)

مما لا شك فيه أن إعطاء الصراعات الطائفية اللبنانية الداخلية المستندة في الأساس على أسباب سياسية استعمارية ، وكذلك أسباب طبقية واقتصادية غطاءً طائفيًا قد لعب دوراً كبيراً في بناء الذاكرات الشعبية والعقول الجمعية لدى اتباع معظم الطوائف اللبنانية ، وافرزت عند الطائفة المارونية على وجه الخصوص أهدافاً وتطلعات سياسية في مرحلة التطور الرأسمالية ، فالطائفية هنا وبهذا الشكل ليست قضية أيمان ديني وإنما قضية سياسية في الأساس ، والمارونية السياسية المجسدة للفكر الطائفي ليست سوى مزيج من هذه الذاكرة الشعبية المصطنعة.^(٣)

وقد أسست هذه الذاكرات الشعبية نواة الحركة العمالية اللبنانية التي تبلورت في بدايات القرن العشرين ، عندما ظهر الوعي الطبقي ومع توافر ظروف بدايات العمل النضالي ، وقد بلغت الحركة النقابية أوج ازدهارها في عام ١٩٧٠ ، إذ اتفق جميع أقطاب هذه الحركة على اتباع اتجاه وحدوي من

(١) جريدة النهار ، العدد ١٠٢٤٩ ، ٢٠ آذار ١٩٨٩.

(٢) بيسان الشيخ ، المصدر السابق.

(٣) المجمع البطريركي الماروني ، تصميم الكنيسة المارونية والقضايا الاقتصادية ، صدر عن الامانة العامة للمجمع ، ١٩٩٩ ، ص ١٠.

خلال إنشاء اتحادات على أسس إقطاعية ، إلا أن مشكلات الطائفية والحزبية وكذلك مشكلات المحاصصة قد أفلت قبضتها على الحركة بشكل كبير.^(١)

فالاتساع الكمي في الاقتصاد اللبناني ، وكذلك الارتفاع العام في مستوياته الاقتصادية لم يرافقهما تطور مواز في المضمون الاجتماعي ، ومن هنا فقد أدى ذلك إلى بقاء ثغرة اجتماعية كبيرة فاصلة بين بعض المناطق اللبنانية من منطقة لأخرى من ناحية وبين فئات المجتمع من فئة لأخرى من ناحية ثانية ، وأن محاولات الحكومات اللبنانية من أجل سد هذه الثغرة كانت محاولات محدودة للغاية.^(٢)

وقد عكس هذا التطور الاقتصادي الاجتماعي غير المتوازي تفاوت كبير في النمو بين المناطق وبعضها وخاصة المناطق المكتظة بالسكان والتي تنتمي كل واحدة منها إلى طائفة معينة ، مما جعل لعدم التوازي هذا أبعاداً طائفية.^(٣)

كما أسهم التضخم المالي الذي شهدته الدولة اللبنانية في بداية السبعينات من القرن العشرين ، وما تبعه من ارتفاع في الأسعار بلغت نسبته ما يقرب من ٢٧% في إظهار الهوة الاجتماعية السحيقة التي كانت سائدة في المجتمع اللبناني وجعلها أكثر حدة عن ذي قبل ، حيث أدى إلى نشأة طاقة اجتماعية كامنة قابلة للانفجار ، كما أوجد التقسيم الجغرافي المتفاوت اقتصادياً واجتماعياً ومع ضعف الأيديولوجية الحزبية بعداً طائفيّاً للطاقة اللبنانية الكامنة والقابلة للانفجار والذي تخطى المفهوم الطبقي للصراع ومع وجود قابلية فقد أصبحت هذه القابلية ذات مفعول ضاغط على المجتمع.^(٤)

ذلك أن الواقع تخطى المسألة الطائفية البحتة فالطوائف المسيحية لم تحصل على أعلى معدلات الدخل ، وفي الوقت نفسه حصل الشيعة فقط على معدل مرتفع للدخل بين الطوائف المسلمة ، هذا

(١) الاتحاد العمالي العام في لبنان ، نبذة عن تاريخ الاتحاد ، جريدة السفير ، ١٩ شباط ٢٠١٣.؛ البر داغر ، مقارنة بنيوية للسياسة الصناعية في لبنان ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، تشرين الثاني ١٩٩٩.

(٢) صايغ عطا الله ، المصدر السابق ، ص ٥٠١.

(٣) سميرة العكاوي ، لبنان في السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦٥-١٩٧٥) ، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة كليف الحكومية ، ١٩٨٤ ، ص ٢٥.

(٤) علي محمد الاغا ، القضية اللبنانية الاتجاهات السياسية في لبنان (١٩٢٠-١٩٨٢) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٢٨.

الاختلاف في الوضع المعيشي والدخل تأثر أيضاً بارتفاع المستوى التعليمي مما يعكس تحسناً ملموساً للاحية الفرص المهنية المتقدمة.

في حين اعتبر البعض أن الوضع الاقتصادي ذلك الوضع المؤثر كثيراً على إمكانية التحصيل العلمي ، إلا أن ذلك لا ينطبق بشكل كبير على الجماعات الطائفية في لبنان ، حيث أنه عندما جاءت الارشاليات الأجنبية إلى لبنان كانت الطائفة المارونية لا تزال طائفة شابة متفوقة على الدروز عُدّة وعتاداً ، وكان تقبل الموارد لهذه المدارس أكثر من المسلمين ، مما خلق تفاوتاً تعليمياً بين المسلمين والمسيحيين ، وذلك لأن لكل طائفة ظروفها موضوعية.^(١)

إن المصالح العامة للفئات المهيمنة على النظام والمكونة من قوى طائفية ومذهبية تمنع بناء دولة حديثة كما جرى في تجربة البلدان المتطورة تلبي حاجاتها وتخدم مصالحها العامة بوتائر سريعة وبتعقيدات أقل ، وهذه تستلزم بنية حديثة للدولة قادرة على مواكبة التطور الجاري في العالم ، وعلى تأمين الاستقرار في السلطة والمجتمع ، وهذا يتعارض مع وجود سلطة ونظام طائفي عشائري متخلف ومصدر للتجاذبات والناقضات والهزات في السلطة والمجتمع، ينجم عنها أزمات وتفجيرات دورية وأضرار وخسائر كبيرة اقتصادياً ، ورغم ذلك فإن الجانب الآخر للطائفية يلائم مصالح البرجوازية ، ويتجلى ذلك في استخدام النظام الطائفي كوسيلة لتثويه الوعي الطبقي والاجتماعي ولتفريق وتقسيم صفوف الطبقة العاملة والفئات الشعبية الأخرى على أساس عمودي طائفي ومذهبي تجنباً لتوحيدها في النضال النقابي والشعبي والسياسي دفاعاً عن قضاياها وحقوقها ومصالحها المشتركة.^(٢)

وقد كانت لدى المسلمين في هذه المرحلة في لبنان نظرية تؤكد إن المسلمين من بين الطوائف اللبنانية وخاصة السنة منهم هم الأشد فقراً في لبنان^(٣)، وطالما اشتكت الطوائف الإسلامية كثيراً من تدخلات متكررة من البطريركية المارونية فيما يختص بطريقة صرف الموازنة اللبنانية وغيرها في

(١) احمد بيبضون ، الصراع على تاريخ لبنان ، منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ١٠٣.

(٢) منتدى الفكر اللبناني ، المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات ، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية ، ٢٠١٠ ، ص ٢٥.

(٣) شوقي عطية ، لبنان وارتباط النظام السياسي بالتغيرات السكانية ، دار نلسن للنشر ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ١١٨.

الكثير من الحوادث اليومية^(١)، وكان المسلمون السنة ومعهم الطوائف الإسلامية يرون إن الاقتصاد الإسلامي يحقق للدولة اللبنانية التنمية المستدامة ، كما كانوا يرون إلا يتم حصر التنمية في إطار ضيق بل يجب ملاءمتها مع التطور من أجل ضمان حياة كريمة فالنظام الاقتصادي في الإسلام يهدف إلى معالجة المشكلات المتعلقة بالعمال ، وكذلك توفير فرص العمل للقادرين على العمل وإعطائهم ما يكفيهم من الأجر وما يكافئ عملهم ، كما يهدف هذا النظام أيضاً إلى معالجة المشكلات الناتجة عن التضخم وعدم الاستقرار والثبات المالي في الدولة.^(٢)

ويبدو أن توزيع المكاسب والحصص السياسية والاقتصادية تبعاً للعدد السكاني للطائفة ، هو ما جعل كل منها تبحث عن طريقة ما من أجل زيادة حصتها في السلطة أو على الأقل الاحتفاظ بها ، ومن هذه الطرق سعي كل طائفة أو تلك لزيادة عدد أبنائها ، وهنا تعددت وسائلهم في ذلك فمنها العادي وهو الزيادة السكانية ، ومنها المعقد كزيادة حجم الطائفة بطرق فعالة ، مثل إصدار قوانين ومراسيم التجنيس للمقيمين على الأراضي اللبنانية ، وأن كان ذلك يشكل خطورة ويزيد من احتمالات وقوع الحرب الأهلية.^(٣)

سعت الطائفة الشيعية إلى تنفيذ صيغة الدولة العادلة في لبنان تماماً كما سعت الطائفة السنية ، وقد كانت رؤيتها أن يتم ذلك بالتوافق المجتمعي ، لأن الإكراه على التطبيق على حد قولهم يعد ظلماً في أحيان كثيرة ، ومن هنا فقد سعت هذه الطائفة من أجل إيجاد صيغة تطوير للنظام اللبناني تتناسب مع الدعوة للدولة العادلة ، والتي هي دعوة حوارية في الأساس وليست دعوة إسقاطيه يأتي تطبيقها من خلال البحث في المكونات الأساسية للمجتمع اللبناني حتى يتم التوصل لتلك الصيغة ، ورغم أن أحداً في لبنان لم يعترض الفكرة إلا أن الاختلاف جاء على كيفية الوصول إلى هذه الصيغة، وذلك لأن تعددية المجتمع اللبناني قد أدت إلى اختلافات في النظرة إلى كيفية هذا التطبيق.^(٤)

(١) فيصل جلول ، عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان ، مجلة السياسة الدولية ، تشرين الأول ١٩٨٥ ، ص ١٣.

(٢) اسكندر مكريل ومكرم صادر ، مشكلات الاقتصاد اللبناني الرئيسية (وجهة نظر في الأسباب واتجاهات الحلول)، جريدة النهار ، العدد ٢٠٢٤٩ ، ٢٤ - ٢٥ آذار ١٩٩٩.

(٣) شوقي عطية ، المصدر السابق ، ص ١١٠.

(٤) وجيه كوثراني ، بين فقه الإصلاح الشيعي وولاية الفقيه ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٩.

المبحث الثالث : موقف الطوائف اللبنانية من حرب تشرين عام ١٩٧٣.

حرب تشرين الأول أو حرب أكتوبر هي الحرب الرابعة في سلسلة الحروب العربية الإسرائيلية ، حيث كانت الحلقة الأولى في هذه السلسلة هي حرب عام ١٩٤٨ ، ثم تلتها الحلقة الثانية وهي حلقة حرب عام ١٩٥٦ أو ما سُمي العدوان الثلاثي على مصر ، ثم حرب عام ١٩٦٧ والتي احتلت فيها إسرائيل أراض عربية مختلفة وعلى جبهات متعددة ، وأخيراً جاءت الحلقة الرابعة والتي نحن بصددتها وهي حرب تشرين عام ١٩٧٣.

اما حرب عام ١٩٦٧ هي تلك الحرب التي نشبت بين إسرائيل (الكيان الصهيوني) من جهة ، وكل من مصر وسوريا والاردن من جهة أخرى في الفترة الواقعة بين ٥ و ١٠ من حزيران عام ١٩٦٧ ، وكان من نتائجها أن قامت إسرائيل باحتلال أجزاء من مصر (سيناء ، وقطاع غزة) ، والضفة الغربية من الاردن ، والجولان من سوريا ، كما كان من نتائجها ايضاً مقتل ما يقرب من (٢٥) ألفاً من الجانب العربي ، في مقابل حوالي (٨٠٠) من الجانب الإسرائيلي ، وتدمير أكثر من ٧٠% من الجيش العربي مقابل أقل من ٥% من جيش إسرائيل ، كما كان من نتائجها أيضاً صدور القرار رقم ٢٤٢ من مجلس الأمن ، وكذلك تهجير غالبية سكان مدن السويس في مصر ، وغالبية سكان القنيطرة السورية^(١)، لم تكن الدولة اللبنانية لم تكن طرفاً في تلك الحرب ، إذ كانت الحرب على الجبهات الثلاثة السالفة الذكر ، ولكن ما أن انتهت هذه الحرب أو تم وقف إطلاق النار فيها حتى وجد لبنان نفسه في القلب من هذا الصراع ، ذلك أنه قد ترتب على هذه الحرب تزايداً في الوجود الفلسطيني في لبنان ، ثم تزايد هذا الوجود مرة أخرى وأصبحت لبنان هي معقل المقاومة الفلسطينية خاصة بعد أن تم إخراج هذه المقاومة من الأردن في عام ١٩٧٠.^(٢)

ومن الجدير بالذكر أنه أثناء حرب عام ١٩٦٧ رأى بعض قادة لبنان وبصفة خاصة هؤلاء المؤيدين لخصوصية لبنان التزام الحياد في هذا الصراع ، في حين رأى البعض الآخر وبصفة خاصة ذوي التوجه العربي منح منظمة التحرير الفلسطينية درجة كبيرة من الحرية للعمل الفدائي داخل

(١) الامانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء الفلسطيني ، حرب ١٩٦٧ ، المركز الفلسطيني للدراسات ٢٠ آذار ٢٠١٢.

(٢) نزيرة الأفندي ، المصدر السابق ، العدد ٧٠٦.

الأراضي اللبنانية ، كما ذهب هؤلاء إلى أبعد من ذلك عندما نادوا بأن تقطع لبنان علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية.^(١)

وقد سعت إسرائيل في هذا الإطار مراراً إلى تكرار تجربة طرد الفلسطينيين من لبنان كما حدث في الأردن ، فلجأت إلى تكثيف العمليات العسكرية في الجنوب اللبناني (معقل المقاومة) من أجل الحد أو التقليل من كثافته السكانية والقضاء على العمل الفدائي ، وأعلن كثير من القادة الإسرائيليين إن العمليات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني ستستمر طالما وجدت قواعد للفدائيين ، وأن ذلك سيحدث حتى لو أدى ذلك إلى وقوع ضحايا لبنانيين مدنيين.^(٢)

لم تكن الأمور هادئة على الساحة اللبنانية قبيل حرب تشرين عام ١٩٧٣ ، فقد نشب القتال بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين في ٢ أيار من العام نفسه ، وذلك على أثر قيام إسرائيل باغتيال ثلاثة من قادة الفدائيين الفلسطينيين ، ورغم توسط سوريا التي كانت تحضر للحرب آنذاك إلا أن وساطتها لم تنجح ، حيث نشب القتال مرة أخرى في ٧ أيار عام ١٩٧٣ مما أثار استياء سورية التي اضطرت إزاء ذلك إلى أغلاق حدودها مع لبنان ، وعلى أثر ذلك أوقف الرئيس سليمان فرنجية القتال بعد أن أدرك أن سبب الإصرار السوري على وقف القتال هو أن سوريا لا تريد أحداث من هذا النوع في الوقت الحاضر ، لاسيما وهي تحضر لحرب تحرير الأرض^(٣)، وقد ترتب على وقف إطلاق النار أن توصل الطرفان لما يعرف باتفاق (ملكارث)، والذي تم في ١٧ أيار عام ١٩٧٣ ، وكانت أهم بنوده اعتماد الميليشيا من أجل حراسة وتأمين المخيمات ، والميليشيا هي بعض فلسطيني المخيم غير المنضوين تحت سلاح المقاومة ، كما نص هذا الاتفاق أيضاً على إخلاء المخيمات من السلاح (المتوسط والثقيل) وتحديد أماكن ونقاط تركز المقاومة ، إلا أن أهم ما نص عليه هذا الاتفاق هو تجميد العمليات الفدائية كافة من أراضي الدولة اللبنانية ، حيث أستند في ذلك إلى قرارات مجلس الدفاع المشترك ، كما وضع هذا الاتفاق ضوابط للإعلام الفلسطيني في الدولة اللبنانية ، وقد اتفقت

(١) جريدة الحوادث ، العدد ١٩٦٥ ، ٢٣ آذار ١٩٧٩.

(٢) وليد مبارك ، المصدر السابق ، ص ٢٥.

(٣) صقر أبو فخر ، ٢٩ عاماً من الحضور العسكري المباشر لتلبية لموجات داخلية وخارجية - سوريا في لبنان، اليوم يخرج العسكريون ، جريدة السفير ، ٢٦ نيسان ٢٠٠٠.

المقاومة الفلسطينية والكثائب في هذا الإطار في حزيران ١٩٧٣ ، وفي بيان مشترك لهما على أن إسرائيل تعد خطراً عاماً على الدول العربية كلها وخاصة لبنان ، وليس على الفلسطينيين وحدهم^(١)، ويبدو أن أهم ما في هذا البيان المشترك هو أن حزب الكتائب قد سجل فيه ضرورة تجنب الوقوع في الفخ الإسرائيلي الذي يهدف إلى إشعال القتال بين الاخوة على الأراضي اللبنانية من أجل تفتيت لبنان، وكذلك من أجل إعادة رسم خريطة المنطقة ، كما أن البيان قد أشار إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية على جنوبي لبنان ليست ، بسبب الوجود الفلسطيني وإنما بسبب الأطماع الإسرائيلية في الدولة اللبنانية ، ومن الجدير بالذكر أن حزب الكتائب قد طلب عدم إذاعة البيان آنذاك حتى لا تصدم مؤيديها وأعضاء حزبها اللذين تمت تعبئتهم خلال الأحداث ضد الفلسطينيين^(٢).

بيد أن أهمية هذا التصادم وما ترتب عليه من اتفاق وإن يكن ليس جوهرياً ، إلا أنه أوضح الكثير من الحقائق ، وترتب عليه الكثير من السياسات والمواقف لعل منها أنه وجد في السلطة الحاكمة في لبنان مع بداية هذه الأزمة من رفض الالتزام باتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ بين السلطات اللبنانية والمقاومة الفلسطينية^(٣).

وفي هذا السياق عبرت القوات المسلحة المصرية قناة السويس ، وانتفضت الجبهة السورية من أجل تحرير أراضيها المحتلة في عام ١٩٦٧ ، في ٦ تشرين الأول عام ١٩٧٣ ، والتي ترتب عليها أن استطاعت جميع فرق النزاع تحقيق مكاسب سياسية لبنان ، حيث أثرت هذه الحرب على موقعها للسياسة الإقليمية للدول الكبرى ، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية^(٤).

لقد كانت لبنان آنذاك تحت قيادة سليمان فرنجية رئيس وزراء تقي الدين الصلح الذي شكل وزارته طبقاً للمرسوم الرقم ٥٧٦٥ الصادر بتكليفه بتشكيل هذه الوزارة في ٩ تموز عام ١٩٧٣ ، وقد كانت اللحظة وتحدياتها كبيرة لاسيما مع الاحتلال الإسرائيلي الذي كان قد أحتل أراضي عربية كما تقدم في

(١) وزارة الخارجية اللبنانية ، الكتاب الأبيض اللبناني ، (وثائق دبلوماسية حول الأزمة اللبنانية - الفلسطينية ١٩٧٥-١٩٧٦) ، وزارة الخارجية والمغتربين ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص ١٠.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١.

(٣) صحيفة البعث السورية ، العدد ٧٧٦ ، ٥ تشرين الأول ١٩٧٦.

(٤) جريدة النهار ، العدد ١٠٨٢٨ ، ٨ آذار ١٩٨٠.

عام ١٩٦٧ ، كما كان قد أحتل الأراضي الفلسطينية منذ تحرك الصهيونية العالمية بعد وعد بلفور ١٩١٧.

ويبدو أن الرئيس تقي الدين الصلح كان على وعي تام بالتحديات القائمة آنذاك ، حيث أوضح الصلح في البيان الوزاري الذي القاه أمام مجلس النواب عقب تشكيل وزارته ، فيما يخص قضية الصراع العربي الإسرائيلي صعوبة المرحلة التي تمر بها البلاد ، كما أوضح أن لبنان في إطار العلاقات مع البلاد العربية يقيم سياسته على أساس عدم الارتباط بالآخر حيث أن لكل بلد شؤونه ، مع التزام القطر اللبناني بالوفاء لانتسابه العربي العريق ، كما أوضح الصلح أن هذا القطر اللبناني قد أدى للعرب وقضاياهم خدمات كبيرة ، وأنه مستمر في تأدية هذا الدور بدون تردد شريطة أن يقابل ذلك تفهماً وتجاوباً من الأشقاء جميعاً ، وأن تهيأ له من الظروف الداخلية ما يفتح له الطريق أمام هذا الدور ، وأوضح الصلح كذلك أن الانفتاح على الجميع هو الأساس ، وأكد أن خطة لبنان أن ينطلق هو والأشقاء العرب وخاصة سوريا الشقيقة إلى تركيز العلاقات على قاعدة صلبة ، وأضاف أن الروابط بين لبنان وسوريا يعززها الجوار وأن هدف وزارته وهدف لبنان هو جمع الصف العربي في مواجهة العدو ، وأشار إلى أنه إزاء الجمود الدولي الذي تقف فيه القضية العربية لابد للعرب أن يتحدوا صفاً واحداً ويتجاوزوا الخلافات.^(١)

وفيما يخص القضية الفلسطينية أوضح الصلح أن لبنان قد أعطى هذه القضية الكثير من امكاناته منذ حدوثها ، وأنه سوف يظل يعمل بجد إلى أن يحقق الشعب الفلسطيني أمنيته واستقلاله ، ثم أكد أن الحوادث المؤلمة التي وقعت بين الفلسطينيين وقوات الأمن اللبنانية قد انتهت بفضل التدابير التي اتخذتها السلطة اللبنانية ، وهذا بفضل التعاون العربي وحكمة الفلسطينيين ، وأخيراً فقد أوضح أن الحكومة اللبنانية جادة في تأمين الاجواء من أجل أن تعمل القوات المسلحة اللبنانية بكل إمكاناتها لحماية حدود لبنان وأرضه وسيادته وكرامته.^(٢)

(١) م . م . ل ، دور الانعقاد الثالث ، ٩ تموز ١٩٧٣ ، ص ٢٠٥ ، البيان الوزاري بوزارة الرئيس تقي الدين الصلح.

(٢) المصدر نفسه.

وفي مجال السياسة الخارجية أوضح الصلح أن لبنان متمسك بمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها ، كما أنه متمسك بميثاق جامعة الدول العربية ، واتفاق الهدنة المبرم في عام ١٩٤٩ ، وملتزم كذلك بالرجوع إلى المنظمة الدولية فيما يعزز استقلال لبنان وسيادته الوطنية ، كما أضاف أن لبنان تهتم بعلاقاتها الاقتصادية بالبلدان العربية والأجنبية والمنظمات الدولية وفي مقدمتها تلك التي تربط بين لبنان والدول العربية الشقيقة ، وفي مجال الدفاع أوضح الصلح أن الجيش القوي مطلب وطني وأن الحكومة عازمت على زيادة قوتها الدفاعية زيادة ملموسة عدة وعتاداً.^(١)

وفي هذا من خلال ذلك البيان أن السلطات اللبنانية لم تكن تتوي منذ البداية المشاركة أو الدخول في حروب مع إسرائيل ، ذلك أن هذا البيان قد أكد على التزام الدولة اللبنانية بالهدنة المبرمة في عام ١٩٤٩ ، أنها تتوي تنمية جيشها وخطوط دفاعها تحسباً لأي عدوان محتمل من ناحية إسرائيل وأطماعها في المنطقة ، إذ ان حرب تشرين عام ١٩٧٣ هي أهم وأكبر حدث في عهد حكومة الصلح حيث جاءت هذه الحرب بعد أقل من ثلاثة أشهر على تشكيلها لتثير موجة من الحماسة في العالم العربي لم تتطفاً حتى في تلك المرحلة النهائية التي كادت ان تتحول إلى كارثة على الجيشين المصري والسوري بعد استعادة العدو الإسرائيلي قوة دفاعه لم تعكر صفو هذه الفرحة.^(٢)

لم تمس لبنان ، فيما عدا تلك الغارة التي شنها الطيران الإسرائيلي على محطة الرادار في منطقة الباروك في ١٨ تشرين الأول عام ١٩٧٣^(٣) ، ويذكر للرئيس سليمان فرنجية في هذه الحرب أنه عندما طلبت الدولة السورية منه السماح للسفن السوفيتية بنقل أسلحة عبر مرفأ طرابلس ، كان جواب الرئيس فرنجية بالموافقة السريعة ، قائلاً : "أن مرفأ طرابلس تحت تصرف سورية ، وكل ما هو موجود في لبنان أيضاً".^(٤)

(١) الجمهورية اللبنانية ، رئاسة مجلس الوزراء ، المرسوم رقم ٥٧٦٥ و ٥٧٦٦ الخاصان بتكليف وتشكيل وزارة الصلح ، ٨ تموز ١٩٧٣.

(٢) جريدة النهار ، العدد ٩٦٨١ ، ١٠ تشرين الأول ١٩٧٣.

(٣) الجمهورية اللبنانية ، وزارة الخارجية والمغتربين ، الكتاب الأبيض اللبناني ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص ١٩٣.

(٤) نقلاً عن : سليمان تقي الدين ، نحن وسوريا (مشقة الاتصال) ، جريدة الشركاء ، العدد ٤٣٥ ، ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٥.

على الرغم من عدم اشتراك الجيش اللبناني في هذه الحرب غير أن الأراضي اللبنانية ، وكذلك السماء قد استخدمت فيها حيث كانت أراضي الجنوب اللبناني ميداناً للجبهة الثالثة من الجبهات العربية المشاركة في هذه الحرب وهي الجبهة الفلسطينية (المقاومة الفلسطينية) بقيادة ياسر عرفات آنذاك ، إذ استخدمت هذه المقاومة أراضي الجنوب اللبناني وفتحت قوات العاصفة التابعة لهذه المقاومة جبهة امتدت من البحر المتوسط إلى الشرق ، وكان حشدتها كبيراً لأنها قد عملت بكل طاقتها.^(١)

وقد عملت هذه العمليات القتالية على الأراضي اللبنانية بطريقتين : الأولى وكانت باستخدام المدفعية وراميات الصواريخ الحديثة ، والثانية كانت عن طريق القيام بالعمليات الفدائية حيث كانت تقوم بالأغارة وزرع الألغام والعبوات أو عن طريق المناطق الحيوية في إسرائيل ، وقد كبدت هذه المقاومة العدو الإسرائيلي خسائر كبيرة ، الأمر الذي لم يخفيه وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك الذي أعترف بالشدة الكبيرة لهذا العمل في مذكراته التي جاء فيها في هذا الإطار : "أنه في ابان المفاوضات المستمرة بين الطرفين من أجل الاتفاق على وقف إطلاق النار راحت المنظمات الارهابية"، تزيد من نشاطها حيث كانت تقوم بالقبض على رهائن من الإسرائيليين مهددة بقتلهم والموت معهم.^(٢)

ويبدو أن تسويات ما بعد هذه الحرب كانت أكثر إيلاماً على الشعب اللبناني بصفة خاصة وأن كانت آنذاك على العالم العربي كله ، ذلك أن ثمة انقساماً كبيراً قد ظهر بعد الحرب حول الخطة الأمريكية لتسوية ذلك النزاع ، كما أن التطورات العربية التي حدثت مع القمة العربية التي عقدت في الجزائر في تشرين الثاني عام ١٩٧٣ والتي اعترفت بأن منظمة التحرير الفلسطينية ومقرها لبنان هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وأكدت أنه لا يمكن توقيع سلام مع إسرائيل دون مشاركة المنظمة في المفاوضات ، حيث لم تزل تلك المخاوف التي كانت موجودة قبل حرب تشرين لدى الزعماء الفلسطينيين من أن التسوية الأمريكية سوف تجري على حساب الفلسطينيين ، واشتدت هذه

(١) نقلاً عن : موسى ديان ، يوميات قادة العدو ، دار المسيرة ، عمان ، ١٩٨٨ ، ص ٤٥٧.

(٢) المصدر نفسه.

المخاوف بعد توقيع اتفاقات فصل القوات عام ١٩٧٤ ، كما اشتدت بعد تأييد القوى المسيحية الصريح لهذه التسوية.^(١)

تأثر لبنان تأثراً كبيراً في أعقاب هذه الحرب وبعد توقيع اتفاقات فك الاشتباك ، عندما رأت إسرائيل أن التوازن القائم بين العرب والكيان الصهيوني يمثل خطراً عليها خاصة في سلاح البترول وازدياد عناصر القوة والتضامن النسبي بين الأقطار العربية ، وازدياد شوكة وحدة المقاومة الفلسطينية على الأرض اللبنانية ، ومن هنا كان على إسرائيل أن تلعب دوراً في تعديل ميزان القوى لكي تقترب من الحالة التي تراها ملائمة لأهدافها ومصالحها ، ومن هنا فقد اتجهت إلى إجهاد عناصر القوة العربية. وصرح وزير دفاعها آنذاك أنه سيرد على المقاومة الفلسطينية في لبنان من خلال عمل ينبع من داخل لبنان ، وهو الرد الذي جاء من خلال الدور الذي لعبته في إشعال الحرب الأهلية اللبنانية ، وساعدها عليه الأوضاع الداخلية اللبنانية.^(٢)

لسنا في حاجة إلى تكرار موقف الطوائف اللبنانية من الصهيونية ومن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أو لبعض الأراضي العربية في عام ١٩٦٧ ، أو لانتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية أو أطماع هذا الكيان الغاشم في المنطقة العربية ، ولكننا فقط سنكتفي هنا ببيان موقف القوى المسلمة والمسيحية من حرب تشرين ١٩٧٣ .

ففي أثناء زيارته إلى المملكة العربية السعودية في تشرين الثاني عام ١٩٧٣ أكد الرئيس تقي الدين الصلح الزعيم السني أن التضامن العربي هو السبيل الوحيد لتحقيق مواجهة إسرائيل ، وهو ما يتفق مع النظرة الإسلامية بوجه عام في لبنان ونظرة الطائفة السنية بوجه خاص حيث اعتمدت النظرة الإسلامية منذ الأزل على أن لبنان جزء من محيطه العربي وأن ما يصيب العرب يصيبه ، وقد كان قدر حكومة الصلح أن تعيش مرحلة حرب تشرين عام ١٩٧٣ بما حوته هذه المرحلة من ترددات ورؤى مختلفة^(٣) ، وعلى الرغم من حياد لبنان في هذه الحرب ، إلا أنه لم ينجُ من تداعياتها على

(١) جريدة النهار ، العدد ٢١٨٧ ، ١٢ كانون الأول ١٩٧٣؛ جريدة الدستور ، العدد ٢٣٧٦ ، ٢ كانون الثاني ٢٠١١ .

(2) <http://www.yabeyrouth.com/pages/index1480.htm>

(٣) جريدة السفير ، العدد ٣٧٦٥ ، ١٤ أيلول ٢٠١٢ =:

وضعه الداخلي خصوصاً في ظل الانقسام العربي حيال الخطة الأمريكية لتسوية مشكلة الشرق الأوسط ، ومع تصاعد قوة التيار اليساري العربي الذي دعا لأحياء شعارات الرئيس المصري الراحل آنذاك جمال عبد الناصر ولوائته الثلاثة التي أطلقها في قمة الخرطوم ٢٩ آب عام ١٩٦٧ والتي تقول أنه لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل ، وفي هذا الصدد بدأ الانقسام في لبنان يشند حيث أنقسم المجتمع اللبناني كما تقدم بين تيار يساري عروبي يدعوا لتأييد الكفاح المسلح ونصرة الثورة الفلسطينية وحركات التحرر ، وتيار يميني مسيحي الطابع يعيش حالة من القلق والخوف من تزايد النفوذ الفلسطيني المسلح على أرض لبنان ذلك النفوذ الذي أيده الرئيس والزعيم السني عبد الله اليافي بقوله أنا أول فدائي ، كما باركه أيضاً المفتي السني الشيخ حسن خالد بقوله أن الفلسطينيين هم جيش السنة في الدولة اللبنانية^(١).

وفي السياق ذاته أدلى الصلح بتصريحات صحفية للوفد الصحفي المرافق له في ذهابه إلى مؤتمر الرباط في المملكة المغربية عام ١٩٧٤ ، قائلاً لهم : "أن لبنان قد تحصن أبان الحرب العربية الإسرائيلية في تشرين عام ١٩٧٣ بنظرية قوته في ضعفه ، ولذا لم يكن في هذا المؤتمر مسائل لبنانية مهمة ، إلا مقابلة المؤتمرين للوفد اللبناني بسيل من النقد للصحافة والإعلام ودورهما السلبي تجاه القضايا العربية وهذه القضية على وجه الخصوص ، وهو الأمر الذي أثار أزمة ما بين الوفد اللبناني والوفود العربية"^(٢).

أما الزعيم الدرزي كمال جنبلاط المعروف بعدائه الشديد لإسرائيل ، والذي كان حليفاً مهماً للقيادة الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات^(٣)، فقد أنتقد في اللقاء نفسه الذي جمع بين الملك فيصل والرئيس الصلح سياسة المجتمع العربي وساسته ذلك المجتمع الذي يحاور الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي تمد هذه الدولة إسرائيل بالسلاح المتطور والفتاك ، كما أنتقد أيضاً السياسة السعودية في

=<http://www.yabeyrouth.com/pages/index1480.htm>

(١) نقلاً عن : جريدة الحياة ، العدد ١٠٨٧ ، ٢ أيار ٢٠١٣.

(٢) نقلاً عن : جريدة الديار ، العدد ٩٦٤١ ، ١٠ حزيران ١٩٩١؛ سمير أيوب ، دراسة عن البناء الطبقي للفلسطينيين في لبنان ، جريدة الحوادث ، العدد ١٠٤٣ ، ٩ آذار ١٩٩٩.

(٣) موقع الرئيس ياسر عرفات على الرابط :

http://www.yaf.ps/ya/life_details.php?start=14.

حديثه إلى الملك فيصل قائلاً له : "إن المملكة أخطأت عندما وضعت نفسها في صف الغرب الأوربي وقاطعت بشكل كامل دول أوربا الشرقية ، وتابع جنبلاط انتقاده بقوله أنه لو كنتم على صلة مع هذه الدول ولو من خلال ملاحق تجاريين أو مراكز قنصلية لكان دوركم أكبر وزناً وأكثر تأثيراً في الغرب الذي أرتاح لموقفكم الذي لا تعترفون فيه بالاتحاد السوفيتي ولا بالدول الاشتراكية الأخرى ، وهو أي الغرب في هذا يتصرف من منطلق أنكم لا تستطيعون التخلي عن التعاون معه".^(١)

كما صاغ جنبلاط وجهة نظره بخصوص التسوية السلمية في مرحلة ما بعد الحرب آخذاً في الاعتبار الموقف الجديد لحركة المقاومة الفلسطينية لاسيما بعدما ظهر في أواخر عام ١٩٧٣ داخل هذه المقاومة الفلسطينية وبدعم من ليبيا والعراق والتي سميت جبهة الرفض وهي الرافضة للتسوية السلمية حيث أدلى جنبلاط بتصريحات صحفية عبرت عن تشاؤمه من إمكان الحل السلمي ، كما عبرت ايضاً عن ميله إلى ضرورة الكفاح المسلح الطويل الأمد ، وفي نهاية الشهر المذكور توجه جنبلاط إلى بغداد على رأس وفد من الحزب التقدمي الاشتراكي لإجراء محادثات مع الحكومة العراقية وسجل البيان الذي نشر عقب الزيارة موقفاً أكثر تشدداً ، وبهذه اللهجة الحازمة أيضاً جاء التصريح الذي أدلى به جنبلاط بعد لقائه زعيم الثورة الليبية العقيد معمر القذافي في الأيام الأخيرة من عام ١٩٧٣ ، إلا أن تغيرات ملحوظة طرأت على موقف جنبلاط بعد ذلك ، حيث صار يميل إلى المزيد من الواقعية والموازنة وبدأت كتاباته وتصريحاته الصحفية تفقد حدتها السابقة بداية من نيسان عام ١٩٧٤ ، وصارت تدور حول أهمية بحث طرق التسوية السلمية لهذا النزاع العربي. وفي أيار من العام نفسه صاغ الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يرأسه جنبلاط للمرة الأولى موقفاً جديداً عندما أعلن رسمياً تأييده للحل السياسي لقضية الاحتلال الإسرائيلي وتحرير فلسطين بشرط تحقيق الانسحاب الكامل وضمان الحقوق الوطنية لشعب فلسطين وأشارك منظمة التحرير الفلسطينية وقيام سلطة وطنية فلسطينية على الجزء المحرر من فلسطين.^(٢)

(١) نقلاً عن : محسن دلول ، الطريق إلى الوطن (ربع قرن برفقة كمال جنبلاط) ، ترجمة : يوسف مرتضى ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٢١٥.

(٢) كمال جنبلاط ، هذه وصيتي ، المصدر السابق ، ص ٩٣؛ جريدة الحوادث ، العدد ٦٥٤٩ ، ٣٠ آذار ١٩٧٩.

وقد رت قيادة منظمة التحرير تأييد كمال جنبلاط المبدئي للموقف الفلسطيني الذي تفوقت فيه اعتباراً من صيف عام ١٩٧٤ ، وقد رفضت النقد الذي وجه له عندما تعرض جنبلاط في أيار من هذا العام ذاته لانتقادات شديدة من جانب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أتهمتة بالنزعة الإستسلامية ، فأصدرت قيادة فتح بياناً رسمياً أكدت فيه أن أي تهجم على جنبلاط إنما يلحق ضرراً جسيماً بقضية الشعب الفلسطيني ، ومن هنا فقد كان لتنظيم التعاون مع المقاومة الفلسطينية وتعميقه أهمية بالغة بالنسبة إلى جنبلاط. فخيبة أمله في الشهابية أقنعتة نهائياً بعدم جدوى الأمل في "الثورة من فوق"، وبتعذر تحقيق أي إصلاح من دون إعادة بناء النظام السياسي اللبناني جذرياً.^(١)

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أنه بتأكيد قمة الجزائر على دور منظمة التحرير الفلسطينية تحول لبنان إلى القاعدة الأساسية للعمل الفلسطيني المسلح ، كما تحول في الوقت نفسه إلى أداة جذب لتدخل الأنظمة العربية في الشأنين اللبناني والفلسطيني ، وساحة حرب مفتوحة مع إسرائيل لا في الجنوب فحسب بل في مناطق عدة ومنها العاصمة بيروت ، وجاءت الحرب العربية - الإسرائيلية في عام ١٩٧٣ لتعمق الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، خصوصاً بعد أن استعادت كل من مصر وسوريا بعض أراضيها ، وأصبح جنوب لبنان ساحة الحرب الوحيدة للنزاع العربي - الإسرائيلي.^(٢)

وقد أدى ذلك إلى أن أصبح الوضع اللبناني الداخلي أكثر تعقيداً عن ذي قبل ، كما أن الوضع الإقليمي كان يسير في اتجاه معاكس للحالة العربية بعد حرب عام ١٩٦٧ ، كما كان اتفاق ملكارت في عام ١٩٧٣ أكثر تفصيلاً ودقة من اتفاق القاهرة في عام ١٩٦٩ ، ورغم ذلك كانت إمكانية تنفيذه والتزام المنظمات الفلسطينية ببنوده ضرباً من المستحيل بعد أن تضائلت قدرة الدولة اللبنانية على التدخل عسكرياً لضبط انفلات المنظمات الفلسطينية في المناطق اللبنانية وبعد أن أخذ الانقسام الداخلي حول الوجود الفلسطيني المسلح ابعاداً متعددة الجوانب.^(٣)

أما الإمام الشيعي موسى الصدر فقد وجه نداء إلى الأمة الإسلامية بمناسبة الحرب في ٨ تشرين الأول عام ١٩٧٣ جاء فيه : إنه إذا كان رسول الإسلام (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أكد أننا خلال

(١) مهدي عبد الهادي ، المسألة الفلسطينية ، مشاريع التسوية (١٩٣٤-١٩٧٤) ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٦٠٣.

(٢) عادل محمود رياض ، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة ، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٧٥.

(٣) الامانة العامة للمجمع البطريركي الماروني ، الكنيسة المارونية والسياسة ، ص ١٥.

شهر رمضان في ضيافة الله الكريمة ، فإن الجهاد في سبيل الله من أجل نصرته الدين ، وكذلك من أجل تطهير المقدسات ، ومن أجل كرامة الإنسان هو أفضل شروط هذه الضيافة وأشرف نتائجها ، وأنه إذا كان القرآن الكريم قد جعل ليلة واحدة من ليالي الشهر المبارك خيراً من ألف شهر ، فإن المطلوب منا أن نجعل ليلة البدء في تحرير بلادنا بداية النهاية للمؤتمرات التي بدأت منذ زمن بعيد في المؤتمر الصهيوني الذي عقد في بازل ، والتي استمرت واستفحلت حتى حولت أرضنا الطيبة إلى منطقة انفجار وقلق ودمار ، مما جعل أبطالاً مجاهدين يسقون التلال والقنا بدمائهم ، وهم بذلك قد نفذوا أمراً مقدساً ، فأنعشوا هذه الأمة التي طال صومها وحرمانها حتى كادت تفقد كرامتها وحياتها ، كما أنهم قد سيطروا ومازالوا يسيطرون صفحة أخرى في كتاب رمضان الذي بدئه المسلمون يوم بدر ويوم فتح مكة ، وأكمل الإمام ندائه قائلاً : أيها اللبنانيون أن مشاعل هذه الأمة في جبهات مصر وسوريا تحترق لتتير ظلام ليلنا الداجي ، وأن أبطالها يموتون لتحيأ أمتهم ، ويكتون بالنار والدم لكي يطلع علينا ، فالمستقبل السعيد وعزة الأمة وشرف الأخوة ، والمسؤولية الإلهية تدعونا للقيام والعمل ، فإلى سبيل الله أيها الإخوة الكرام لكي نقف مع الحق والعدل مع الله في نصرته المجاهدين في سبيله ، ولنضع دماننا وأموالنا وطاقاتنا بتصرفهم ، ولنكن عند حسن ظن ربنا الذي جعلنا خير أمة ، وأمننا على رسالات أنبيائه وعلى الأرض المقدسة ، لنؤكد للعالم أن دم المسيح يجري في عروقنا ، وأن صوت محمد يدوي في مسامعنا ، إن الاستعداد التام لمواجهة الأخطار المنتظرة على لبنان ، هو المسؤولية المباشرة العاجلة على المواطنين عامة وعلى أبناء الجنوب الأعزاء بصورة خاصة ، ولكي ندعم تلك الشموع المضيئة في الجبهات علينا أن نتبرع بالمال ونصرف من الحقوق الشرعية ، وأن نتبرع بالدم ، فقد قال الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) : "من جهز غازياً فقد غزا ، وأن نضع حداً لمظاهر اللهو والترف ، ونقدم نفقاتها إلى المجهود الحربي فنحوّل مجتمعنا إلى مجتمع جد منيع ، وأن نرسل بعثات طبية كاملة إلى الجبهة ، وأن يعمل كل منا بإخلاص وصمت ، ولنكن كما أرادنا الله خير أمة أخرجت للناس ، ثم أختتم الإمام ندائه بالدعاء لأن يبارك الله تعالى الشهر الكريم الذي هو شهر البطولات.^(١)

(١) المقاومة الإسلامية في لبنان ، نداء سماحة الإمام السيد موسى الصدر بمناسبة حرب تشرين العربية - الإسرائيلية ، ٨ تشرين الأول ١٩٧٣.

وفي عام ١٩٧٣ نزل جنود من فرق الكوماندوز الإسرائيلية من ناحية البحر على شاطئ العاصمة اللبنانية بيروت ومنه وصلوا إلى وسط هذه المدينة بالسيارات ، وهناك قاموا بقتل ثلاثة من كبار القادة الفلسطينيين ثم عادوا من حيث جاءوا وسط غياب تام للجيش اللبناني ، وفي هذا الإطار طالب رئيس الوزراء السني صائب سلام بطرد قائد الجيش لكن رئيس الجمهورية الماروني سليمان فرنجية رفض طلبه فأستقال هو (سلام) ، وفي تنديده بهذا التواطؤ من قبل الحكومة اللبنانية وصف الزعيم الدرزي كمال جنبلاط لبنان بأنها دولة بلا شرف.^(١)

وفي شباط عام ١٩٧٤ أطلقت النيران على معروف سعد النائب السني الناصري فأصيب بجرح قاتل عندما كان يقود مظاهرة ضد السلطات اللبنانية احتجاجاً على منح هذه السلطات احتكار صيد الأسماك والإسفننج للرئيس الماروني السابق كميل شمعون ، وهو ما كان يمثل خطراً كبيراً على أرزاق الألاف من صيادي الأسماك في مدينة صيدا والمدن الأخرى.^(٢)

وفي آذار عام ١٩٧٤ هرب الكثير من أهل القرى الشيعية إلى المناطق الفقيرة في بيروت والتي تسمى حزام البؤس ، وأطلق الإمام الشيعي موسى الصدر على أثر ذلك حركة المحرومين في مهرجان ضخ في مدينة بعلبك ووصف السلاح في كلمته هناك بأنه "زينة الرجال". وانتجت معسكرات التدريب ميليشيا أمل الشيعية التي تحولت في نهاية الأمر إلى الحزب السياسي الرئيس للطائفة الشيعية المسحوقة لكن الواعية.^(٣)

ويبدو أي مدى كانت الطوائف والقوى المسيحية وخاصة الطائفة المارونية بما حصلت عليه من مغنم سياسية ابان الانتداب الفرنسي وفي السنوات الأولى للاستقلال اللبناني مسيطرة سيطرة تامة على مقدرات الدولة اللبنانية ، غير مهتمة أو عابئة بمصالح الطوائف الأخرى ، تاركة لبنان عرضة للكيان الصهيوني يفعل بداخلها ما يشاء دون أي حساب.

(١) عبد الوهاب الكيالي ، المطامع الصهيونية التوسعية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، (د.ت) ، ص ٥٢.

(٢) جريدة الحياة اللبنانية ، العدد ١٠٩١٧ ، ١٠ كانون الثاني ٢٠١٠.

(٣) هنري كتن ، فلسطين في ضوء الحق والعدل ، ترجمة : وديع فلسطين ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص ٨٣.

وفي السياق ذاته لا يمكننا أغفال أن إسرائيل كانت تخطط منذ حرب عام ١٩٦٧ وتبحث موضوع التدخل الإسرائيلي في لبنان ، حيث رأى بعض القادة العسكريين الإسرائيليين آنذاك أنه من الضروري غزو لبنان واجتياحه وضم جنوبه ، ولكن هذا الرأي تم استبعاده وظلت لبنان الدولة العربية الوحيدة التي لم تدخل الحرب مع دول الطوق ، إذ حرص الرئيس شارل حلو على أن ينأى بلبنان عن هذه الحرب ولم يسمح باستخدام أراضيه ضد إسرائيل لكنه عبر عن موقف تضامني مع الجانب العربي وأعقب حرب عام ١٩٦٧ التوصل إلى اتفاق القاهرة بين الفدائيين الفلسطينيين والحكومة اللبنانية بوساطة جمال عبد الناصر.^(١)

ولما كانت نتيجة العمليات الفدائية الفلسطينية ضد إسرائيل تؤرق إسرائيل في الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء اللبناني عبد الله اليافي وآخرون مؤيدون للعمل الفدائي يعتبرون أن عمل الفدائيين العرب قانوني ومقدس ، فقد كان ذلك من الأسباب التي بعثت الاتصالات المارونية الإسرائيلية من جديد ، وجعلت إسرائيل تفتح عينها من جديد على تطورات الوضع في لبنان مع ظهور العامل الفلسطيني كعنصر هام في مجمل التطورات على الساحة اللبنانية.^(٢)

ومن هنا فقد وسعت إسرائيل اتصالاتها مع الموارنة والتي تركزت على مناهضة النشاط الفلسطيني من خلال إثارة السلطة وعدم صمتها على بناء القواعد الفدائية في أنحاء لبنان وحذرت إسرائيل الموارنة في هذا الإطار أذا لم يعملوا على تحريك الحكومة اللبنانية من أجل الحد من النفوذ الفلسطيني فإنها سوف تضطر إلى التحرك.^(٣)

وعندما لم يستطع حلفاؤهم من الموارنة تنفيذ ذلك توالى العمليات العسكرية الفلسطينية وتوالي القصف الإسرائيلي والاجتياحات من قبل القوات الإسرائيلية على لبنان ، وظل الأمر كذلك حتى حرب تشرين عام ١٩٧٣ والتي كان لها تأثير مباشر وهام على لبنان كما تقدم خاصة وأن هذه الحرب قد

(١) محيي الدين عيّمور ، الكتائب والعهد الجديد ، جريدة الشرق الأوسط ، ١٢ تشرين الأول ٢٠٠١.

(٢) مؤسسة الحوار المتمدن ، ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

(٣) سمير قصير ، حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ١١.

رأى المسيحيون فيها خيار التسوية مع إسرائيل في مقابل ما قدمه المتشددون من القوى الإسلامية للذين رأوا في التسوية استسلاماً لإسرائيل.^(١)

وقد برزت حالة من اللامبالاة المسيحية عندما أقنع اللبنانيون أنفسهم بالحياد السياسي تبعاً للنظرية القائلة بأن قوة لبنان في ضعفه ، وأن لبنان ذو خصوصية ميزته عن محيطه العربي بشكل عام ، وقد برزت هذه اللامبالاة بشكل كبير خلال حرب تشرين عام ١٩٧٣ والتي كان تعامل الكثير من اللبنانيين معها وخاصة الجانب المسيحي منهم على أنها حرب لا تخص الدولة اللبنانية ولا تعنيها في شيء ، وذلك رغم أن هذه الحرب كما تقدم كان الجنوب اللبناني أحد أهم ميادينها ومواقعها العسكرية في المنطقة التي تقع فوق جبل الشيخ ، وفي هذا الإطار كان المجال الجوي اللبناني هو ساحة المعركة الحق ساحة حقيقية للمعركة بين الطيران العربي (خاصة السوري) والطيران الإسرائيلي.^(٢)

كان هناك من القوى المسيحية من لم يصب بهذه اللامبالاة ، ولم يتجاهل المشكلات الواقعة من جراء هذه الحرب والمنذرة بقدوم العواصف على لبنان وهو ريمون أده الذي أنتقل إلى الجنوب اللبناني عندما قامت الحرب على جبهة الجولان السورية مستخدماً كل ما توافر لديه من وسائل في هذه المنطقة من أجل أن يكون ملماً بجميع تطورات الحرب التي ستحدد في رأيه المصير العسكري للمشرق العربي.^(٣)

وقد كان أده متابعاً لهذه الحرب عن طريق جمع المعلومات من خلال القيادة العسكرية اللبنانية المرابطة في هذه المنطقة، أو من خلال رجال المقاومة الفلسطينية أو من خلال روايات الأهالي ، وقد كان أده كباقي العرب يقول بأن هزيمة عام ١٩٦٧ كانت ضربة للشجاعة العربية ، وأعتبر أده في

(١) جريدة السفير ، العدد ١٢١٣ ، ١٤ أيلول ٢٠١٢.

(٢) حنين أخميس ، المارونية السياسية ، صحيفة دنيا الوطن ، ٥ تموز ٢٠٠٥.

(٣) سامح سعيد عبود ، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي إلى بدايات القرن الواحد والعشرين، مركز المحروسة للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٤٩-٣٥٠.

هذا الصدد أن الجندي اللبناني أسوة بالجنود العرب بعد عام ١٩٦٧ يحتاج إلى استعادة روح القتال ورفع كفاءة التدريب.^(١)

ويبدو أن رأيه قد تغير عندما تابع حرب عام ١٩٧٣ من على قمة الجبل اللبناني، حيث تبدلت قناعاته وأعلن مدى بطولة الجندي السوري في مواجهاته في هذه الحرب ، وذلك عندما رأى بعينه كيف تبدل الحال بعدما كانت القوات الإسرائيلية تستخدم الأراضي والسموات اللبنانية في السابق دون أي عائق، وكيف تبدل الحال إلى الأفضل ، وقد أدرك من هنا الفجوة الكبيرة في الوضع اللبناني.^(٢)

أن موقف الغالبية الغالبة من القوى المسيحية كان متسقاً وبقوة مع الموقف الإسرائيلي نفسه ، ففي ٢٩ تموز عام ١٩٧٣ صرح بن جوريون إن أحد الميزات الأساسية في المخطط الصهيوني هي أنه يجعل لإسرائيل حدوداً مشتركة مع الدولة اللبنانية ، ذلك أن لبنان على حد تعبيره هو الحليف الطبيعي للدولة اليهودية ، وهو مثل إسرائيل عبارة عن جزيرة حضارية في صحراء بدائية ، ولذا فإن لبنان على حد تعبيره في حاجة إلى دعم وصداقة إسرائيل ، بقدر ما إسرائيل بحاجة إلى دعم لبنان وصداقته ، وخلال حرب تشرين عام ١٩٧٣ رأت إسرائيل أنه يجب عليها أن تقوم بدراسة الوسائل الفاعلة التي يكون من شأنها دفع نظام الحكم في لبنان إلى العمل على تقليص عمليات من أسمتهم بالمخربين من أراضيهم^(٣)، ويدل ما سبق على أن إسرائيل كانت ترى في موقف الموارنة حليفاً طبيعياً منذ البداية ، وأن إنشاء دولة للموارنة في لبنان هو في مصلحة إسرائيل التي سعت إلى تحقيقه، إن إسرائيل تفهمت جيداً سلبيات تجربة الحكم في لبنان فأمكنها التعامل معها ، كما يؤكد ذلك أنه منذ اللحظة الأولى للوجود الفلسطيني المسلح ظهر تناقضه مع مصالح الفئة الحاكمة في لبنان التي رأت في تناميهِ خطراً على كل مقومات وجودها ، وأسفرت الدعوة

(١) أبراهيم النجار وأحمد صدقي الدجاني ، لبنان وأفاق المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٣٥.

(٢) جريدة الديار ، العدد ١٠٦٥١ ، ١٠ أيار ١٩٩١.

(٣) أسعد مرزوق ، الدين والدولة في إسرائيل ، سلسلة دراسات فلسطينية رقم ٣٧ ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠.

إلى إطلاق حرية العمل الفدائي في لبنان عام ١٩٦٨ التي كانت تقف خلفها "الحركة الوطنية اللبنانية" ، والجماهير العربية المتعاطفة معها عن نشوء حلف ثلاثي ماروني من كميل شمعون وبيار الجميل وريمون أده بهدف الوقوف بالمرصاد لتجاوزات الفدائيين الفلسطينيين ، لأن ذلك يشكل خطراً داخلياً وخارجياً بالنسبة إلى إسرائيل ، والوقوف في وجه التيار الشهابي اللبناني على أبواب الانتخابات النيابية في ذلك العام تحضيراً للانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠ ، وقد رأى النائب فؤاد لحود رئيس لجنة الدفاع في مجلس النواب اللبناني آنذاك أن أهداف الحلف قد حققت له انتصارات واسعة في الانتخابات النيابية ، كما أنه لاقي تأييداً من الدول العربية اليمينية التي وجدت فيه مناصراً ضد اليسار ، مما دفعه إلى التصلب في مطالبته بالحد من انطلاق العمل الفدائي من لبنان.^(١)

وإذا كانت أحداث عام ١٩٧٣ قد كشفت فريقاً في السلطة اللبنانية رفض الالتزام باتفاق عام ١٩٦٩ مع المقاومة ، فإنها كشفت كذلك عن عجز الجيش اللبناني عن الاضطلاع بالمهمة التي نجح فيها جيش الأردن ، لاختلاف ظروف تركيب كلا الجيشين وتسليحهما ، فمن المؤكد أن الجيش اللبناني أستخدم كل قدراته في القضاء على المقاومة ولكن التصادم لم يؤدِ إلى تحقيق أهدافه على الرغم من تحقيقه بعض الكسب من خلال اتفاق ملكارت بفرض قدر من القيود عليها^(٢)، وهكذا يبدو لنا أن موقف الطوائف اللبنانية من حرب تشرين عام ١٩٧٣ لم يتغير كثيراً عن الثوابت العامة التي رسمتها كل طائفة لنفسها في الدولة اللبنانية منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي والذي تزامن مع مرحلة الاستقلال اللبناني في أربعينيات القرن العشرين حيث كان المحرك في كل طائفة هي أفكارها الأيدولوجية التي تحمي مصالحها الخاصة.

(١) جريدة الحياة ، العدد ١١٤٠ ، ١٣ آذار ٢٠١٤ ، جورج حداد ، لبنان الوطن المقاوم في مواجهة مؤامرة التعريب

والتدويل ، مجلة تحولات سياسية ، ١٠ شباط ٢٠١٢.

(٢) جريدة المستقبل ، العدد ١٠٧١٦ ، ١٩ نيسان ٢٠١٢.

المبحث الرابع: الاحتقان الطائفي (١٩٧٤-١٩٧٥).

مع دخول عقد سبعينات القرن العشرين، أصبحت الدولة اللبنانية مهياً لأزمة كبيرة ، حيث زادت الأزمات بشكل كبير وعمت جميع نواحي الحياة في لبنان ، فأزمة اقتصادية هنا وأزمة مزمنة في الوجود الفلسطيني وتزايد نفوذه في لبنان هناك ، وأزمة طائفية ثالثة متجذرة تنخر في جسد الدولة ، وأزمة في الصراع حول الدور السياسي للجيش خاصة بعد أن قتل العماد جون عندما سقطت طوافته العسكرية التي كان يستقلها من منطقة اهدن إلى مدينة بيروت ، وقد رأى البعض أن هذا الحادث قد يكون مدبراً ، وبصفة خاصة بعد تعيين العميد المتقاعد (اسكندر غانم) في قيادة الجيش مكانه.^(١)

وعلى ما يبدو فإن الجيش اللبناني قد تعرض لاهتزازات كبيرة منذ بداية السبعينات ، وأن هذه الاهتزازات قد صبغت بالطابع السياسي بدأت من الغاء صفقة صواريخ (الكروتال) المضادة للطائرات، وكذلك تعرض الشعبة الثانية المخبرية للملاحقات ، مما جعل قادتها يتشتتون في أماكن مختلفة.^(٢)

يمكن رصد المشكلات التي كان المجتمع اللبناني يعاني منها والتي أدت إلى هذا الاحتقان في العديد من الأسباب والعوامل ، ومنها زيادة التمييز الطائفي ، والأزمة الاقتصادية التي ضربت جميع أنحاء المجتمع اللبناني ، وقلة فاعلية ونشاط وحيوية النظام السياسي ، كما كان هناك الفساد الذي أستشرى في كافة مؤسسات الدولة ، كما كانت هناك مشكلة النخبوية الاقتصادية المسيطرة على مقدرات البلاد الإنتاجية ، إذ كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي آنذاك ينذر بالانفجار ، ولاشك أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كان لها دور كبير في اشتداد هذا الاحتقان.^(٣)

وذلك لأن للتنمية المحلية دوراً كبيراً في عملية الإنماء الشامل ، وأحد أهم أسباب فشل التنمية المحلية في لبنان هي المحاولات المتواصلة لتعطيل العمل البلدي ، فالبليات المعنية مباشرة بتطوير التنمية المحلية ، كان لابد من تفعيل دورها عبر إعطائها صلاحيات قادرة على تنفيذ هذه المهمة ،

(١) جان دارك أبي ياغي ، التراث والعراقة والتاريخ ومسيرة العطاء جسر بين الماضي والحاضر ، مجلة الجيش اللبناني ، العدد ٢١٠ ، كانون الثاني ٢٠٠٢.

(٢) مسعود ظاهر ، لبنان ، الاستقلال ، الميثاق والصيغة ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٢٠٥.

(٣) عبد الرؤوف سنو ، مبدأ هالشتاين والصراع بين الدولتين الالمانيتين : الساحة اللبنانية نموذجاً ١٩٥٣-١٩٧٢ ،

بيروت ، ٢٠١٠؛ مؤتمر لبنان الكبير ١٩٢٠-١٩٩٦ ، كلية الآداب ، الجامعة اللبنانية، ١٢-١٤ أيار ١٩٩٧ ، ص ٥٠٣.

وهذا لم يحصل في لبنان بسبب تدخل الطبقة السياسية في شكل سافر لمنع قيام الإصلاحات اللازمة لتطوير مفهوم العمل البلدي الذي كان متخلفاً وهكذا كانت أهم هذه المشكلات هي ضعف المشاركة الفاعلة من الجانب الإسلامي رغم أن عدده الديموغرافي يزيد على عدد المسيحيين ، كما كان عدم التزام الدولة اللبنانية بالقضية العربية ، وكذلك حالات اللامبالاة السياسية اتجاه الواقع العربي.^(١)

كان الوجود الفلسطيني بمثابة النار تحت الرماد ، حيث كان لهذا الوجود سلسلة من المعارك الطويلة مع الجيش اللبناني ، كانت إشراسها بشكل خاص تلك التي وقعت في عام ١٩٧٣ ، وكان عجز المؤسسة السياسية عن اتخاذ القرارات الحاسمة في هذه الناحية مما أدى إلى تصادم الأحزاب أكثر من مرة مع الفلسطينيين وفي مقدمة هذه الأحزاب حزب الكتائب ، ولم يفلح في هذا الصدد إبرام اتفاق القاهرة بين الطرفين والذي أعطى الشرعية للوجود الفلسطيني السياسي والعسكري ، كما جعل لبنان ساحة مفتوحة حتى وقع فريسة الصدام المسلح بين الجيش اللبناني والفصائل الفلسطينية في ٢ أيار عام ١٩٧٣ ، ولكن الصدام الأكبر كان في نيسان ١٩٧٥ والذي يعد الشرارة الأولى للحرب الأهلية كما سنرى.^(٢)

إن قوى اليمين اللبناني كانت دائماً تنتظر إلى ازدياد الوجود الفلسطيني المسلح على إنه عمل يقوض السيادة اللبنانية للدولة ، كما كانت تنتظر إليه على أنه يضع النظام السياسي اللبناني وتوازناته وحصصه المتفق عليها في خطر شديد.^(٣)

وقد ازدادت حدة هذه المشكلات وبشكل كبير خلال تلك الفترة ، ويتبعها سيل من الانقسام الوطني الذي تتسع دائرته خاصة حول دور الجيش وهويته مما جعل الأمر ينبئ بأن أزمة كبرى سيتعرض لها الوطن وأنها أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الحدوث ، وقد زاد هذا التنبؤ بصفة خاصة بعد أن أنتشر السلاح بين أيدي الكثير من الشعب اللبناني بشكل لافت وغير مسبوق في تاريخ الدولة

(١) ميشال غريب ، الطائفية والاقطاعية في لبنان ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ١١٠؛ كمال هاني ، ماذا بقي من الليرة اللبنانية؟ ، جريدة الاخبار ، ١٩ أيلول ١٩٧٤ ، ص ٦.

(٢) ريتا فرج ، الحرب الأهلية اللبنانية (تعددت الصواعق والانفجار واحد) ، جريدة الرأي ، ١٤ نيسان ٢٠١١.

(٣) سمير خالد الصباغ ، الحرب الأهلية اللبنانية ، تاريخ أسود ينقصه شجاعة الاعتذار ، مجلة شؤون جنوبية ، ١٤ نيسان ٢٠٠٩.

اللبنانية، وقد أصبح موضوع أنتشار السلاح بين أيدي الناس يؤثر تأثيراً بالغاً على الواقع اللبناني وعلى مستقبله خاصة مع ازدياد عمليات التدريب على استخدامه التي صارت تمارس بشكل علني في الدولة.^(١)

وفي هذا السياق بدأت الصحف اللبنانية تروي كثيراً عن تفاصيل هذه التدريبات ، وكذلك عن انتشار السلاح في لبنان بشكل كبير ، حيث قامت هذه الصحف بعمل تحقيقات واسعة في هذا الشأن وأوردت إحداها تحقيقاً موسعاً عن عمليات شراء وتوزيع الأسلحة والتدريب العسكري عليها ، وقد أحتوى هذا التحقيق على معلومات كثيرة ومشوقة عن الحرب الأهلية وتقسيم الأرض اللبنانية ، وكيف أن قضية تكديس الأسلحة وانتشارها في أيدي فئات معينة من الشعب اللبناني هي قضية خطيرة كانت خلال الأيام الماضية ، وستبقى من غير شك "نجم" المسرح السياسي والشعبي اللبناني خلال الأيام القادمة.^(٢)

ورغم أن قضية الأسلحة وتهريبها والاتجار بها ليست قضية جديدة حتى تثير كل الاهتمام الذي اثارته في الأيام القليلة الماضية ، إلا أنها على رغم قدمها تبرز بين وقت وآخر على المسرح السياسي كقضية أساسية يمكن أن تعتبر مؤثرة بل هي في الواقع مؤثرة بالتأكيد على واقع لبنان وعلى مستقبله.^(٣)

أن وتيرة الصراعات الطائفية كانت على أشدها في تلك المرحلة حيث لم تمكث وزارة أمين الحافظ التي شكلت في نيسان ١٩٧٣ ، إلا ثلاثة أشهر عندما قام رئيسها بتقديم استقالة حكومته دون أن تمثل أمام البرلمان في ١٤ حزيران من العام نفسه.^(٤)

(1) Khaled bin Abdel-Aziz and Lebanon 1975-1982 : His Pacific Diplomacy for Restoring peace in Lebanon. Riyad 7th-9th March 2010 , P.315.

(٢) مجلة بيروت المساء ، العدد ٦١١ ، ١ أيار ١٩٧٤.

(٣) فاطمة بدوي ، الحرب والمجتمع والمعرفة ، (الحرب الأهلية وتغير البنى الاجتماعية والعقلية في لبنان) ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٢٥.

(٤) م . م . ل ، دور الانعقاد الاستثنائي الثاني ، ٢٧ نيسان ١٩٧٣ ، ص ١٥٠٠-١٥٠١.

وعلى أثر ذلك شكلت حكومة الرئيس تقي الدين الصلح بموجب المرسومين رقم ٥٧٦٥ ، ٥٧٦٦ وكان كل هذه الحكومة من داخل أعضاء مجلس النواب الثالث عشر باستثناء رئيسها ، وقد أُلقي البيان الوزاري لهذه الحكومة في مجلس النواب في الجلسة المنعقدة في ٢٥ تموز عام ١٩٧٣ ، ونوقش خلالها وفي سبع جلسات ، وقد نالت هذه الحكومة ثقة البرلمان بأكثرية (٧٨) صوتاً ضد واحد وامتناع صوتين وغياب (١٧) نائباً ، وقد قدم فيها وزيران استقالتهما وهما الوزير بزري والوزير أميل روحانا ، وبتاريخ ٢٥ أيلول عام ١٩٧٤ قدم رئيس الحكومة نفسه استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية ، وفي ٣ تشرين الأول من العام نفسه كلف رئيس الجمهورية السيد صائب سلام تشكيل الحكومة الجديدة ، وفي ٢١ من الشهر نفسه أعلن الرئيس سلام اعتذاره عن تأليف الحكومة ، وفي ٢٤ من الشهر نفسه كُلف السيد رشيد الصلح بتشكيل الوزارة الجديدة.^(١)

ويبدو لنا أن حكومة تقي الدين الصلح لم تقلح هي الاخرى في التقليل أو التخفيف من حدة الاحتقان الطائفي ، فقد شكوا الكثيرون من أقطاب السياسة اللبنانية سكوت الحكومة أو وقوفها صامته ازاء ما يحدث من شراء للأسلحة والتدريب عليها ، وكان رأي الحكومة (الصلح) أن هذا السكوت من قبل حكومته يرسخ في أذهان اللبنانيين صحة جميع المعلومات التي تنشر في الصحف ، كما يؤكد أيضاً صحة التصريحات السياسية التي تؤكد وجود تحركات مشبوهة لافتح نوع من الحرب الأهلية على الأرض اللبنانية ، كما سعت الحكومة كما هو الحال في طريقها لمعالجته وهي طريقة المعالجة بالتسويات حيث تمكنت الدولة من الوصول إلى حل عن طريق دفع وزير الدفاع الوطني الاستاذ نصري المعلوف إلى الإدلاء بتصريح مختصر صرح فيه أنه يستغرب حملة البعض عليه ، بسبب مشاركاته الاجتماعية العامة وبخاصة حضوره مأدبة الإفطار في فندق البستان ، ويؤكد أن قطعة سلاح واحدة لم تظهر بين أيدي المشتركين في المأدبة ، كما أنه يأسف للمعلومات المغلوطة التي تنشر بين وقت وآخر عن تهريب الأسلحة إلى لبنان ولا يعرف من هو الذي يستفيد من هذه الأخبار.^(٢)

(١) م . م . ل ، دور الانعقاد الاستثنائي الثاني ، ١٠ نيسان ١٩٧٣ ، ص ١٥٠١-١٥٠٤ .

(٢) عدنان حب الله ، جرثومة العنف (الحرب الأهلية في صميم كل منا) ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٤٣ .

عندما ظهر للأحزاب والميليشيات ضعف الدولة اللبنانية وعدم قدرتها على القيام بمهامها بدأت هذه الميليشيات وتلك الأحزاب بالتمرد على الدولة ، حيث ما لبثت هذه الكيانات أن تغلغت في غالبية أجهزة الدولة ، وذلك بعد أن قوى نفوذها كماً وكيفاً ، وبدأت حينئذ بفرض سيطرتها داخل الإدارات المختلفة ، وقد راحت تلك الأحزاب تزاحم الدولة لانتزاع سلطانها على المناطق التي هيمنت عليها ، حيث كانت الميليشيات الطائفية تقتلع بقوة سلاح السلطة داخل طوائفها، فأبطلت وجه الديموقراطية لتحفظ بالطائفية الضيقة المتعصبة والبالغة العنف.^(١)

وقد غاب القانون في الدولة اللبنانية على أيدي تلك الميليشيات المتشابهة المصالح مع بورجوازيات الطوائف ، كما أخذت الدولة تتفكك وتتحوّل إلى دويلات تسودها السلطات المتعددة ويسيطر عليها القمع والاستبداد بقوة السلاح ، وانتقلت معها علاقات الالتزام بسيادة الدولة إلى الالتزام بسيادة أصحاب النفوذ الفعليين من رؤساء الأحزاب والميليشيات.^(٢)

ولم يكن هذا ما أحدثته الصراعات الطائفية فقط بل أن تلك الصراعات قد زرعت التفرقة الطائفية بين سكان المناطق ، وذلك عندما أخذت كل جماعة طائفية داخل حدودها الجغرافية تبث سموم الكره وتقوي الشعور بالقلق والخوف من الجماعات الأخرى ، وتنشحن النفوس برغبة الانغلاق الطائفي ورغبة التمسك بالتمذهب عن طريق الإيحاء الدائم بأنهم مهددون من قبل الجماعات الأخرى أو الدويلة المجاورة ، الأمر الذي يعبئهم ويضعهم في حالة الاستعداد الدائم للحرب فيما بينهم ، لكي تنهار علاقات التعاطف والمشاركة عند أتفه الأسباب وتفتح طريق العنف بوجه الجماعة الأخرى دون قيد أو شرط وخاصة بعد أن تظهرها عدواً يهدد وجودها وهذا ما سهل عملية الفرز الطائفي.^(٣)

أن صعود القوى الفلسطينية والتقدمية في لبنان ، قد أشعر الطبقة الحاكمة فيها ، وبصفة خاصة الطوائف المسيحية وبالأخص الطائفة المارونية بالتهديد في امتيازاتها ومستقبلها ، إذ إن أي تغيير في

(١) كمال حمدان ، الأزمة اللبنانية ، (الطوائف الدينية ، الطبقات الاجتماعية ، الهوية الوطنية) ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٥٢.

(٢) فريد الخازن ، المصدر السابق ، ص ٢١٥.

(٣) محمد احمد نابلسي ، الأمراض النفسية وعلاجها ، دراسة في مجتمع الحرب اللبنانية ، مركز الدراسات النفسية والنفسية - الجسدية ، طرابلس ، ١٩٨٧ ، ص ١٣.

الوضع القائم سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي للدولة اللبنانية سوف يكون من مقتضياته أن تقدم هذه الطبقة الكثير من التنازلات ، كما إن أي تنازل سوف تقوم به هذه الطبقة سوف يعد بداية لسلسلة لا تنتهي من التنازلات التي ستهدد وبلا شك مصيرها.^(١)

لقد قاد حزب الكتائب ممارسات كبيرة ضد الوجود الفلسطيني الفدائي المسلح في لبنان ، في السنوات التي أعقبت إبرام اتفاق القاهرة ، حيث كان الحزب يقوم بتغذية أعضائه بالتعليمات التي تعطيها إسرائيل لأعضائه ، وكذلك عن طريق زرع التعليمات في نفوسهم ، مما أدى إلى أن قامت مجموعة من الأعضاء في يوم الأحد ١٣ نيسان عام ١٩٧٥ بارتكاب مذبحه بشعة في منطقة تسمى عين الرمانة في مدينة بيروت ، إذ كانت هذه الحادثة هي شرارة الحرب الأهلية.^(٢)

أن بروز مشكلة تكديس السلاح والتدريب عليه مؤخراً واحتلالها جميع زوايا الصورة الداخلية قد أفرز ثلاث صور مثلت الأولى الجانب المسيحي وقياداته المارونية ومثلت الاخرى الجانب التقدمي بزعامة كمال جنبلاط ، بينما مثلت الثالثة موقفاً وسطاً سنياً شيعياً ، حيث كانت هذه الصور الثلاثة وبالأخص الصورتين الأوليتين تعبيراً صادقاً عن مدى الحدة والاحتقان اللذين تميز بهما الصراع الطائفي خلال تلك الفترة.

فالصورة الأولى قد تجلّى فيها موقف الطائفة المارونية من الأحداث ، إذ بدأت هذه الحادثة عندما بادر مجلس حزب الوطنيين الأحرار إلى إجراء اتصالات هاتفية بصحفيين معروفين في معظم الصحف والمجلات اللبنانية ودعوتهم باسم الرئيس كميل شمعون رئيس الحزب إلى تناول طعام العشاء في مأدبة تقام في فندق البستان ببيت مري تكريماً لكتيبة النمر.^(٣)

وقد فهم الصحفيون منذ البداية ماذا تعني عبارة كتيبة النمر ، فالكتيبة هي الفريق العسكري المسلح التابع لحزب الوطنيين الأحرار ، وقد سميت بكتيبة النمر بعد أن ألغي أسمها الأول المعروف

(١) أسعد أبو خليل ، المقاومة الفلسطينية والحرب الأهلية اللبنانية ، جريدة الرأي ، العدد ٧٦٥١ ، ٢٢ حزيران ٢٠١٣.

(٢) محمود كعوش ، مذبحه عين الرمانة وبداية الحرب الأهلية في لبنان ، ١٣ نيسان ١٩٧٥ ، جريدة السفير ، العدد ٣٢١ ، ١٣ نيسان ٢٠٠٥.

(٣) كريستين نصار ، واقع الحرب وانعكاساتها على الطفل ، طرابلس ، ١٩٩١ ، ص ١٠٣.

باسم الميليشيا بعد الضجة السياسية والشعبية التي احاطت بقضية تشكيل الميليشيات والكتيبة لها مركز تدريبها الخاصة بها قرب السعديات وعلى شاطئ البحر وفي بعض مناطق جبل لبنان وتدريباتها على استعمال مختلف أنواع الأسلحة تتم بصورة علنية ويشرف على نهاية دورات التدريب الرئيس كميل شمعون ، ولا يمكن لأحد أن يعرف مصادر تمويل الكتيبة بالأسلحة لكن الكثيرون يعرفون بأن الكتيبة تمتلك أسلحة خفيفة ومتوسطة وثقيلة تتراوح ما بين المسدس العادي والرشاش ومدافع الموتور ثم تصل إلى حد السيارة المصفحة التي يقال في الكتيبة أن ثلاثاً منها قديمة بعض الشيء لكنها موجودة ، ولضمان حضور الصحافيين المدعويين لمأدبة العشاء همس البعض آذانهم بمعلومات تقول أن الرئيس شمعون سيتحدث بالمأدبة وسيقول كلاماً خطيراً.^(١)

وقد جندت الصحف مندوبيها ومصورها لتغطية الاحتفال وذهب الصحافيون إلى بيت مري ليجدوا امامهم احتفالاً يُظهر أفراد كتيبة النمر في ثيابهم العسكرية يستقبلون المدعويين ، ولكن الأمر المستغرب في هذا الحفل هو أن وزير الدفاع نصري المعلوف ووزير العدل كاظم الخليل كانا يشتركان في هذا الحفل كأعضاء في حزب الوطنيين الأحرار ويصفقان للشريط السينمائي الذي عرض على المدعويين وتضمن مشاهد حية لتدريبات كتيبة النمر ، وأخيراً وقف الرئيس كميل شمعون ليختصر الموقف بكلمات قليلة جاء فيها أن كتيبة النمر ستستمر في توجيه وتدريب الشباب على حمل السلاح، وأن الغاية من كل ذلك هي حماية الشرعية وكيان لبنان والإسهام في تحرير الأراضي العربية.^(٢)

في الشأن ذاته كانت البورجوازية الإسلامية التي تعد جزءاً من الطبقة الحاكمة في وضع حرج ، إذ لم تتمكن من التحالف مع نظيرها الطبقي الذي كان يحارب المسلمين ، ولا هي استطاعت التحالف مع الساحة الفلسطينية - اللبنانية التقدمية التي تهدد امتيازاتها بالقدر الذي تهدد فيه البورجوازية المسيحية ، لأن ذلك سيفقدها الكثير من نفوذها ودورها السياسي خاصة بعدما تأكد لها عدم رغبة الطائفة المارونية الراديكالية في تغيير الأوضاع من خلال رفضها تعديل الدستور ، وكذلك عدم

(١) حسن قبيسي ، الجريمة في الحوادث اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٥ ، دار قدموس للكتاب والإعلام ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٠-١٢.

(٢) جريدة النهار ، العدد ١٢٣٧٥ ، ١٨ تموز ١٩٩٢.

المساس بالميثاق الوطني سواء تبديله أو الغاؤه ، الغاء الطائفية السياسية المشروطة بالعلمنة ، وكذلك الغاء اتفاق القاهرة وإعادة السيادة اللبنانية إلى الأراضي اللبنانية كلها.^(١)

أمام هذا التباين في المواقف بين الطرفين وجدت الحركة الوطنية اللبنانية نفسها قادرة على إحداث التغيير من خلال الحسم العسكري مدعومة من الفلسطينيين ، كما وجدت القوى اليمينية نفسها قادرة أيضاً على القتال الحسم من موقعها المدافع عن النظام السياسي ، أي السلطة الحاكمة مستفيدة من بعض المواقف الإقليمية والدولية الداعمة لها في وجه القوى اليسارية ، فاندلعت الحرب الأهلية اللبنانية لهذه الأسباب الأنفة الذكر ووفقاً لرؤية وتصورات كل طرف لمسار المعركة حول رفض قوى اليمين اللبناني الوثيقة الإصلاحية التي تقدمت بها الحركة الوطنية اللبنانية بقيادة كمال جنبلاط، لإصلاح النظام السياسي السائد.^(٢)

وهو الموقف الذي تجلّى في الصورة الثانية والتي كان مسرحها هو منزل الزعيم الدرزي كمال جنبلاط ، حيث أنه في اليوم التالي للحفل السابق الذكر كان منزل كمال جنبلاط يحمل بعنف على حضور وزير الدفاع والعدل الاحتفال بتكريم كتبية النمر ، كما حمل النائب فؤاد الطحيني في تلك المرحلة معلومات إلى جنبلاط تقول أن باخرة غربية تقف منذ عدة أيام قرب خليج جونيه تحمل كمية من السلاح مهربة إلى بعض الاوساط اللبنانية التي تهتم في هذه الأيام بالحصول على الأسلحة من مختلف المصادر.^(٣)

وعندما علم كمال جنبلاط أن حمولة الباخرة قد أنزلت سراً قرب الشاطئ في جونيه وأنها نقلت فوراً إلى مستودعات أحزاب لبنانية معروفة ، وأن هذه هي الشحنة الرابعة التي تصل عن طريق البحر إلى الأراضي اللبنانية ، بادر إلى توزيع هذه المعلومات وإلى اتخاذ قرار سري يقضي بشن حملة عنيفة على الحكومة ل، أنه لا يمكن تسليم البلاد إلى حكومة وزير دفاعها ووزير العدل فيها أعضاء في حزب يستورد الأسلحة وينشئ الفرق المسلحة خارج نطاق الجيش ، وقام جنبلاط باطلاع النواب على

(١) عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠ : مقارنة عوامل اندلاعها بعوامل الأزمة الراهنة ، جريدة نوافذ ، ٤ كانون الثاني ٢٠٠٩.

(٢) سمير خالد الصباغ ، المصدر السابق.

(٣) جريدة الرأي ، العدد ١٧٦٥ ، ١٣ تموز ١٩٧٧.

تفاصيل هاتين الحادثتين وانتظروا أن تبادر الحكومة إلى فتح تحقيق في الموضوعين ، وبالتالي إلى اصدار بيان رسمي يحدد الموقف ويعطي المواطنين صورة عن مدى صحة التحركات المسلحة التي أخذت تثير القلق.^(١)

وقد مر على نشر تلك المعلومات عدة أيام دون أن يصدر عن السلطة المسؤولة أي إيضاح حتى مجلس الوزراء الذي اجتمع في اهدن لم يتطرق إلى موضوع كتيبة النمر ولا إلى موضوع تهريب الأسلحة قرب جونيه لا سلباً ولا أيجاباً ، وقبل أن يسافر رئيس الحكومة الأستاذ تقي الدين الصلح إلى ليبيا أبلغ عبر أوساطه الخاصة بأن سكوت الحكومة على مثل هذه القضايا يرسخ في أذهان اللبنانيين جميع المعلومات التي تنشر في الصحف والتصريحات السياسية التي تؤكد وجود تحركات مشبوهة لافتعال نوع من الحرب الأهلية على الأرض اللبنانية.^(٢)

وعلى طريقة معالجة الأمور بالتسويات تمكنت الدولة من العثور على الحل ، وذلك عن طريق معالجة مبادرة وزير الدفاع الوطني الأستاذ نصري المغولف إلى الإدلاء بتصريح مختصر قال فيه ما معناه أنه يستغرب حملة البعض عليه لحضوره مأدبة الأحرار في فندق البستان يؤكد أن قطعة سلاح واحدة لم تظهر في ايدي المشتركين في المأدبة ، كما أنه يأسف للمعلومات المغلوطة التي تنشر بين وقت وآخر عن تهريب الأسلحة إلى لبنان ولا يعرف من هو الذي يستفيد من هذه الاخبار.^(٣)

ولكن تصريح وزير الدفاع لم يغير معالم الصورة المثيرة السائدة في أوساط السياسيين والمواطنين عن قضية تهريب وانتشار الأسلحة ، فالذين يتابعون التطورات ويعرفون الخبايا يعرفون أن الأمر ليس سهلاً أو بسيطاً ، وأن كبار المسؤولين يعرفون أكثر من غيرهم بأن ما يرافق قضية الأسلحة وما يحيط بها الآن يشكل نوعاً من الالغام التي يمكن أن تفجر في أي وقت وتحت تأثير أي ظرف.^(٤)

(١) عبد الرؤوف سنو ، الطائفية السياسية والتدخل الخارجي أفشلا قيام الدولة المستقرة والقوية ، قراءة تحليلية للحرب اللبنانية وتداعياتها ، جريدة اللواء ، العدد ١٠٤٣ ، ٣٠ نيسان ٢٠٠٨ .

(٢) جريدة الحوادث ، العدد ١٩٥٥ ، ٢٣ نيسان ١٩٧٦ .

(٣) غسان توينبي ، مسؤولية المشاركة ، جذور دينية وإبعاد نظرية ، جريدة النهار ، العدد ١٢٧٦ ، ٧ حزيران ١٩٧٤ .

(٤) جريدة اللواء البيروتية ، العدد ٢٣١٥ ، ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٨ ؛ مجلة الرعية الجديدة ، ١ كانون الثاني ١٩٧٩ .

ويبدو لنا أن كمال جنبلاط لم يكن ليرك الأمور هكذا تمر مرور الكرام ، إذ ما معنى أن يكون لحزب أو جماعة ميليشيا مسلحة ، كما أنه كيف تقف الحكومة صامتة على مثل هذه الأعمال بل ويمثل منها أعضاء يشاركون فيها ، فعندما وقع حادث الداكونة بين بعض عناصر حزب الكتائب والمقاومة الفلسطينية المسلحة حذر كمال جنبلاط صراحة من أن هناك أمور يخطط لها في خارج لبنان لتنفذ داخله من أجل تحقيق عدة أهداف ، ومنها ضرب الوحدة الوطنية وإثارة الحساسيات الطائفية بين اللبنانيين ، وتحريض فئات لبنانية معينة على المقاومة وضربهم ببعضهم ثم جر الدولة إلى إنزال الجيش ليعمل ضد تجمعات المقاومة، وتحريض فئات لبنانية معينة على المقاومة وضربهم ببعضهم ثم محاولة جر الدولة إلى إنزال الجيش ليعمل ضد تجمعات المقاومة لإثارة مشروع إقامة الدولة المسيحية في جبل لبنان ، تنفيذ كل ذلك لابد وأن يؤدي إلى تعطيل مفاوضات جنيف ومع الفلسطينيين من الوصول إلى حقهم وهو هدف تطمح له إسرائيل وتأمل أن تصل إليه إذا تمكنت.^(١)

أن الأمور قد وقعت في مأزق كبير لا يمكن الفكك منه ، فالحوادث خطيرة والاستنتاجات أيضاً خطيرة ، والاتهامات اذا صحت أكثر خطورة ودقة ، ومن هنا فقد كان من الطبيعي في ظل تلك الاتهامات الكبيرة والخطيرة أن يتحرك الكتائبيون لرد هذه الموجة من الاتهامات التي أثرت بصورة حتمية على علاقاتهم بالمقاومة وبالتالي على نظرة فئة من اللبنانيين اليهم^(٢)، لاسيما وأن الكتائب في ظل الموجة الجديدة التي سادت في الأوساط اللبنانية بصفة عامة وأوساطها بصفة خاصة منذ سنوات قليلة قد عملت على ازالة الصورة الطائفية التي تحيط بها وحاولت تطبيق سياسة الانفتاح على الفئات الحزبية الأخرى وبالتالي على المنطقة العربية^(٣)، وقد تمكنت الكتائب لفترة من الوقت النجاح في هذا السبيل كما كان واضحاً من تغيير بعض معالم صورتها المعروفة إلى أن وقعت حوادث الداكونة وعادت الصورة إلى سابق عهدها ، ونجم عن ذلك موجة اتهامات حاولت الكتائب أن تردّها نفسها بكل ما لديها من امكانات.^(٤)

(١) جريدة السفير ، العدد ٦١٤ ، ١٨ آب ١٩٧٥.

(٢) حسين نصر ، محنة لبنان في ثورة اليسار ، دار العمل ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٩٥.

(٣) غسان توينبي ، مسؤولية المشاركة ، الطائفية وشرعية لبنان الجديد ، جريدة النهار ، ٨ حزيران ١٩٧٤.

(٤) كمال جنبلاط ، هذه وصيتي ، المصدر السابق ، ص ٦٢.

وقد نفت الأحزاب المارونية أن صحة ما ينشر حول تهريب الأسلحة حيث أورد حزب الكتائب أن كل ما ينشر من معلومات عن هذا الموضوع غير صحيح ، وأن المرة الوحيدة التي حصلت فيه الكتائب على كمية من الأسلحة كانت في منطقة بعلبك ، إذ عرضت إحدى الفئات غير اللبنانية هناك حوالي (٤٠) رشاشاً مهرياً للبيع.^(١)

ويبدو لنا أن تساؤلات ثلاثة تطرح نفسها بقوة في هذا الإطار ، الأول منها هو لماذا تقف الدولة موقف المتفرج والمستسلم لكارثة تسليح اللبنانيين ، ولأي مدى ستظل البلاد قادرة على تحمل موجات الاستفزاز التي تحيط بالمواطنين؟ ، أما الثاني فما هو مدى صحة ما يتوقعه الفريقان بالنسبة لاحتمال نشوب اشتباكات ، كالاشتباكات التي وقعت في قبرص والتمهيد بذلك لعملية تقسيم خطيرة يمكن أن ترعاها بعض الدول ؟ ، والثالث هو اذا كانت فكرة التقسيم واردة ، وهذه افتراض يكاد يكون في حكم المستحيل ، فهل يقدر اللذين يحلمون بمثل هذه النتيجة خطورة عيش دولة طائفية صغيرة في بحر المنطقة العربية التي تبحث عن طرق الوحدة لا عن طرق التجزئة؟

أن موقف الدولة ازاء القضية كان مستغرباً ومثيراً للدهشة ذلك أن الدولة من قمتها إلى قاعدتها كانت بعيدة كل البعد عن الاجواء المثيرة التي تتحدث عنها اوساط كمال جنبلاط وحزب الكتائب.^(٢)

ويبدو أن الحقيقة هي ما كانت تظهره الصحف اللبنانية في تحقيقاتها عن واقع الحشد والتسلح وتدريب الميليشيات والانقسام الخطير الذي وصلت إليه البلاد ، حيث أبرزت أحد المجالات الصحفية أن وجود السلاح في أيدي اللبنانيين ليس جديداً ، وخاصة بعد وجود المقاومة الفلسطينية ، فظاهرة انتشار السلاح سابقة على وجود المقاومة ولها أسبابها اللبنانية الخاصة الناتجة عن تركيب النظام اللبناني السياسي والطائفي وطبيعة الصراع بين الزعامات السياسية ، وظاهرة القبضات والازلام والميليشيات كانت مرافقة باستمرار لصراع اقطاب الزعامات السياسية ، ولعل الفلسطينيين في لبنان هم وحدهم اللذين كانوا مجردين من السلاح قبل وجود المقاومة الفلسطينية ، لكن المهم ليس البحث في أسباب ظاهرة انتشار السلاح ، ولا بأسباب تكاثر جرائم القتل الفردي ، بقدر ما هو المهم الاجابة على سؤال محدد وهو لماذا تتسلح الميليشيا اليمينية والطائفية ، وخاصة الكتائب والاحرار وما هي

(١) جريدة الحوادث ، العدد ٩٨ ، ٢٣ آذار ١٩٧٦.

(٢) الجمهورية اللبنانية ، وزارة الخارجية والمغتربين ، المصدر السابق ، ص ١٨.

الأهداف السياسية من وراء ذلك؟ وماذا تقصد الكتائب والأحرار من عرض العضلات العسكرية؟ ومن استعراضات الميليشيات ومناوراتها بالذخيرة الحية كما فعلت كتائب النمرور الشمعونية وحفلاتها العلنية وشبه الرسمية.^(١)

كان هناك هدفين أساسيين سعى لها حزب الكتائب والأحرار لتحقيقهما في هذه المرحلة من خلال الميليشيا الطائفية ، وهما امتصاص حدة الصراع الاجتماعي الذي اخترق جدار الطائفية وتغلغل في صفوف الجماهير المسيحية بإثارة جو طائفي وتحويل الانظار إلى قضية أخرى (مسألة الأمن) ، وتصغير الحجم السياسي للمقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة من خلال الصدام الجزئي المتكرر معها انسجاماً مع المخطط الأمريكي - الإسرائيلي - الأردني في رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية واستقلال الشعب الفلسطيني عن الوصاية الهاشمية.^(٢)

ويرى البعض أن هذه الأهداف التي يسعى لها حزب الكتائب والأحرار من تسليح الميليشيا ، ومن تهيئة الصدام المسلح مع المقاومة الفلسطينية لم يكتب لها النجاح بفضل تلاحم وتضامن الحركة الوطنية وحركة المقاومة ، وبفضل سلوك المقاومة السياسي الذي نجح في تقويت الفرص امام اليمين الطائفي لاستغلال بعض الأحداث الفردية أو العابرة.^(٣)

أسس الإمام الشيعي موسى الصدر أفواج المقاومة اللبنانية المعروفة اختصاراً بحركة (أمل) في عام ١٩٧٤ ، وقد صادف تأسيسها بداية الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان في محافظتي الجنوب والنبطية ، فكانت هذه الحركة السبب الرئيسي في إزالة ذلك العدوان ، ومع ذلك فقد أبتعد الإمام الشيعي ونأى بنفسه عن التدخل في الاحتقان الطائفي قبيل الحرب الأهلية أو حتى مع الدخول بعد ذلك في الحرب الأهلية ذاتها.^(٤)

(١) مجلة البلاغ ، العدد ٦٥١ ، ١٦ أيلول ١٩٧٤.

(٢) كمال جنبلاط ، هذه وصيتي ، المصدر السابق ، ص ٦٥.

(٣) عبد الرؤوف سنو ، المملكة العربية السعودية ولبنان (دبلوماسية ما قبل الطائف لإنهاء الحرب اللبنانية" ، ندوة العلاقات السعودية - اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، دار الملك عبد العزيز والجامعة اللبنانية ، بيروت ، ٣٠ أيار ٢٠٠٢ ، الرياض ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٧-٩٨.

(٤) جريدة النهار ، العدد ٢١١٨٥ ، ١ آب ٢٠١١.

أن الإمام الصدر وأدرك تماماً أن لبنان بلد التعايش وأن التعايش فيه أقدم من الميثاق الوطني وأقدم كذلك من واضعي هذا الميثاق ، إذ كان الإمام الصدر دائماً يردد أنه منذ ألف سنة فتح اللبناني عينه فوجد جاره من غير دينه ، كما كان الصدر يدرك أن هذا التعايش لن يحقق الاستقرار والازدهار والطمأنينة لجميع اللبنانيين ، إلا اذا أنهى التفاوت الكبير بين الطوائف اللبنانية التي يتشكل منها لبنان، ولذلك فأن شعار موسى الصدر كان العدالة والمساواة وليس الغلبة والاستقواء والاستئثار أو التغيير الراديكالي بالعنف.^(١)

ومن هذا المنطلق رفض الإمام الصدر رفضاً قاطعاً حلول أي طرف من أطراف النزاع محل الدولة ومؤسساتها ، ودعا إلى نزول الجيش إلى الجنوب مهما كانت هويته السياسية كي لا يصبح الجنوب بيد الفصائل المسلحة ما يعرضه لأخطار العدوان الإسرائيلي وتهجير أبنائه وتوطين الفلسطينيين مكانهم ، وتحرك الصدر لأنها الحرب الأهلية داعياً إلى قبول مؤسسات الدولة اللبنانية.^(٢)

وعلى الرغم من أنشاء الإمام الصدر حركة عسكرية مسلحة ، هي حركة المحرومين ، ومساهمة في تسليح الطائفة الشيعية ، إلا أنه وقف بقوة وحسم ضد الحرب الأهلية التي كانت تدور لأغراض تتجاوز حدود الوطن ، لقد وقف ضد السلاح والمسلحين حين وجد هذا السلاح أداة تخريب وفتنة وليس زينة الرجال ، فأعتصم في مسجد الصفا في بيروت وصام لكي يصوم اللبنانيون عن السلاح والعنف ، وأبدى خوفه وقلقه يومها على مشروع اندماج الشيعة في لبنان بصورة متكافئة مع بقية الطوائف وعلى مشروع الدولة الواحدة وعلى قداسة سلاح المقاومة والمقاومين.^(٣)

ومع ابتعاد الشيعة عن تلك التوترات ، إلا أن التقارب اللبناني - الفلسطيني في الجنوب بقيادة الإمام موسى الصدر كان هو السبب الرئيسي في مثل تلك التوترات ، فقد زاد هذا التقارب من مخاوف إسرائيل وبعض التنظيمات الأخرى الموالية لها ، وكذلك الأحزاب اليمينية واليسارية ما دفعها إلى تشجيع بعض الأطراف الداخلية لمواجهة المقاومة الفلسطينية بذريعة الحفاظ على السيادة اللبنانية التي تعرضت للمسّ بسبب التجاوزات الفلسطينية ، وهنا اشتعلت نار الفتنة ، وكان الهدف منها هو

(١) جريدة الحوادث ، العدد ١٠١٩٥ ، ٢٣ آذار ١٩٧٦.

(٢) ميشال غريب ، الطائفية والإقطاعية ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠.

(٣) جريدة السفير ، العدد ١٣١٣ ، ١٣ أيلول ٢٠١٢.

تجزئة لبنان وتقسيمه إلى دويلات صغيرة ضعيفة متناحرة ، والقضاء على قدرة المقاومة الصاعدة ، إذ أنها بدأت تهدد مصالحهم الحزبية ، وبغية تحقيق هذين الهدفين كانت إسرائيل^(١).

وكان من ضمن الأحداث التي أجبتها تلك الصراعات هي مجزرة صبرا في عام ١٩٧٣ ، قامت مجموعة من أفراد الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش بزرع عبوة ناسفة في مطار بيروت الدولي، ولكن سرعان ما اكتشفت الأجهزة الأمنية بأمن المطار العبوة ، ومن ثم اعتقال منفذي العملية وسجنهم^(٢).

وفي مجزرة صيدا التي كانت شرارة الحرب الأهلية تظاهر الآلاف من أهالي صيدا بزعامة معروف سعد عام ١٩٧٥ ، تضامناً مع إخوانهم الصيادين المضربين احتجاجاً على ضياع حقوقهم من قبل إحدى الشركات الأمريكية العاملة في لبنان ، ورغم أن المظاهرة كانت سلمية إلا أن الجيش اللبناني تصدى لها وأطلق النيران عليها مما أدى إلى مقتل معروف سعد زعيمها وجرح آخرين ، مما أثار الأمر حفيظة المتظاهرين الذين اصطدموا مع الجيش بالعصي والحجارة ، وكانت تل المجزرة واحدة من أكبر المجازر التي ارتكبت بحق الشعب ، وقد أعترض الإمام موسى الصدر على هذه المجزرة وعبر عن استنكاره بحضور تشييع جثث القتلى ، وحمل الجيش مسؤولية المجزرة وطالبه بالوقوف إلى جانب الشعب^(٣).

أما بالنسبة للسنة فلم يكن رشيد كرامي على سبيل المثال قائد ميليشيا ، ولم يشارك في تلك التوترات وذلك الاحتقان ، لكنه كان شاهداً عليه ولكن موقفه كان يختلف عن موقف الإمام الصدر حيث كان الرئيس كرامي يرفض اعطاء الاوامر للجيش بالنزول خوفاً من انقسامه ، وهو ما حدث بعد ذلك عندما وقعت الحرب الأهلية وانقسمت البلاد^(٤).

(١) عبد الرؤوف سنو ، الطائفية السياسية والتدخل الخارجي أفشلا قيام الدولة المستقرة والقوية ، المصدر السابق.

(٢) كمال جنبلاط ، هذه وصيتي ، المصدر السابق ، ص ٥٦.

(٣) عبد الرحيم أبا ذرى ، الإمام موسى الصدر ، سلسلة رواد التقريب ، رقم ٥ ، ص ١٩-٢٢.

(٤) ثائر عباس ، ١٦ رمزاً رحلت الحرب الأهلية ولم يرحلوا معها ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٢٤١٢ ، ٨ نيسان

من جهة أخرى فإن الغبن والظلم والإجحاف الذي كان واقعاً على الطوائف المسلمة بشكل عام وعلى الطائفة السنية بشكل خاص منذ عهد الاستقلال وإبرام الميثاق الوطني ومروراً بجميع الأحداث اللبنانية كان له أثره الكبير في دخول الكثير من السنة في معترك الاحتقان الطائفي خلال هذه الفترة ، ومن ثم الدخول في معترك الحرب الأهلية بعد ذلك^(١)، ذلك أن انتماء المسلمين السنة السياسي يتوزع في لبنان على أكثر من ولاء وانتماء ، فهناك أولاً الانتماء إلى الزعماء السياسيين اللذين لم يتمكنوا رغم أن رئاسة الوزراء كانت بيدهم من الاستفادة من السلطة التنفيذية في سبيل تحسين وضع طائفتهم وإعطائها بعض الحقوق والامتيازات التي كان يتمتع بها غيرهم ، وكل حفاظاً على الكرسي وتملقاً للمارونية خوفاً من أن يتهموهم بالتعصب لطائفتهم ، مما عرض مصالح المسلمين للانتهاك من النصارى بشكل عام ، والموارنة بشكل خاص ، وعلى مرأى ومسمع من المسؤولين المسلمين.^(٢)

وهكذا فلم تكن الزعامات السنية لم تكن موحدة الأهداف بل كانت متعددة ، حيث لم تتفق عبر تاريخها ، إلا على الاختلاف والسعي لكسب المصالح الخاصة والذاتية تبعاً للمنطقة التي تتبع الزعيم، وكان كل زعيم سني يسعى لإثبات زعامته على حساب الزعيم الآخر ، وكذلك فإن تبعية القيادات الدينية للقيادات السياسية فأقم من أوضاع أهل السنة المتردية ، خاصة زعامات دار الإفتاء ، ومن أسباب ضعف دار الإفتاء هيكلتها الوظيفية حيث جعلها الدستور اللبناني تابعة لمؤسسة الحكم مما حرّمها من استقلاليتها مالياً وإدارياً ، وكذلك سعي البعض إلى إضعاف سلطتها وحصر دورها بالعمل الرسمي والتقليدي ، وتقديم الخدمات العامة التي تعود بالنفع على المسلمين كالزكاة والمساعدات المالية للفقراء وتبني قضايا أهالي المخطوفين والمعوقين.^(٣)

أما القيادات الدينية وأهمها المفتي السني ودار الفتوى فكانوا دائماً موظفين رسميين لدى السلطة الحاكمة يسبحون بحمدها ويؤيدون مواقفها ، ولم تلعب دار الافتاء دوراً يذكر في تحصيل حقوق المسلمين السنة ، بسبب عدم استقلاليتها المادية وذلك بعكس القيادات الدينية للمسيحيين والشيعة ،

(١) جريدة الحوادث ، العدد ٩٤١٢ ، ١٠ تموز ١٩٩٩.

(٢) الجمهورية اللبنانية ، وزارة الخارجية والمغتربين ، المصدر السابق ، ص ١٩٨.

(٣) جريدة النهار ، العدد ١٩٧٣٥ ، ١٠ آذار ١٩٩٦.

ولعل أبرز الشخصيات الدينية التي كان لها دور فاعل على الساحة المفتي توفيق خالد ، والمفتي حسن خالد الذي شعر المسلمون بعد استشهاد باليتم والضعف.^(١)

ويتبين لنا مما سبق أنه في المدة الواقعة بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٥ قد تصاعدت حدة الاحتقان الطائفي في لبنان بشكل غير مسبوق ، وأن الكثير من العوامل والأسباب قد ساعدت على زيادة هذه التوترات والاحتقانات منها سوء الأوضاع في لبنان سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي ، وكذلك دخول مشكلة التواجد الفلسطيني في لبنان في أحد أطوارها الهامة ، إذ عظمت شوكتها في الوقت الذي بيتت فيه إسرائيل النية من أجل القضاء عليها. كما يتبين أيضاً مما سبق أن الطوائف قد اتخذت مواقف مختلفة إزاء تطورات الأوضاع في هذه المرحلة في حين بدأت الطائفة المارونية والقوى المسيحية في حشد وتكديس ميليشياتها وتدريبهم على استخدام الأسلحة ، بدأ كمال جنبلاط زعيم الطائفة الدرزية ومعه القوى التقدمية في لبنان بصورة المدافع عن هبة الدولة الذي يريد لها استعادة مهامها والضرب على يد العابثين بأمنها القومي ، كما أنه في الوقت الذي نأى الإمام الشيعي موسى الصدر بنفسه وطائفته عن الدخول في تلك الأحداث فإن الطائفة السنية نظراً للعديد من الاعتبارات لم تكن ذا موقف موحد إزاء تلك الأحداث.

(١) مسعود ظاهر ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨.

الخاتمة

الخاتمة

تميز المجتمع اللبناني بتعدد طوائفه ومذاهبه ، وأصبح واضحاً ان تاريخ لبنان مرتبط بثقافة الطوائف التي رسمت هويته الاجتماعية والسياسية لكون المسألة الطائفية في لبنان جعلت المجتمع يقوم على أساس ذلك التنوع ، الأمر الذي انعكس على واقع الشعب اللبناني وتفكير افراده وجعل كل فئة منه تختلف عن الاخرى من ناحية الرؤى والايولوجية ، كما انعكس ذلك أيضاً على واقع الحياة السياسية فأصبحت لبنان ساحة للصراعات المذهبية والطائفية ، خاصة وان وقوع لبنان تحت السيطرة الفرنسية ما زاد من حدة ذلك الصراع ، ذلك لان الحكومة الفرنسية تعتمد على بقائها وتحقيق مصالحها من خلال ذلك الصراع الطائفي فأخذت تتدخل بكل قوة لتفرض ارادتها على القرار السياسي الذي تمثله بعض الطوائف في لبنان.

فقد أصبحت الطائفية في لبنان بمقتضى الميثاق الوطني هي العنصر الرئيس الذي يحكم العملية السياسية ، فالنظام السياسي اللبناني منذ عام ١٩٤٣ ، هو نظام طائفي من الدرجة الأولى فالطائفية تتدخل في كل كبيرة وصغيرة في النظام السياسي اللبناني ، والأحزاب السياسية طائفية والدستور وضع على أساس طائفي والسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية طائفية ، ورئيس الجمهورية منتخب على أساس طائفي ، الحكومات المشكلة على أساس طائفي ، وكذلك الحال بالنسبة للبرلمان الذي يتم انتخابه ومحاصصته على أساس طائفي ، وعليه فإن الطائفية في لبنان ترمي بأطنابها في كل اتجاه.

يرجع سبب الانتفاضة التي حدثت عام ١٩٥٨ إلى الميثاق الوطني الذي عقد في عام ١٩٤٣ بين بشارة الخوري ورياض الصلح والذي كان اداةً لتكريس الطائفة وتعميقها ، كذلك السياسات الخاطئة التي انتهجها شمعون ومنها تراجعها عن الوعود التي قطعها على نفسه عند توليه الرئاسة بالمحافظة على الاستقلال وانتهاج سياسة محايدة لكافة الطوائف ، كذلك من سياساته وضع قانون جديد للانتخابات والذي لم يعجب الكثير ، كذلك ما زاد من حدة المعارضة ما حصل من تزوير في انتخابات عام ١٩٥٧ ، اضافة إلى ما انتهجه شمعون من سياسة خارجية ابتداءً من عام ١٩٥٥ وخاصة ما تمثل بتظاهره السطحي بارتباطه بمصر وسوريا والسعودية والذي عد فيما بعد تكتيكاً

لاكتساب قاعدة شعبية تمكنه من احكام قبضته على الحكم لإزالة ما لحق به من تهم من قبل العناصر المعارضة وخاصة الاسلامية.

كان السبب المباشر للانتفاضة التي قامت في عام ١٩٥٨ هو اغتيال الصحفي السياسي الماروني نسيب الميثي وهو احد المعارضين للرئيس منيل شمعون ، الامر الذي جعل الجبهة الوطنية تعتد اجتماعا للقيام بثورة مسلحة يقودها كمال جنبلاط والهجوم على مقر كميل شمعون ، مما جعل شمعون يستنجد بالولايات المتحدة الأمريكية استنادا إلى مبدأ ايزنهاور دون الرجوع في هذا القرار إلى مجلس النواب ، وبالفعل تم الانزال الأمريكي وقمعت الانتفاضة ، وبعد ان سحبت القوات الأمريكية قواتها ارسل ايزنهاور روبرت ميرفي ليمثله في المنطقة والذي نجح في اقناع كميل شمعون بالاستقالة وانتخب البرلمان فؤاد شهاب بدلاً عنه ، ويتبين من ذلك ان التدخل الأمريكي لم يكن التزاماً من الحكومة الأمريكية بأمن لبنان بقدر ما كان جزا من الصراع بين القوى الغربية والقومية التي كان ينادي بها جمال عبد الناصر ومن خلفه القوميين العرب ، ومما يدعم ذلك هو المعارضة الشديدة من قبل الرئيس جمال عبد الناصر للتدخل الأمريكي الذي اعتبره تهديدا سافرا للدول العربية.

تميزت مدة الرئيس شهاب بالاستقرار السياسي الامر الذي شجع على العمل للقيام بالعديد من الإنجازات في لبنان على مختلف المستويات السياسية والإدارية والإنمائية ، إذ رفع فؤاد شهاب عدد النواب من (٦٦) إلى (٩٩) نائباً من أجل استيعاب الخصوصيات الطائفية والتنوع المناطقي ، وجعل القضاء الدائرة الانتخابية في سبيل تحقيق التوازن ، وحول سياسة لبنان إلى حياد إيجابي تجاه العالم الخارجي مع الإصرار على عمق البلد العروبي ، كما نظم شهاب الإدارة العامة بما يساعد على محاربة التدخلات السياسية ، وقد واجه الرئيس فؤاد شهاب معضلات كثيرة كان أهمها المواجهة مع طبقة الزعماء أو السياسيين الذين اعترضوا بقوة على كل عملية إصلاح للنظام السياسي.

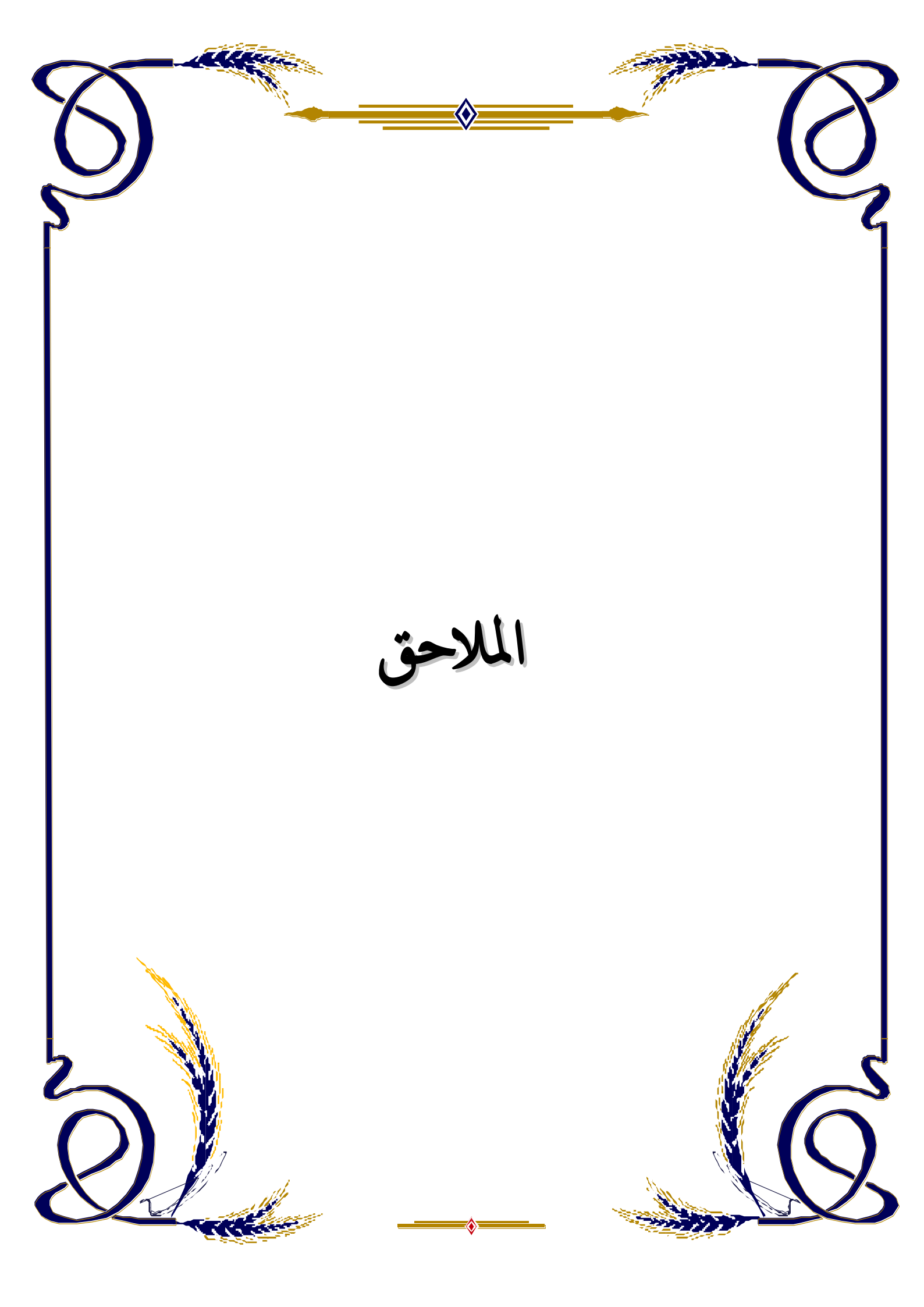
بدأ الوجود الفلسطيني في لبنان منذ نكبة عام ١٩٤٨ ، فعندما جاء الفلسطينيون إلى لبنان لم يكونوا ذات دراية بالتركيبة السياسية للنظام السياسي اللبناني والذي يتركز في اساسه على توزيع الطوائف فقد نظر لهم الرئيس فؤاد شهاب والرئيس شارل حلو بريية وشك واتخذوا ضدهم سياسة صارمة ومنعوا من ابسط الاشياء وقد واجهوا معارضة شديدة من الطائفة المارونية التي اعتبرت ان وجودهم يخل بالتوازن السكاني في لبنان ، وكان موقف الموارنة ذلك مبنياً على عوامل تاريخية وسياسية تتمثل في نكبة عام

١٨٦٠ وعوامل سياسية تتجلى في الشعور الماروني بان لبنان هو البلد الماروني وانه بحاجة إلى الكيان الصهيوني كي يكون حاميا له ، اما موقف الطائفة السنية من الوجود الفلسطيني في لبنان فقد كان مختلف فهي لم تتخذ العداء ضدهم على طول الخط كالموارنة ولم تتخذ المناصرة لهم على طول الخط كالشيعة والدروز وانما اتخذت مواقف سياسية متفاوتة ، اما الموقف الشيعي فقد كان مؤيد ومناصر للوجود الفلسطيني ، وكان الامام موسى الصدر يسعى لذلك وهو نفس الموقف الدرزي الذي كان مؤيد أيضاً.

إلى جانب ذلك عاش لبنان حراكا طائفيا عام ١٩٦٩ كان سببه نكسة حزيران عام ١٩٦٧ وتطور حركة المقاومة الفلسطينية التي نقل مقرها إلى لبنان وانبعثت موجة يسارية لبنانية ، ومما زاد الاحتقان الطائفي في العام التالي قرب الاستحقاق الانتخابي لرئاسة الجمهورية بعد انتهاء مدة ولاية الرئيس شال حلو.

وقد انعكست احداث حرب عام ١٩٦٧ التي نشبت بين اسرائيل من جهة ومصر وسوريا والاردن من جهة اخرى على لبنان فما ان انتهت هذه الحرب حتى وجد لبنان نفسه في قلب الصراع ، ذلك انه قد ترتب على هذه الحرب تزايد في الوجود الفلسطيني في لبنان ، تبع ذلك حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ فقد نشب قتال بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين والتي انتهت في ١٧ أيار عام ١٩٧٣ على اثر اتفاق ملكارت لوقف اطلاق النار ، وكانت أهم بنود هذا الاتفاق اعتماد الميليشيا من أجل حراسة وتأمين المخيمات ، كما نص على اخلاء المخيمات من السلاح وتحديد اماكن تركز المقاومة.

وفي ضوء ما سبق يمكننا القول ان التنوع الطائفي في لبنان قد لعب الدور الأبرز في غالبية الأحداث في تاريخ لبنان.



الملاحق

ملاحظات الرئيس شارل حلو على اتفاق القاهرة^(١)

حضرة عماد الجيش اميل البستاني، القائد الأعلى لقد اطلعت على نص الاتفاق الذي وقعتموه في القاهرة بتاريخ ٣ تشرين الثاني الجاري مع وفد منظمة التحرير الفلسطينية وبحضور السيد محمود رياض وزير الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة والفريق أول محمد فوزي وزير الحربي ، إنني اقدر الجهود التي بذلتكم والنواحي الايجابية التي تضمنها الاتفاق المذكور ولاسيما لجهة التأكيد على سيادة لبنان وعلى انه من الطبيعي ان لا تكون مساندتنا المقاومة الفلسطينية سبباً في إعاقة السلطات اللبنانية ، مدنية كانت أم عسكرية عن الاستمرار في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف (البند ١٣ المتعلق بالعمل الفدائي) (وعطفاً على ما دار بيننا من ابحاث قبل ذهابكم إلى القاهرة وبعد عودتكم منها ، ومن مناقشة لاتفاق ٣ تشرين الثاني المتقدم ذكره ومقارنته بمشروع الاتفاق الموضوع في ٩ أيار الماضي والمتضمن خمسة عشر بنداً والذي على أساسه بدأت المباحثات في القاهرة، كما كان متفاهماً عليه ، وكما يشير إليه المحضر الذي وضعتموه مع ممثلي الجمهورية العربية المتحدة، الذي يوجز الاجتماعات التي عقدتم بتاريخ ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول الماضي ، أريد ان اؤكد فيما يلي الإيضاحات التي أعطيتموني إياها ، أولاً : «الوجود الفلسطيني» وردت في اتفاق القاهرة تاريخ ٣ تشرين الثاني ، بنود اربعة خاصة بهذا الوجود : أول هذه البنود يتعلق بحق العمل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان .. اننا نرغب رغبة أكيدة بتأمين عيش كريم لإخواننا الفلسطينيين المقيمين في لبنان مع مراعاة ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية وقد قلتم إن هذا هو مفهوم البند المذكور ، وهو يتفق مع وجهة النظر التي ابديتها في القاهرة ، اما البنود الباقية فهي تتعلق بإقامة نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات وتنظيم وجود الأسلحة وتحديداتها في هذه المخيمات ، ونقول بالسماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بأن يشاركوا في الثورة الفلسطينية. لقد شرحت هذه البنود وأكدتم انها لا تعني تحويل المخيمات إلى قواعد للمقاومة الفلسطينية وان خطورة هذا الأمر لم تخف عليكم ، ولا سيما بالنظر إلى ان المخيمات قائمة في مناطق مأهولة بالسكان ، فبناء لذلك وأخذاً بضرورات الأمن يقتضي تحديد الأسلحة وضبطها وذلك اثناء تحديد تفاصيل تطبيق الاتفاق ، ثانياً : «العمل الفدائي» ، لقد نص البند السادس عن القيام بإحصاء عدد

(١) مجلة المرباط الراصد ، ٩ أكتوبر ٢٠١٢.

عناصر الكفاح المسلح الموجود في لبنان بواسطة قيادتها». وكان مشروع ٩ أيار قد نص على عملية الاحصاء هذه ولكن من دون حصرها بقيادة المنظمات الفلسطينية. فكان جوابكم ان عدم ذكر السلطات اللبنانية في اتفاق القاهرة لا يعني ان ليس لهذه السلطات حق الاشتراك في عملية الاحصاء ولا سيما أن البند ١٣ من الاتفاق يعلن ان «من المسلم به ان السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.

لقد ورد في البند السادس من مشروع ٩ أيار : «تحديد العدد اللازم للعمليات من داخل لبنان بواسطة دراسة مشتركة بين الأركان». ان هذا النص لم يرد في اتفاق القاهرة ، لكن بالإضافة إلى البند ١٣ المتقدم ذكره هنالك بنود تتعلق بتنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح (البند ٩) وبإحصاء عدد هذه العناصر (البند ٦) وبدراسة توزيع أماكن التمرکز (البند ٨) وفي نظركم ان هذه البنود وما دار من مباحثات حول الموضوع تفي بمعنى البند السادس من مشروع ٩ أيار وان التفاصيل المتعلقة بتطبيق اتفاق القاهرة ستوضع في ضوء ذلك .. من كل ما تقدم ومن محادثاتنا الشفهية يستنتج ان وجود الفدائيين في لبنان لن يكون ، إلا في المناطق التي يتفقون عليها مع الجيش، واني ارجو ان يتم تنفيذ ذلك من اقرب وقت. وهناك امر لا شك انكم والاخوان الذين اجتمعتم إليهم في القاهرة قد تنبهتم له ، وهو يتعلق بمباشرة المقاومة الفلسطينية نشاطها وفقاً للاتفاق الجديد.

فبالنظر إلى ما يصطبغ به هذا الاتفاق من طابع عسكري وإلى كثرة ما يشاع من أقوال حوله ، لا بد ان يكون العدو ، وهو دائماً بالمرصاد لكل ما نعمل ، متربصاً بنا لضربنا في أول مناسبة ، لذلك يجدر بالمسؤولين عن المقاومة الفلسطينية ان يترثوا بعض الوقت كي يفسحوا المجال أمامنا لاتخاذ المزيد من الاحتياطات سواء على الصعيد العسكري ام المدني لحماية الاهلين ولتوقيت العمليات بالاتفاق بين الجهات المختصة هذا الموقف الذي اتخذتموه سيكون الموجه في وضع تفاصيل تطبيق الاتفاق وبنفس الروح الاخوية التي سادت اجتماعات القاهرة ، أما فيما يتعلق بالبند الأخير الذي ينص عن سرية الاتفاق والقاضي بعدم جواز الاطلاع عليه ، إلا من قبل القيادات وحدها ، فيجب التوفيق بين مقتضيات السرية العسكرية ، وان هنالك سلطات سياسية مسؤولة عن الحكم في هذا البلد مع ما يتصل بذلك من جراء تطبيق هذا الاتفاق بعهدا في ٧ تشرين الثاني عام ١٩٦٩ شارل حلو.

المصادر والمراجع

فهرس المصادر

أولاً : الوثائق.

١. الوثائق المنشورة

أ. الوثائق المصرية.

١. وثائق وزارة الخارجية المصرية ، أرشيف البلدان ، محفظة رقم ٣٤ ، ملف (٨١/٧٥٣ و ٣٣) ، ومحفظة ٨٦٣ ، ملف (٣٣).
٢. وزارة الخارجية المصرية (مفوضية مصر ببيروت) : ميكروفيلم رقم ٢٧ ، ملف رقم ١/٧/٢٢٧ ج ، ٢ ، محفظة رقم ٤١ ، تقرير رقم ٩٥ ، ١٢ نيسان ١٩٥١.

ب. الوثائق اللبنانية.

- ١- محفوظات وزارة الداخلية اللبنانية ، سجل رقم ٥٠١ ، بتاريخ ٢٥ أذار ١٩٧٠.
- ٢- مجلس النواب اللبناني : بيان قسم اليمين الدستورية ، لمناسبة قسم الرئيس شهاب اليمين الدستورية في مجلس النواب صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ أيلول ١٩٥٨.
- ٣- بيان سامي الصلح بشأن الأزمة اللبنانية ، بيروت ، ٢٨ تموز ١٩٥٨.
- ٤- الأمير فارس شهاب : كلمة القيت في الذكرى الخامسة والعشرين لرحيل فؤاد التي أحيتها جامعة الأمراء الشهابيين في النادي اللبناني للسيارات والسياحة في ٢٤ نيسان ١٩٩٨.
- ٥- السفير فؤاد ترك : كلمة في المهرجان الخطابي الذي أقيم في قصر الذوق في يوم الأحد ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢ بمناسبة المئوية الأولى للرئيس الراحل فؤاد شهاب.
- ٦- البيان الصادر عن الرئيس فؤاد شهاب في ٥ آب ١٩٧٠.
- ٧- الوزير طلال أرسلان : كلمة القيت في المهرجان الخطابي المقام في قصر الذوق ، في ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٢ ، بمناسبة المئوية الأولى للرئيس فؤاد شهاب.
- ٨- الموقع الرسمي للمقاومة الاسلامية لبنان ، كلمة الإمام موسى الصدر ترحيباً بالرئيس شارل حلو ، ٢٩ أيار ١٩٦٩.
- ٩- المشوار الطويل ، وثيقة رقم ١٣ ، اللاجئين الفلسطينيين والأونروا ، صادرة عن الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة ، ١٩٩٥.

- ١٠- الجمهورية اللبنانية ، رئاسة مجلس الوزراء ، المرسوم رقم ٥٧٦٥ و ٥٧٦٦ الخاصان بتكليف وتشكيل وزارة الصلح ، ٨ تموز ١٩٧٣ .
- ١١- خطاب من رئيس مجلس النواب عادل عسيران إلى اللواء فؤاد شهاب يخبره بفوزه بمنصب رئيس الجمهورية.

ت. الكتب الوثائقية.

- ١- وثائق فلسطين ، مائتان وثمانون وثيقة مختارة (١٨٣٩-١٩٨٧) ، منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الثقافة.
- ٢- جامعة الدول العربية (معهد الدراسات العربية) : وثائق ونصوص (دساتير البلاد العربية) ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- ٣- جامعة آل البيت : الوثائق الهاشمية ، أوراق عبد الله بن الحسين ، المجلد الثالث (سوريا الكبرى والاتحاد العربي) ، منشورات جامعة آل البيت ، الشركة العربية الاردنية للطباعة والنشر ، عمان ، ١٩٩٤ .
- ٤- الجمهورية اللبنانية ، مجلس النواب ، القانون الصادر في ٢٦ نيسان ١٩٦٠ المتعلق بانتخاب أعضاء المجلس النيابي.
- ٥- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون الفلسطينيين ، اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ الخاصتين بوضع اللاجئين ، جنيف ، أيلول ١٩٧١
- ٦- الوثيقة التي تدل على مدى سوء المعاملة التي كان يلقاها اللاجئين الفلسطينيون في لبنان في ملاحق الفصل الأول.
- ٧- وزارة الخارجية اللبنانية ، الكتاب الأبيض اللبناني ، (وثائق دبلوماسية حول الأزمة اللبنانية- الفلسطينية ١٩٧٥-١٩٧٦) ، وزارة الخارجية والمغتربين ، بيروت ، ١٩٧٦ .
- ٨- مجموعة خطب اللواء فؤاد شهاب ، د.ن.

ث. محاضر مجلس النواب اللبناني.

- ١- م . م . ل ، الدور الانعقاد الاستثنائي الأول ، محضر الجلسة الأولى ، ٣ كانون الثاني ١٩٦٩ .
- ٢- م . م . ل ، دور الانعقاد العادي الثاني ، الجلسة الثانية ، ٦ كانون الأول ١٩٦٩ .

- ٣- م . م . ل ، الدور التشريعي الأول ، الانعقاد الاول ، جلسة الحادي عشر ، ٨ أيار ١٩٥٨ .
- ٤- م . م . ل ، دور الانعقاد العادي التاسع ، الجلسة الرابعة ، ٣١ تموز ١٩٥٨ .
- ٥- م . م . ل ، دور الانعقاد العادي الثاني ، ١٤ تشرين الأول ١٩٧٠ .
- ٦- م . م . ل ، دور الانعقاد الثالث ، ٩ تموز ١٩٧٣ .
- ٧- م . م . ل ، دور الانعقاد الاستثنائي الثاني ، ١٠ نيسان ١٩٧٣ .
- ٨- م . م . ل ، دور الانعقاد الاستثنائي الثاني ، ٢٧ نيسان ١٩٧٣ .

ثانياً : كتب المذكرات.

١. خالد العظم ، مذكرات خالد العظم ، المجلد الثاني ، بيروت ، ١٩٧٣ .
٢. كميل شمعون ، مذكراتي (١٩٠١-١٩٦٩) ، ج ١ ، بيروت ، ١٩٦٩ .

ثالثاً : الرسائل والاطاريح.

١. بكر عبد الحق رشيد الراوي ، فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان حتى ١٩٦٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ .
٢. جاسم محمد خضير الجبوري ، مجلس النواب اللبناني (١٩٤٣-١٩٧٥) ، دراسة تاريخية وثائقية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ .
٣. حسان الاشمر ، دور الطوائف في النظام السياسي اللبناني (النشأة والتطور والافاق) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للعلوم السياسية ، جامعة لبنان ، ٢٠١١ .
٤. حمود عادل ابو هلال ، تطور العلاقات اللبنانية الفلسطينية (١٩٤٨-١٩٥٧) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، ٢٠٠٦ .
٥. سعد نصيف جاسم الجميلي ، التطورات السياسية في لبنان ١٩٥٨-١٩٧٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ .
٦. سميرة العكاوي ، لبنان في السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦٥-١٩٧٥) ، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة كيبك الحكومية ، ١٩٨٤ .
٧. عبد الرحمن رشدي ، سياسة مصر اتجاه دول المشرق العربي ١٩٥٤-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .
٨. قاسم خليف عمار ، التنوع الطائفي وأثره على الواقع السياسي في لبنان (١٩٢٠-١٩٥٨) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٣ .

٩. لمياء احمد محسن ، لبنان دراسة في الجغرافية السياسية والجيولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤.
١٠. محمد رضوي فجر محمد الحميداوي ، الأزمة اللبنانية ١٩٤٣ والموقف الدولي منها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٠.
١١. محمد سكير الشمري ، الحياة النيابية في لبنان (١٩٤٤-١٩٦٨) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التراث العلمي ، جامعة الدول العربية ، بغداد ، ٢٠٠٨.
١٢. محمد شهد محمد العمري ، الانتفاضة اللبنانية ١٩٥٢ والموقف الدولي منها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٣.
١٣. محمد نعمان عبد الغني ، الاوضاع الداخلية اللبنانية (١٩٧٠-١٩٨٠) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ٢٠١١.
١٤. محمود حسن زبون الساعدي ، الدروز دورهم السياسي في لبنان (١٩٤٣-١٩٨٩) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٨.

رابعاً: الكتب.

١. الكتب العربية والمعرّبة :

٢. الان ميناغ ، أسرار حرب لبنان ، الدار الدولية ، بيروت ، ٢٠٠٦.
٣. أبراهيم النجار وأحمد صدقي الدجاني ، لبنان وأفاق المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١.
٤. أبو عبد الرحمن هشام برغش ، أحداث لبنان التاريخ يعيد نفسه ، رؤيه تاريخية للوجود الشيعي والنصيري في لبنان ، والموقف الشرعي من الاحداث الأخيرة ، بيروت ، ٢٠١١.
٥. البير داغر ، أزمة بناء الدولة في لبنان ، دار الطليعة ، بيروت ، ٢٠١٢.
٦. البير منصور ، الانقلاب على الطائف ، دار الجديد ، بيروت ، ١٩٩٦.
٧. احمد بيضون ، الصراع على تاريخ لبنان ، منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٨٩.
٨. احمد زين العابدين ، رؤساء لبنان وصلوا إلى الرئاسة ، مؤسسة نوفل ، بيروت ، ٢٠٠٥.
٩. أحمد سرحان ، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية ، دار الباحث ، بيروت ، ١٩٨٠.
١٠. أحمد صدقي الدجاني ، تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧.

١١. احمد عثمان ، قراءة نقدية في برامج وسياسات وكالة الغوث في لبنان ، مذكرة لنيل شهادة الجدار في العلوم الاجتماعية ، ١٩٩٤-١٩٩٥ ، بيروت ، ١٩٩٧.
١٢. أرند تليبهرت ، الديمقراطية في المجتمع المتعدد ، دراسة مقارنة ، ترجمة : أفلين مسرة ، بيروت ، ١٩٨٤.
١٣. زاهية قدوري ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٨.
١٤. الزين ، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان ، دار الفكر الحديث ، بيروت ، ٢٠٠١.
١٥. اسراء شريف ال كعود ، لبنان من الاجتياح الاسرائيلي لبيروت إلى ما بعد اتفاق الطائف ، بغداد ، ٢٠١٠.
١٦. أسعد مرزوق ، الدين والدولة في إسرائيل ، سلسلة دراسات فلسطينية رقم ٣٧ ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٨٦.
١٧. اسكندر بشير ، الطائفية في لبنان إلى متى ؟ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٦.
١٨. اكرم محمد عدوان ، الطائفية واثرها على النظام السياسي في لبنان ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، ٢٠١١.
١٩. النادي الثقافي العربي ، القوى السياسية في لبنان ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٠.
٢٠. اوغست اديب باشا ، لبنان ما بعد الحرب ، ترجمة : فريد حبيش ، مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٩١٩.
٢١. باسم الجسر ، الاستقلال اللبناني والميثاق الوطني ماذا حدث بالضبط عام ١٩٤٣ ، بيروت ، ١٩٩٩.
٢٢. ، فؤاد شهاب ، مؤسسة فؤاد شهاب ، بيروت ، ١٩٩٨.
٢٣. ، ميثاق ١٩٤٣ (لماذا كان ولماذا سقط) ، بيروت ، ١٩٧٨.
٢٤. بدر الدين الخصوصي ، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٨.
٢٥. بشارة الخوري ، حقائق لبنانية من آب ١٨٩٠ إلى أيلول ١٩٤٣ ، ج ١ ، منشورات اوراق لبنانية ، بيروت ، ١٩٦٠.
٢٦. بشير اسكندر ، التنمية في لبنان (الفرصة الثانية للنهوض الاقتصادي والاداري) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٤.

٢٧. ، الطائفية في لبنان إلى متى؟ ، مؤسسة مجد للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٩.
٢٨. بهي الدين زيان ، معركة الحرية في العالم العربي ، دار الفكر العربي ، (د.م) ، (د.ت).
٢٩. تقي الدين سليمان ، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ، دار بن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٧.
٣٠. توفيق كفوري ، الشهابية وسياسة المواقف ، بيروت ، ١٩٨٠.
٣١. جعفر الهاجر ، التأسيس لتاريخ الشيعة في لبنان وسوريا ، دار الملاك ، بيروت ، ١٩٩٢.
٣٢. جلال السيد ، حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزيقها ، بيروت ، ١٩٧٣.
٣٣. جمال الألفي ، الطائفة والحكم في لبنان ، دار الهلال ، بيروت ، ١٩٨٤.
٣٤. جمال زكريا قاسم وآخرون ، الأزمة اللبنانية أصولها - تطورها - ابعادها ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨.
٣٥. الجمهورية اللبنانية ، وزارة الخارجية والمغتربين ، الكتاب الأبيض اللبناني ، بيروت ، ١٩٧٦.
٣٦. جواد الحمد ، الشعب الفلسطيني ضحية الارهاب والمذابح اليهودية ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٥.
٣٧. جورج فرشخ ، فؤاد بطرس (مذكرات متوازية ومتقاطعة) ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٩.
٣٨. جورج قرم ، في التجربة الشهابية ، فؤاد شهاب باني دولة الاستقلال (شهادات) ، مؤسسة فؤاد شهاب ، بيروت ، ٢٠٠٥.
٣٩. جورج نقاش ، محاضرة في الدولة اللبنانية (البرلمان) بعنوان الشهابية ، لبنان ، ١٩٦٠.
٤٠. حاتم سليمان ، الصهيونية العالمية وخطرها الكبير على البشرية ، دار اليقظة العربية ، دمشق ، ١٩٩١.
٤١. حسان حلاق ، موقف لبنان من القضية الفلسطينية (١٩٠١-١٩٥٢) ، مركز الابحاث الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨٢.
٤٢. ، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر (١٩١٣-١٩٣٤) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥.
٤٣. ، الابعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطات في لبنان ، بيروت ، ١٩٩٥.
٤٤. حسن محمد عبد الله الصولاغ ، التطورات السياسية في لبنان (١٩٤١ - ١٩٥٨).
٤٥. حسن قببسي ، الجريمة في الحوادث اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٥ ، دار قدموس للكتاب والإعلام ، بيروت ، ١٩٨٦.

٤٦. حسنين توفيق ابراهيم ، حقبة الانقلابات والاحلاف في المنطقة العربية (١٩٤٨-١٩٧٠) ، موسوعة احداث القرن العشرين ، ج ٥ ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٠.
٤٧. حسين نصر ، محنة لبنان في ثورة اليسار ، دار العمل ، بيروت ، ١٩٧٧.
٤٨. حلا نوفل رزق الله ، الفلسطينيين في لبنان وسوريا ، دراسة ديمغرافية مقارنة (١٩٤٨ ، ١٩٩٥) ، بيروت ، ١٩٩٦.
٤٩. حمدان كمال ، الأزمة اللبنانية - الطوائف الدينية - الطبقات الاجتماعية - الهوية الوطنية ، ترجمة : رياض صوما ، دار الفارابي ، ١٩٩٨.
٥٠. حمدي الطاهري ، سياسة الحكم في لبنان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٨.
٥١. خليل ارزوني ، الطوائف والطائفية متى، لماذا وكيف ؟ دراسة في تاريخ لبنان الاجتماعي ، الدار الانسانية ، بيروت ، ٢٠١٢.
٥٢. ، الغاء الطائفية في لبنان وفصل الطوائف عن الدولة ، بيروت ، ١٩٩٧.
٥٣. دافيد غليمور ، تاريخ سياسي للأمة اللبنانية ، ترجمة : حسان يوسف ، دار المروج ، بيروت ، ١٩٨٨.
٥٤. داوود الصايغ ، النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٠.
٥٥. رأفت مرة ، دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، دراسة ميدانية ، لندن ، ٢٠٠٦.
٥٦. رشيد شقير ، الطائفية والديمقراطية في لبنان (الواقع والممكن في الممارسة الديمقراطية اللبنانية) ، مؤسسة فردريتش إبرت ، بيروت ، ٢٠٠٣.
٥٧. رفيق شهين ، المفهوم السياسي الاجتماعي للأنظمة السياسية المتطور ، بيروت ، ٢٠١٢.
٥٨. رياض نجيب الريس ، المسيحيون والعروبة ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، بيروت ، ١٩٩١.
٥٩. زهير شكر ، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٦٢.
٦٠. سامح سعيد عبود ، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي إلى بدايات القرن الواحد والعشرين ، مركز المحروسة للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٩.
٦١. سامي الصلح ، احتكم إلى التاريخ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠.
٦٢. سري الدين رجا ، وثائق الحرب اللبنانية ، المركز العربي للأبحاث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٨٧.
٦٣. سعد محسن عبد العبري ، أميل ادة ودوره السياسي في لبنان حتى عام ١٩٤٣ ، بيروت ، (د.ت).
٦٤. ، السياسة الفرنسية تجاه لبنان (١٩١٨-١٩٣٨) ، بيروت ، ١٩٩٦.

٦٥. سليمان تقي الدين ، تحولات المجتمع والسياسة أفكار عن عالم جديد ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٩٢.
٦٦. التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية (١٩٢٠-١٩٧٠) مقدمات الحرب الأهلية، مطبعة دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٧.
٦٧. المسألة الطائفية في لبنان الجذور والتطور التاريخي ، بيروت ، (د.ت).
٦٨. سمير أيوب ، البناء الطبقي الفلسطيني ، ط ٢ ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٤.
٦٩. سمير قصير ، حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٨.
٧٠. سهيل الناطور ، اوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان ، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٣.
٧١. سوسن سليم اسماعيل ، الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية ، فتنة الشام اسبابها ونتائجها السياسية (١٨٦٠-١٨٦٤) ، ج ١ ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٩٣.
٧٢. شريفة كنعانة ، الشتات الفلسطيني (هجرة أم تهجير) مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية، القدس، ١٩٩٢.
٧٣. شفيق الحوت ، بين الوطن والمنفى ، بيروت ، ٢٠٠٧.
٧٤. عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية ، أحاديث الذكريات (١٩٦٤-١٩٨٤) ، دار الاستقلال للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦.
٧٥. شوقي عطية ، لبنان وارتباط النظام السياسي بالتغيرات السكانية ، دار نلسن للنشر ، بيروت ، ٢٠١٣.
٧٦. شوكت أشتي وغازي خلف ، الفلسطينيون في لبنان (آراء في العلاقات والحقوق والتوفيق) ، دار أبعاد ، بيروت ، ٢٠٠٦.
٧٧. صايغ عطا الله ، نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦.
٧٨. صونيا فرنجية ، وطني دائماً على حق ، دار نوفل ، بيروت ، ٢٠١٤.
٧٩. ضلال عتريس ، البعثات اليسوعية ، مهمة إعداد النخب السياسية في لبنان ، دراسة وثائقية تاريخية ، بيروت ، ١٩٨٧.
٨٠. طارق محمود ، ورقة عمل بعنوان أثر قضية اللاجئين الفلسطينيين على التركيبة السياسية للمنطقة ، غزة ، ٢٠٠٨.

٨١. طه بدوي ، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن ، دار الكتاب الحديث ، بيروت ، ١٩٨٨ .
٨٢. طوني عطا الله ، تقنيات التزوير الانتخابي وسبل مكافحتها ، المركز اللبناني للدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
٨٣. عادل محمود رياض ، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٩ .
٨٤. عبد الرحمن أسعد ، منظمة التحرير الفلسطينية (بذورها ، تأسيسها ، مساراتها) ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧٨ .
٨٥. عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠ تفكك الدولة وتصدع المجتمع ، المجلد الاول ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
٨٦. ، مبدأ هالشتاين والصراع بين الدولتين الألمانيتين : الساحة اللبنانية نموذجاً ١٩٥٣-١٩٧٢ ، بيروت ، ٢٠١٠ .
٨٧. ، المملكة العربية السعودية ولبنان (دبلوماسية ما قبل الطائف لإنهاء الحرب اللبنانية" ، ندوة العلاقات السعودية-اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، دار الملك عبد العزيز والجامعة اللبنانية ، بيروت ، ٣٠ أيار ٢٠٠٢ ، الرياض ، ٢٠٠٢ .
٨٨. عبد الوهاب الكيالي ، المطامع الصهيونية التوسعية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٦٦ .
٨٩. عدنان الأمين ، إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٩ .
٩٠. عدنان حب الله ، جرثومة العنف (الحرب الأهلية في صميم كل منا) ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٨ .
٩١. عدنان فحص ، الحرب اللبنانية ، أسباب ونتائج ، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩١ .
٩٢. عزمي رجب ، تطور سياسة الانماء في لبنان ، رؤيتنا الانمائية الإنسانية المستقبلية ، منشورات ندوة الدراسات الانمائية ، بيروت ، ١٩٥٨ .
٩٣. عصام سليمان ، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩١ .
٩٤. ، الكتل النيابية في لبنان "الأحزاب والقوى السياسية في لبنان " ، المؤسسة اللبنانية للسلم ، بيروت ، ١٩٩٦ .

٩٥. عطا محمد صالح وفوزي احمد يتم ، النظام السياسي العربي المعاصر ، ج ٢ ، بنغازي ، ١٩٨٨.
٩٦. عطية عبد الله ، مخاطر العجز والدين العام على الاستقرار والحريات في لبنان ، دار الجديد الدولية للمعلومات ، بيروت ، ١٩٩٨.
٩٧. العفيف الأخضر ، القضايا المعاصرة ، ج ١ ، كانون الثاني ١٩٧٠.
٩٨. علوي ناجي ، المقاومة العربية في فلسطين ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠.
٩٩. علي حمدي الجمال ، لبنان يا عرب ، دراسة وثائقية - المأساة والرجال ولعبة الأمم المتحدة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، (د.ت).
١٠٠. علي الدين هلال ، الأزمة في النظام السياسي اللبناني ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨.
١٠١. علي الزين ، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان ، دار الفكر الحديث ، بيروت ، ٢٠٠١.
١٠٢. علي فيصل ، اللاجئين الفلسطينيون ووكالة الغوث ، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩.
١٠٣. علي محمد الاغا ، القضية اللبنانية الاتجاهات السياسية في لبنان (١٩٢٠-١٩٨٢) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩١.
١٠٤. علي نصار إسماعيل ، المجتمع المدني - العولمة - الديمقراطية - السوق ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠٠٣.
١٠٥. عماد الزغبى ، الحركة الطلابية في لبنان ، خمسون عاماً من النضال ١٩٥١-٢٠٠١ ، بيروت ، ٢٠٠٢.
١٠٦. عمر مسيكة ، أحداث وخفايا من لبنان والمنطقة ، أحداث نصف قرن ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٩.
١٠٧. العياشي غسان ، الأزمة المالية العامة في لبنان (قصة الانهيار النقدي ١٩٨٢-١٩٩٢) ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٩٧.
١٠٨. غسان طه ، المواطنة ومشروع الدولة العادلة في لبنان ، بيروت ، (د.ت).
١٠٩. فاضل سعيد عقل ، فلسفة الشهادية ، منشورات العقل ، بيروت ، ١٩٦٨.
١١٠. فاطمة بدوي ، الحرب والمجتمع والمعرفة ، (الحرب الأهلية وتغير البنى الاجتماعية والعقلية في لبنان) ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٤.
١١١. فالح الطويل ، اللاجئين الفلسطينيون : قضية تنتظر حلاً ، دار الطويل ، بيروت ، ١٩٩٦.

١١٢. فردريك معتوق ، جذور الحرب الأهلية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩١.
١١٣. فريد الخازن ، تفكك أوصال الدولة في لبنان ، ترجمة : شكري رحيم ، ط٢ ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٢.
١١٤. فوزي أبو دياب ، لبنان في الأمم المتحدة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧١.
١١٥. فؤاد بطرس ، المذكرات ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٩.
١١٦. فؤاد عوض ، الطريق إلى السلطة ، ج٢ ، بيروت ، ١٩٧٣.
١١٧. فؤاد مطر ، سقوط الإمبراطورية اللبنانية ، ج٢ ، دار القضايا ، بيروت ، ١٩٧٨.
١١٨. فيليب حتي ، لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر ، ترجمة : أنيس فريحه ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٥٥.
١١٩. قدوري ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٨.
١٢٠. كاظم ياسين العالي ، تاريخ علاقات الموارد بغيرانهم ، دار الوسيلة ، بيروت ، ١٩٩٤.
١٢١. كريستين شولز ، الدبلوماسية الإسرائيلية السرية في لبنان ، ترجمة : محمد عبدالقادر ، مركز جنين للدراسات الاستراتيجية ، عمان ، (د.ت).
١٢٢. كريستين نصار ، واقع الحرب وانعكاساتها على الطفل ، طرابلس ، ١٩٩١.
١٢٣. كمال جنبلاط ، ربع قرن من النضال ، ط٢ ، الدار التقديمية ، لبنان ، ١٩٨٧.
١٢٤. ، في مجرى السياسة اللبنانية ، الدار التقديمية ، لبنان ، ١٩٨٧.
١٢٥. ، هذه وصيتي ، مؤسسة الوطن العربي ، باريس ، ١٩٧٨.
١٢٦. كمال حمدان ، الأزمة اللبنانية ، (الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية، الهوية الوطنية) ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٩٨.
١٢٧. كمال الصليبي ، تاريخ لبنان الحديث ، ط٧ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٩١.
١٢٨. لواكيم بو لحدو ، فؤاد شهاب - القائد والرئيس ، بيروت ، ١٩٩٦.
١٢٩. ليلى الحر ، الفلسطينيون في لبنان ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٠.
١٣٠. مائير زامير ، الكيان المسيحي اللبناني ، ترجمة : سليم فارس ، شركة المطبوعات الشرقية ، دار المروج ، بيروت ، ١٩٨٦.
١٣١. ماجد خليل ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية (١٩٢٦-١٩٩٦) تأليف - الثقة - الاستقالة ، (د.م) ، ١٩٩٧.
١٣٢. مار اسطفان النويهي ، تاريخ الطائفة المارونية ، ترجمة وتعليق : رشيد الخوري ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٨٠.

١٣٣. مايلز كوبلاند ، لعبة الأمم ، ترجمة : مروان خير ، بيروت ، ١٩٧٠.
١٣٤. المجلس الثقافي للبنان الجنوب ، الابعاد السياسية لقضية الجنوب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨١.
١٣٥. محسن دلول ، الطريق إلى الوطن (ربع قرن برفقة كمال جنبلاط) ، ترجمة : يوسف مرتضى ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠١٠.
١٣٦. محسن صالح ، منظمة التحرير الفلسطينية ، المجلس الوطني الفلسطيني (تعريف - وثائق - قرارات) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ٢٠٠٧.
١٣٧. محسن محمد صالح تحرير ، اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ط ٢ ، بيروت ، ٢٠١٢.
١٣٨. محمد احمد نابلسي ، الأمراض النفسية وعلاجها، دراسة في مجتمع الحرب اللبنانية ، مركز الدراسات النفسية والنفسية - الجسدية ، طرابلس ، ١٩٨٧.
١٣٩. محمد انيس ورجب حراز ، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة ، ١٩٦٧.
١٤٠. محمد جميل بيه ، لبنان بين مشرق ومغرب (١٩٢٠-١٩٧٠) ، بيروت ، ١٩٦٩.
١٤١. محمد خير حسن الحجاز ، المدلول الطائفي لنظام الحكم في لبنان (١٩٤٣-١٩٥٢) ، ج ١ ، بيروت ، ٢٠٠٢.
١٤٢. محمد طليع أمين ، اصل الموحدين واصولهم ، قدمه الشيخ ابو شقرا ، بيروت ، (د.ت).
١٤٣. محمد عبد الوهاب ، الدبلوماسية الخفية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٠.
١٤٤. محمد مجذوب ، محنة الديمقراطية والعروبة في لبنان ، دار ميمنة للطباعة ، بيروت ، ١٩٥٧، ص ٢٥.
١٤٥. محمود حسن عبد العزيز الصراف ، الطائفة اللبنانية من النشأة حتى الأزمة ، دار الهداية للطباعة ، القاهرة ، (د.ت).
١٤٦. محمود شروع ، خليل حادي وأنطون سعادة ، دار فلس ، بيروت ، ١٩٩٥.
١٤٧. المركز اللبناني للأبحاث والدراسات ، مسلمو الدوائر المسيحية ، بيروت ، ٢٠٠٨.
١٤٨. مسعود ظاهر ، لبنان الاستقلال ، الميثاق والصياغة ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٩٨.
١٤٩. ملحم شاول ، اشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان ، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٩.
١٥٠. ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي الحديث ، ج ١ ، (الاستقلال السياسي) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨١.

١٥١. منتدى الفكر اللبناني ، المواطنة والدولة مقاربات واتجاهات ، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية ، ٢٠١٠.
١٥٢. منير اسماعيل ، الطائفية ومؤسسات الدولة الحديثة ، نموذج لبنان ، بيروت ، ١٩٩٢.
١٥٣. منير الهور وطارق موسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥ ، ط ٢ ، دار الجليل ، عمان ، ١٩٨٦.
١٥٤. مهدي عبد الهادي ، المسألة الفلسطينية ، مشاريع التسوية (١٩٣٤-١٩٧٤) ، بيروت ، ١٩٧٤.
١٥٥. مهني زراقت ، المخيمات الفلسطينية في لبنان ، مركز عصام فارس ، بيروت ، ٢٠١٠.
١٥٦. موسى ديان ، يوميات قادة العدو ، دار المسيرة ، عمان ، ١٩٨٨.
١٥٧. ميشال شيحا ، في السياسة الداخلية ، ترجمة : أحمد بيضون ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٤.
١٥٨. ميشال غريب ، الطائفية والاقطاعية في لبنان ، بيروت ، ١٩٧٤.
١٥٩. مي كحلة ، ريمون إدة (ضمير في المنفى) ، بيروت ، ١٩٩٠.
١٦٠. ناجي علوش ، نحو ثورة فلسطينية جديدة ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٢.
١٦١. نخلة مرعب ، بلاد جبيل في القرن العشرين (مفكرون ومبدعون رسموا تاريخها ١٩٠٠-٢٠٠٠) ، المجلد الأول ، مجموعة النديم الاسبوعية ، ٢٠٠٠.
١٦٢. نقولا شماس ، مستقبل لبنان الاجتماعي - الاقتصادي أمام التساؤلات : عناصر وأجوبة ، لبنان ، ١٩٩٦.
١٦٣. نقولا ناصيف ، جمهورية فؤاد شهاب ، دار النهار ، بيروت ، ٢٠٠٨.
١٦٤. ، المكتب الثاني حاكم في الظل ، ط ٣ ، دار مختارات ، بيروت ، ٢٠٠٦.
١٦٥. نهى قرطاج ، طوائف لبنان والمشى فوق الالغام ، مكتبة صيد الفوائد الإسلامية ، (د.م) ، (د.ت).
١٦٦. نواف كباره ، الشهابية (مشروع بناء الدولة في لبنان ١٩٥٨-١٩٧٠) لبنان في تاريخه وتراثه ، مركز الحريري الثقافي أبحاث وتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٣.
١٦٧. هادي قبسي ، حركة التشيع قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، ١٩٩٢.
١٦٨. هاني فارس ، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٠.

١٦٩. هدى رزق ، صناعة النخب السياسية في لبنان (١٩٩٢-٢٠٠٩) ظروف وقوانين ونتائج ، (د.م) ، (د.ت).
١٧٠. هنري كتن ، فلسطين في ضوء الحق والعدل ، ترجمة : وديع فلسطين ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٧٦.
١٧١. هيام القصيفي ، من أصدر تعليمات بعدم إعمار المخيمات ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٩٧.
١٧٢. وجبة كوثراني ، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (١٨٦٠-١٩٢٠) ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، ١٩٦٧.
١٧٣. ، بين فقه الإصلاح الشيعي وولاية الفقيه ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٧.
١٧٤. وليد مبارك ، مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة حالة لبنان ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٤.
١٧٥. يوسف قزما الخوري ، البيانات الوزارية اللبنانية ونقاشاتها في مجلس النواب اللبناني (١٩٢٦-١٩٨٤) ، المجلد الأول ، مؤسسة الدراسات اللبنانية ، بيروت ، ١٩٨٦.

٣. الكتب الاجنبية :

- 1-Alfred B. Prados, Lebanon , Congressional Research Service , November 23 , 2007 , Order Code RL33509.
- 2-C. Ernest Dawn , From Ottomanism To Arabism Essay on the origin of Arab Nationalism , Urban , Chicago , London , 1973.
- 3-DDE , Library Eisenhower Diary , Ann Whitman File , Dulles , Con. With Eisenhower 23/7/1958.
- 4-E. Salem , Cabinet politics in Lebanon (Middle East Journal), Volume.21 No.4 , Aut. 1967.
- 5-Ehrenberg John , Civil society : the critical history of an idea , New York University Press , London , 1999.
- 6-Fareed Kouri , The Arab-Israel Dilemma , New York , 1978.
- 7-Foreign Relations of the United States 1958-1960 , Volume.XI , Lebanon and Jordan , Document 138.
- 8-George E. Kirk , Contemporary Arab politics , New York , 1961.

- 9-Halim Barakat , A Secular Vision of Lebanon : transformation from A Mosaic to An Integrated Society , in Halim Barakat , Toward A viable Lebanon , Washington , 1988.
- 10- Itamar Rabinovich , The War for Lebanon 1970-1985 , Cornell University Press , 1985.
- 11-Khaled bin Abdel-Aziz and Lebanon 1975-1982 : His Pacific Diplomacy for Restoring peace in Lebanon. Riyad 7th–9th March , 2010.
- 12-Le Bret , Joseph , Ahd al-Nadwa al-Lubnaniya Report , Beirut , 1962.
- 13-Mackey Sandra , Lebanon Death of Nation Double Day , New York , 1991.
- 14-Nadim Zaazaa , Structural Limitations to Modernization in Lebanon : The Experience of Chehab and Hariri , Master Degree , Lebanese American University , Department of Social Sciences , 2005.
- 15-Raymond G. Helmick , Internal Lebanese Politics: The Lebanese Front and Forces, In Halim Barakat (Ed), Toward A Viable Lebanon, Washington , 1988.
- 16-Republic of Lebanon , Ministry of Information , Department of Lebanese studies: "South Lebanon 1948–1986 : facts and Figures", Beirut , 1986.
- 17-Samir Khalaf , Lebanon's Predicament , New York , 1987.
- 18-Security Council official Record Supplement for April , May and June 1958 , Letter date 22 May 1958 , From The Representative of Lebanon to president of security council.
- 19-Tannous Mouawad , Lebanon and Syria : A case study , London , 1999.
- 20-Tawfik Khalaf , The Phalanhge and Maronite Community : From Lebanese to Maronitism in Roger Owen (Ed) Essays on the Crisis in Lebanon , London , 1976.
- 21-The Year Book of United Nations 1958 , Complaints of Lebanon and Jordan.
- 22-The Year Book of The United Nations , 1960 , 1961 , 1962.
- 23-Walter L. Browne , The political History of Lebanon 1920-1950 , Volume.II , North Carolina , 1977.

٣. الكتب الفرنسية :

- 1- Chiha Michel , Propos'd Economic Lebanese , Publication de la Foundation Michel Chiha , Editions du Trident , Beyrouth , 1965.
- 2- Joe Khoury-Helou , Charles Helou Hamlet de L'Accord Du Caire Presses de l'Universite Saint-Joseph , Bayreuth , 2014.
- 3- La Constitution Libanane , Publications De L Universite Libanane , Beyrouth , 1982.
- 4- Mario Seccareccia , Marc Lavoie , "Les ideesrevolutionnaires de Keynes en politiqueconomique et le declin du capitalism rentier", in Economic Appliquee , Volume.XLIII , No.1 , 1989.
- 5- Ministere du plan-Direction central de la statistique , Lenquete par sondagesur la population active au Liban , Volume.1-2 , November 1970, Beyrouth , 1972.
- 6- Stephane Malsagne , Le Chehabisme. Memoire de Maitrise Histoire , Sorbone , Volume.IV , Paris , Sept. 1992.
- 7- Weygan Alam , Politique Et Pouvoir De Decision Au Liban AL'epoque Du Geeral Cehab 1958–1964 , these de doctorat de I Iie cycle , Paris , 1999.

خامساً : البحوث المنشورة.

١. اتحاد الصحفيين والكتاب الصحراويين ، تحت عنوان قراءة في المفهوم الكلاسيكي للانتفاضة ، ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٢.
٢. الاتحاد العمالي العام في لبنان ، نبذة عن تاريخ الاتحاد ، جريدة السفير ، ١٩ شباط ٢٠١٣.
٣. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، أزمة ١٩٥٨ والتدخل الأمريكي في لبنان ، بحث منشور في كتاب الأزمة اللبنانية الصادر عن معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨.
٤. احمد الغلو ، المارونية السياسية (من هستريا الطائفية إلى جنون المواطنة) ، جريدة العالم العربي ، ٨ تموز ٢٠١٠ .
٥. احمد الموسري ، عهد شارل حلو (بدأ عهده بأسم الشهابية وأنتهى بالقضاء عليها) ، جريدة الرأي ، العدد ١٢٣٤٤ ، ٢٧ أيلول ٢٠٠٧ .

٦. اسعد ابو خليل ، انتخابات الرئاسة في عام ١٩٧٠ التحضير للحرب ، جريدة الاخبار ، العدد ١٠٨٧٧ ، ١٩ نيسان ٢٠١٤.
٧. أسعد أبو خليل ، المقاومة الفلسطينية والحرب الأهلية اللبنانية ، جريدة الرأي ، العدد ٧٦٥١ ، ٢٢ حزيران ٢٠١٣.
٨. اسكندر مكريل ومكرم صادر ، مشكلات الاقتصاد اللبناني الرئيسية (وجهة نظر في الأسباب واتجاهات الحلول) ، جريدة النهار ، العدد ٢٠٢٤٩ ، ٢٤-٢٥ آذار ١٩٩٩.
٩. الامانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء الفلسطيني ، حرب ١٩٦٧ ، المركز الفلسطيني للدراسات ، ٢٠ آذار ٢٠١٢.
١٠. أميل خوري ، ماذا وراء سلسلة الرتب والرواتب ، جريدة النهار ، ١٨ نيسان ٢٠١٤.
١١. أنطوان مسرة ، معضلة المساواة والمشاركة في أنظمة الحكم العربية (الحالة اللبنانية) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١١٩ ، كانون الثاني ١٩٨٩.
١٢. باسم الجسر ، شارل حلو وفلسفة اللاقرار في الديمقراطية الوفاقية اللبنانية ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد ١٠٥٤٧ ، ١٠ كانون الثاني ٢٠٠١.
١٣. البر داغر ، مقارنة بنيوية للسياسة الصناعية في لبنان ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، تشرين الثاني ١٩٩٩.
١٤. بيار عطالله ، التنافسات المارونية على الرئاسة (قصة كتبت بحبر الصراعات الزعماء لم يتراجعوا عن نزعاتهم غير عابئين بمصير لبنان) ، جريدة النهار ، العدد ٢٥٧٤٣ ، ١٥ نيسان ٢٠١٤.
١٥. بيسان الشيخ ، لبنان الإصلاح المستحيل ، جريدة الحياة اللبنانية ، العدد ١٠٦٥٤ ، ٢٢ آذار ٢٠١٤.
١٦. تقرير عن وضع فلسطيني لبنان صادر عن منظمة العفو الدولية ، ١٠ حزيران ١٩٧٠.
١٧. تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم في لبنان ، الفقرة العاشرة من التقرير.
١٨. ثائر عباس ، ١٦ رمزا رحلت الحرب الأهلية ولم يرحلوا معها ، جريدة الشرق الأوسط ، ٨ نيسان ٢٠٠٥.
١٩. جان دارك أبي ياغي ، التراث والعراقة والتاريخ ومسيرة العطاء جسر بين الماضي والحاضر ، مجلة الجيش اللبناني ، العدد ٢١٠ ، كانون الثاني ٢٠٠٢.
٢٠. الجمهورية اللبنانية ، الجيش اللبناني ، قادة الجيش ، (العماد اسكندر غانم).

٢١. جورج حداد ، لبنان الوطن المقاوم في مواجهة مؤامرة التعريب والتدويل ، مجلة تحولات سياسية ، ١٠ شباط ٢٠١٢.
٢٢. ، الوفاق الوطني اللبناني ... إلى أين ، مؤسسة الحوار المتمدن ، العدد ١٣٩٠ ، كانون الأول ٢٠٠٥.
٢٣. جورج قرقم ، السياسة الإعمارية للجمهورية الثانية ، مجلة أبعاد ، بيروت ، ١٩٩٤.
٢٤. ، الوفاق الوطني اللبناني ... إلى أين ، مؤسسة الحوار المتمدن ، العدد ١٣٩٠ ، كانون الأول ٢٠٠٥.
٢٥. حاتم جوعية ، موجز لسيرة المعلم الشهيد كمال جنبلاط ، دنيا الوطن ، العدد ٢٢٨٧٦ ، ١٩ آذار ٢٠١٤.
٢٦. حبيب شلوق ، ميشال ساسين يعلن رئيس الصوت الواحد مات في صمت ، جريدة النهار ، ٤ آب ٢٠١٤ .
٢٧. حسن قبلان ، فلسطين في نص الإمام موسى الصدر ، موقع فلسطين (صوت اللذين لا صوت لهم) ، آذار ٢٠١٢.
٢٨. حسين أبو النمل ، الطائفة السياسية والحقائق الاقتصادية في لبنان ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٥٠ ، ٥١ ، تشرين الأول ، تشرين الثاني ، ١٩٧٥.
٢٩. حسين شعبان ، ماذا يقول الفلسطينيون في لبنان ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، حزيران ١٩٩٤.
٣٠. حمدان كمال ، سياسة الأجور والمداخيل ، مجلة أبعاد ، تشرين الثاني ١٩٩٤.
٣١. حنين أخميس ، المارونية السياسية ، صحيفة دنيا الوطن ، ٥ تموز ٢٠٠٥ .
٣٢. خالد محمد الأزعر ، المداخل الإسرائيلية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين ، مجلة شؤون عربية ، أيلول ١٩٤٤.
٣٣. خيرت البيضاوي ، دور الدستور اللبناني في تفجير الحرب الأهلية اللبنانية ، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ٢٥٩ ، بيروت ، ١٩٦٧.
٣٤. الدولة اللبنانية ، مجلس النواب اللبناني ، دراسة قانونية للمنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان الانجليزية.
٣٥. ريتا فرج ، الحرب الأهلية اللبنانية (تعددت الصواعق والانفجار واحد) ، جريدة الرأي ، ١٤ نيسان ٢٠١١.
٣٦. زكريا احمد سعد ، موقف الجمهورية العربية المتحدة من الأزمة السورية ١٩٥٨ ، المجلة التاريخية ، المجلد الثاني والاربعون ، ٢٠٠٤.

٣٧. زين أحمد ، محافظة البقاع ، حقل تجارب انتخابي ... ضد المنطق ، جريدة السفير ، العدد ٢٩٥ ، ١٢ أذار ١٩٩٦ .
٣٨. سعيد تيم ، المفهوم الإسرائيلي لحل المشكلة الفلسطينية ، مجلة شؤون عربية ، كانون الأول ١٩٨٤ .
٣٩. سليم حداد ، الانتخابات اللبنانية بين التقليد والتجديد ، جريدة النهار ، العدد ١٠٣٢٧ ، ١٩ كانون الأول ١٩٩٥ .
٤٠. سليم الحص ، الدولة والحرية الاقتصادية في لبنان ، جريدة الاقتصاد والاعمال ، العدد ١٢٥٤ ، تموز ١٩٨١ .
٤١. سليم العازار ، الطائفة الأرثوذكسية المشرقية (كيف كانت وكيف صارت) ، جريدة النهار ، العدد ١٢٤٥٥ ، في ٥ نيسان ٢٠٠٣ .
٤٢. سليمان تقي الدين ، نحن وسوريا (مشقة الاتصال) ، جريدة الشركاء ، العدد ٤٣٥ ، في ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٥ .
٤٣. سمير أيوب ، دراسة عن البناء الطبقي للفلسطينيين في لبنان ، جريدة الحوادث ، العدد ١٠٤٣ ، ٩ أذار ١٩٩٩ .
٤٤. سمير خالد الصباغ ، الحرب الأهلية اللبنانية ، تاريخ أسود ينقصه شجاعة الاعتذار ، مجلة شؤون جنوبية ، ١٤ نيسان ٢٠٠٩ .
٤٥. شادي نشابة ، العمل النقابي في لبنان بين فترة جلب حقوق العمال والازدهار وفترة الرضوخ والتبعية ، جريدة السفير ، العدد ١١١٣ ، ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٠ .
٤٦. شارل أيوب ، سقوط الرؤساء ، جريدة العنكبوت الالكترونية ، ٢٥ أيار ٢٠١١ .
٤٧. شعبان عثمان ، تساؤلات حول مستقبل الفلسطينيين في لبنان ، مجلة معلومات ، المركز العربي للمعلومات ، بيروت ، ١٩٩٥ .
٤٨. صالح عبد الله ، اللاجئين الفلسطينيون بين العودة والتوطين ، مجلة السياسة الدولية ، تشرين الأول ١٩٩٣ .
٤٩. صالح عبد ربه ، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول ، ٢٠٠٥ .
٥٠. صبحي منذر ياغي ، الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان منذ نهاية الستينيات إلى اليوم ، جريدة النهار ، ١٦ حزيران ٢٠٠٧ .
٥١. صحيفة نداء الوطن ، الذكرى الرابعة والعشرون لغياب الرئيس فؤاد شهاب ، ٢٦ نيسان ١٩٩٧ .

٥٢. صقر أبو فخر ، ٢٩ عاماً من الحضور العسكري المباشر لتلبية لموجات داخلية وخارجية - سوريا في لبنان ، اليوم يخرج العسكريون ، جريدة السفير ، ٢٦ نيسان ٢٠٠٠ .
٥٣. صلاح العقاد ، الإطار التاريخي للميثاق الوطني اللبناني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٣ ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
٥٤. عبد الحميد الأحذب ، حكومة القناصل الفخريين واهياء ريمون أده بسمير جعجع ، جريدة النهار ، العدد ١٦٣٢ ، ٢١ شباط ٢٠١٤ .
٥٥. عبد الرحيم أبا ذرى ، الإمام موسى الصدر ، سلسلة رواد التقريب ، رقم ٥ .
٥٦. عبد الرؤوف سنو ، التعايش المأزوم (لبنان من الميثاق الوطني إلى اتفاق الدوحة وتداعياته ١٩٤٣-٢٠١١ هل الحل في الفدرالية أم في الدولة المدنية ؟) ، محاضرة القيت في ندوة " تاريخ لبنان عبر العصور : مسائل واكتشافات مسائل في تاريخ لبنان المعاصر " ، الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٦ حزيران ٢٠١٣ .
٥٧. ، حرب لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠ : مقارنة عوامل اندلاعها بعوامل الأزمة الراهنة ، جريدة نوافذ ، ٤ كانون الثاني ٢٠٠٩ .
٥٨. ، الطائفية السياسية والتدخل الخارجي أفشلا قيام الدولة المستقرة والقوية ، قراءة تحليلية للحرب اللبنانية وتداعياتها ، جريدة اللواء ، العدد ١٠٤٣ ، ٣٠ نيسان ٢٠٠٨ .
٥٩. عبد السلام عقل ، الفلسطينيون في لبنان (ضحايا الحرب والسلام) ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، كانون الثاني ١٩٩٤ .
٦٠. عبد القادر الأسمر ، وزراء خدمات لمن ، جريدة اللواء ، العدد ١٠٩٩٧ ، ١٣ شباط ٢٠١٤ .
٦١. عبد المنعم المشاط ، الفلسطينيون والحرب الأهلية في لبنان ، جريدة الأهرام ، العدد ٨٧٦ ، ١ كانون الثاني ١٩٧٦ .
٦٢. عصام بكداش ، محاضرة مسار الدولة اللبنانية في التنمية ، المجلس الوطني لقدامى موظفي الدولة ، بيروت ، ١٦ حزيران ٢٠١٠ .
٦٣. عصام نعمان ، طائفية النظام اللبناني ، الخلفية - الأزمة - المخرج ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٦٣ ، أيار ١٩٨٤ .
٦٤. عصام نعمان ، لا بد من نظام التمثيل النسبي ، جريدة النهار ، العدد ٦٥٤ ، ٩ تموز ١٩٩٨ .
٦٥. عمر مسيكة ، هزيمة ١٩٦٧ ، مجلة الشراع ، العدد ١٠٤٣٢ ، ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٨ .
٦٦. عيسى نجيب ، سياسة العمالة ، مجلة أبعاد ، شباط ١٩٨٤ .
٦٧. غالب أبو مصلح ، لبنان وضرورات التغيير ، جريدة النهار ، العدد ١٢٧٦ ، ٥ نيسان ١٩٩٩ .

٦٨. غالب نور الدين ، مشروع قانون انتخاب ١٩٦٠ ، وصيغة الطبقة السياسية الحاكمة ، جريدة الحياة ، ٢٤ آب ٢٠٠٨ .
٦٩. غسان توينبي ، مسؤولية المشاركة ، جذور دينية وابعاد نظرية ، جريدة النهار ، ٧ حزيران ١٩٧٤ .
٧٠. فواز جرجس ، تأثير الحرب الباردة في السياسات الداخلية اللبنانية (١٩٤٥-١٩٩٠) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢١٢ ، بيروت ، ١٩٩٦ .
٧١. فيصل جلول ، عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان ، مجلة السياسة الدولية ، تشرين الأول ١٩٨٥ .
٧٢. كمال خلف الطويل ، شهيد لبنان الحقيقي رشيد كرامي ، جريدة الأخبار ، العدد ٢١٣٦٥ ، ٣١ أيار ٢٠١٤ .
٧٣. كمال زيبان ، رئاسة الجمهورية صناعة لبنانية ... وجنبلاط يكرر دور والده عام ١٩٧٠ ، جريدة صدى الوطن ، العدد ٤٩ ، ٢٨ آذار ٢٠١٤ .
٧٤. كمال هاني ، ماذا بقي من الليرة اللبنانية ؟ ، جريدة الاخبار ، العدد ٣١١ ، ١٩ أيلول ١٩٧٤ .
٧٥. لويس حبيقة ، تصحيح هيكلية الاقتصاد اللبناني ، جريدة الشرق ، العدد ٦٥٥ ، ٣ حزيران ٢٠١١ .
٧٦. ماهر شاويش ، مشاريع تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ، مؤسسة تجمع العودة الفلسطيني ، مركز الأبحاث .
٧٧. ما تجمعهم الأديان تفرقه السياسات والمصالح ، جريدة الجمهور العربي ، ١٣ حزيران ٢٠٠١ .
٧٨. مجلة تحولات ، العدد ٣٠ ، ٥ آذار ٢٠٠٨ .
٧٩. المجمع البطريركي الماروني ، تصميم الكنيسة المارونية والقضايا الاقتصادية ، صدر عن الامانة العامة للمجمع ، ١٩٩٩ .
٨٠. محمد رجائي ريان ، الأزمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣ في ضوء الوثائق البريطانية، المؤرخ العربي ، مجلة بيروت ، العدد ٤٠ ، ٧ تشرين الأول ١٩٤٥ .
٨١. محمد عبد الهادي علام ، لبنان بين جنة الطائفية ونار الدولة الحديثة ، جريدة الأهرام ، العدد ٧٥٥ ، ٨ أيار ٢٠١٠ .
٨٢. محمد علوان ، اللاجئين الفلسطينيون (الحق في العودة) ورقة مقدمة إلى ندوة اللاجئين الفلسطينيين حقوق مشروعة ومصير منتظر ، جامعة اليرموك ، ٦ كانون الأول ١٩٩٩ .

٨٣. محمود كعوش ، مذبحة عين الرمانة وبداية الحرب الأهلية في لبنان ، ١٣ نيسان ١٩٧٥ ، جريدة السفير ، العدد ٣٢١ ، ١٣ نيسان ٢٠٠٥ .
٨٤. محيي الدين عيمور ، الكتائب والعهد الجديد ، جريدة الشرق الأوسط ، ١٢ تشرين الأول ٢٠٠١ .
٨٥. مدحت احمد حماد ، موسى الصدر بين التآمر وأزمة الشرق الأوسط ، مجلة مختارات إيرانية ، تشرين الثاني ٢٠٠٢ .
٨٦. مذكرات كاظم خليل ، جريدة النهار ، العدد ٥٢٢ ، ٣٠ نيسان ١٩٩٩ .
٨٧. مردخاي كيدار ، رسالة مفتوحة إلى الأمة العربية عن النظرة الإسرائيلية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، محاضرة في قسم الدراسات العربية في جامعة بار - إيلان الإسرائيلية ، شباط ٢٠٠٥ .
٨٨. مركز دراسات الشرق الأوسط ، المدخل إلى القضية الفلسطينية ، ط ٢ ، ٢٠٠١ .
٨٩. مركز دراسات الوحدة العربية ، العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز ، الحياة السياسية وقانون الانتخابات الأكثر في لبنان ، ٢٠١٠ .
٩٠. المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة : مشروع تعزيز حكم القانون والنزاهة في الدول العربية ، التقرير عن وضع البرلمان في الجمهورية اللبنانية ، إعداد الدكتور عصام سليمان .
٩١. المركز الفلسطيني للدراسات ، حرب ١٩٦٧ ، ٢٠ آذار ٢٠١٢ .
٩٢. معن بشور ، ٢٣ نيسان ١٩٦٩ يوم مشهود في حياة لبنان وثورة فلسطين ، جريدة رأى اليوم الالكترونية ، ٢٣ نيسان ٢٠١٤ .
٩٣. معن بشور ، ٢٣ نيسان ١٩٦٩ يوم مشهود في حياة لبنان وثورة فلسطين ، موقع بانوراما الشرق الأوسط الاخباري ، ٢٤ نيسان ٢٠١٤ .
٩٤. المقاومة الإسلامية في لبنان ، نداء سماحة الإمام السيد موسى الصدر بمناسبة حرب تشرين العربية - الإسرائيلية ، ٨ تشرين الأول ١٩٧٣ .
٩٥. مؤتمر لبنان الكبير ١٩٢٠-١٩٩٦ ، كلية الآداب ، الجامعة اللبنانية ، ١٢-١٤ أيار ١٩٩٧ .
٩٦. نادية فاضل عباس فضلي ، التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٧ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ١٩٤٧ .
٩٧. نزيرة الأفندي ، لبنان بين الاعتداءات الإسرائيلية والطائفية ، مجلة السياسة الدولية ، ١ تشرين الأول ١٩٣٧ .

٩٨. نصير الأسعد ، مع تزايد الحديث عن "وسطيين جدد" وفي ظل محاولة تأسيس تكتل وسط موحي بها لتحكم قوى المرحلة القديمة بالاستحقاق معنى وحيد لـ "الوسط" ، محطة انتقالية من ٨ إلى ١٤ آذار التسوية ، جريدة المستقبل ، ١٠ آب ٢٠١٤ .
٩٩. نقولا ناصيف ، الأزمة الحكومية عندما يتحول التكليف خياراً سلبياً للحل ، جريدة الاخبار ، ٢٤ أيلول ٢٠٠٩ .
١٠٠. ، ريمون إدة جمهورية الضمير المعنى الفعلي للسياسة ورجالها ، الملحق الثقافي لجريدة النهار ، ٢٤ آذار ٢٠٠٢ .
١٠١. نورما مصرية ، في سوسيولوجيا أسباب فشل توطين اللاجئين الفلسطينيين ، مجلة السياسة الفلسطينية ، كانون الثاني ١٩٩٧ .
١٠٢. هدى نعمة ، الذكرى الرابعة والعشرون لغياب الرئيس فؤاد شهاب ، صحيفة نداء الوطن ، ٢٦ نيسان ١٩٩٧ .
١٠٣. وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاقتصادي ، مركز الدراسات والتوثيق والنشر ، سلسلة دراسات الحياة اللبنانية ، بيروت ، ١٧-١٨-١٩ و ٢٠ شباط ١٩٩٣ .
١٠٤. وليد عرييد ، في ذكرى فؤاد شهاب ، جريدة السفير ، ٢٤ نيسان ١٩٩٨ .
١٠٥. ياسر الحريري وسيمون أبو فاضل ، ملفات وقضايا ، جريدة الديار ، العدد ١٠٨٧٧ ، ٨ كانون الثاني ١٩٩٨ ، العدد ١٠٨٧٨ ، ٩ كانون الثاني ١٩٩٨ .
١٠٦. ياسر عرفات ، في ذكرى وفاة كمال جنبلاط ، جريدة الحوادث ، العدد ١٠٢٢ ، ٢٣ آذار ١٩٧٩ .

سادساً : الصحف والمجلات.

جريدة الاخبار	١٩٥٨ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠١٤ .
جريدة الاهرام	١٩٨٠ .
جريدة جون فريك (افريقيا الفتاة)	١٩٦٢ .
جريدة الحديث	١٩٩٣ .
جريدة الحرية	٢٠١٤ .
جريدة الحوادث	١٩٧٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٥ .
جريدة الحياة	١٩٩٨ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ .

جريدة الحياة اللبنانية	١٩٧٠ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٤ .
جريدة الخليج	٢٠٠٧ .
جريدة الدستور	٢٠١١ .
جريدة الديار	١٩٩١ ، ٢٠١٤ .
جريدة الديار اللبنانية	١٩٩٦ .
جريدة الرأي	١٩٧٧ ، ٢٠٠٨ .
جريدة الرسمية اللبنانية	١٩٧٠ .
جريدة السفير	١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٤ .
جريدة السياسة الكويتية	١٩٧٠ .
جريدة الشرق الاوسط	٢٠٠١ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠١٤ .
جريدة الانوار	١٩٧٠ .
جريدة الانوار اللبنانية	٢٠١٤ .
جريدة اللواء البيروتية	١٩٧٨ .
جريدة المستقبل	٢٠١٢ .
جريدة المصري اليوم	٢٠١٤ .
جريدة الهدف	١٩٧٠ .
جريدة النهار	١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٣ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٦ ، ٢٠١١ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ .
صحيفة البعث السورية	١٩٧٦ .
مجلة آخر ساعة	١٩٥٧ .
مجلة الافكار اللبنانية	٢٠١٠ .
مجلة البلاغ	١٩٧٤ .
مجلة بيروت المساء	١٩٧٤ .
مجلة تحولات	٢٠٠٨ .
مجلة الرعية الجديدة	١٩٧٩ .
مجلة الشراع	١٩٧٠ .
مجلة المرابط الراصد	٢٠١٢ .

سابعاً : الموسوعات.

١. عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، ج ٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩.

ثامناً : المصادر المشتقة من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

١. سلطان الرفاعي ، من يذبح لبنان المسيحي ، مؤسسة الحوار المتمدن ، ٢ كانون الأول ٢٠٠٦ :
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=0&aid=82759>
٢. شادي خليل ابو عيسى ، الاوضاع السياسية والثقافية والطائفية في لبنان منذ القدم :
www.chanyabouiss.net/P.2
٣. هادي عزيز علي ، الصلاحيات المحدودة لحكومة تصريف الاعمال القادمة :
<http://almadapaper.net/ar/news/465148>
٤. الملفات الكاملة عن الأحزاب في لبنان على موقع :
<http://www.yabeyrouth.com/pages/index1480.htm>
5. http://www.yaf.ps/ya/life_details.php?start=14
6. <http://www.greatmenfromlebanon.com/sfranjieh.asp>
7. <http://almadapaper.net/ar/news/465148/>
8. <http://www.charlesayoub.com/more/562334>
9. www.aawsat.com/home/article/87171
10. <http://www.fouadchehab.com/ar/?loc=biography#tabs-6>
11. <http://www.daraltakadoumya.com/kamal.htm>

Abstract

The Lebanese society has been distinguished by its diverse sects. It is clear that the history of Lebanon is linked to the culture of the sects, whose social and political identity has been defined. The sectarian issue in Lebanon has made the society based on that diversity , which has been reflected in the reality of the Lebanese people and the thinking of its members. As Lebanon has become under the French control , which has further exacerbated that conflict, because the French.

Government depends on its survival and the realization of its interests through this. Sectarian conflict interferes So I took all the power to impose its will on the political decision represented by some communities in Lebanon.

The Lebanese political system since 1943 is a sectarian system of the first order. The sectarianism intervenes in every big and small in the Lebanese political system. The political parties are sectarian and the constitution is based on sectarian and the three powers. And the president is elected on a sectarian basis, the governments formed on a sectarian basis, as is the case for the parliament that is elected and divided on a sectarian basis. Therefore , sectarianism in Lebanon is aimed at exaggerating it in every direction.

The study was divided into an introduction, a preface, three chapters and a conclusion. The introduction dealt with the historical composition of the Lebanese communities and their role in politics until 1958.

The first chapter highlighted the impact of sectarian diversity on political developments and trends 1958-1964. The third topic dealt with the Lebanese sect's position on the draft amendment of the constitution in 1963. The fourth topic dealt with the sectarian formations In the 1964 parliamentary elections.

The second chapter dealt with the role of the sects in the Lebanese political developments from 1964-1970. It divided into three sections dealing with the first topic : the communities and the elections of Charles Helou in 1964. The

third topic dealt with the position of the sects from the Palestinian presence in Lebanon 1964-1970. In Lebanese society 1969-1970.

The third section highlighted the position of the sects on the Lebanese political developments prior to the civil war , which included four topics. The first topic was entitled The position of the sects regarding the events of March 1970 (fighting between the Lebanese army and the Palestinian resistance). The second section.

Explained the repercussions of the economic situation on the Lebanese communities 1970-1972 , and the third topic to show the position of the Lebanese communities of the war of October 1973 , while the fourth topic discussed the causes and consequences of sectarian tension.

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Thi-Qar
College of Education for Human Sciences

The sectarian diversity and the impact on Lebanese political life (1958-1975)

A Thesis

**Submitted By to the council of the college of Education At
University of Thi -Qar in Part of Fulfillment of the Requirements
of the Master Degree in modern History.**

**By
latif thajil latif alsafy**

**Supervised by
Prof. Dr.
Abdul Rasool Shahid Ajami**

1438A.H

2018A.D